



الأفستراط

مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ

تَصْنِيفُ
أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ

ت ٣١٨ هـ

رَاجَعَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَيُّوبَ

المجلد الأول

تحقيق

ياسر بن كمال

قراه ونقحه
الدكتور/ عبد الله الفقيه

إصدار
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
وزارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر

أوقاف
AWQAF
الإدارة العامة للأوقاف
General Directorate of Endowments

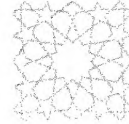


إصدار وزارة
وزارة التعليم والتعليم العالي
وزارة الشؤون التعليمية
دولة قطر

جميع الحقوق محفوظة لوزارة التعليم والتعليم العالي
ولا يجوز نشر هذا الكتاب بأي صيغة
أو بتحويله PDF إلا بإذن مكتفي من
صاحب الحق الاستاذ / خالد الزكي

تم الإصدار بالكتاب

2009 / 13769



الطبعة الثانية

1431 هـ - 2010 م

كتاب الفلاح
للشيخ العلي بن يحيى وتحقيق التراث
18 شارع أم حسن - حي الجامعة - البويرة

ت ٠١٠٠٥٩٢٠٠

Kh_rbat@hotmail.com



الأفستام

١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَرِيقُ التَّحْقِيقِ وَالْإِخْرَاجِ

دَارُ الْكَوْثَرِ بِالْمَعَانِعِ دَارُ الْفَلَاحِ

إِصَامِيَّة: غَنِيمَ عَبَّاسٍ إِصَامِيَّة: خَالِدِ الرَّبَّاطِ

أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَيُّوبَ

يَا سِرُّنْ كَمَالٍ

أَيُّمَنُ السَّيِّدِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ	خَالِدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّيِّدِ
مُحَمَّدِي الدِّينِ الْبَكَارِيِّ	مُحَمَّدُ سَعِيدُ عَبْدِ السَّلَامِ
إِبْرَاهِيمُ الشَّيْخِ	إِبْرَاهِيمُ عَبْدِ الْوَاحِدِ
حَسَامُ عَبْدِ اللَّهِ حَامِي	رَأْفَتُ حَمْدِي عَبْدِ الْمَجِيدِ
مُحَمَّدُ نَعْمَانَةَ	سَيِّدُ مُحَمَّدٍ الْمُرِّ

مُحَمَّدُ أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاةً وسلاماً على رسوله محمد ﷺ، الذي ببعثته أضاء العالمُ وقد عاش في غياهب الظلمات،

وبعد

فهذه هي الطبعة الثانية لهذا الكتاب المبارك «الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف» لمؤلفه الإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر، وقد لاقت الطبعة الأولى بحمد الله قبولاً كبيراً؛ إذ كانت الحاجة ماسةً إلى هذا السُّفرِ النفيس، فالمطلع على هذا الكتاب يرى غزارة المادة مع سهولة العرض وعمق الفكرة، والسَّير مع الدليل، فلا يتعصب لمذهب، ولا يتقيد لقول عالم، وإنما يسير حيثما وجهه الدليل، وهذا والله لهو المسلك السديد، والمشبُّب الحميد، والمنهج السلفيُّ الرشيد.

وقد حاولنا قدر استطاعتنا خروجَ هذا العمل سالماً مِنَ الزلل، إلا أنَّ العملَ البشري لا بد أن يصيبه بعضُ الخلل، فمن ذلك سقوط ملزمتين من الكتاب من المجلد السادس، وهذا من أخطاء الطابع، فلم نعلم هذا إلا بعد وصول الكتاب إلينا في صورته الأخيرة وقد استدركنا ذلك، وتمت طباعة الملزمتين مُستقلتين وتوزيعهما على دور النشر وكذا على مواقع الشبكة العنكبوتية.

كذلك لاحظنا القليل من الأخطاء المطبعية، وعلامات الترقيم، وهي قليلة بحمد الله واستدركت.

وبعد خروج الكتاب هاتفي بعضُ الفضلاء من العلماء والطلاب قائلين: لو حققت أحاديث الكتاب وآثاره وحكمت على كلِّ إسناد بما يستحق.

فقلت لهم: لم يكن قصدنا في الكتاب تصنيف كتاب عليه؛ وإنما الغرض الذي مِنْ أجله انبرينا لهذا المشروع، أَنْ يخرجَ الكتابُ كما أراد مؤلفه، وكانت الهمة مُنصبة على ذلك، وهذا هو معنى التحقيق عند العلماء.

كما قال المحقق عبد السلام هارون في كتابه «تحقيق النصوص»: والكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متته أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه. وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

- ١- تحقيق عنوان الكتاب.
 - ٢- تحقيق اسم المؤلف.
 - ٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
 - ٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربًا لنص مؤلفه.؟!.
- وقد عمدنا في عملنا إلى تحقيق هذا المطلب، ووالله إن معالجة النص أعظم وأشد من التحشية عليه بالشرح والتعليق والترجمة للأعلام بما لا يفيد في التحقيق.

فالأصل أن يعيش القارئ مع المؤلف ليحيا مع النص ولا ينصرف إلى الشرح؛ وعلى هذا كانت تعليقاتنا على قدر الحاجة ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، ولو أردنا التحشية والنفخ فما أيسر ذلك، ووالله لقد كنت أعقد أبحاثًا، وعند الكتابة أجمل الأمر في كلمات معدودة، والله وحده يعلم ما في النفوس والضمائر.

وربما يعيب البعض علينا وجود كلمات في أصل الكتاب لم تتبين لنا، وضعناها بين معقوفتين.

فأقول لابد من التماس المعاذير، فالنسخة التي اعتمدنا عليها فريدة لا ثاني لها، إلا قطعاً صغيرة في بعض أجزاء الكتاب، ومع انفراد هذه النسخة فهي مليئة بالأعطاب والطمس والسواد الشديد الذي يغطي بقعة كاملة منها، فماذا عسانا أن نصنع وهذا هو الأصل الوحيد لدينا، فتممنا ما قدرنا عليه من المراجع، ولم نتصرف في الأصل إلا بعد التحقق والبيان والتأكد بالبرهان، وقد أحسن أبو عمرو الجاحظ عندما قال: (ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشریف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام، فكيف يُطبق ذلك المعرض المستأجر والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب؟! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين: قد أصلح الفاسد وزاد الصالح صلاحاً ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية والأغراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً؛ فما ظنكم بكتاب يتعاقبه المترجمون بالإفساد، ويتعاوره الخطاط بشر من ذلك أو بمثله كتاب متقدم الميلاد دُهرِي الصنعة). «الحيوان» (١/٧٩).

* مميزات هذه الطبعة:

تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بمزيد من التنقيح والتصويب، فبعد طباعة الكتاب وجدنا بعض الملاحظات فدوّناها لحين تقييدها في موضعها في الطبعة التالية.

ثم إن وزارة الأوقاف القطرية تسلمت نسخة من الكتاب قبل طباعته، وتم مراجعة الكتاب من قبل الدكتور عبد الله الفقيه حفظه الله. وقد أبدى

بعض الملاحظات في الطباعة، وعلامات الترقيم، وعبارات في أصل النص، فتم إرسال هذه الملاحظات للأخ الشيخ خالد الرباط بدار الفلاح بالفيوم، فنظرنا في هذه الملاحظات وقابلناها على المخطوط، فما احتمل وجهاً أبقيناه كما هو، وما لم يحتمل صوبنا ما قرره مع بيان ذلك في الحاشية، وصوبنا الأخطاء المطبعية والترقيم.

فجزى الله خيرًا كل من عاون على ضبط الكتاب وتنقيحه.

ونخص بالشكر لجنة المراجعة بوزارة الأوقاف القطرية وبخاصة الدكتور عبد الله الفقيه، والأخ الحبيب الشيخ: خالد الرباط - صاحب دار الفلاح - على ما أولوه من عناية بضبط الكتاب في صورته الأخيرة للطباعة، ونشكر كل القائمين على العمل بوزارة الأوقاف القطرية على ما يقدمونه من خدمة للتراث الإسلامي وطباعة كل مفيد.

نسأل الله أن يبارك في جهودهم، وأن يتقبل منا ومنهم صالح الأعمال، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أحمد به سليمان

بعد زوال الشمس من يوم الثلاثاء الموافق السادس والعشرين من شوال لعام واحد وثلاثين وأربعمائة وألف بمنزلي الكائن بمدينة بليس مصر



الْمَقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ - تَعَالَى - وَنُسْتَعِينُهُ وَنُسْتَهْدِيهِ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَرْضِيهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، إِنَّهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٥٢﴾﴾

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١٥٣﴾﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١٥٤﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١٥٥﴾﴾.

أَمَّا بَعْدُ: فَنَحْمَدُ اللَّهَ وَنَشْكُرُهُ عَلَى إِحْسَانِهِ وَتَتَابَعِ نِعَمِهِ؛ إِذْ جَعَلَنَا

حِرَاسًا لِدِينِهِ وَمُظْهِرِينَ مَا خَفِيَ وَتَوَارَى مِنْ سُنَّةِ حَبِيبِهِ وَأَمِينِهِ.

نَحْمَدُهُ حَمْدًا كَثِيرًا عَدَدَ مَا خَلَقَ، وَعَدَدَ مَا رَزَقَ، وَعَدَدَ مَا غَفَرَ، وَعَدَدَ

مَا سَبَّحَهُ الْمُسَبِّحُونَ، وَسَجَدَ لَهُ الْمَصْلُونَ، اَللّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَنْعَمْتَ

عَلَيْنَا فَوْفَقْتَنَا لِإِخْرَاجِ هَذَا السَّفَرِ الْجَلِيلِ وَمَدَدْتَ لَنَا الْعُمَرَ الطَّوِيلَ،

وَصَبَرْتَنَا عَلَى الْعَمَلِ الصَّغْبِ الثَّقِيلِ، وَشَرَّفْتَنَا بِنَشْرِ مِيرَاثِ نَبِيِّنَا، وَتَوَارِثِ

عِلْمَانِنَا، وَأَقْوَالِ سَادَاتِنَا.

فَهَا هُوَ بَيْنَ يَدَيْكَ كَنْزُ ثَمِينٍ، وَكِتَابٌ ذَا عَصِيئَةٍ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَفِيهِ صَافٍ هُوَ بِحَقِّ قُرَّةِ الْعَيْنِ، بِهِ أَقْوَالٌ مُحَقَّقَةٌ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، لِمَنْ أَرَادَ اتِّبَاعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

كِتَابٌ سَارَتْ بِهِ الرُّكْبَانُ، وَنَهَلَ مِنْهُ الشُّيُوخُ وَالشُّبَّانُ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ، وَنَهَلُوا مِنْهُ وَاعْتَرَفُوا اعْتِرَافَ الْعُظَمَاءِ؛ فَهُوَ عُمْدَةُ الْمُجْتَهِدِينَ، وَغَايَةُ الْمُحَقِّقِينَ، وَطَرِيقُ الْوُصُولِ إِلَى الْفِقْهِ الْمَتِينِ، كَيْفَ لَا وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْوَحْيَيْنِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَنَاقَشَ الْأُئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ وَأَضْحَاهُمُ الْمُقْلِدِينَ وَالْمُجْتَهِدِينَ، وَرَجَّحَ بَيْنَ الْأَقْوَالِ وَقَدَّمَ مَنْ مَعَهُ الدَّلِيلُ، وَخَالَفَ إِمَامَهُ وَأَضْحَاهُ إِذَا كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ يُنِيتُ عَلَى دَلِيلٍ عَلِيلٍ؛ فَهُوَ مَعَ الْحَقِّ يَدُورُ، وَلِلدَّلِيلِ يَثُورُ، إِنَّهُ الْإِمَامُ النَّيْسَابُورِيُّ صَاحِبُ الْأُصُولِ.

وَقَدْ اجْتَهَدْنَا قَدْرَ اسْتِطَاعَتِنَا لِإِبْرَارِ هَذَا السَّفَرِ النَّفِيسِ بِصُورَةٍ مُرْصِيَةٍ خَالِيَةٍ مِنَ الْحَشْوِ وَالتَّلْفِيقِ، وَبَعِيدَةٍ عَنِ الْقَصِّ وَاللَّزِقِ بِمَا يَتَنَافَى مَعَ التَّحْقِيقِ.

وَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلَنَا هَذَا، وَنَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ صَدَقَةً لَنَا تَنْفَعُنَا بَعْدَ أَنْ تَفْنَى الْأَعْمَارُ، وَتَنْقَطِعُ الْأَجَالُ، وَتَبْلَى الْمَفَاصِلُ وَالْأَوْصَالُ .. آمِينَ.

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

لَّيْلَهُ

أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ

قَبْلَ اتِّصَافِ النَّهَارِ فِي غُرَّةِ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ لِعَامِ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ مِنْ هِجْرَةِ الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ

كلمة شكر ووفاء

إن إخراج هذا السفر لم يكن إلا بتوفيق من الله أولاً، ثم بجهود الكثير من المخلصين والمجتهدين نحسبهم كذلك.

فنحن نشكر الله أولاً على ما مَنَّ به علينا من إتمام هذا العمل، ثم نشكر إخواننا، ومشايخنا على ما قدموه لنا من نصيحة، ومعونة، ودعاء.. وهذا داخل في شكر الله أيضاً.

فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»^(١). وقال: «.. وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ؛ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»^(٢).

وأخص بالشكر كلًّا من:

- الأخ الحبيب الفاضل / أبا بلال غنيم بن عباس - حفظه الله - فقد كانت له اليد الطولى في قيام هذا المشروع الضخم، فجمع أكثر مخطوطات الكتاب، وأنفق الكثير من ماله، وما ضنَّ يوماً على العمل مع كثرة أعبائه.

(١) أنظر «الصحيحة» (٤١٧)

(٢) أحمد (٦٨/٢)، وأبو داود (١٦٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٠٨) من حديث ابن عمر، وصححه الألباني.

فأسأل الله أن يبارك له في ماله وولده وأهله، وأن يجعل ما بذل وأنفق ونصح في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

- ثم نشكر فضيلة الشيخ المحدث/ أبا إسحاق الحويني -حفظه الله- على نصائحه، ومعونته، فمع تراحم الأعمال عنده قدم لنا ما سألناه إياه، بورك فيه وجعل الجنة مثواه.

- ثم فضيلة الشيخ/ عادل بن محمد -حفظه الله- فقد بدأ العمل في الكتاب لكن حالت دونه الصعاب فاعتذر عن الإتمام، فأسأل الله أن يشفيه، وأن يفرج همه إن ربي لسميع الدعاء.

- ثم شكر عام لكل إخواني في دار الكوثر الغراء، فقد قاموا معنا بمعظم الكتاب.

- وأحب في هذا المقام أن أنوه بالأعمال التي أنجزت في هذه الدار المباركة، فمن يوم أن أنشئت إلى الآن تتواصل الأبحاث والأعمال، وها هي الأعمال التي خرجت من الدار:

- ١- «البدر المنير» لابن الملقن (١٠ مجلدات) ط دار الهجرة.
- ٢- «تذهيب التهذيب» للذهبي (١١ مجلد) ط الفاروق الحديثة.
- ٣- «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي زمنين (٥ مجلدات) ط الفاروق الحديثة.
- ٤- «الأحكام الشرعية الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي (٥ مجلدات) ط دار الرشد.
- ٥- «المفصح المفهم والموضح الملهم لصحيح مسلم» (مجلد) ط الفاروق الحديثة.
- ٦- «المجرد للغة الحديث» لعبد اللطيف بن يوسف بن علي بن محمد بن

علي البغدادي (مجلد) ط دار الفاروق.

٧- «فضائل عثمان رضي الله عنه» لعبد الله بن أحمد.

٨- «كتاب فيما أنفرد به الإمام أحمد عن الشافعي» لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية.

٩- «جزء فيه من حديث لوين» لمحمد بن سليمان بن حبيب المعروف بلوين. ط دار الرشد.

١٠- «موسوعة أحاديث وآثار بيت المقدس» تحت الطبع.

وغير ذلك من الأعمال العلمية قيد البحث والتحقيق.

كما أنَّ الدار تتعاون مع «دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث» لصاحبها الأستاذ خالد الرباط في إخراج البحوث والتحقيقات، كما سلف التعاون معها في بعض ما سبق بدايةً من كتاب «البدر المنير» لابن الملقن، كما شاركتنا بجهود مختلفة في بعض الأعمال الكبيرة لدار الفلاح، وهناك الكثير من الأعمال المشتركة، يسر الله إتمامها.

نسأل الله التوفيق والسداد والإخلاص في القول وما خط المداد.



تَرْجَمَةُ الْمُصَنَّفِ

بَادِئُ ذِي بَدْءٍ فَقَدْ تَرَجَّمَ لِابْنِ الْمُنْذِرِ عِدَّةٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ فِي مُقَدِّمَاتِهِمْ
لِمُصَنَّفَاتِهِ فَجَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا.

ومن هؤلاء: الدكتور/ أبو حمّاد صغير أحمد الأنصاري، في تَحْقِيقِهِ
لِكِتَابِي «الأوسط» و «الإشراف»، وقد أَفَادَ وَأَجَادَ وَاسْتَفْصَى في ترجمته
كتاب «الأوسط».

والدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين. في مُقَدِّمَتِهِ لكتاب
«الإقناع»، وهو دون الأول، وقد أَسْتَفَادَ كَثِيرًا من مقدمة الأوسط.
والدكتور/ سعد بن محمد السعد. في مُقَدِّمَتِهِ لكتاب «التفسير»
للمُصَنِّفِ، وَهِيَ تَرْجَمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ.

وعلى هَذَا فَإِنْ مِنْهَجِي فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ سَيَعْتَمِدُ عَلَى الْإِسْهَابِ فِي
الْمَوَاضِعِ الْهَامَّةِ وَالتِّي قَصَّرَ فِيهَا مَنْ قَبْلِي، مع التركيز على الفوائد التي
التقطتها أثناء عملي في الكتاب، والاختصار في المواضع التي كثيرًا
ما تكون بالحشو وندرة الفائدة أقرب.
والله المستعان.



* اسمه :

قال الذهبي:

هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ الفقيه، نزيل مكة.

* ولادته ونشأته :

قال الذهبي في «السير»^(١): وُلد في حدود موتِ أحمد بن حنبل. قلت: ووفاة أحمد كانت في عام (٢٤١) هجرية، ونشأ في بلدته نيسابور، وذاع صيته، وعلت منزلته، وجلس مجلس المحدثين، ثم رحل إلى مكة، ثم صار شيخ الحرم، وأخذ عن الربيع، ويكّار بن قتيبة بمصر.

وقال أبو بكر الخلال: حدثنا الأكابر بخراسان منهم محمد بن المنذر.

* شيوخه :

من الفوائد التي لا غنى عنها ونحن بصدد التقديم لهذا السفر العظيم ترجمة مشايخ المُصنّف، وقد وجدت ميسر الحاجة إلى ذلك أثناء عملي في الكتاب؛ فالْمُصنّف رحمته الله يعد في طبقة ابن خزيمة والترمذي وأقرانهما، لكن وجدنا كثيراً من مشايخه ليسوا بالمعروفين ولا المشهورين، أما شيخه فهو غالباً ترى ترجمته في «التهذيب» ولا يخفى أمره على طلاب العلم فكان من المهمات عقد ترجمة وافية لمشايخه، فقد تكون العقبة لمن أراد تحقيق إسناد الحديث هي شيخ المُصنّف فنحن بهذا العمل نزيل صعوبة قد تستوقف الباحث، وقد وقعت تصحيفات لأسماء

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤٩٠)، و«طبقات الحنابلة» (١/٣٨).

مشايخه في الأصل المخطوط، ولم تصحح أحياناً في النسخة المطبوعة، وأحياناً يكون الأصل مضبوطاً ويقع التصحيح في المطبوع، فنبهنا على ذلك في مواضعه، وسوف يشار إلى ذلك في ثانيا المترجم لهم.

* منهج الترجمة :

- ١- نصدر باسم الشيخ كاملاً بالنسبة.
 - ٢- ذكر من روى عنهم في الكتاب وخارجه.
 - ٣- نقل أقوال الأئمة عنه باختصار.
 - ٤- ذكر مصادر الترجمة فإن كان المترجم له في التهذيب ومختصراته أو السير للذهبي لم نستطرد في ذكر باقي المصادر فقد أشار المحققون في حواشيه إلى باقي المصادر.
- والآن نشرع في سرد التراجم مرتبة على الأحرف الهجائية:
- إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي^(١).

روى عن: أحمد بن يحيى، وعباس بن الوليد، وعبد الله بن رجاء، ومعلّى بن أسد، وهشام أبي الوليد.

قال الإمام الذهبي: هو الشيخ الإمام، الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، البغدادي، الحربي، صاحب التصانيف، مولده في سنة ثمان وتسعين ومائة.

سمع من: أحمد بن حنبل، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي الوليد الطيالسي، وابن أبي شيبة، وبندار وخلق كثير.

(١) «تهذيب الكمال» (٤٩٥/١٤)، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣٥٦/١٣) رقم (١٧٣)، «تاريخ بغداد» (٤٠-٢٧/٦).

وسمع منه خلق كثير منهم: أبو محمد بن صاعد، وعمر بن جعفر الختلي، وأبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، ومحمد بن الحسن البربهاري.

قال أبو بكر الخطيب: كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميّزًا لعلله، قيّمًا بالأدب، جماعة للغة، صنف غريب الحديث، وكتبًا كثيرة، وأصله من مرو.

قال الدارقطني: وإبراهيم إمام بارع في كل علم، مات الحربي لسبع بقين من ذي الحجة، سنة خمس وثمانين ومائتين.

- إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو إسحاق الكوفي^(١).

روى عن: أبيه، وأبي نعيم الفضل بن دكين. وعنه: الترمذي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، ويحيى بن محمد بن صاعد.

قال الذهبي في الميزان: لينة أبو زرعة، وتركه أبو حاتم. قال العقيلي: كان ابن نمير لا يرضاه ويضعفه، وقال: روى مناكير. قال العقيلي: كان إبراهيم هذا لا يقيم الحديث. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين.



(١) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٤٧/٢ رقم ١٤٩)، «الجرح والتعديل» (٨٤/١) رقم ١٩٨ «ضعفاء العقيلي» (٤٤/١ رقم ٢٩)، «ميزان الاعتدال» (٢٠/١) رقم ٣٩.

- إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي، أبو إسحاق نزيل نيسابور^(١).

روى عن: يحيى بن أبي بكير الكرمانى، وحجاج بن محمد المصيصى، وعلي بن المدينى، ويزيد بن هارون.
روى عنه: البخارى فى «صحيحه»، وأبو داود، وابن خزيمة.
قال الحافظ فى «التقريب»: صدوق.
مات بنيسابور سنة خمس وستين ومائتين.

- إبراهيم بن الحسين بن علي، أبو إسحاق الهمداني الكسائي، يعرف بابن ديزيل^(٢).

روى عن: عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسحاق الفروي، وأبي نعيم، والحسن بن بشر البجلي.
قال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة العابد.
سمع: أبا نعيم، وأبا مسهر، وسليمان بن حرب، وطبقته.
حدث عنه: أبو عوانة، وأحمد بن مروان الدينوري، وخلق. قال: إليه المنتهى فى الإتيان.

وقال ابن حجر: من كبار الحفاظ.
مات سنة إحدى وثمانين ومائتين.



(١) أنظر ترجمته فى «التهذيب» (٢/٥٦ رقم ١٥٨)، «تاريخ بغداد» (٦/٥٤-٥٥).

(٢) أنظر ترجمته فى: «سير أعلام النبلاء» (١٣/١٨٤ رقم ١٠٧)، «لسان الميزان» (١/١٣٤ رقم ١١٠).

- إبراهيم بن عبد الله النيسابوري التميمي^(١).

روى عن: يزيد بن هارون، وروح بن عباد، وعبد الله بن بكير، وبكر بن بكار، وأبي عاصم النبيل، ووهب بن جرير، وعبد الله بن بكر، وقريش بن أنس، وعبد الله بن حمدان، وحמיד. وعنه: محمد بن نصر المروزي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عبد الله الأخرم. وجماعة.

قال عنه أبو حاتم: شيخ. وقال الذهبي وابن حجر: صدوق. توفي سنة سبع وستين ومائتين، وقد جاوز التسعين.

- إبراهيم بن محمد بن إسحاق، وهو ابن أبي الجحيم^(٢) الصيرفي، أبو بكر البصري^(٣).

روى عن: مسلم بن إبراهيم، وإسماعيل بن عثمان، وعبد الرزاق، وأحمد بن عبد الرحيم، والطيالسي أبي الوليد هشام بن عبد الملك، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، وأبي حذيفة، وموسى بن عبد الرحمن، ومسدد، وأبي عمر الحوضي، وإسحاق بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، ومحمد بن بشار بن دار، وأبي عبد الله بن رجاء، وعبد الواحد بن عمرو بن صالح الزهري، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، والمنهال بن بجد وآخرين.

روى عنه: أبو القاسم البغوي، وأبو حامد الشرقي وآخرون.

(١) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٠/ ٣٢٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٤-٤٤).

(١٣٠) «لسان الميزان» (١/ ١٦٣-٢٠١) و«الثقات» لابن حبان (٨/ ٨٧).

(٢) في «مغاني الأخيار»: الجهم.

(٣) أنظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٨٨) و«مغاني الأخيار» (١/ ٩).

- ذكره ابن حبان في «الثقات» وذكره الحاكم أبو أحمد في «الكنى».
- قلت: ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.
- إبراهيم بن محمد بن سعيد النسابوري الصيدلاني^(١)، أبو إسحاق.
- روى عن: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الإمام الحافظ، وعبد الرحمن ابن الأسود بن المأمول القرشي الهاشمي.
- روى عنه: محمد بن صالح بن هاني.
- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، أبو إسحاق البصري، نزيل مصر مولى عثمان بن عفان^(٢).
- روى عن: أبي عبد الرحمن المقرئ، وأبي عاصم النبيل، وحبان بن هلال، وعمر بن أبي رزين، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ووهب بن جرير، وأبي عامر سعيد بن عامر، ونصر بن زكريا، ويحيى بن محمد، وأبي عامر العقدي.
- روى عنه: النسائي، وأبو عوانة، ويحيى بن محمد بن صاعد.
- قال الدارقطني: ثقة، إلا أنه كان يخطئ، فيقال له فلا يرجع.
- وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه وهو ثقة صدوق.
- وذكره ابن حبان في «الثقات».
- مات يوم الخميس لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة، سنة سبعين ومائتين.



(١) أنظر «المقتنى في سرد الكنى» (١/ ٧١ رقم ٢٢٨).

(٢) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ١٩٧ رقم ٢٤٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١٣٧ رقم ٤٣٩)، والثقات لابن حبان (٨/ ٨٦).

- إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم بن عيسى الإمام الحجة الخولاني،
أبو إسحاق مولا هم المصري العصفري^(١).

روى عن: عبد الرحمن المقرئ، وعبد الله بن وهب، والمقبري،
وأيوب بن سويد.

روى عنه: أبو محمد بن صاعد، وأبو العباس الأصم وجماعة.
قال أبو سعيد بن يونس: هو ثقة رضى.
مات في ربيع الآخر، سنة تسع وستين ومائتين.

- أحمد بن داود بن أبي نصر، أبو بكر القومسي السمناني^(٢).
روى عن: حرملة، وسويد بن سعيد، ووكيع، ويندار، وصفوان بن
صالح الثقفي، ومحمد بن سليمان، وهشام بن عمار، وهديبة بن خالد،
وعثمان بن أبي شيبة، ودهثم، وحرملة بن يحيى، ويونس.
روى عنه: محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، وأبو العباس بن عبدة.
توفي سنة خمس وتسعين ومائتين.

- أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري البزاز^(٣)، أبو الفضل.
روى عن: عمرو بن زرارة، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن
سعيد، وأحمد ابن عبدة الضبي، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن
أسلم الطوسي.

روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازيون.

(١) أنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٠٣ رقم ١٨٣).

(٢) أنظر «تاريخ بغداد» (٤/١٤١).

(٣) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٢/٥٤ رقم ٦٩) «سير أعلام النبلاء»
(١٣/٣٧٣ رقم ١٧٤) «تاريخ بغداد» (٤/١٨٦).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قدم علينا في حياة أبي فكتب عنه أبي
ومحمد بن مسلم وكتبنا عنه. قال الذهبي: الحافظ الحجة العدل المأمون
المجود، رفيق مسلم في الحجة.

توفي في غرة جمادى الآخرة، سنة ست وثمانين ومائتين.

- أحمد بن عبد الجبار العطاردي، أبو عمر الكوفي^(١).

روى عن: حفص بن غياث.

روى عنه: أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، والحسين بن
إسماعيل المحاملي، وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي،
وأبو العباس الأصم.

قال عنه أبو حاتم: كتبت عنه، وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام
الناس فيه. وقال الحاكم: ليس بالقوي.
وقال الحافظ: ضعيف.

- أحمد بن المبارك المستملي النيسابوري^(٢)، لُقّب بحكمويه.

روى عن: إسحاق بن إبراهيم.

روى عنه: أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف، ومحمد بن صالح بن

هانيء

ومحمد بن داود الزاهد، وغيرهم.

قال الحاكم: كان مجاب الدعوة، راهب عصره.

توفي في جمادى الآخرة، سنة أربع وثمانين ومائتين.

(١) «تهذيب الكمال» (١/٣٧٨-٣٨٣).

(٢) أنظر «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٧٣) وما بعدها. وانظر «المنتظم» (٥/١٧٣)،
و«تذكرة الحفاظ» (٢/٦٤٤)، و«شذرات الذهب» (٢/١٨٦).

- أحمد بن هارون بن روح، أبو بكر البرذعي، المعروف بالبرديجي^(١).
روى عن: إبراهيم بن المنذر، وإسماعيل بن سالم، وأبي بشر بكر بن
خلف. ولد سنة ٢٣٠، أو قبلها وجمع وصنف وبرع في علم الأثر.
قال الدارقطني: ثقة مأمون جبل.
وقال الخطيب: كان ثقة فاضلاً، فهماً حافظاً.
وقال صالح بن أحمد: صدوق من الحفاظ.
مات سنة ٣٠١هـ.

- إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني الدَّبَرِي^(٢).
راوية عبد الرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومائتين، باعتناء
أبيه به، وكان حَدَّثًا، فإن مولده - على ما ذكره الخليلي - في سنة
خمس وتسعين ومائة، وسماعه صحيح.
حدث عنه: أبو عوانة، وأبو القاسم الطبري، وخلق كثير من المغاربة
والرَّحالة.
قال الحاكم:

سألت الدارقطني عن إسحاق الدبري: أيدخل في الصحيح؟ قال: إي
والله، هو صدوق، ما رأيت فيه خلافاً.
احتج بالدبري أبو عوانة في صحيحه، وغيره، وأكثر عنه الطبراني.
مات بصنعاء في سنة خمس وثمانين ومائتين، وله تسعون سنة.



(١) أنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٩٤/٥).

(٢) أنظر ترجمته في: «السير» (٤١٦/١٣ رقم ٢٠٣)، ميزان الاعتدال (١٨١/١) رقم

(٧٣١)، «لسان الميزان» (٤٣/٢ رقم ١٠٩٩).

- إسماعيل بن قتيبة بن عبد الرحمن^(١).

هو الإمام القدوة، المحدث الحجة، أبو يعقوب السلمي النيسابوري. روى عن: يحيى بن يحيى، وأبي بكر بن أبي شيبة. روى عنه: إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، وأبو العباس السراج، وخلق كثير. قال الحاكم: قرأ إسماعيل على ابن أبي شيبة المصنفات كلها، وهي أجل رواية عندنا لابن أبي شيبة. توفي في رجب، سنة أربع وثمانين ومائتين.

- بكار بن قتيبة بن أسد بن عبيد الله بن بشير ابن صاحب رسول الله ﷺ أبي بكرة نفع بن الحارث الثقفي^(٢).

روى عن: أبي عاصم النبيل، وعفان بن مسلم الصفار، وروح بن عبادة، وأبي داود الطيالسي، ومؤمل بن إسماعيل، وإبراهيم بن بشار الرمادي، وسعيد بن عامر، ووهب بن جرير. قال الذهبي: هو القاضي الكبير العلامة المحدث الفقيه الحنفي.. كان عظيم الحرمة، وافر الجلالة، من العلماء العاملين، كان السلطان ينزل إليه ويحضر مجلسه.

توفي في ذي الحجة سنة سبعين ومائتين. وعاش تسعًا وثمانين سنة. - حاتم بن منصور الشاشي.

روى عن الحميدي وأكثر عنه. ولم نظفر بترجمة له، وقد روى عنه العقيلي في «ضعفائه»^(٣) ونسبه في الموضع الثاني إلى الشاشي، وفي

(١) أنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٤٤ رقم ١٦٠).

(٢) أنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٩٩ رقم ٢٢٩).

(٣) «الضعفاء» (٢/١٠٨/١٧٣).

الموضعين روايته عن الحميدي. وذكره ابن عساكر في «تاريخه»^(١) في سياق بعض أسانيده، وقال نزيل مكة، وكُناه: أبا سعيد.

قلت: وفي «الثقات» لابن حبان^(٢) ترجم لآخر وقال: حاتم بن عبدة بن موسى أبو سعيد الشاشي، يروي عن علي بن حجر والناس، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. اهـ بتصرف.

وأخشى أن يكون هذا هو صاحبنا إن لم يكن ثم تصحيف أو سقط، فقد اتفق معه في نسبته وكنيته. وقال المعلق على «الثقات»: لم نظفر به، والله أعلم.

- حاتم بن يونس الحافظ الجرجاني، يعرف بابن أبي الليث الجوهري^(٣).

روى عن: موسى بن السندي، ودحيم، وأحمد بن يونس، والملاحقي، ويحيى بن عبد الحميد.

روى عنه: محمد بن مخلد العطار، ومحمد بن محمد الباغندي، ومحمد بن إبراهيم الأصفهاني، ومحمد بن أحمد الزهري. كان من الحفاظ، قدم أصبهان.

- حامد بن أبي حامد أبو علي النيسابوري^(٤)، واسم أبي حامد (محمد).

روى عن: إسحاق بن سليمان الرازي، وحماد بن محمد.

(١) «تاريخ دمشق» (٧/٤٢٧).

(٢) «الثقات» (٨/٢١٢).

(٣) أنظر ترجمته في: «تاريخ جرجان» (٢٠٣ رقم ٢٩٧)، «ذكر أخبار أصبهان» (١/٢٩٧).

(٤) أنظر «سير أعلام النبلاء» (١٦/١٦، ١٧).

وروى عنه: أبو عبد الله الحاكم، والقاضي أبو منصور بن الأزدي، وابن الجارودي.

قال الحافظ أبو بشر الهروي: ثقة صالح، ووثقه الخطيب أيضًا. توفي بهراة في شهر رمضان سنة ست وخمسين وثلاثمائة.

- حامد بن محمود بن حرب النيسابوري، أبو علي مقدم القراء بنيسابور^(١).

قال الذهبي عنه: لا أعرف شيوخه في القراءة.

سمع من: إسحاق بن سليمان الرازي.

روى عنه: أبو طاهر محمد أباضي، وابن الأخرم، وخلق سواهما. ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢). مات سنة ست وستين ومائتين.

- الحسن بن سفيان النسوي الحافظ^(٣).

روى عن: عبد الله بن نمير.

قال ابن أبي حاتم: كتب إلي وهو صدوق. قال الذهبي: ثقة، مسند، ما علمت به بأسًا. توفي سنة ثلاث وثلاثمائة.

- الحسن بن علي بن عفان البزار^(٤)، أبو محمد.

روى عن: عبد الله بن نمير، وأبي أسامة، الحسن بن عطية، وأسباط بن محمد.

(١) «طبقات القراء» (١/٨٧).

(٢) «ثقات ابن حبان» (٨/٢١٩).

(٣) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٣/١٦ رقم ٦٠)، وميزان الاعتدال (٢/٤٩٢ رقم ١٨٥٣) والثقات لابن حبان (٨/١٧١).

(٤) أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٦/٢٥٧-٢٥٩) والجرح والتعديل (٣/٢٢/٩٠) وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٤ رقم ١٥).

روى عنه: ابن ماجه، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الثقفي السراج، وخلق سواهم.

قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق، ووثقه الدارقطني.

مات ليلة خلت من صفر سنة سبعين ومائتين.

- حمدان بن رجاء السندي، كذا ولعل الصواب محمد بن محمد بن رجاء.

روى عن: أحمد بن حنبل، وسريج بن يونس.

قلت: روى عنه المصنف، ولم يكثر عنه وأخشى أن يكون تصحيف

أسمه، ولعل الصواب: محمد بن محمد بن رجاء. وهي طبقة، وقد ترجم له ابن أبي حاتم بهذا الأسم في «الجرح والتعديل» (٨/٨٧) وقال: صدوق. والذهبي في «السير» (١٣/٤٩٢) وقال: قال الحاكم: كان ديناً ثباتاً مقدماً في عصره.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/١٦٢-١٦٣).

وهناك آخر يسمى حمدان بن رجاء بن شجاع، لكن نسب إلى

النيسابوري وليس السندي وقد ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام»

(٥/١٣٤) ويغلب على ظني أن الصواب هو محمد بن محمد بن رجاء والعلم عند الله.

- خشنام بن إسماعيل^(١).

روى عن: حسين بن عيسى البسطامي، والقاسم بن محمد بن عباد.

قال أبو عبد الله الحافظ: خشنام بن إسماعيل بن منيب أبو بكر

النيسابوري من المتقنين الأثبات.

(١) «تاريخ دمشق» (١٦/٣٧٨-٣٧٩).

- الربيع بن سليمان^(١)، هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم أبو محمد المصري المؤذن صاحب الشافعي.

روى عن: الشافعي، وعبد الله بن وهب، وحجاج بن إبراهيم الأزرق، وأسد ابن موسى، وبشر بن بكر التَّيْسِي.

قال أبو حاتم الرازي: صدوق، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: صدوق ثقة، وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات».

توفي يوم الاثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين ومائتين، وكان مولده سنة أربع وسبعين ومائتين.

- زكريا بن داود بن بكر، أبو يحيى الخفاف النيسابوري^(٢).

روى عن: ابن أبي عمر، وأبي بكر الصاغاني، وأبي بكر بن أبي شيبه، وأبي صالح، وأبي ميسرة، وأحمد بن الخليل، وأحمد بن سعيد، وأحمد بن عبدة، وأحمد بن عمرو، وأحمد بن منصور الرمادي، وأحمد بن منيع، وأحمد بن نصر، وإسحاق البسطامي، والحسن بن أبي الربيع، والحسن بن إسحاق العطار، والحسن بن عمر ابن شقيق، والحسن بن محمد الزعفراني، والحسن بن يحيى، وحسين بن علي الحلواني، وحמיד، والدارمي، وسعيد بن منصور، وسعيد بن يعقوب، وعباس بن محمد الدوري، وعبد الرحمن بن

(١) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٣/٤٦٤ رقم ٢٠٨٣)، تهذيب الكمال (٩/٨٧ رقم ١٨٦٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٥٨٧ رقم ٢٢٢)، الثقات (٨/٢٤٠).

(٢) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٣/٦٠٢ رقم ٢٧٢١) تاريخ بغداد (٨/٤٦٢ رقم ٤٥٧٨).

مهدي، وعبد الله بن الجراح، وعبيد الله بن محمد ابن يزيد، وعبد الوهاب الأصم، وعبيد الله بن المنادي، وعبيد الله بن سعد، ومحمد ابن أبان، ومحمد بن أحمد بن نصر، ومحمد بن إدريس، ومحمد بن إسحاق الصاغانى، ومحمد بن المثنى أبو موسى، ومحمد بن بشار بن دار، ومحمد بن حميد، ومحمد بن حيويه، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد الهادي، ومحمد بن عبيد الله، ومحمد بن فضيل، ومحمد بن نافع، ومحمد بن يحيى، وهارون بن عبد الله، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح.

وثقه ابن أبي حاتم والخطيب.

توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لأربع بقين من جمادى الآخرة، سنة ست وثمانين ومائتين.

- سعد^(١) بن عبد الله بن عبد الحكم^(٢).

روى عن: أبي زرعة وهب الله بن راشد، ويحيى بن حسان التميمي، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعلي بن جعفر بن محمد، وعبد الملك الماجشون. قال أبو حاتم عنه: مصري صدوق.

مات يوم الأحد، (١٨) من رجب، سنة (٢٦٨) هجرية.

- سليمان بن داود الخفاف، أبو داود من أهل نيسابور^(٣).

روى عن: القعنبي عبد الله بن مسلمة.

(١) تصحف اسمه في «الأصل» مرة إلى: «عبيد»، وأخرى إلى: «سعيد».

(٢) أنظر «مغاني الأخبار» (٧٩٣) و«الجرح والتعديل» (٩٢/٤).

(٣) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (١١٥/٤) رقم (٥٠٠) «سير أعلام النبلاء»

(٦٧٧/١٠) «الثقات» (٢٨٢/٨).

قال ابن أبي حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات».

- سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكلبي أبو محمد، يعرف بالكيساني، من أهل مصر^(١).

روى عن: أسد بن موسى^(٢)، ويحيى بن حسان^(٣)، و[بشر]^(٤) بن بكر^(٥)، والمقرئ.

وثقه السمعاني.

- سهل بن عمار^(٦)، هو أبو يحيى العتكى النيسابوري القاضي الحنفي.

روى عن: محمد بن عبيد الطنافسي، واليسع بن سعدان، وعبد الوهاب بن عطاء، وحفص بن عبد الله، ومحمد بن مصعب القرقيساني، وحجاج بن محمد، ويزيد بن هارون، وعمر بن عبد الله.

قال الذهبي: متهم. كذبه الحاكم.

توفي سنة (٢٦٧) هـ.

(١) أنظر ترجمته في: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصميري (١٤٢)، و«الأنساب» للسمعاني (٦٧٧/٤)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (١٣٩)، و«الجواهر المضية» (٢٥٢/١)، و«اللباب في تهذيب الأنساب» (١٢٥/٣)، و«إنجاء الوطن عن الأزدراء بإمام الزمن» (١٣٧).

(٢) «الأنساب» (٦٧٧/٤).

(٣) أنظر «شرح معاني الآثار» (٨٦/١).

(٤) تصحفت في «الأصل» إلى: بعثر. والصواب هو المثبت، وانظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣٥٢/٢). وقد نبهنا على ذلك في موضعه.

(٥) أنظر «سير أعلام النبلاء» (٥٠٨/٩).

(٦) أنظر ترجمته في: «الميزان» (٢٤٠/٢) «السير» (٣٢/١٣)، و«اللسان» (١٢١/٣)، «الجواهر المضية» (٢٥٣/١)، «إنجاء الوطن» (١٣٧، ١٣٨).

- طاهر بن عمرو بن الربيع بن طارق^(١).
 روى عن: عمرو بن الربيع بن طارق.
 مات لتسع عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وتسعين ومائتين،
 وقيل سنة خمس وسبعين ومائتين. وهو أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي،
 روى عنه في كتابه «مشكل الآثار».
- عباس بن محمد الدوري^(٢)، أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن
 واقد الدوري ثم البغدادي مولى بني هاشم أحد الأثبات المصنفين،
 هو راوي «تاريخ ابن معين».
- روى عن: سعيد بن عامر الضبيعي، وأبي عاصم النبيل، وأسود بن
 عامر شاذان، وأبي الجواب أحوص بن جواب، وأبي النعمان عارم.
 قال أبو حاتم الرازي: صدوق. وقال النسائي: ثقة.
 مات يوم الثلاثاء بالعشي لخمس عشرة خلت من صفر سنة إحدى
 وسبعين ومائتين، وقد بلغ (٨٨) سنة.
- عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري^(٣)، أبو الحسن
 الأصبهاني.
- روى عن: عبد الله بن عمر الغامدي. قال عنه أبو حاتم: صدوق. ولد
 سنة ثمان وثمانين ومائة، ومات سنة خمسين ومائتين، وقيل سنة خمس
 وخمسين ومائتين، وقيل سنة ست وأربعين ومائتين.
-
- (١) «إكمال الكمال» (٢/٣٨٥)، «ومغاني الأخبار» (٣/٤٥٠).
 (٢) «تهذيب الكمال» (١٤/٢٤٥-٢٤٩)، و«السير» (١٢/٥٢٢)، و«تهذيب التهذيب»
 (٣/٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/١١٨٩).
 (٣) «تهذيب الكمال» (١٧/٢٩٦-٢٩٩).

- عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي^(١)، أبو محمد.
روى عن: يعقوب بن حميد بن كاسب الدورقي، وأبي سعيد بن
عبد الله

ابن سعيد الكوفي، ومحمد بن بشار، وحميد بن المثنى أبي موسى
الزَّيْن البصري العنزي، وزيد بن أكرم، ومحمد بن عبد الله المخرمي،
ومحمد بن عبد الله بن المبارك، وأحمد بن منيع، ومحمد بن عبد الله بن
بزيع، ويعقوب بن إبراهيم، وإبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، وأبي الربيع
الحارث بن عبيد الله بن محمد، وزياذ ابن أيوب.
قال ابن عدي: كان يتشيع.

وقال الذهبي: كان حافظ زمانه وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير
والإحاطة.

مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين لخمس خلون من شهر رمضان
ببغداد.

وقيل سنة أربع وتسعين ومائتين والأول أصح.

- عبد الله بن أحمد بن بوبة^(٢) العطار^(٣).

حدث عن محمد بن عبد الله بن قهزاد.
لم نجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.



(١) أنظر «الميزان» (٢/٦٠٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٥١٨)، «طبقات الحفاظ»

(٢٩٧-٢٩٨)، «لسان الميزان» (٣/٤٤٤).

(٢) تصحفت إلى: ثوبة وفي مواضع: توبة.

(٣) أنظر «إكمال الكمال» (١/٣٧٠).

- عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة^(١) المكي^(٢)، أبو يحيى.

روى عن: عبد الرحمن المقرئ، ويحيى بن قزعة، وعبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي، ويعقوب بن محمد الزهري، ويحيى بن محمد الحارثي، وخلاد بن يحيى، وأحمد بن يزيد الحراني، ومحمد بن معاوية، ويحيى بن بكير، وسليمان بن حرب بن بجيل، ومحمد بن حرب المكي، وخلف بن الوليد أبي الوليد العتكي البغدادي، وبدل بن المحبّر، وقتيبة بن سعيد بن جميل، وأحمد بن يزيد الورتنيّس، وصالح بن عبد الله الترمذي، وعبد الله بن يزيد بن أسلم، والعباس بن الوليد، وأبي جابر محمد بن عبد الملك، وخلاد بن يحيى، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن محمد المحاربي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، والعلاء بن عبد الجبار، والحسن بن مدرك الطحان، وعبد الله بن نمير، ويحيى بن حبيب، والعياض بن يزيد البصري.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمكة ومحلة الصدوق.

- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل^(٣) بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي.

روى عن: أبيه أحمد بن حنبل، ومهدي بن جعفر الرملي.
قال بدر بن أبي بدر البغدادي: عبد الله بن أحمد جهيد ابن جهيد.
وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقة ثبتاً فهِماً.

(١) تصحفت في مواضع من «الأصل» إلى: مسرة.

(٢) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٦/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٣٢/١٢).

(٣) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٤/٢٨٥-٢٩٢).

ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين.

ومات سنة تسعين ومائتين ، ودفن آخر النهار لتسع ليالٍ بقين من جمادى الآخرة.

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور ابن بنت منيع ، هو أبو القاسم ابن منيع^(١) الإمام الحافظ الحجة ، مسند العصر ، أبو القاسم البغوي الأصل ، البغدادي الدار والمولد.

روى عن : علي بن الجعد بن عبيد الجوهري ، وهذبة بن خالد ، ويحيى الحِمَّاني ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وأبي الربيع الزهراني ، وأبي نصر التمار وغيرهم.

وروى عنه : أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، وسليمان بن أحمد الطبراني ، وعلي بن عمر الدارقطني ، ويحيى بن صاعد ، وابن قانع.

قال النقاش : كان فيه الانكسار والغم ، وكان ثقة.

وقال الدارقطني : ثقة جبل إمام من الأئمة ، ثبت. وقال الخطيب : كان ثقة ثبتاً مكثراً فهِماً عارفاً.

ولد أبو القاسم يوم الاثنين أول يوم من شهر رمضان ، سنة أربع عشرة ومائتين.

وتوفي ليلة الفطر من سنة سبع عشرة وثلاثمائة ودفن يوم الفطر ، وقد استكمل مائة سنة وثلاث سنين وشهراً واحداً.



(١) أنظر ترجمته في : «تاريخ بغداد» (١١١/١٠) ، «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤٤٠-

٤٥٧) ، «تذكرة الحفاظ» (٢/٧٣٧) ، «التقييد» (١/٣١٢).

- عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي الأموي^(١)، مولاهم، أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة.

روى عن: خلف بن الوليد.

قال أبو بكر الخطيب عنه: كان يؤدب غير واحد من أولاد الخلفاء. ولد سنة ثمان ومائتين. ومات سنة إحدى وثمانين ومائتين في جمادى الأولى.

- عثمان بن عمر الضبي البصري^(٢)، أبو عمر.

روى عن عتبة بن عبد الله المروزي.

قال الحاكم: ثقة مشهور. وذكره ابن حبان في «الثقات».

- علان بن المغيرة^(٣). هو الإمام الحافظ المتقن: علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة بن نشيط القرشي المخزومي، أبو الحسن الكوفي المصري المعروف بعلان.

روى عن: سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري، وأبي صالح

عبد الله بن صالح، ويحيى بن معين، وسعيد بن كثير بن عفير، وسعيد بن عمرو الأشعني، وآدم بن أبي إياس، وعمرو بن خالد الحراني، وعمرو بن محمد الناقد، وأبي عبد الغفار صالح الحراني بن داود^(٤)، وعبد الوهاب بن نجدة، وعمرو بن الربيع بن طارق،

(١) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٧٨-٧٢/١٦).

(٢) أنظر ترجمته في: «معجم شيوخ الطبراني» (٦٥٠)، و«الثقات» (٤٥٥/٨).

(٣) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٥١/٢١).

(٤) أنظر «التمهيد» (٥٠/١٢) (ط المغرب).

وأصبع، وأحمد بن حنبل، ويزيد بن مهران الخباز، والحكم بن موسى،
وعثمان بن صالح، وآدم بن أبي إياس، وعبد الله بن صالح، وحرملة بن
يحيى التَّجَنِّي، والعوام بن العباد ابن العوام، وعفان.
قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمصر، وهو صدوق.

وقال الحافظ في «التقريب» ثقة.

توفي لثمان خلون من شعبان سنة اثنتين وسبعين ومائتين.

- علي بن الحسن^(١)، هو: علي بن الحسن بن موسى بن ميسرة
الهلال، أبو الحسن بن أبي عيسى النيسابوري الدرابجردي.

روى عن: عبد الله بن الوليد العدني، ويحيى بن يحيى النيسابوري،
وعبد الله بن يزيد المقرئ، وحجاج بن المنهال، والمقبري، وعلي بن
قادم، والجدي - هو عبد الملك بن إبراهيم، ويحيى بن عبد الحميد،
وأبي جابر محمد بن عبد الملك، ومعلّى بن أسد، ويعلى بن عبيد
الطنافسي، وأبي الوليد الطيالسي، وعبيد الله بن موسى العبسي،
وأزهر بن القاسم، وسليمان بن حرب، ويعلى بن أسد، وإبراهيم ابن
سليمان، وعبد الملك بن إبراهيم الحربي.

قلت: وثقه أبو حامد بن الشرقي ومحمد بن عبد الوهاب.

وقال مسلم عنه: ذاك الطيّب بن الطيب.

ووثقه الحافظ أيضًا في «التقريب».



(١) تصحف في كثير من المواضع بالأصل المخطوط إلى: حسين. أنظر ترجمته في
«تهذيب الكمال» (٣٧٤/٢٠)، و«الجرح والتعديل» (١٨١/٦)، و«السير» للذهبي
(٥٢٦/١٢).

- علي بن عبد العزيز^(١)، هو علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور الإمام الحافظ، أبو الحسن البغوي.

روى عن: حجاج بن المنهال، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وابن الأصبهاني محمد بن سعيد بن الأصبهاني، وأحمد ابن يونس، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، وحماد بن زيد^(٢)، وعارم أبي النعمان، وعبيد الله بن محمد العيشي، وعاصم بن علي، ومعلّى بن أسد، ومحمد ابن عبد الله الرقاشي، وعمرو بن عون، ومحمد بن الصلت، ومحمد بن عباد، ومحمد بن عمار، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وإسرائيل بن يونس، ومعلّى بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن عبد العزيز، وأحمد بن محمد الأثرم، وإبراهيم بن سعد، وسليمان بن داود الهاشمي، والحسن بن الربيع، وأحمد بن يوسف، وحسان بن عبد الله، وإبراهيم بن زياد سَبَلان، ويونس بن عبيد الله العميري، وهب بن بقية، وإسحاق بن إسماعيل، وأبي عوانة، وإبراهيم بن ضمرة، وداود بن عمر، وعبيد بن يعيش الكوفي، وعمر ابن طارق، وأحمد بن محمد بن أيوب، وإسحاق الفروي، وهشام بن إبراهيم، وأبي كريب، وأحمد بن الحجاج الخراساني، ومروان بن شجاع، وأبي همام البصري الدلال.

قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال ابن أبي حاتم: صدوق.

ولد سنة بضع وتسعين ومائة. مات سنة ست وثمانين ومائتين.

(١) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (١٩٦/٦)، و«ميزان الاعتدال» (١٤٣/٣)،

«سير أعلام النبلاء» (٣٤٨/١٣-٣٤٩).

(٢) كذا أتى في «الأصل»، وبينهما راوٍ، وصوبناه في موضعه.

- علي بن المبارك، هو علي بن محمد بن عبد الله بن المبارك الصنعاني. روى عن: زيد بن المبارك وهو خاله، وعنه الطبراني والعقيلي وغيرهما، أكثر عنه المصنّف في كتاب «التفسير».

وفي «تهذيب المزي» عندما ترجم لزيد بن المبارك اليماني (٢١١٠) قال: وهو خال علي بن المبارك الصنعاني.

وهذا يدل على شهرة علي بن المبارك، لكن لم أجد من ترجم له، وقد أكثر عنه الأئمة كالعقيلي والطبراني في مصنفاتهم، من ذلك ما نقله العقيلي في «ضعفائه» (١١٠/٣) قال:

سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول: كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق فأكثر عنه، ثم فرق كتبه، ولزم محمد ابن ثور فقليل له في ذلك فقال: كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بحديث معمر عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان الحديث الطويل.. فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك وجاء هذا يطلب ميراث أمراته من أبيها.

وانظر تعليق الذهبي في «السير» (٥٧٢/٩) على هذه الحكاية، وقد ذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٠/٦) حديثاً ولفظه «قد وضع كل دم كان في الجاهلية».

قال عقبه: شيخ الطبراني علي بن المبارك الصنعاني عن زيد بن المبارك لم أعرفهما وبقية رجاله ثقات.

قلت: زيد معروف.

ثم وقفت على كتاب «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» لأبي الطيب نايف بن صلاح فنظرت فيه فوجدته ترجم له

وقال: أخرج له الحاكم والضياء وذكره المزي في تهذيبه ووثقه العراقي.. ثم عزى الترجمة ل تاريخ الإسلام (٢٣٠/٢١)، ومحجة القرب (٢٢٨)، والمجمع (٢٩٣/٦) وعلق الشيخ أبو الحسن السليماني على الترجمة فقال: مقبول.

- فهد بن سليمان النحاس المصري^(١).

روى عن: عمرو بن مرزوق، وموسى بن داود، ومحمد بن كثير المصيصي، ويحيى بن صالح، وأبي توبة.

توفي بمصر في سنة خمس وسبعين ومائتين، وكان ثقة ثباتاً.

- قطن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم بن خالد بن قطن بن عبد الله بن غطفان بن سهيل بن سلمة بن قشير النيسابوري^(٢).

روى عن: عبيد الله بن موسى، ويحيى بن أبي بكير العبدي، والحميدي.

روى عنه خلق كثير.

قال محمد بن يحيى النيسابوري: هو صدوق مسلم أكتبوا عنه.

قال أبو حاتم: شيخ.

قال النسائي: فيه نظر.

توفي سنة إحدى وستين ومائتين.



(١) أنظر: «الإكمال» (٧/٧٦)، و«الجرح والتعديل» (٧/٨٩)، و«تاريخ دمشق»

(٤٨/٤٥٩-٤٦٠)

(٢) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٣/٦١٠).

- كثير بن شهاب المزحجي، من ولد أنس بن سعد العشيرة، أبو الحسن القزويني^(١).

روى عن: محمد بن سعيد بن سابق، وعبد الله بن الجراح القهستاني، والحسن ابن محمد الطنافسي.

قال ابن أبي حاتم: صدوق. توفي سنة اثنين وسبعين ومائتين.

- مالك بن عبد الله بن سيف بن عبد الله بن شهاب التجيبي^(٢).

أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي.

روى عن: إسحاق بن بكر.

روى عنه: أبو بكر بن القاسم. ذكره ابن يونس، وقال: يكتنأ أبا سعيد.

مات بمصر يوم الثلاثاء آخر يوم من جمادى الآخرة سنة ثمان وستين ومائتين. لم يرو أحد من الجماعة له شيئاً.

- محمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الحلواني^(٣).

روى عن شيبان بن فروخ، وأبي جعفر النفيلي، وأحمد بن

عبد الملك بن واقد، وعلي بن بحر القطان، وسعيد بن أشعث السمان وغيرهم.

روى عنه: إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز،

وأبو عمرو بن السماك، وحمزة بن محمد الدهقان.

وثقه الخطيب.

(١) أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (١٥٣/٧)، و«السير» (١٥٨/١٣-١٥٩).

(٢) أنظر ترجمته في: «مغاني الأخيار» (٩/٥)، «الجرح والتعديل» (٢١٤/٨).

(٣) أنظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٢١٥-٢١٧)، و«تاريخ بغداد» (٣٩٨-٣٩٩).

- محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخزاعي، أبو أمية الطرسوسي^(١)
بغدادى الأصل.

روى عن: أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي.
قال أبو داود: ثقة.

قال الخلال: رجل رفيع القدر جدًا كان إمامًا في الحديث مقدمًا في زمانه.

قال ابن البيّ: صدوق كثير الوهم.

توفي بطرسوس في جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

- محمد بن أحمد الثقفى أبو بكر الأصبهاني^(٢).

روى عن: نصر بن سيار، ومحمد بن نصر، وأبي هشام الرفاعي.
قال الذهبي: الإمام الحافظ الرحال المصنّف.

قال الصفدي: كان صالحًا ثقة. توفي سنة ٣٠٩.

- محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم
الرازي الحافظ الإمام العلم^(٣).

إمامته وشهرته تكفي في التعديل، وتغني عن نقل أقوال النقاد.

روى عن: هشام بن عمار، ومحمد بن عبد الله الأنصاري،
وإبراهيم بن موسى الرازي، ويحيى بن حبيب البصري، وسعيد بن
منصور، ومحمد بن بشار بن دار، وأبي داود الطيالسي، وعمر بن

(١) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٢٧/٢٤).

(٢) أنظر ترجمته في: «معجم الشيوخ» للطبراني (٧٨٤)، «طبقات أصبهان»
(٣/٤٩٢)، و«التهذيب» (٣٥/٣٩١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٨١-٣٩١).

حفص، وسلمة بن شبيب، ومحمد بن يزيد بن خنيس، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ونعيم بن حماد، وعمر بن عون الواسطي، والحسن بن بشر البجلي، وسليمان بن حرب، وعمر بن الربيع، وسعيد بن سليمان، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وسعيد بن منصور.

مات بالري في شعبان سنة سبعين ومائتين.

- محمد بن إسحاق أسباط.

ورد تسميته في موضعين: الأول كما تقدم.

والثاني قال: حدثنا أبو جعفر بن أسباط.

قلت: ويغلب على الظن أنه أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن أسباط الكندي. وهو من رجال «التهذيب» (٣١٥/٢٤).

- محمد بن إسحاق بن الصباح الصنعاني^(١).

روى عن: عبد الرزاق، وعبد الله بن عبد الوهاب.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»^(٢): محمد بن إسحاق بن الصباح النيسابوري التاجر، عن ابن راهويه، وعمر بن زرارة، وعنه بن الأخرم، ومحمد بن صالح بن هانئ، وقاسم بن غانم.

- محمد بن إسماعيل البخاري الإمام صاحب «الصحيح».

ذكره بعض من ترجم لابن المنذر في مشايخه منهم الدكتور/ أبو حماد صغير أحمد في كتاب «الإشراف»، ولم يذكره في «الأوسط»، والدكتور

(١) وليس هو محمد بن الصباح الدولابي؛ لأنه مات قبل أن يولد ابن المنذر. وقد صرح ابن المنذر بأنه الصنعاني في المجلد الخامس (كتاب الصلاة - باب فضل الدعاء في النصف الآخر من الليل).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٢٨٢/٥).

سعد بن محمد السعد في مقدمة كتاب «التفسير»، والدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين في مقدمة كتاب «الإقناع».

وفي هذا نظر، ولم يأت هؤلاء الأفاضل بما يدل على ذلك، وكنت أحسب أنه يروي في كتابه الأوسط عن محمد بن إسماعيل البخاري لما رأيته أخرج بعض الأحاديث وقال: حدثنا محمد بن إسماعيل، وهي بالإسناد والمتن في «صحيح البخاري» ومن ذلك:

حديث رقم ٧٦٥٨- حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبدالرحمن بن الغسيل، عن حمزة بن أبي أسيد، عن أبي أسيد قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى أنطلقنا إلى حائط يقال لها الشوط حتى أنتهئ إلى حائطين جلسنا بينهما، فقال رسول الله ﷺ: «أجلسوا هاهنا»، ودخل وقد أتى بالجونية، فأنزلت في النخل ابنة النعمان بن شراحيل ومعها دايتها حاضنة لها، فلما دخل عليها رسول الله ﷺ قال: «أتهبين لي نفسك؟» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة؟ فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن، فقالت: أعوذ بالله منك، فقال: «قد عدت بمعاذ»، ثم خرج علينا فقال: «أكسوها رازقين، وألحقها بأهلها».

ورقم ١٦٢٨- حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: ثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: ثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة وأبي سعيد، أنهما أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد، فأخذ حصاة فحتها، ثم قال: «إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه، ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه اليسرى».

٨٠٩٤- حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي

المنهال، عن ابن عباس قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار في سنتين وثلاث، فقال رسول الله ﷺ: «أسلفوا في الثمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم».

٨١٢٥- حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زكريا بن أبي زائدة، قال: سمعت عامراً يقول: حدثني جابر بن عبد الله «أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فأراد أن يسيبه، قال: فلحقني رسول الله ﷺ فضربه ودعا له، فسار سيراً لم يسر مثله، ثم قال: «بعنيه بوقية». قلت: لا. قال: «بعنيه بوقية». قال: فبعته واستثنت حملانه إلى أهلي.

لكن هذه الروايات لا تدل دلالة صريحة على المراد، فإن محمد بن إسماعيل الصائغ في نفس الطبقة ولا مانع أن يتفق مع البخاري في شيخه. والذي أعتمده أنه لم يرو عن البخاري لأسباب:

١- صغر سن ابن المنذر بالنسبة للإمام البخاري، فإن ابن المنذر ولد تقريباً في عام ٢٤٢ هـ، ووفاة البخاري سنة (٢٥٦) هـ، فابن المنذر كان سنه -لما توفي البخاري - حوالي أربعة عشر عاماً، وقد ذكر المترجمون له أنه نشأ بنيسابور، وذاع صيته بها وتولى التدريس ثم رحل إلى مكة. وهذا قرينة على بعد لقائه من البخاري.

٢- لم يصرح ابن المنذر مرة واحدة في كتابه «الأوسط» باسم البخاري، وفي المقابل سمى شيخه محمد بن إسماعيل الصائغ في غالب أحاديثه، والبخاري هو إمام الدنيا، فكيف لا ينسبه مرة في كتابه، إن كان سمع منه وهو أعرق وأقعد من الصائغ.

٣- كل من ترجم لابن المنذر لم يذكر في مشايخه البخاري. قال الذهبي في «السير»: روى عن الربيع بن سليمان، ومحمد بن

عبد الله بن عبد الحكم، ومحمد بن إسماعيل الصائغ.
وقال في «تذكرة الحفاظ»: سمع محمد بن ميمون ومحمد بن
إسماعيل الصائغ.
وكذا قال السبكي في طبقاته .

فكيف ينص على الأدنى ولا يذكر أعلى مشايخه إن كان قد لقيه .
ومعلوم في مناهج المترجمين أنهم يذكرون أشهر مشايخ الرجل؛
فإغفال المترجمين للبخاري يدل دلالة قوية على أنه لم يلقه. والله أعلم.
- محمد بن إسماعيل الصائغ، هو محمد بن إسماعيل بن سالم،
أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي، نزيل مكة^(١).

روى عن: إسحاق بن سليمان الرازي، وإسماعيل بن سالم الصائغ،
وحجاج ابن محمد الأعور، والحسن بن علي الخلال، والحسين بن
محمد المروزي، وروح بن عبادة، وسعيد بن سليمان الواسطي،
وسعيد بن منصور، وشعبة، وزهير بن حرب أبي خيثمة، وسليمان بن
داود، وسليمان بن حرب، وشبابة بن سوار، وعباس العنبري،
وعبد الله بن بكر السهمي، والحميدي، وهديّة بن عبد الوهاب
المروزي، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبي نعيم الفضل بن دكين،
وعفان بن مسلم، وقبيصة بن عقبة، ومحمود بن غيلان، ومسدد بن
مسرهد، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل، وهاشم بن القاسم، وأبي
الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، ويحيى بن أبي بكير الكرمانى،
ويحيى بن عبد الحميد الجُماني، وأحمد بن إسحاق، وهوذة بن خليفة
أبي الأشهب، ويونس بن محمد، وإبراهيم بن المنذر، وإسماعيل بن

(١) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٤٧٥/٢٤).

أبان الوراق، وحسين بن حفص الأصبهاني، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، وأبي حذيفة موسى بن مسعود، ويعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، ومحمد بن أبي بكير، وعثمان ولعله عفان بن مسلم راوية همام بن يحيى بن دينار، وابن إدريس عن كثير بن عبد الله المزني، والحسين بن حسن، وعبد الله بن بكير، وعبد الله بن مسلمة، وعيسى عن محمد بن بشر العبدى، ومحمد بن كناسة، والكيساني عن محمد بن بشر، ومحمد بن حرب، ويوسف بن البهلول، ومحمد بن أسد الخشني، وكثير بن هشام، وإسحاق بن عيسى، وإبراهيم بن يعقوب، وأبي بشر بكر بن خلف ختن المقرئ، وأبي معاوية عن المفضل بن فضالة، وابن وهب، وإسماعيل بن أبي أويس، وابن الأصبهاني عن حاتم بن إسماعيل، وإسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني عن عبد الله بن شبيب، والوليد بن صالح، وأبي بكر بن أبي شيبه، وابن قعنّب عن عبد العزيز بن محمد، ومحمد بن عبيد بن حسان، وأبي عبيد عن الحارث بن سهيل، وزيد بن الحباب، وبكر بن خلف أبي بشر، والحكم بن موسى، وزباد بن أيوب، وأحمد بن خليل، وأحمد بن يونس، وهارون بن معروف، والحسن بن بشر، والحسين بن بشير، وخلف بن تميم، ومعاوية بن عمرو، ومكي بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى بن حبان، وصالح بن عبد الله الترمذي، وعيسى بن محمد، وطارق بن عبد العزيز العلاف المدني، ومحمد بن بكر البغدادي، وهارون بن معاوية، وجعفر الأنماطي، وعارم بن محمد بن الفضل أبي النعمان السدوسي، وعلي بن عبد الله، وعبيد الله بن عمر، ويحيى بن خالد، ويحيى بن يعلى، ويونس بن محمد، وعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن أعين، وعصمة بن

الفضل المروزي، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وابن حميد الطويل، وعمرو بن مرزوق، وعبد الله بن رجاء، ومحمد بن عبد العزيز، وسلمة بن شبيب، وإبراهيم بن محمد الشافعي، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن معاوية، وعمرو ابن عوف، وعبد الرزاق.

قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق. وكذا قال الحافظ في «التقريب».
مات في جمادى الأولى سنة ست وسبعين ومائتين.

- محمد بن بُجَيْر الهمداني السمرقندي، محدث ما وراء النهر^(١).

روى عن: عبد الجبار بن العلاء.

ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
قال أبو سعيد الإدريسي: كان فاضلاً خيراً ثبّتاً في الحديث له الغاية في طلب الآثار والرحلة.

- محمد بن الحسين بن الفرّج، أبو ميسرة الهمداني^(٢).

روى عن: أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد العزيز، ومحمد بن عبيد بن حساب، وأبي كامل، وإبراهيم بن يعقوب، ومحمد بن الصباح، والحسن بن علي الحلواني، وبشر بن آدم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن موسى بن خلّاد، ومحمد بن عبد الجبار، وسلمة بن شبيب، والعباس بن الوليد التّرسّي، وعبد الأعلى، وداود بن رشيد.

كان أحد من يعينهم شأن الحديث، وصنف مسنداً.

وقال صالح بن أحمد: كان يحسن هذا الشأن وهو صدوق.

قدم بغداد وحدث بها عن كامل بن طلحة الجحدري وطبقته.

(١) أنظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٧١٩/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٠٢/١٤).

(٢) أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢٢٨-٢٢٩).

- محمد بن حماد الطهراني، أبو عبد الله الحافظ الرازي^(١)، الطهراني. روى عن: عبد الرزاق.
- قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة. وقال ابن خراش: كان عدلاً ثقة.
- قال مسلم بن قاسم: كان من أصحاب عبد الرزاق، وكان حافظاً للحديث ثقة. قال الحافظ: ثقة حافظ لم يُصَبَّ من ضعفه.
- توفي سنة (٢٧١) هـ، في ربيع الآخر.
- محمد بن خلف بن شعيب^(٢)، هو محمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي القطيعي.
- روى عن: زكريا بن عدي.
- قال أبو حاتم: ثقة صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ. مات سنة سبع وثلاثين ومائتين.
- محمد بن الربيع بن سليمان بن داود بن إبراهيم إمام جامع مصر^(٣).
- روى عن بشر بن بكر، ورد عنه أنه دخل مكة عام القرامطة.
- قلت: روى عنه ابن المنذر في التفسير، مما يثبت حياة ابن المنذر إلى ٣١٨ هـ، أو بعدها بعام فيصح أنه مات ٣١٨، أو ٣١٩ هـ.
- محمد بن زكريا الجوهري.
- لم نقف له على ترجمة^(٤). يروي عن هارون الأيلي.

(١) «تهذيب الكمال» (٥١٦٢).

(٢) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٦٤/٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٨/٥).

(٣) أنظر ترجمته في «غاية النهاية في طبقات القراء» (١٨٥/١).

(٤) هو من شيوخ الطبراني في «المعجم الكبير» يروي عن قحطبة بن عرابة وهارون الأيلي. ولم أعثر له على ترجمة.

- محمد بن زيد السَّمْنَانِي^(١).
لم أقف على ترجمته.
- محمد بن سعيد بن هناد البوشنجي^(٢) أبو غانم^(٣).
روى عن: سعيد بن منصور، وغسان بن مالك. وعنه: أبو بكر
محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ومحمد بن مخلد.
- محمد بن صالح بن بكر بن توبة، وراق أبي زرعة الرازي.
لم نقف على ترجمته.
- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٤).
روى عن: عبد الله بن وهب، وأنس بن عياض، ويونس بن عياض،
ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبيد الله بن عمر، وأبي بكر بن أبي
أويس، وبشر بن بكر، وابن نافع.
قال عنه النسائي: ثقة صدوق، لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم:
صدوق، ثقة أحد فقهاء مصر من أصحاب مالك.
ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، وتوفي يوم الأربعاء النصف من ذي
القعدة سنة ثمان وستين ومائتين.

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٣/٣٠٦): بكسر السين المهملة، وفتح الميم
والنون: بلدة من بلاد قومس بين الدامغان وخوار الري يقال لها: سمنان.

(٢) تصحيف في تاريخ بغداد إلى (البوسنجي) والصواب بالمعجمة.

قال السمعاني في «الأنساب» (١/٤١٣): بضم الباء الموحدة وفتح الشين
المعجمة وسكون النون وفي آخرها الجيم هذه النسبة إلى بوشنج.. ثم ترجم له.

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/٣٠٨)، و«الأنساب» (١/٤١٣-٤١٤).

(٤) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٩٧ رقم ٥٣٥٤).

- محمد بن عبد الوهاب^(١) بن حبيب بن مهران العبدي، أبو أحمد الفراء.

روى عن: عبيد الله بن موسى، وعبد الله بن وهب، ومحاضر بن المورع، والحسين بن الوليد، ومحمد بن داسة، ويحيى بن أبي بكير، وقبيصة بن عقبة، ويعلى بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن كناسة، وسليمان بن حرب، وجعفر بن عون، وخالد بن مخلد، وأبي نعيم، وحجاج، وعمار بن عبد الجبار، وإبراهيم بن سعد، ومعاوية بن عمرو، وهوذة بن خليفة، ومحمد بن عمرو، ويحيى بن يحيى، وعبد الله بن موسى، وعلي بن الجعد، ومحمد بن الفضل، ويعلى بن عتبة. قال عنه النسائي: ثقة. مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين.

- محمد بن علي النجار.

روى عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني. لم نقف على ترجمته.

- محمد بن عيسى بن محمد^(٢) بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن علي ابن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو علي الهاشمي المعروف بالبياضي.

روى عن: محمد بن عمرو.

وعنه روى: أبو بكر الأنباري، ومحمد بن الحسن. وثقه الخطيب والسمعاني. قال ابن قانع: قتله القرامطة في سنة أربع وتسعين ومائتين.

(١) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩-٣٣).

(٢) أنظر: «تاريخ بغداد» (٢/٤٠١)، و«الأنساب» (١/٤٤٨).

- محمد بن مُهَلٍّ، هو محمد بن عبد الله بن مهل بن المثنى الصنعاني^(١).
روى عن: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وسفيان بن عيينة. وعنه:
ابن ماجه، وأبو عوانة الإسفرائيني. قال ابن أبي حاتم: صدوق.
- محمد بن نصر النيسابوري، المعروف بالفراء^(٢).

روى عن: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن
راهويه، وأيوب بن سليمان بن بلال، وسليمان بن حرب، وعبيد الله بن
محمد بن عائشة، وعلي بن بكار المصيصي، وعلي بن المديني، وأبي
عبيد القاسم بن سلام، ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة.
روى عنه: النسائي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الأزهر
الأزهري، وأحمد بن محمد بن سعد الفقيه، وأحمد بن محمد بن
عبد الرحمن السامي الهروي، وحرب بن إسماعيل الكرمانى.
قال النسائي: ثقة.

قال الأمير ابن ماكولا: مات في شعبان سنة ست وستين و مائتين.

- محمد بن نصر المروزي^(٣) الفقيه أبو عبد الله الحافظ.
روى عن: يحيى بن يحيى النيسابوري، وعبدان بن عثمان، وأبي
كامل الجحدري، وإبراهيم بن المنذر، وعبيد الله بن معاذ، وإسحاق بن
راهويه، وخلق كثير.

(١) ترجمته في «الإكمال» لابن ماكولا (٣٠٥/٧)، «الجرح والتعديل» (٣٠٥/٧)،

«تهذيب التهذيب» (١٦٢/٥)، «تهذيب الكمال» (٤٥٧/٢٥-٤٥٨).

(٢) أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥٥٣/٢٦)، «تهذيب التهذيب» (٣١٢/٥)،

«الإكمال» (٤٥/٧).

(٣) أنظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣١٢/٥).

وعنه: ابنه إسماعيل، ومحمد بن إسحاق الرشادي، وعبد الله بن محمد بن علي البلخي، وعثمان بن جعفر اللبان، وأبو عبد الله بن الأخرم وغيرهم.

قال محمد بن عثمان بن سلم: سمعته يقول: ولدت سنة اثنتين ومائتين، وكان أبي مروزيًا، وولدت أنا ببغداد ونشأت بنيسابور، وقال الإدريسي: سمعت أبا بكر محمد بن محمد بن إسحاق الدبوسي: ثنا أبي قال: رأيت محمد بن نصر بسمرقند، وكان بحرًا في الحديث، قال: وسمعت الفقيه أبا بكر الشاشي يقول: لو لم يصنف محمد بن نصر إلا كتاب القسامة لكان من أفقه الناس فكيف وقد صَنَّفَ غيره؟! وقال الخطيب: صَنَّفَ الكتب الكثيرة، ورحل إلى الأمصار في طلب العلم، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، واتفقوا على أنه مات سنة أربع وتسعين ومائتين.

- مصعب بن إبراهيم بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الزبيري، الزهري المدني، ضابط محقق^(١).
روى عن: أبيه.

- موسى بن هارون الحمَّال بن عبد الله بن مروان البغدادي^(٢).
روى عن: إسحاق بن راهويه، قتيبة بن سعيد، وسعيد بن عبد الحكم، وعاصم بن عمر بن علي المقدَّمي، ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، وأبي بكر الأثرم، وأبي موسى الأنصاري، ومحرز بن عون، والخليل بن عمرو، وإسحاق بن عيسى، وداود ابن عمرو الضبي، وأبي مصعب

(١) «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/٤٠٨).

(٢) أنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/٥٠-٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/١١٦).

الأزهر، ومجاهد بن موسى، وأبي نصر التمار، وأمّية ابن بسطام،
 وخلف بن هشام، وأبي الربيع الزهراني، وأبي عبد الله حماد بن غسان
 الأرميني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وشجاع بن مخلد، وشجاع بن
 خالد، ومحمد بن عبد الحكم، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن
 أحمد، ومحمد بن عامر، ومحمد بن الصباح، وأبي سهل الصفار،
 وعبد الأعلى، والحسين بن عبد الرحمن، وسفيان، وعبيد الله بن معاذ
 العنبري، والعلاء بن سالم، وهارون بن معروف، وهديّة، ويوسف
 القطان، وعمرو الناقد، ومحمد بن عمران، والوليد بن شجاع،
 ومحمد بن يحيى القطعي، وبشر بن هلال، ومحمد بن بكار، وجعفر بن
 حميد، وشريح بن يونس، وسعيد بن عمرو الأشعشي، وأبي عمرو
 يوسف بن سليمان، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن الجنيّد، والحسن بن
 أحمد بن أبي شعيب الحراني، ويشار بن موسى الخفاف، ويحيى بن
 أيوب، وشيبان، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جمهور،
 ومنصور بن أبي مزاحم، وعلي بن الجعد، والحكم بن موسى، وأبي
 عمار الحسين بن حريث، والعباس بن الوليد بن نصر، وعثمان بن
 طالوت، ومحمد بن المثنى، ووكيّع بن الجراح، وإبراهيم بن إسحاق
 الزرّاد القومسي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن خبيب بن عربي،
 وأحمد بن حفص، وعباس الدوري، وخجاج بن يوسف، وعائذ بن
 حبيب، وخلاد بن أسلم، وبشر بن بلال، وحميد بن مسعدة،
 وأحمد بن منيع، وإسحاق بن داود، وأبي بكر أحمد بن إسماعيل
 الثقفى، والعباس بن الحسين القنطري، ومحمد بن يزيد، ومحمد بن
 المنهال الضرير، وزهير، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وعبد الله بن
 معاوية الجمحي، ونصر بن علي، والقاسم بن الفضل، وإبراهيم بن

محمد الشافعي، وعباد بن العوام، وتميم بن المنتصر، ومحمد بن موسى الجرمي.

قال الذهبي: الإمام الحافظ الكبير الحجة الناقد محدث العراق. ولد في أول سنة أربع عشرة ومائتين. ومات في شعبان سنة أربع وتسعين ومائتين.

- نصر بن أحمد بن نصر^(١) الكندي البغدادي.

روى عن: عبيد الله بن موسى.

هو الإمام الحافظ الماهر نزيل بخارى. من أئمة هذا العلم، صنف «المسند». قال السليمانى: يقال إنه أحفظ من صالح جزرة. مات سنة (٢٩٣) هـ.

- نصر^(٢) بن زكريا بن نصر بن داود بن سليمان بن عبد الله بن حطان بن المورق العجلي^(٣)، أبو عمرو.

روى عن: محمد بن الصباح، وشيبان بن فروخ، وأبي سلمة يحيى بن خلف، وأبي رجاء قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ونصر بن علي الجهمي، وداود بن مخراق.

روى عنه: ليث بن نصر البخاري، وخلف بن محمد، وأبو عوانة الإسفراييني، وعبد الله بن إسحاق البخاري. قيل إنه توفي في حدود سنة ثلاثمائة.

(١) أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٣/٢٩٣-٢٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٣٨)، «تذكرة الحفاظ» (٢/٦٧٦-٦٧٧).

(٢) تصحفت في «الأصل» في معظم المواضع إلى: «بصري».

(٣) أنظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٦٢/٣٤-٣٥)، و«الأنساب» (٤/١٣٧).

- نعيم بن رزيق النيسابوري.
يروى عن أبي قدامة.
لم نقف له على ترجمة.
 - الوليد بن حماد الرملي^(١).
يروى عن صفوان بن صالح وعبد الله بن الفضل.
 - ياسين بن عبد الأحد بن أبي زرارة القتباني، أبو اليمن المصري^(٢).
روى عن: فضالة بن المفضل بن فضالة.
قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن يونس: صدوق في الحديث.
مات سنة تسع وستين ومائتين في رمضان.
 - يحيى بن زكريا الأعرج^(٣).
روى عن: أبي عمار الحسين بن حريث.
وقال عنه النسائي: ثقة. قدم مصر وحدث، وتوفي بها يوم الأحد
لعشر خلون من ذي القعدة، سنة سبع وثلاثمائة.
 - يحيى بن محمد^(٤)، هو يحيى بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد
بن فارس الذهلي، أبو زكريا النيسابوري.
روى عن: مسدد بن مسرهد، وأحمد بن يونس، وأبي الربيع
الزهراني، وأبي عمر الحوضي، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن
-
- (١) ترجم له الحافظ في «السان الميزان» (٢٨٨/٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
قال الألباني في «الضعيفة» (٨٠٩): إشارة منه إلى أنه مجهول.
- (٢) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٨٢/٣١)، «تهذيب التهذيب» (١١٢/٦).
- (٣) «تهذيب الكمال» (٣١٢/٣١ - ٣١٤).
- (٤) أنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٥٣١ - ٥٢٨/٣١).

المبارك، وهشيم بن بشير، وسهل بن بكار، وأبي بكر بن أبي شيبة،
وعبد الله بن عبد الوهاب، وعلي بن عثمان اللاحقي، وأبي الوليد
الطيالسي، ويحيى بن يحيى عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، وأبي
عثمان سعيد بن عمرو الأشعني، وهشام بن عبد الملك، وعبيد الله بن
معاذ، وعفان، وسفيان، وإبراهيم بن موسى الرازي، ومحمد بن أبي
صفوان البصري، وعبد الرحمن بن المبارك.

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق.

وقال الحافظ: ثقة حافظ.

مات في سنة نيف وستين ومائتين.

- يحيى بن منصور بن حسن السلمي، أبو سعد^(١) الهروي، الإمام
الحافظ، الثقة الزاهد، القدوة محدث هراة^(٢).

سمع من: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن راهويه،
وطبقته.

وروى عن: حميد، وبندار، وسويد، وأحمد بن المقدم العجلي،
وأبي موسى محمد بن المثنى، ومحمد بن عثمان، وهناد بن السري،
وعمر بن زرارة، وعبد الله بن سعيد الأشج، وعلي بن حجر،
ونصر بن علي، ومحمد بن عبد الأعلى، وأبي بكر بن خالد، ومعاذ بن
عفان، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وعبد الله بن أحمد بن
حنبل، وعبد الجبار بن العلاء.

روى عنه: عبد الصمد الطستي، وأحمد بن خلف، وآخرون.

(١) تصحفت في بعض المواضع إلى: سعيد.

(٢) أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٤/٢٢٥)، والسير (١٣/٥٧٠).

وثقه الخطيب.

توفي سنة (٢٩٢) هـ، وكانت ولادته سنة (٢١٥) هـ.

- يزيد بن عبد الصمد الدمشقي^(١)، هو: يزيد بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الله بن يزيد بن ذكوان القرشي، أبو القاسم الدمشقي مولى بني هاشم.

روى عن: محمد بن عثمان، وهشام بن إسماعيل، وعقبة بن الزبير. قال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق.

قال ابن يونس: توفي سنة سبع وسبعين ومائتين.

- يوسف بن موسى^(٢) بن عبد الله بن خالد بن حموك، أبو يعقوب القطان المروروذي، من أعيان محدثي خراسان، مشهور بالطلب والرحلة في الحديث.

روى عن: محمد بن بشار، ومحمد بن عبيد النحاس.

وثقه الخطيب. مات بمروروذ بعد منصرفه من الحجة الثانية سنة ست وتسعين ومائتين.

- يوسف بن يعقوب^(٣)، هو أبو بكر النجاشي.

روى عن سفيان بن عيينة.

سكن مكة وحدث بها عن سفيان.

روى عنه القاضي المحاملي وإسماعيل بن العباس الوراق، وكان ثقة.

(١) أنظر: «تهذيب الكمال» (٢٣٤/٣٢)، «السير» (١٥١/١٣).

(٢) أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٣٠٨/١٤ - ٣٠٩).

(٣) أنظر: «تاريخ بغداد» (٣٠٦/١٤).

* تلامذته :

- ١- أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس: أبو عمر الصدفي الأندلسي بقرطبة. كان أحد ممن عني بالسنن والآثار.
- سمع من: عبيد الله بن يحيى، وسعيد الأعناقي، وسعيد بن الزراد، ومحمد بن أبي الوليد الأعرج، ومحمد بن عمر بن لبابة، ورحل سنة إحدى عشرة، فسمع بمكة من ابن المنذر.
- ٢- أحمد بن القاسم النهاوندي «تفسير البغوي» (٦/٣٦٢).
- ٣- أبو بكر بن المقرئ، صاحب «المعجم». ذكره الذهبي والسبكي.
- ٤- الحسين والحسن ابنا علي بن شعبان. ذكرهما الذهبي والسبكي.
- ٥- ابن حبان صاحب «الصحيح».
- ٦- أبو أحمد بن عدي الجرجاني. ولم يذكره أحد في تلاميذ ابن المنذر فيما قرأت من ترجمته، وانظر الكامل له. مثلاً يقول: أخبرنا محمد بن المنذر أبو بكر النيسابوري بمكة، وهذا في غير موضع.
- ٧- عبد الله بن يحيى بن عبد الله الذارع «حلية الأولياء» في ترجمة مسعر بن كدام.
- ٨- عبد البر بن عبد العزيز بن مُخَارق: من أهل قرطبة؛ يكتنى: أبا سعيد. سمع بقرطبة من طاهر بن عبد العزيز وغيره، وله رحلة إلى المشرق لقي فيها أبا بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري بمكة. حدث عنه بالإقناع. أنظر: «تاريخ علماء الأندلس» (١/١٠٩).
- ٩- عبد الجبار بن عبد الصمد بن إسماعيل، أبو هاشم السلمي المؤدب المقرئ.
- قرأ القرآن على: أبي بكر البغدادي عبيدة أحمد بن ذكوان، وسمع

- محمد بن خريم، وجعفر بن أحمد بن عاصم، والقاسم بن عيسى
 القصاب، ومحمد بن المعافى الصيداوي، وسعيد بن عبد العزيز،
 وأبا شيبَةَ داود بن إبراهيم، وعلي بن أحمد بن علان، وأبا بكر
 محمد بن إبراهيم بن المنذر. أنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢١٣/٦).
- ١٠- عمر بن أحمد بن عمر بن محمد بن الحارث أبو عبد الله القاضي،
 المعروف بابن شق القصباني. أنظر: «تاريخ بغداد» (١٣٥/٥).
- ١١- محمد بن إبراهيم بن أحمد بن إسحاق أبو طاهر الثغري المحتسب
 ابن سبط محمد بن يوسف ابن عمي، توفي في شوال سنة أربع
 وستين وثلاثمائة، سمع من محمد بن إبراهيم بن المنذر
 النيسابوري بمكة. أنظر: «تاريخ دمشق» (١٨٣/٥١).
- ١٢- محمد بن إبراهيم بن أحمد، أبو طاهر الأصبهاني المحدث ابن عم
 أبي نعيم الحافظ. سمع بمكة محمد بن إبراهيم بن المنذر. أنظر:
 «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢١٤/٦). وذكره الحافظ في «اللسان».
- ١٤- محمد بن زريق بن إسماعيل بن زريق أبو منصور المقرئ البلدي،
 سكن دمشق وحدث بها عن أبي يعلى الموصلي ومحمد بن
 إبراهيم بن المنذر النيسابوري. وقد ورد ذكره في «الأوسط» ففي
 (كتاب حد الزاني تحت باب ذكر الرجل يزني بذات محرم) قال:
 أخبرنا أبو منصور محمد بن زريق البلدي قال: أخبرنا محمد بن
 إبراهيم بن المنذر، وأيضاً في أول كتاب الجزية.
- ١٥- محمد بن يحيى بن عمّار الدميّطي. ذكره الذهبي والسبكي.
- ١٦- منذر بن سعيد القاضي. أنظر: «المحلى» (٦٨/١٠).



يتبين لنا مما سبق كثرة مشايخ ابن المنذر وقلة تلامذته، فأما تعدد مشايخه فليس بغريب على إمام له رحلة في طلب الحديث وإقامة ببلد الله الحرام وتلقيه بشيخ الحرم.

وأما الملفت للانتباه قلة تلاميذه فيها هم كما نظرنا لم يتعدوا العشرين نفساً على ما وقفنا في كتب التراجم والسنن، ونحن لم نستوعب تلامذته من كتب السنن فيها حبذا لو قام بعض الباحثين بجمع أحاديثه خارج الأوسط، فهذا يتبين لنا رواياته ليكون بمثابة المستخرج لأحاديثه، فإن تم هذا فإنه سيبيد لنا الكثير من الفوائد، هذا أمر.

والأمر الآخر: يغلب على ظني أن قلة طلابه تعود إلى سبب هام ألا وهو أن المصنّف عاش في مكة وعلم فيها الكثير وفي فترة حياته إلى ما بعد الوفاة ظهر القرامطة عليهم لعنة الله وكان ابتداء أمرهم في عام (٢٨٦ هـ) فعاثوا في الأرض فساداً، وأعظم ما يذكر هنا ما فعلوه مع الحجيج وفي البلد الحرام وذلك في عام (٣١٧ هـ) بمقتلة عظيمة داخل البيت الحرام فقتلوا الكثير من العلماء والطلاب، ولم يسلم العوام.

قال ابن كثير في «بدايته» في حوادث هذا العام:

فيها: خرج ركب العراق وأميرهم منصور الديلمي فوصلوا إلى مكة سالمين، وتوافد الركوب هناك من كل مكان وجانب وفج، فما شعروا إلا بالقرمطي وقد خرج عليهم في جماعته يوم التروية فانتهب أموالهم واستباح قتالهم، فقتل في بعث مكة وشعابها وفي المسجد الحرام وفي جوف الكعبة من الحجاج خلقاً كثيراً، وجلس أميرهم أبو طاهر لعنه الله على باب الكعبة والرجال تصرع حوله والسيوف تعمل في الناس في

المسجد الحرام في الشهر الحرام في يوم التروية الذي هو أشرف الأيام.. فكان الناس يفرون منهم فيتعلقون بأستار الكعبة فلا يجدي ذلك عنهم شيئاً، بل يقتلون وهم كذلك، ويطوفون فيقتلون في الطواف، وقد كان بعض أهل الحديث يومئذ يطوف، فلما قضى طوافه أخذته السيوف. اهـ فهذه المقتلة العظيمة وقعت في مكان هو مجمع العلماء والمحدثين، فلعل هذا الاضطراب وفقد العلماء والطلاب كان سبباً في وفاة الكثير من طلاب الشيخ بعده، وكم من إمام ذهب علمه بموت طلابه أو بتقصيرهم في جمع مصنفاته كالحال مع الليث بن سعد فقيه المصريين لم يقم طلابه بحفظ مذهبه وتدوينه، قال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به^(١).

فرحم الله علماءنا.



(١) «تاريخ دمشق» (٣٥٨/٥٠).

* اعتقاده :

الناظر في مصنفات ابن المنذر الفقهية يجزم بأنه من أهل الحديث، ومن أصحاب الاعتقاد الصافي ؛ فتقديمه للسنة في ترجيحاته واعتماده على أقوال الصحابة في بيان الراجح من الأقاويل لهو أدل دليل على تبيينه منهج الأوائل.

فمن ذلك ما قاله في «كتاب الولاء» تحت باب «ذكر ولاء المملوك قال :

وقد اختلفت الأخبار عن أصحاب رسول الله ﷺ في هذا الباب، وليس في أحد مع رسول الله ﷺ حجة.

وقال في كتاب (الإجارة - باب اختلاف أهل العلم في عصب الفحل): والسنة مستغنى بها عما سواها.

وكذا قال نفس العبارة في (كتاب الإجارة - باب اختلاف أهل العلم في عصب الفحل).

وفي كتاب (الصلاة - باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما كان يُكَبَّرُ في بعض الرفع..): ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ.

وها هو يبين مدى تعظيمه للسنة؛ فقال في كتاب (اليبوع تحت باب ذكر الخبر الذي أحتج به من قال: إن الأشياء غير مشتبهة في أنفسها عند الجميع، وأنه إنما يشتبه منها الشيء بعد الشيء على بعضهم): لأن النبي ﷺ بُعث بالبيان، وقد بين كل ما بالناس الحاجة إليه.

وفي (كتاب الصلاة - باب ذكر وضع اليمين على الشمال في الصلاة): ولا يجوز أن يجعل إغفال من أغفل استعمال السنة، أو نسيها، أو لم يعلمها حجة على من علمها وعمل بها.

وبيّن رحمه الله أن طاعة رسول الله ﷺ واجبة :
فقال في كتاب (الطلاق تحت باب كتاب أبواب إحلال المطلقة
ثلاثاً) :

قال الله جل من قائل ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ الآية.
وكان ظاهر مخرج هذه الآية يبيح للزوج الذي يطلقها ثلاثاً إذا نكحت
زوجاً غيره وفارقها أن ينكحها الأول.
فلما ثبت أن نبي الله ﷺ منع من ذلك إلا بأن يجامعها الزوج الثاني
وجب قبول ذلك من رسول الله ﷺ لما فرض الله من طاعته.
- اعتقاده في الصحابة :

الصحابة عنده هم أعلم الأمة بالكتاب والسنة، وأقوالهم مقدمة
على قول غيرهم؛ لأنهم عاصروا زمن الوحي وجالسوا إمام الهدى
ﷺ.

قال في (كتاب الجنائز - باب ذكر اختلاف أهل العلم في التسليم
على الجنائز).

قال :

.. قال كثير من أهل العلم : يسلم تسليمة واحدة. روينا هذا القول عن
علي وجابر بن عبد الله ووائل بن الأسقع، وابن أبي أوفى، وأبي هريرة،
وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، وأنس، وابن عباس، وابن عمر.. ثم قال :
تسليمة أحب إليّ؛ لحديث أبي أمامة بن سهل؛ ولأنه الذي عليه أصحاب
رسول الله ﷺ وهم أعلم بالسنة من غيرهم؛ ولأنهم الذين حضروا صلاة
رسول الله ﷺ، وحفظوا عنه.

- تنزيهه الصحابة عن فعل المكروه.

في كتاب (الجنائز - باب ذكر أختلافهم في الدفن بالليل) قال:
الدفن بالليل مباح ؛ لأن سُكينة توفيت على عهد النبي ﷺ فدفنت بالليل، ولم ينكر ذلك عليهم لما علم به ؛ لأنهم أعلموه بذلك فأتى قبرها فصلى عليه، وقد دفن من ذكرنا من أصحاب رسول الله ﷺ ليلاً، ولو كان ذلك مكروهاً ما فعلوه.

- ثناؤه على الصحابة، وتقديم قولهم.

في كتاب (الطلاق - باب ذكر المطلقة دون الثلاث تنكح زوجاً ثم تعود إلى المطلق):

بعد أن نقل الخلاف قال: وكذلك أقول للعلل التي ذكرتها غير هذه
الفرقة ؛ ولأن ذلك قول الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ من الخلفاء
الراشدين وغيرهم، وبه قال عوام أهل العلم.

- ثناؤه على عمر ؓ.

في كتاب (السرقه - باب سرقة العبد من مولاه)

قال أبو بكر: قال: فإن قال قائل: عمر أعلم بمعنى كتاب الله. قيل:
كذلك هو، وقد يذهب عليه من السنة ما يعلمها غيره. وكذلك يذهب عليه
من استدلال الكتاب ما يعلمه غيره، وليس ذلك بنقص له عن درجته
وموضعه، وقد كان عمر حَكَمَ في الأصابع بالتفصيل، ثم رجع عنه إلى
الخبر الذي ثبت عنده وقال: «لا ترث المرأة من دية زوجها» ثم رجع
فورثها لما ثبت الخبر عنده.

- ذكر مناوآته لكل أهل البدع.

في كتاب (المرتد - باب ذكر أستتابة القدرية وسائر أهل البدع)

ونقل تحت هذا الباب أقوال الأئمة: الشافعي وأحمد وغيرهما، وبالنظر فيما نقله يتبين اعتقاده في الفرق الضالة فضرب المثال بالقدرية والإباضية ووصفهم بالبدعة، فلم يثن عليهم ولا أقرهم على باطلهم، وإنما نقل كلام أهل السنة مقرًا لهم ومكتفياً بما قالوه ولم يعقب عليهم.

- اعتقاده في مسألة الإيمان:

في كتاب (المرتد - باب ذكر كمال وصف الإيمان) قال:
أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن كل ما جاء به محمد حق، وأبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وهو بالغ صحيح العقل أنه مسلم، فإن رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان مرتدًا؛ يجب عليه ما يجب على المرتد.

وهنا عنوان بلفظ الإيمان، ثم ذكر الشهادتين وهما من أركان الإسلام. وهذا اصطلاح معروف في الكتاب والسنة وأقوايل السلف: أن الإيمان إذا أفرد في موضع شمل الدين الظاهر والباطن.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٤/٧):

وإذا ذكر اسم الإيمان مجردًا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة كقوله في حديث الشعب «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان.

وقال في (١٧٩/٧) من الفتاوى أيضًا:

لفظ الإيمان إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ «البر» ويلفظ «التقوى» ويلفظ «الدين»؛ فإن النبي ﷺ بين أن الإيمان بضع

وسبعون شعبة أفضلها.. فكان كل ما يحبه الله يدخل في أسم الإيمان. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٥١).

- اعتقاده في مسألة نفي الإيمان في الأعمال.

في كتاب (اليوع - باب ذكر الخبر الدال على أن البيع لا يتم بالعقد دون التخيير ومفارقة أحد البيعين صاحبه) ساق في آخر الباب حديث «ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائقه».

قال: أي ليس بمؤمن مستكمل الإيمان. هذا وما أشبهه كثير موجود في السنن.

قلت: وهذا هو التفسير المعتمد عند أهل السنة.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٧)..
كلهم - أي أئمة أهل السنة - متفقون على أن الفساق الذين ليسوا منافقين معهم شيء من الإيمان يخرجون به من النار، وهو الفارق بينهم وبين الكفار والمنافقين، لكن إذا كان معه بعض الإيمان لم يلزم أن يدخل في الأسم المطلق الممدوح، وصاحب الشرع قد نفى الأسم عن هؤلاء فقال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». وقال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وقال: «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه». وأقسم على ذلك مرات، وقال: «المؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم».

والمعتزلة ينفون عنه أسم الإيمان بالكلية واسم الإسلام أيضًا ويقولون: ليس معه شيء من الإيمان والإسلام، ويقولون: ننزله منزلة بين منزلتين، فهم يقولون: إنه يخلد في النار لا يخرج منها بالشفاة، وهذا هو الذي أنكر عليهم، وإلا لو نفوا مطلق الأسم وأثبتوا معه شيئًا

من الإيمان يخرج به من النار لم يكونوا مبتدعة، وكل أهل السنة متفقون على أنه قد سلب كمال الإيمان الواجب فزال بعض إيمانه الواجب لكنه من أهل الوعيد.

وقال الحافظ في «الفتح» (٤٥٩/١٠): تحت شرح الحديث رقم (٦٠١٦):

قال ابن بطلال: .. وفيه نفي الإيمان عمن يؤدي جاره بالقول أو بالفعل ومراده الإيمان الكامل، ولا شك أن العاصي غير كامل الإيمان. وقال النووي: عن نفي الإيمان في مثل هذا جوابان. أحدهما: أنه في حق المستحل. والثاني: أن معناه ليس مؤمناً كاملاً.

أقول: وفي هذا رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، والمعتزلة الذين يحكمون بخلود العصاة في النار، والمرجئة الذين يقولون لا تضره المعصية حتى الكبيرة في نقص إيمانه؛ فبان بهذا التأويل استقامة الإمام ذي التبجيل.

وفي كتاب البيوع تحت باب النهي عن الغش والخداع قال: واختلف أهل العلم في معنى قوله: «من غشنا فليس منا»، فقال قائل: ليس من أهل ديننا. وقال آخر: ليس مثلاً.

وحدثني علي، عن أبي عبيد أنه قال: ليس من أخلاقنا، ولا من فعلنا، إنما يعني أن يكون الغش ليس من أخلاق الأنبياء، والصالحين. وقال آخر: لم يتبعنا على أفعالنا، واحتج بقوله ﷺ: ﴿مَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فقال: يخبر أنه من تبعه فإنه منه، ومن لم يتبعه فليس منه. قال: فكذلك معنى قول النبي («ليس مني» أي: لم يتبعني على فعلي.

قال أبو بكر: وهذا حسن، ولا معنى لقول من قال: أن معناه ليس من أهل ديننا؛ إذ لا معنى لإخراج رجل من الدين بأن أدخل في بعض البيوع غشًا. وكذلك لا معنى لقول القائل: أن معناه ليس كمثلنا؛ إذ ليس أحد كرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي كتاب البيوع أيضًا تحت باب (ذكر الخبر الدال على أن البيع لا يتم بالعقد دون التخيير ومفارقة أحد البيّعين صاحبه): قال بعد أن ساق حديث ابن عمر مرفوعًا «كل بيّعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بيع الخيار).

يعني: لا بيع بينهما تام حتى يتفرقا؛ لقول النبي ﷺ: «ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» أي: ليس بمؤمن مستكمل الإيمان، هذا وما أشبهه كثير موجود في السنن.

* رده على الخوارج: (جماعة التكفير، والمتهورين من غير تحرير): في كتاب (البيوع - باب ذكر النهي عن الغش والخداع) ساق حديث: «من غشنا فليس منا..» ثم قال:

واختلف أهل العلم في معنى قوله «من غشنا فليس منا» فقال: ليس من أهل ديننا، وقال آخر: ليس مثلنا..

ثم قال: ولا معنى لقول من قال: أن معناه ليس من أهل ديننا؛ إذ لا معنى لإخراج رجل من الدين بأن أدخل في بعض البيوع غشًا، وكذلك لا معنى لقول القائل: أن معناه ليس كمثلنا؛ إذ ليس أحد كرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي كتاب (المحاربين - باب ذكر قتال الرجل عن نفسه وماله): قال: والذي عليه عوام أهل العلم أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إذا أريد ظلمًا؛ للأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه قال: «من قتل

دون ماله فهو شهيد» ولم تخصص وقتاً دون وقت، ولا حالاً دون حال، إلا السلطان فإن كل من نحفظ عنهم من علماء أهل الحديث كالمجمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه؛ للأخبار التي جاءت عن رسول الله ﷺ بالأمر بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم وترك قتالهم والخروج عليهم ما أقاموا الصلاة.

ثم ختم هذا الكتاب بتبويب هام فقال: ذكر الأخبار التي رويت في النهي عن الخروج على السلطان^(١).

(١) ما أعذبه من منهج وأقومه من سبيل، فلو تمسك به المسلمون ساعة نزول الفتنة لعصمهم الله من الزلزل. ونحن نرى اليوم بعض المتهورين والمتحمسين والمتحذلقين قد خالفوا هذا المنهج الصافي، ورفعوا السيف على الأمة وفجروا وقتلوا وأرهبوا المسلمين بحجة إنكار المنكر وما فعلوه هو المنكر بعينه. وحتى يتبعوا على ذلك رَمَوْا العلماء بالجبن والتقاعس والميل للسلطان لينفروا الناس عنهم، وهذا مسلك قديم خبيث. وهذه حوادث التاريخ ترى ولكن لا نعتبر.

فهل اعتبروا بما جرى لعبد الرحمن بن الأشعث بخروجه على الحجاج، وقتل الآلاف من العلماء وهل اعتبرنا بالواقع الذي نحياه من تضيق على المسلمين في بلاد الغرب بل وقتلهم واتهام المسلمين في بلاد الإسلام بالتطرف والإرهاب.

ذهب جماعة إلى الحسن البصري أيام يزيد بن المهلب وهُمُوا بالخروج فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم. ثم قال: والله لو أن الناس إذا أبتلوا من قبل سلطانهم صبروا، ما لبثوا أن يرفع الله ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاءوا يوم خير قط ثم تلا ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْخُسْفَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ «الشريعة» للآجري (٦٢).

وهذا الإمام المبتلى من السلطان أحمد بن حنبل جلدوه وحبسوه ومنعوه من الحديث فهل رفع السيف عليهم؟!.

وفي أبواب إحلال المطلقة ثلاثاً تحت باب (ذكر طلاق الثلاث للنبي تنكح زوجاً ثم لم يدخل بها) صَدَّرَ البابَ بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ وقال:

وكان ظاهر مخرج هذه الآية يبيح للزوج الذي يطلقها ثلاثاً إذا نكحت زوجاً غيره وفارقها أن ينكحها الأول. ونقل إجماع أهل العلم على ذلك. ثم قال: وروي عن سعيد بن المسيب قال: أما الناس فيقولون حتى يجامعها، وأما أنا فأقول إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها فلا بأس أن يتزوجها الأول. وهذا قول ما نعلم أحداً من أهل العلم وافقه عليه، وإنما قال مثل قول سعيد طائفة من أهل الخوارج، والسنة الثابتة يستغنى بها عما سواها.

وفي كتاب النكاح (باب ذكر نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها) قال: ولست أعلم في ذلك اليوم اختلافاً، وإنما عدل عن القول بما ذكرنا فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الشيء بالسنة وأجمع أهل العلم عليه لم يضره خلاف من خالفه.

= روى الخلال بإسناده عن أبي الحارث الصائغ قال: سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد، وهم قوم بالخروج فقلت: يا أبا عبد الله: ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله. الدماء الدماء. لا أرى ذلك ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء ويستباح فيها الأموال، ويتنكح فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه يعني أيام الفتنة. فقلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، وإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل. الصبر على هذا ويسلم لك دينك خير لك. «السنة» للخلال (١٣٣).

وقد بينت المسألة كاملة في كتابي «حكم المظاهرات في الإسلام» نشر دار الفلاح بالقيوم، فانظروه.

قلت: ونقل الحافظ في «الفتح» (٦٦/٩) كلام ابن المنذر ثم قال: وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي، لكن أستثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة.. وأستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة وأستثنى القرطبي الخوارج، ولفظه: أختار الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها، ولا يعتد بخلافهم؛ لأنهم مرقوا من الدين. قال الحافظ: وفي نقله عنهم الجمع بين الأختين غلطٌ بَيِّنٌ.. ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف.

- رده على الرافضة:

في كتاب (النكاح - باب ذكر المتعة) قال: .. لا أعلم أحدًا يجيز اليوم نكاح المتعة إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف القائل به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. - انتصاره للسنة في المسائل العملية:

في كتاب (الطلاق - باب ذكر الطلاق لغير عدة وما يلزم المطلق منه) قال أبو بكر ابن المنذر:

ولا نعلم أحدًا خالف ما ذكرناه إلا فرقة من أهل البدع، فإنهم زعموا أن الحائض لا يلحقها الطلاق إذ مطلقه متعدي ما أمر به فصار طلاقه باطلاً، وفي قول النبي ﷺ «مر عبد الله فليراجعها» دليل على وقوع الطلاق على الحائض، مع أن ابن عمر قد ذكر أنه أحسب بتلك التغطية، وقد ذكرنا بعض ما يدخل من جهة النظر من خالف ما قلناه في غير هذا الكتاب.

قلت: ودعواه البدعية في مثل هذا يدل على التزامه بمنهج الأوائل، فلما رأى إطباقهم على قول، ومجانبة أهل البدع قول العلماء؛ عد المسألة من الابتداع في الدين، كما أدخلوا المسح على الخفين في أصول العقائد لمخالفة أهل البدع فيها.

قال الحافظ في «الفتح» (٢٦٥/٩):

قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر فقال: إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق؛ لأنه غير مأذون فيه، فأشبه طلاق الأجنبية، وحكاها الخطابي عن الخوارج والروافض، وقال ابن عبد البر: لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال الآن..

وكان النووي أراد ببعض الظاهرية ابن حزم، فإنه ممن جرد القول بذلك وانتصر له وبالع.

قلت: وتابعه على قوله شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وخلافهم للسابقين إنما وقع لتعارض النصوص واختلاف الروايات فهو اختلاف معتبر، والراجح هو قول الجماهير، ولا يقال لمن ذهب إلى هذا القول - إن كان مقلداً لشيخ الإسلام - مبتدعاً كيف وابن تيمية ومدرسته سيوف سلت في وجه المبتدعة، لكن قولهم مرجوح.



* مذهبه الفقهي:

ابن المنذر بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق فلا يتقيد بمذهب واحد كحال أتباع المذاهب من المتأخرين، لكن غالبًا يوافق أجهاده اجتهاد الشافعي؛ لأنه على أصوله تخرج، ولهذا عُذَّ من الشافعية.

قال الذهبي في «السير»: عداؤه في الفقهاء الشافعية.

وقال النووي في «التهذيب»: لا يلتزم التقيد في الاختيار بمذهب أحد بعينه، ولا يتعصب لأحد ولا على أحد على عادة أهل الخلاف، بل يدور مع ظهور الدليل ودلالة السنة الصحيحة، ويقول بها مع من كانت، ومع هذا فهو عند أصحابنا معدود في أصحاب الشافعي، مذكور في جميع كتبهم في الطبقات.

وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي صاحب «المهذب» في كتابه «طبقات الفقهاء» في أصحاب الشافعي.

وقال السبكي في «طبقاته» (٣/١٠٢): المحدثون الأربعة: محمد بن نصر، ومحمد بن جرير، وابن خزيمة، وابن المنذر من أصحابنا، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخرجين على أصوله، المتمذهين بمذهبه، لوفاق اجتهادهم اجتهاده، بل قد ادعى من هو بعد من أصحابنا الخُلص كالشيخ أبي علي وغيره أنهم وافق رأيهم رأي الإمام الأعظم فتبعوه ونسبوا إليه، لا أنهم مقلدون فما ظنك بهؤلاء الأربعة؛ فإنهم وإن خرجوا عن رأي الإمام الأعظم، في كثير من المسائل، فلم يخرجوا في الأغلب، فاعرف ذلك، واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون، وعلى أصوله في الأغلب مخرجون، وبطريقه متذهبون، وبمذهبه متمذهبون.

قلت: ولهذا يقول ابن المنذر في مواضع: «أصحابنا» ويقصد به الشافعي، وانظر مثلاً في كتاب (الكفالة - باب الكفالة بالنفس):... فهؤلاء جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ قد رأوا الكفالة في الحدود ولا نعلم صحابياً خالفهم، وأصل قول معلمنا - يعني الشافعي - وقول العراقيين في جملة ما يعطون في الأصل أنهم لا يخالفون الصحابي إلا إلى قول مثله، فيلزمهم جميعاً على أصل مذهبهم أن يروا الكفالة في الحدود جائزة، فأما أن يروا كفالة النفس في غير الحدود ولا يعلم في صحابي أنه حكم به، ويبطلوا كفالة النفس في الحدود، وقد روي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ فهو سهو وإغفال والله أعلم.

- وانظر إلى تفقه المصنف وعدم التزامه بقول واحد :

في كتاب الجنائز - باب ذكر ما يصنع بالذي يموت في البحر: قال: إن كان البحر الذي مات فيه الميت الأغلب منه أن يخرج أمواجه إلى سواحل المسلمين يفعل به ما قاله الشافعي، فإن لم يكن كذلك فعل ما قاله أحمد.

وقال في (كتاب الدباغ - باب ذكر الأخبار التي خصت بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع):

وفي أصول أصحابنا أن كل خبرين جاز إذا أمكن أستعملهما، أن لا يعطل أحدهما وأن يستعملهما جميعاً ما وجد السبيل إلى أستعملهما، فمما هذا مثاله في مذهبهم: نهى النبي ﷺ عن أستقبال القبلة واستدبارها، قالوا: ذلك في الصحاري؛ لأن ابن عمر، قال: رأيت النبي ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس واستعملنا كل خبر في موضعه، فاستعملنا خبر ابن عمر في المنازل، وخبر أبي أيوب في

الصحابي إذ لم نعطل واحدًا من الخبرين لإمكان أن يوجه لكل واحد منهما وجهًا غير وجه الآخر، وفعلوا مثل هذا في أبواب صلاة الخوف واستعملوا الأخبار فيها، ووجهوا لكل حديث منها وجهًا على سبيل ما قد ذكرناه في كتاب صلاة الخوف، فمن كان هذه مذهبه وجب عليه أن يقول بالخبرين جميعا، ولا أحسب الشافعي لو دفع إليه خبر أبي المليح عن أبيه لقال به، ولم يخالفه، كما قال بالأخبار التي ذكرناها في مواضعها.

ومما يبرز أجهاده أنه إذا وافق الشافعي فإن موافقته له مبنية على موافقة الشافعي للسنة الصحيحة.

وانظر إلى هذا المثال:

قال في (كتاب الصلاة - باب ذكر إحداث النية عند دخول كل صلاة يريد المراء فريضة كانت أو نافلة):

وبقول الشافعي أقول، وذلك لموافقته السنة الثابتة.

ولهذا قال الذهبي في «السير» (٤٩١/١٤):

ما يتقيد بمذهب إلا من هو قاصر في التمكن من العلم كأكثر علماء زماننا، أو من هو متعصب، وهذا الإمام فهو من حملة الحجة، جار في مضمار ابن جرير وابن سريج وتلك الحلبة رحمهم الله.

وإليك بعض الأمثلة في مخالفته للشافعي:

في (باب ذكر خبر أحتج به من زعم أن معنى قول عمر: إلا بعض من تملكون من أرقائكم: أن الذين لا حق لهم في مال الفيء من العبيد من لم يشهد بدرًا دون من شهد بدرًا)

- قال أبو بكر: ووافق بعض أصحابنا الشافعي في عامة ما حكيناه عنه، وخالفه في إيجابه الخمس من الفيء، ولعمري لا نحفظ عن أحد

قبل الشافعي أنه قال في الفبيء : خمس كخمس الغنيمة ، وإنما تلا الشافعي ﴿مَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية . فرأى أن القسمة إنما وقعت لهؤلاء فقط ، ولم يعمل على أن الآيات بعد هذه الآية معطوفة على هذه ، فلما كان التأويل عنده على هذا ، ووجد الإجماع على أن أعطية المقاتلة وأرزاق الذرية ، وغير ذلك إنما هو من مال الفبيء تأول أن الذي قسمه الله في الآية للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين هو الخمس ؛ فجعل خمس الفبيء واجباً لهؤلاء كما أن لهم خمس الغنيمة ، وجعل أربعة أخماس الفبيء لجماعة المسلمين يقسم فيهم على سنة قسم الفبيء كما يقسم أربعة أخماس الغنيمة من حضر الواقعة على سنة قسم الغنائم ؛ فاتبع جمل أهل العلم عمر بن الخطاب لما تلا الآيات الثلاث يقول عند تلاوة كل آية منها : والله ما هو لهؤلاء وحده ، واستعمل الناس ما رآه ولا نحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين ، ولا من بعدهم من أهل العلم أنه أوجب من الفبيء خمساً كخمس الغنيمة قبل الشافعي ؛ لأن الآيات التاليات لآية الفبيء معطوفات على آية الفبيء لقوله ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ، فإذا كان من مذهب أصحابنا الامتناع من بيع أمهات الأولاد لقول عمر ، وقد خالفه جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ويجب لقوله التفريق بين رجل وامرأته ، وقد عقدا بينهما نكاحاً صحيحاً بكتاب وسنة وإجماع ليعب يجده بها من العيوب التي جعل عمر بن الخطاب للرجل الخيار إذا وجد بها عيباً من العيوب ، ثم يجعل قول عمر أصلاً تبني عليه المسائل فيقال : وكذلك إذا وجدت به عيباً من تلك العيوب كان لها الخيار كما كان له الخيار ، ويجب التفريق بين العنّين وبين زوجته أتباعاً لعمر ،

وفي ذلك كله اختلاف ويوجب في حمام مكة شاة، وإن كان ظاهر الكتاب لا يدل عليه بل يقال: إن ظاهر الكتاب يدل على أن لا جزاء من النعم في الحمام يقتل لا يصغر عن ذلك، فإذا أوجب موجب لقول عمر ما ذكرناه، فاتباع عمر فيما يدل عليه ظاهر الكتاب، وقول كل من نحفظ قوله من أهل العلم غير الشافعي أولى - والله أعلم.

وفي (كتاب آداب القضاء - باب ذكر إقامة الحدود في المساجد) ذكر اختلاف العلماء وقال: وكره الشافعي وأحمد وإسحاق إقامة الحدود في المساجد.

قال أبو بكر: أمر الله - جل ذكره - نبيه ﷺ أن يحكم بين الناس ولم يخص للحكم بينهم مكاناً دون مكان، فللحاكم أن يحكم بينهم إن شاء في المسجد وإن شاء في منزله، ليس لأحد أن يمنع الحاكم من الحكم في مكان دون مكان بغير حجة، فإن أعتل من أعتل في منعه من ذلك بحضور الكافر والحائض فليس نعلم حجة تمنع الكافر من دخول المساجد سوى المسجد الحرام «قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ فأنزلهم في المسجد» وليس في منع الحائض من دخول المسجد خبر يثبت، و«أفلت» الذي روى خبر عائشة مجهول، وقد نظر نبي الله داود - عليه السلام - بين الخصمين اللذين وعظ بهما في المحراب وهو المسجد، قال الله - جل ذكره -: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سُورُوا إِلَيْكَ الْمِحْرَابِ﴾ قال ابن جريج في قوله: ﴿الْمِحْرَابِ﴾: المسجد. وهذا معروف في كل بلد أن محاريبهم تكون في مساجدهم.

وفي (كتاب الدعوى والبيّنات - ذكر استحلاف المدعي مع بينته والاختلاف فيه).

قال أبو بكر: قال الشافعي: إذا أعترف الرجل دابة في يد رجل، فإن

جاء بالبينة أنها دابته لا يعلمون أنه باع ولا وهب أحلف صاحب الدابة بالله أن هذه -لدابته- ما خرجت عن ملكه بوجه من الوجوه. وهذا أختلاف من قوله، وكان أحمد، وأبو عبيد، والنعمان يقولون: إذا جاء بالبينة فلا يمين عليه. قال أبو بكر: بهذا أقول.

قال أبو بكر في كتاب (التيمة) تحت (باب ذكر إثبات التيمم للجنب المسافر الذي لا يجد الماء):

وفي (كتاب الأذان والإقامة- ذكر التثويب في أذان الفجر) قال أبو بكر: وما هذا إلا سهواً منه ونسياناً حيث كتب هذه المسألة، لأنه حكى ذلك في الكتاب العراقي عن سعد القرظ، وعن أبي محذورة، وروي ذلك عن علي.

وقال في كتاب (الأذان والإقامة) (باب ذكر الأذان للصلاة بعد خروج وقتها) قال أبو بكر: قال الشافعي إذا جمع بين الصلاتين وقد ذهب وقت الأولى منهما أقام لكل واحدة منهما بلا أذان، وكذلك كل صلاة صلاها في غير وقتها كما وصفت. قال أبو بكر: هذا منه غلط؛ لأن النبي ﷺ قد سن للجوامع بين الصلاتين، في وقت الأولى منهما جمع بينهما أم في وقت الآخرة، أن يؤذن للأولى من الصلاة ويقيم فيصليها، ثم يقيم للآخرة فيصليها، كذلك فعل بعرفة في حجته حين جمع بين الظهر والعصر.

قال أبو بكر في كتاب (صفة الصلاة) (باب ذكر السلام على النبي ﷺ) ومسألة الله فتح أبواب الرحمة عند دخول المسجد): ويقول الشافعي أقول وذلك؛ لموافقة السنة الثابتة.

قال أبو بكر في (جماع أبواب التشهد) (باب ذكر الصلاة على رسول الله ﷺ):

ونحن نختار أن لا يصلي أحد صلاة إلا صلى فيها على رسول الله

ﷺ، من غير أن نوجهه ونجعل على تاركه الإعادة، وعلى هذا مذهب مالك وأهل المدينة، وسفيان الثوري، وأهل العراق من أصحاب الرأي وغيرهم، وهو قول جملة أهل العلم، إلا الشافعي، فإنه كان يوجب على المصلي إذا ترك الصلاة على النبي ﷺ في صلاة الإعادة. وكان إسحاق يقول: إذا فرغ من التشهد إماماً أو مأموماً صلى على النبي ﷺ، لا يجزيه غير ذلك، ثم قال: إن ترك ذلك ناسياً رجونا أن يجزيه. قال أبو بكر: ولو كان ذلك فرضاً عنده كالركوع والسجود، وقراءة فاتحة الكتاب، لأوجب عليه الإعادة على كل حال، وقوله: رجونا أن يجزيه، إما أن يكون رجوعاً منه عن القول الأول، أو اختلافاً بين القول، وقد ذكرت الحديث الذي أغفل به الشافعي، وأن الذي رواه ليس ممن يجوز الاحتجاج بحديثه، في غير هذا الكتاب.

وفي (كتاب الطلاق - ذكر الطلاق الذي يكون مطلقه مصيباً للسنة). قال أبو بكر: وقال بمثل قول الشافعي: أبو ثور، وأحمد بن حنبل، ثم بلغني عن أحمد أنه رجع عن ذلك وقال بمثل قول مالك، وروي عن ابن سيرين والشعبي مثل قول الشافعي.

قال أبو بكر: فأما طلاق عبد الرحمن بن عوف وفاطمة بنت قيس، فإنما طلق فاطمة آخر تطليقة كانت بقية طلاقها، وكذلك عبد الرحمن بن عوف إنما طلق آخر التطليقات فليس في واحد من ذين حجة، وقد ذكرنا ذلك في غير هذا الموضع، فبالقول الأول أقول للحجج التي بيئتها في هذا الكتاب، وفي الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

وفي كتاب (الطلاق) تحت باب (جماع أبواب الخيار وما فيها من الآثار والسنن):

قال أبو بكر: هذا أصح الأقاويل - يعني قول أبي عبيد -، والله أعلم.

قال أبو بكر: ما قاله أصحاب رسول الله ﷺ وعوام أهل العلم أولى.
وقال في (جماع أبواب كفارات الظهار): - ذكر أبواب العتق في
الظهار):

قال أبو بكر: اختلفوا في عتق اليهودي والنصراني في كفارة الظهار.
فقال طائفة: ذلك جائز. كذلك قال عطاء، وإبراهيم النخعي،
وحكي ذلك عن طاوس، وبه قال سفيان الثوري، وأبو ثور، وأصحاب
الرأي.

وقالت طائفة: لا يجزئ في شيء من الكفارات إلا عتق مسلم. هذا
قول الحسن البصري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأبي
عبيد، وحكي ذلك عن أحمد، وإسحاق.

وبالقول الأول أقول ؛ وذلك لأن الله قال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ والآية
على ظاهرها، وغير جائز أن تقاس آية على أخرى ؛ لأن لكل آية
حكمها، ولما قال من خالفنا في قوله: ﴿وَأَمَهُنَّ نِسَائِكُمْ﴾ أنها مبهمة
على العموم ولم يجعلوا حكمهن حكم الربايب فجعلوا إحداهما قياساً
على الأخرى وجب كذلك أن يكون لكل آية حكمها في باب
الكفارات، وأحق الناس بهذا القول من مذهبه أن يقاس أصل على أصل.
وفي (كتاب اللعان) باب ذكر نفى الولد عن الزوج باللعان وإلحاقه
بالأم):

قال أبو بكر: اختلف أهل العلم في الوقت الذي يزول فيه فراش
المرأة وتقع الفرقة بينهما.

فقال طائفة: تقع الفرقة بينهما بإتمام اللعان، وذلك أن يلتعن الرجل
والمرأة اللعان كله، وإذا كان ذلك وقعت الفرقة بينهما. هذا قول مالك بن
أنس، وأبي عبيد، وأبي ثور، وقد روي ذلك عن ابن عباس، وبه قال

ربيعة بن أبي عبد الرحمن، والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن..
وفيه قول ثان وهو: أن الفرقة تقع بإكمال الزوج اللعان قبل أن يلتعن
المرأة وبه يزول الفراش، وإن مات أحدهما وقد أكمل الزوج اللعان لم
يتوارثا. هذا قول الشافعي..

قال أبو بكر: بقول مالك ومن وافقه أقول.
وفي (كتاب اللعان - ذكر وفاة الزوجين بعد القذف قبل أن يلتعن
واحد منهما):

قال: واختلفوا في الزوج يلتعن دون المرأة يموت أحدهما.
فقال طائفة: يتوارثان كذلك قال مالك، وأهل المدينة، وبه قال
أصحاب الرأي، وأبو عبيد. وقال الشافعي: لا يتوارثان.
وبالقول الأول أقول، وذلك أن الزوجية قائمة حتى يأتي الوقت الذي
علمنا رسول الله ﷺ لا سبيل له عليها، وإنما قال ذلك بعد التعانها،
ولا يجوز إزالة زوجية ثابتة قبل ذلك الوقت إلا بحجة، ولا حجة مع
من ذكر أن التفريق بينهما يجب بالتعان الزوج وحده.
وفي (كتاب الغصب) تحت باب (ذكر اختلافهم في الشيء يغصب وله
غَلَّة):

قال أبو بكر: قول الشافعي: المغصوب بالخيار غلط.
وفي (جماع أبواب الأذان في الخطبة في الجمعة..) (باب ذكر
ما تجزي الخطبة من الجمعة):

وأما الذي قاله الشافعي فلست أجد دلالة توجب ما قال، وقد عارض
الشافعي غيره من أصحابنا فقال: يقال لمن قال بقوله: من أين أوجبت
الجلسة بين الخطبتين فرضاً؟ أبطلت الجمعة بتركها وقد أتى بالجمعة
والخطبتين، وليست الجلسة من الجمعة ؛ لأن الجمعة فرضها ركعتان،

كذلك في حديث عمر، والخطبة معروفة، والجلسة غير هذا، ولو كانت الجلسة واجبة لم يجز أن تبطل الجمعة بتركها ؛ لأنها غير هذا، فإن أعتل بجلوس النبي ﷺ بين الخطبتين، فالفعل عنده وعند غيره لا يوجب فرضاً، ولو ثبت أنه فرض لم يدل على إبطال الجمعة، ويقال له: وما الفرق بين الجلسة الأولى والجلسة بين الخطبتين؟ فإن أعتل بأن الجلسة بين الخطبتين من فعل النبي ﷺ، فكذلك الجلسة الأولى من فعل النبي ﷺ، وذكر كلاماً تركت ذكره هاهنا كراهية التويل.

وفي (كتاب الاستبراء - باب ذكر أستبراء العذراء):

قال: وقد اختلف في الرجل يقع في سهمه الجارية من السبي وهي حامل فيطأها.

قال أبو بكر: ولا أحسبهما وقع إليهما خبر أبي الدرداء.

وفي كتاب (السلم) (باب باب ذكر بيع الأمة واستثناء ما في بطنها):

قال أبو بكر: اختلف أهل العلم في بيع الأمة أو الناقة، ويستثنى ما في بطنها.

فقلت طائفة: البيع جائز، والشرط لازم. كذلك قال النخعي،

والحسن، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقد أعتق ابن عمر جارية واستثنى ما في بطنها.

حدثنا موسى قال: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا عباد بن عباد،

عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر «أنه أعتق غلاماً له وامراته واستثنى ما في بطنها».

وقال بمثل قول ابن عمر: النخعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور.

وقالت طائفة: إذا فعل ذلك فسد البيع. كذلك قال سفيان الثوري،

ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي.

قال أبو بكر: البيع جائز ؛ لأن الذي وقع عليه البيع معلوم، فلا يضرهما أن يجهلا ما لم يدخل في البيع، ولا أعلمهم يختلفون إذا بيع جارية قد أعتقت بما في بطنها، ولا فرق بين هذه وتلك ؛ لأن المبيع في المسألتين جميعاً الجارية دون الولد، والمدني والكوفي يريان فيما لا كتاب فيه ولا سنة تقليد الواحد من أصحاب النبي - ﷺ - وهذا لهم لازم على مذهبهم ؛ لأن ذلك ثابت عن ابن عمر، ولا نحفظ عن أحد من الصحابة ؓ خلاف قوله، ويلزم ذلك من قال بمثل قولهم في تقليد أصحاب رسول الله ﷺ.

وفي (كتاب الاستبراء - باب ذكر الجارية المشتراة تحيض وللبيع الخيار أو للمشتري أو لهما):

قال أبو بكر: واختلفوا في الرجل يكاتب جارية له، ثم تعجز فترجع إليه.

فقال الشافعي: لا يطؤها حتى يستبرئها ؛ لأنها كانت ممنوعة الفرج منه، وإنما أبيع له فرجها بعد العجز.
وقال أبو ثور: ليس عليه أن يستبرئها.
قال أبو بكر: تحريم وطء المكاتبه ليس بإجماع يعتمد عليه.



- وأكثر المصنف في كتابه انتقاده لأبي حنيفة وأصحابه، وإليك أمثلة على ذلك:

ففي (كتاب العارية - باب ذكر عارية الدواب): قال أبو بكر: القياس عنده حق، وقد ترك الحق على لسانه وقضى بغير الحق.

وفي (جماع الأبواب التي توجب الآداب - ذكر الوجه الثالث المختلف فيه وهو شبه العمد):

قال أبو بكر: جعل المقتول بالخنق وإن عمدته في معنى الخطأ وجعل الدية على العاقلة، ثم زعم أنه إن وجده قد خنق غير مرة فعليه القود فجعله مثل العامد، يقال لمن يقول بقوله: هل رأيت بابًا من أبواب القصاص يكون فاعله في أول فعله مخطئًا وإن عمد الفعل، فإذا ثنى أو ثلث ففعل مثل فعله الأول فعليه القود.

وفي (كتاب الطلاق - باب ذكر طلاق الأخرس):

قال متعقبًا أبا حنيفة: ذكر أن الذي به يحكم ليس بقياس، وأن القياس في ذلك أنه باطل، ففي إقراره بأن القياس في ذلك باطل إقرار بأنه حكم بالباطل؛ لأن القياس عنده حق، فإذا حكم بضده فقد أقر أنه حكم بضد الحق وهو الباطل. وفي إظهاره القول بالاستحسان وهو ضد للقياس دفع منه للقياس الذي هو عنده حق، وقد يكتفى بحكاية هذه المعاني عن الإدخال على قائلها.

قال: فبقي قوله مهجورًا مخالفًا للأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ فأما أصحاب الرأي فإنهم فرقوا بين من طلعت الشمس وقد بقي عليه من الصبح ركعة وبين من غربت الشمس وقد بقيت عليه من العصر ركعة، فأفسدوا صلاة من طلعت الشمس وقد بقي عليه من الصبح ركعة. قالوا:

عليه أن يستقبل الفجر إذا أرتفعت الشمس، فإن نسي العصر، فذكرها حين أحمرت الشمس، فصلّى ركعة أو ركعتين، ثم غربت الشمس. قالوا: يتم على صلاته، فيصلّي ما بقي؛ قالوا: لأن الذي صلى الفجر، فطلعت له الشمس وهو في الصلاة فسدت عليه صلاته؛ لأنه ليست بساعة يصلّي فيها، والذي غربت له الشمس وقد صلّى ركعة أو ركعتين فقد دخل في وقت الصلاة، والصلاة لا تكره تلك الساعة، فعليه أن يتم ما بقي منها. قال أبو بكر: قد جعل النبي ﷺ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس مدركا للصلاتين، وجمع بينهما، فلا معنى لتفريق من فرق شيئين جمعت السنة بينهما، ولو جاز أن تفسد صلاة من جاء إلى وقت لا تحل الصلاة فيه ألزم أن تفسد صلاة من ابتدأها في وقت لا تجوز الصلاة فيها، وليس فيما ثبت عن رسول الله ﷺ إلا التسليم له، وترك أن يحمل على القياس والنظر.

وفي (كتاب المرتد - باب ذكر ارتداد المرأة المسلمة عن الإسلام): قال أبو بكر: والذي يجب القول به قول رسول الله ﷺ؛ لأنه الحجة على الأولين والآخرين، ولا يجوز ترك السنة بقول أحد من الناس، والذي خالف السنة الثابتة في هذا الباب، وخالف عمر بن الخطاب فأظهر أتباع ابن عباس فيما لا يثبت عنه، قد خالف ابن عباس في أشياء ثابتة عنه.

ثم قال متعباً: وخالف النعمان هذا الحديث فقال: لا حد عليه. ولو ذهبنا نكتب ما خالف أصحاب الرأي ابن عباس لكثير ذلك وطال الكتاب. وفي (كتاب أحكام السراق - باب ذكر الخيانة):

قال أبو بكر: وبالقول الأول نقول، ونلزم أصحاب الرأي أن لو جاء صاحب الشاة، وأراد أخذ اللحم أن للسارق دفعه عنه؛ لأنهم قالوا: وصار لحمها له. ويلزمهم أن يقولوا أن صاحب الشاة ظالم للسارق، وأن للسارق

دفعه عن اللحم الذي زعموا أنه له، وقد عارضهم غيري فألزمهم أن السارق لو دفع عن ذلك وتنازعا فأتني على نفس السارق أنه شهيد داخل في جملة قوله «من قتل دون ماله فهو شهيد» وهذا قول تجزئ حكايته عن الإدخال على قائله، حرم الله الأموال فقال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وثبت عن نبي الله ﷺ أنه قال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه». فقائل هذا القول قد عارض الكتاب والسنة بالخلاف وملّكه ظالمًا سارقًا مالاً بغير طيب نفس صاحبه ولا بتجارة أباحها الكتاب له، والقول إذا كان خلاف كتاب الله وسنة نبيه وجب هجرانه ولزمه الذم من كل وجه، ومن قول أصحاب الرأي: أن ثوبًا لو أخذه سارق وشقه في منزل صاحبه، ثم أخرجه مشقوقًا وهو يسوى وقت إخراجه ما يقطع فيه اليد أن عليه القطع، وليس بين الثوب يشق والشاة تذبح فرق؛ إذ ملك رب الشاة والثوب ثابت عليها قبل أن يحدث فيها الحدث، ولا يجوز إزالة ملك من أجمع أهل العلم على ثبوت ملكه قبل أن يحدث السارق ما أحدث فيه بتعدي متعدي فعل في مال لا يملكه ما لا يحل له، وليس مع من أزال ملك رب الشاة عن ماله حجة إلا دعواه المغفل. الذي لا حجة معه تثبت دعواه وهو قوله: «لأنه قد ضمن قيمتها حية».

وفي (كتاب الحدود - باب ذكر إقامة الحدود بعد حين من الزمان وبعد أن يتوب..):

قال أبو بكر: ولأصحاب الرأي في هذا الباب كلام ينقض بعضه بعضًا. قال النعمان: إذا شهد الشهود على زنا قديم لم أخذ بشهادتهم ولم أحدهم، وإذا أقر بزنا قديم أربع مرات فإني أحده. وفي كتاب محمد بن الحسن قلت: رأيت إن قذف رجلاً فأتني به الإمام بعد زمان هل يحده قال: نعم وفي

السرقه إذا أتى به بعد زمان لم يقطع ؛ لأن هذا من حقوق الناس ، وزعم النعمان وصاحباؤه في رجل شهد عليه شهود بسرقة بعد حين أو بشرب خمر أنه لا يؤخذ بشيء من ذلك إلا أن يضمن السرقة ولا تقطع يده ، ولو أمن بعد حين قطع . وقال النعمان ويعقوب : إذا أقر بشرب خمر بعد حين فلا حد عليه . وقال ابن الحسن : عليه الحد . فإسقاطهم جميعاً ما أوجبه الله من القطع في السرقة بشهادتهم بعد حين غفلة وإبطال النعمان ويعقوب الحد عن المعتبر بشرب الخمر بعد إيجابهما القطع على المقر بالسرقة غفلة أخرى ، وكل ذلك متناقض في نفسه خلاف ما أوجبه الله في كتابه . وقال أصحاب الرأي في الزنا إذا تقدم فإن على الزاني المهر ، وقد ثبت أن نبي الله ﷺ نهى عن مهر البغي .

قال أبو بكر : وقد أجمع أهل العلم أن الزاني بالزانية لا مهر عليه ، ولا مهر للزانية وليس تخلو الشهادة على الزنا القديم من أحد معينين ، إما أن تكون جائزة لإقامة الحد تجب ؛ لأن الله أمر بجلد الزاني ، أو تكون غير جائزة ولا حد ولا مهر . فأما أن تكون جائزة في معنى غير مستعملة فيما أوجبه الله من إقامة الحد بل تستعمل فيما نهى عنه رسول الله من مهر البغي ، فهذا خطأ من كل وجه ، وحكاية هذا القول تجزئ عن الإدخال على قائله ..

قال أبو بكر : فأما إسقاط الحد عن من جاء تائباً فغير جائز ؛ لأن الله أوجب إقامة الحد ولم يذكر استثناءً ، ولو كان الله في ذلك مراد لبيته في كتابه كما ذكر توبة المحارب ، والدليل على صحة هذا القول مجيء الغامدية إلى رسول الله ﷺ لما أمر برجمها ، وسبها خالد فقال : « لا تسبها فلقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له » ولم يجعل توبتها مزيله للحد عنها ، وكذلك قال في قصة الجهنمية حيث قال له عمر : « يا رسول الله ، رجمتها

ثم تصلي عليها فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة وسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» فإقامة النبي ﷺ الحد على هاتين مع ثبوتهما دليل على أن سقوط الحد بالتوبة إنما خص به المحاريين دون غيرهم.

وفي (كتاب العاقل - باب ذكر القتل يوجد في المحلة أو القرية مع فقد اللوث..):

قال أبو بكر: وقول أصحاب الرأي - يختار الولي من أهل المحلة أو القرية التي وجد القتل بين أظهرهم خمسين رجلا يحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا، فإن لم يبلغوا خمسين كررت عليهم الأيمان حتى يحلفوا خمسين يمينا فإذا حلفوا غرموا الدية، وكانت الدية على العاقلة، ولا يقسم فيهم صبي ولا امرأة ولا عبد، ودعوى المدعين الخطأ والعمد في ذلك سواء - خارج من هذه السنن كلها، فصار قولهم قولا خارجا عن السنن كلها، ثم لم يرضوا بذلك حتى أباحوا مالا محظورا بكتاب الله وسنة نبيه، وبالاتفاق بغير حجة يرجعون إليها، قال الله ﷻ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ وثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأنه قال: «دماؤكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا».

في (كتاب أحكام السراق - باب ذكر حد البلوغ الذي يجب على من بلغه الفرائض والحدود):

قال أبو بكر: قد ذكرنا ما أنتهى إلينا من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم من أهل العلم في حد البلوغ، وجاء النعمان بحد لا نعلم أحدا من أهل العلم سبقه إليه؛ ذكر أن حد البلوغ في الغلام استكمال ثمان عشرة سنة إلا أن يحتلم قبل ذلك، وفي الجارية استكمال سبع

عشرة سنة إلا أن تحيض قبل ذلك، فقوله: هذا شاذ مخالف للسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ولقول أصحابه، وقول كل من نحفظ عنه من أهل العلم قديمًا وحديثًا، ولو خالفه مخالف فجعل حد بلوغ الغلام سبع عشرة وحد بلوغ الجارية تسع عشرة سنة لم يكن بينه وبين النعمان فرق، وكان جوابه كجواب النعمان فيما خالف فيه السنن الثابتة وأقاويل أهل العلم.

وفي (أول كتاب التفليس):

قال أبو بكر: وهذا قول - هو أسوة الغرماء - خلاف السنة الثابتة عن نبي الله ﷺ. وقد حكى الشافعي عن قائل أنه قال: كيف يكون أن تملكني عبدك فإن بعته أو أعتقته جاز؛ لأنه ملكي، ثم أفلس فتأخذه دون غرمائي.

قال الشافعي: ليس في السنة إلا الأتباع، وقد أدخل عليهم الشافعي دارًا تباع فيها لشفيع شفعة فقال: أليس المشتري مالًا يجوز بيعه وهبته وصدقته فيما أبتاع؟ قال: نعم. قال: فإذا جاء الشفيع أخذ ذلك ممن هو في يده. قال: نعم. قلت: أفتراك نقضت الملك الصحيح؟ قال: نعم، ولكن نقضته بالسنة، وكذلك الرجل يصدق المرأة العبد أو الأمة، فللمرأة أن تبيع وتهب وتعتق، فإذا طلقها قبل الدخول أنتقض الملك في نصف العبد أو الأمة؟ قال: ينتقض الملك. قيل: فكيف نقضت الملك الصحيح؟ قال: بالكتاب. قال: فما نراك عبت في مال المفلس شيئًا إلا دخل عليك في الشفعة والصداق مثله أو أكثر.

قال أبو بكر: وحكى بعض الناس عنهم أنهم تأولوا قول النبي ﷺ: «فمن وجد عين ماله» أنه في الأمانات مثل الودائع والمضاربات التي يعمل بها والبضائع.

قال أبو بكر: ولعمري إنهم يستعملون الحيلة في دفع الأخبار التي لا يمكنهم ردها من جهة الأسانيد؛ لشهرتها وصحتها بعلة يعتلون بها

يوهمون العامة بذلك كما يقولون.

وفي (كتاب الدعوى والبيّنات - باب ذكر اختلاف أهل العلم في الرجل ينتفي من ولد سريته..):

قال أبو بكر: أن الذي قاله النعمان خطأ بيّن إذ هو خلاف السنة، وخلاف قول عمر بين المهاجرين والأنصار على المنبر. وفي (كتاب النكاح - باب ذكر ولاية العبد):

قال أبو بكر: أجاب في هذه المسألة، ثم جعل حجته فيها مسألة أخرى أخطأ فيها كخطئه في هذه المسألة، وهم لعمري كثيري الاستعمال مثل هذا إذا سئلوا عن الحجة في مسألة، ذكروا أخرى قد خولفوا فيها فجعلوا إحداهما حجة للأخرى.

(وفي كتاب الوصايا - باب الوصية بالمشاع):

قال أبو بكر: قال أصحاب الرأي: إذا أستحق الثلثان أو هلكا وبقي الثلث، وله مال كثير يخرج ذلك من ثلثه، فإن الثلث الباقي من ذلك جازر في الوصية.

قال أبو بكر: ثم نقضوا ذلك فقالوا: لو أوصى له بثلث ثلاثة آدر، أو ثلاثة من الرقيق، أو ثلاثة من الدواب مختلفة أجناسها، فهلك أثنان وبقي واحد، وهذا الواحد يخرج من ثلثه، فإنه لا يكون له إلا ثلث هذا الواحد من قبل أن هذا لا يقسم، والأول يقسم. قال أبو بكر: وليس بين هذه والأولى فرق.

وفي (كتاب الاستبراء) تحت باب (ذكر استبراء العذراء):

قال أبو بكر: مسألة: واختلفوا في الرجل يشتري الجارية من الرجل فلم يقبضها المشتري حتى تناقضا البيع، وذلك بعد أن صح البيع بينهما قال أصحاب الرأي: القياس أن تستبرأ، ولكننا ندع القياس، ونأخذ

الأستحسان.

فقال أبو بكر: وهذا إقرار منهم بأنهم تركوا الحق، وأجابوا بغيره، وهو الباطل ؛ لأن الباطل ضد الحق.

وفي (جماع أبواب السهو) تحت باب (ذكر المصلي يصلي خمس ركعات ساهياً..):

قال أبو بكر: هم يظهرون أتباع أخبار ابن مسعود، وهذا الإسناد من جواد أسانيد أهل الكوفة، وقد خالفوه، وخالفوا علقمة، والنخعي، وخالفوا خبر أبي سعيد الخدري، لأن في حديث أبي سعيد: «ألق الشك، وابن على اليقين، فإذا أستيقت التمام فاسجد سجدين»، وفي حديث ابن عباس: فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعتها بهاتين، وإن كانت رابعة فالسجدين ترغيم للشيطان، فهذه الأخبار متفقة كلها، وقول أصحاب الرأي خلافها، وليس معهم لقولهم حجة.

وفي (جماع أبواب الكلام المباح في الصلاة..) باب (ذكر المصلي يسلم عليه):

قال أبو بكر: وقد روينا عن النخعي قولاً رابعاً: وهو أن يرد في نفسه. وقال النعمان: لا يرد السلام، ولا أحب أن يشير. فاستحب خلاف ما سنه رسول الله ﷺ لأئمة ؛ لأن النبي ﷺ سن للمصلي أن يرد السلام بإشارة، وقد سن النبي ﷺ الإشارة في الصلاة في غير موضع، من ذلك إشارته إلى الذين صلوا خلفه قياماً أن اجلسوا، وأوماً إلى أبي بكر يوم خرج إلى بني عمرو بن عوف أن أمضه.



* ابن المنذر في ميزان الجرح والتعديل:

أثنى عليه جمهور النقاد وغمزه آخرون بغير حجة.

قال الذهبي في «السير»: الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام.

وقال في التذكرة: الحافظ العلامة الفقيه الأوحد شيخ الحرم، وصاحب الكتب التي لم يصنف مثلها..

وقال في «الميزان»: عدل صادق فيما علمت.

وقال السبكي في «طبقاته»: أحد أعلام هذه الأمة وأخبارها كان إمامًا مجتهدًا حافظًا ورعًا.

وقال النووي في «تهذيب الأسماء»:

الإمام المشهور أحد أئمة الإسلام المجمع على إمامته وجلالته ووفور علمه. وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، وله من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد وهو في نهاية من التمكن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه،.. ثم له من التحقيق ما لا يداني فيه.

وقال ابن حزم في «الإحكام» (٥/٦٧٤):

ومن الأئمة المتقدمين من أهل الثبات على السنن الأول، ولكنهم ليسوا في أعداد أهل الأمصار منهم خراسانيون، ومنهم من سكن بغداد فسمى جماعة ثم قال: وكان بعد هؤلاء: داود بن علي، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ثم محمد بن جرير الطبري، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.

وقال النووي في «المجموع» (١/٧٢):

المزني وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون وهم منسوبون إلى الشافعي.

وقال ابن المقرئ صاحب «المعجم» حديث رقم (٢٥):
 حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر فقيه مكة في مسجد الحرام.
 وقال الخلال في «طبقات الحنابلة» (٣٨/١): حدثنا الأكابر بخراسان
 منهم محمد بن المنذر.

وقال ابن القطان^(١): كان ابن المنذر فقيهاً محدثاً ثقة. وقال ابن ناصر
 الدين: هو شيخ الحرم ومفتيه، حافظ فقيه مجتهد علامة، ثقة فيما يرويه،
 له مصنفات عظم بها الانتفاع.^(٢)

وقال تقي الدين الفاسي في «العقد الثمين» (٤٠٧/١): ثقة حجة.
 وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه
 والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف
 الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب
 فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين^(٣).



(١) نقلاً من مقدمة «الأوسط» (١٧/١).

(٢) «التيان البديع» لوحة (١٩٦) نقلاً من مقدمة «الإقناع» للدكتور الجبرين.

(٣) «مجموع الفتاوى» ١٤٦/٢٤.

* مناقشة الطاعنين في ابن المنذر :

قال الذهبي في «الميزان»: «وُسِبَ إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلى الكذب، وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ولم ير الربيع ولا سمع منه.

قلت: وهنا تعقبات عدة.

الأول: أن نسبة القول إلى العقيلي فيها نظر، وقد صَدَّرَ الذهبي القول بالتمريض فقال: «نُسِبَ» فإن كان العقيلي كذبه فلماذا لم يذكره في كتابه «الضعفاء»؟!.

وعلى التسليم بصحة النسبة إليه فالقول مردود لما يأتي في:

التعقب الثاني: أن العقيلي معلوم بتعنته في التجريح ويكفي في هذا المقام أن أذكر كلام الذهبي في «ميزانه» عندما غمز العقيلي - إمام العلل - عليَّ بنَ المديني، ووضعه في كتابه «الضعفاء» قال الذهبي (٣/١٤٠):
أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تبعنك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ؛ كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردتهم في كتابك.

فهذا مما لا يرتاب فيه محدث.. إلى أن قال: فزن الأشياء بالعدل والورع.

وقد قسم الذهبي في رسالته (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل أن المتكلمين ثلاثة أقسام.

قسم منهم متعنت في الجرح مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه،

وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؛ فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف. وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً^(١).

ولهذا لم يقبل أهل العلم طعن العقيلي لأسباب منها ما تقدم ومنها؛ لأنه كان قريباً لابن المنذر فخرج القول منه مخرج القرين من قرينه، وقد وقع هذا مع جماعة من الأئمة ولم يُعتبر بقول بعضهم في بعض كلام مالك في ابن إسحاق، والشافعي في محمد بن الحسن، وأحمد بن صالح والنسائي، والبخاري ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم كثير.

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/١٩٣):

من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته؛ لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بيينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعانة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته؛ فإنه ينظر فيه إلى ما أتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن أتخذ جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين:

أن السلف عليهم السلام قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس ومالك بن

(١) وانظر أيضاً «الرفع والتكميل» (٢٨٣).

دينار وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه.

وقال الذهبي في «السير» (٤٣٢/١١): بكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم.
قلت:

وقد أئفق النقاد على إمامة ابن المنذر وعلو شأنه، فبان بهذا معنى قول العقيلي فلا عبرة به. ولذا لم يعبأ الذهبي بهذا الطعن فقال في «الميزان»: وأما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض مع أنه لم يذكر في كتاب الضعفاء.

وقال أبو الحسن القطان: لا يلتفت إلى كلام العقيلي فيه.
وأما التعقيب الثالث:

ففي دعواه أنه لم ير الربيع ولم يسمع منه، فأنا آتيك بما يرد قوله.
أولاً: ثبت تعاصر ابن المنذر للربيع فقد تقدم أن مولد ابن المنذر في عام (٢٤١) هجرية وولد الربيع (١٧٤) هجرية وتوفي سنة (٢٧٠).
ثانياً: ثبت لقاء ابن المنذر وسماعه من الربيع، وهذه أدلتي:
أ- صرح ابن المنذر بسماعه من الربيع في كتابه مئات المرات، وهذه أمثلة:

٦٤٠٥- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا ابن وهب، عن أسامة بن زيد: أن صالح بن كيسان حدثه، عن عقبة بن عامر الجهني: أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» ألا إن القوة الرمي - ثلاثاً - وإن الأرض ستفتح عليكم، وتكفون المؤنة، فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه».

٦٤٥٩- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني أبو سلمة، قال: حدثني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من وال إلا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً، فمن وقي شرهما فقد وقي، وهو من التي تغلب عليه منهما».

٦٦٦٤- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسودَ فقال له النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال نعم: قال: «ما ألوانها؟» قال: حمرة، قال: «هل فيها من أورو؟» قال: نعم، قال: «أنى ترى ذلك؟» قال: عرق نزعته، فقال النبي ﷺ: «فلعل هذا عرق نزعته».

٦٦٩٥- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا حجاج - يعني ابن إبراهيم الأزرق - قال: حدثنا عيسى، قال: حدثنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن مكحول وعطية بن قيس، أن عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً، وسخم وجهه، وطاف به في أسواق المدينة.

٦٧١٧- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يضع لحسان بن ثابت منبراً في مسجد رسول الله ﷺ فينشد عليه قائماً ينافح عن رسول الله ﷺ فيقول رسول الله: «إن الله يؤيد حسان بن ثابت بروح القدس ما نافح عن رسوله».

٧١٣١- حدثنا الربيع قال: حدثنا الشافعي -رحمه الله- قال: حدثنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن فاطمة ابنة قيس أن زوجها طلقها فبتها، فأمرها النبي ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، وقال: «إذا حللت فأذنيني»، فلما [حللت] أخبرته أن أبا جهم ومعاوية خطباني، فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، أنكحي أسامة». قال: فكرهت. فقال: «أنكحي أسامة»، فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت به.

٧٢٣٢- حدثنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا ابن وهب، عن أسامة [أن] صفوان بن سلم حدثه، عن عروة بن الزبير، عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من يمن المرأة أن تيسر خطبتها، وأن ييسر صداقها، وأن تيسر رحمها». قال عروة: وأنا أقول من عندي: أول شؤمها أن يكثر صداقها.

٧٦٥٤- حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا جرير ابن حازم، عن الزبير بن سعيد، حدثنا عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده أن ركانة طلق أمراًته البتة .. الحديث.

٧٦٥٩- حدثنا الربيع، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، حدثني عبد الرحمن بن سليمان، عن حمزة بن أبي أسيد، عن أبيه، وعن عباس بن سهل، عن أبيه قالا: دخل رسول الله ﷺ نخل بني ساعدة وفيه امرأة من كندة يقال لها: أميمة ابنة النعمان بن شراحيل في بيته، .. الحديث.

٧٧٠٨- حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا أيوب ابن سويد، حدثنا ابن أبي ذئب، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق قبل نكاح».

٧٨١٧- حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا حجاج الأزرق، قال:

حدثنا عبيد الله، عن عبد الكريم، عن قيس بن حبتر، عن ابن عباس «أنه لم يكن يرى بثمان السنور بأسًا».

٧٨٨٥- حدثنا الربيع بن سليمان، وسليمان بن شعيب قالا: حدثنا

بشر ابن بكر قال: أخبرني الأوزاعي: عن ابن شهاب، عن سالم ابن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن ثابت: «أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا بالتمر، والرطب، ولم يرخص في غير ذلك».

٨١٩٩- حدثنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله ابن أبي قتادة، عن أبيه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن قتلت في سبيل الله صابرًا محتسبًا، مقبلًا غير مدبر .. الحديث.

٨٢٨٩- حدثنا الربيع بن سليمان، وسليمان بن شعيب قالا: حدثنا

أسد ابن موسى، قال: حدثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت عبد الرحمن بن جبير ابن نفير، يحدث عن أبيه، عن النواس بن سمعان قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم. قال: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس».

٨٦٩٣- حدثنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن

ابن شهاب عن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم «أنه وجد منبوءًا في زمان عمر بن الخطاب فجاء به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة قال: وجدتها ضائعة، فأخذتها. فقال عريفي: يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح. قال كذاك؟ قال: نعم. فقال عمر: أذهب فهو حر ولك ولاؤه، وعلينا نفقته».

وانظر كذلك الأحاديث أرقام: ٨٨١٥، ٩٦٥٩، ٩٢٠٦، ٩٢٥٨، ٩٣٩١ .

ب- ذكر ابن المنذر في كتابه أنه سمع منه بمصر فقال في كتاب (المكاتب - باب ذكر بيع المكاتب): .. ثم قال بمصر - أي الشافعي - فيما أخبرنيه الربيع عنه.

وقال في كتاب الطهارة تحت باب (ذكر الوجه الثالث الذي أجمع أهل العلم على وجوب الطهارة منه، وهو الملامسة..).
.. ولم أجد هذه المسألة في كتبه المصرية التي قرأناها على الربيع..
وقد قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٤٩١): أخذ عن أصحاب الإمام الشافعي.

ج - يستحيل على مثل هذا الإمام أن يصرح بالسماع ممن لم يسمع منه، ولو أوردنا ذلك للزمنا تكذيبه، وهذا باطل لإطباق الجمهور على تزكيته، يؤكد هذا أنه أورد بعض الأحاديث عن بعض من لم يسمع منهم فلم يقل في واحد منها حدثنا وإنما أستعمل لفظاً يدل على عدم سماعه منه، فانظر رعاك الله إلى لفظ التحمل الذي أستعمله معهم في هذه الأمثلة:

في كتاب (الوديعة - باب ذكر التعدي في الوديعة والعمل بها) قال: حدثنا عن إسحاق بن راهويه.

وفي كتاب (الجزية - باب ذكر الأخبار الدالة على صحة القول الأول)

وحدثونا عن محمد بن المصنف..

وفي كتاب (الطلاق - باب ذكر الوقت الذي يجوز فيه نفي الولد) قال: وحدثونا عن يحيى بن يحيى..

وفي كتاب (الوتر - باب نقض الوتر).

قال: حدثونا عن الدارمي.

إلى غير ذلك من الأمثلة، وهي كثيرة تدل على تحري المصنف للفظ الصواب في تحمله الحديث عن شيخه.

وتدبر دقته في لفظ التحمل الآتي وتفريقه بين السماع والمكاتبه.

قال في كتاب (النكاح - باب نكاح نساء المجوس): كتب إلي

محمد بن نصر..

وأيضا في (كتاب النكاح - باب ذكر نكاح نساء أهل الكتاب) قال:

ومن حديث إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا علي بن الحسين وساقه.

د- أثبت ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٨/١) سماعه من الربيع فقال:

سمع محمد بن عبد الحكم والربيع بن سليمان.

والوجه الأخير في رد هذا الطعن ما قاله الحافظ في «اللسان» (٦/

١٠٦): وروايته عن الربيع عن الشافعي يحتمل أن تكون بطريق

الإجازة، وغاية ما فيه أنه تساهل في ذلك بإطلاق (أنا).

قلت: والوجه هو ما تقدم فالتافي لم يأت بما يعضض قوله، والله

أعلم.

ثانياً: مناقشة طعن مسلمة بن قاسم الأندلسي:

قال كما نقل ذلك الذهبي عنه في «الميزان»: كان لا يحسن الحديث.

ونقل الحافظ قوله بتمامه في «اللسان» (٦/١٠٦) فقال:

كان فقيهاً جليلاً كثير التصنيف، وكان يحتج في كتبه بالضعيف على

الصحيح وبالمرسى على المسند. ونسب في كتبه إلى مالك والشافعي وأبي

حنيفة - رحمهم الله تعالى - أشياء لم توجد في كتبهم، وألف كتاباً في

«تشریف الفقير على الغني»، وكنت كتبت عنه، فلما ضعفه العقيلي

ضربت على حديثه، ولم أحدث عنه بشيء.
وأقول: شرط في الجراح أن يكون عدلاً فإن كان متهمًا في دينه
أو بضعف في نفسه أو عداوة فإن قوله مردود.
قال الحافظ في مقدمة «اللسان» (٩٥/١):

وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من
جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي
إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في
النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم
بلسان ذلقة وعبرة طلبة حتى أنه أخذ يلين مثل: الأعمش، وأبي نعيم،
وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا
عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه؛ قبل التوثيق ويلتحق به
عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة
الشيعة بل نسب إلى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة
البيئة في الاعتقاد، ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب
فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره فكل هذا
ينبغي أن يتأني فيه ويتأمل، وما أحسن ما قال الإمام أبو الفتح
القشيري: أعراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيرها
طائفتان الحكام والمحدثون هذا أو معناه. أهـ

وهذه القاعدة تنزل على مسلمة بن القاسم؛ فإنه ضعيف ونسب إلى
البدعة.

قال الذهبي في «الميزان» (١١٢/٤): ضعيف، وقيل: كان من
المشبهة.

وقال الحافظ في «اللسان» (٩٥/٧): هذا رجل كبير القدر ما نسبه

إلى التشبيه إلا من عاداه. قال أبو جعفر المالكى في «تاريخه»: فيه نظر.
وكان قوم بالأندلس يتحاملون عليه، وربما كذبوه.

قلت: وأهل البلد أدري ببلديهم.

وسئل القاضي محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج عنه فقال: لم يكن كذاباً ولكن كان ضعيف العقل.

قلت: فكان ماذا؟! ونفي الكذب لا يعني العدالة بل هو أقرب إلى الضعف.

وقال عبد الله بن يوسف الأزدي؛ يعني ابن الفرضي: كان مسلمة صاحب رقى ونيرنجات^(١). وحفظ عليه كلام سوء في التشبهات.

وجه آخر: لو سلمنا بعدالة مسلمة وصحة اعتقاده

فإن ما قاله يؤكد ضعف عقله وعدم اطلاعه بدقة على ما كتبه ابن المنذر.

فمن العجب أن يقول: كان لا يحسن الحديث.. وبينما نرى النووي يقول: له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، وهو في نهاية من التمكن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه وله عادات جميلة في كتابه «الإشراف» أنه إن كان في المسألة حديث صحيح قال: ثبت عن النبي ﷺ كذا أو صح عنه كذا، وإن كان فيها حديث ضعيف قال: رُوينا أو يروى عن النبي ﷺ كذا، وهذا الأدب الذي سلكه هو طريق حذاق المحدثين، وقد أهمله أكثر الفقهاء، وغيرهم من أصحاب باقي العلوم.

ثم له من التحقيق ما لا يدانا فيه، وهو اعتماده ما دلت عليه السنة الصحيحة عموماً أو خصوصاً بلا معارض فيذكر مذاهب العلماء، ثم

(١) النيرنج: أخذ السحر. وانظر: «المعجم الوسيط».

يقول في أحد المذاهب: وبهذا أقول ولا يقول ذلك إلا فيما كانت صفته كما ذكرته، وقد يذكر دليله في بعض المواضع ولا يلتزم التقييد في الاختيار بمذهب أحد بعينه ولا يتعصب لأحد، ولا على أحد على عادة أهل الخلاف، بل يدور مع ظهور الدليل ودلالة السنة الصحيحة، ويقول بها مع من كانت.

ثم ذكر كلام أبي إسحاق الشيرازي: أحتاج إلى كتبه الموافق والمخالف^(١).

فانظر رعاك الله إلى البون الكبير بين القولين فبالضد تتميز الأشياء. ثم إن كتب ابن المنذر بين أيدينا يسوق الحديث والأثر بإسناده بدقة لا تقل عن دقة مشايخه وهم في طبقة البخاري ومسلم وغيرهما. وهذه أحكامه على المرويات يتناقلها أهل العلم في مدوناتهم ويعتمدون عليها، وهذه نقولاته الفقهية، وقد خَرَّجنا كل ما نقله فرأيناه من أعمق من نقل الخلاف.

فبان بهذا ثقة هذا الإمام الهمام وبطل قول من طعن فيه بغير برهان، وسيأتي بيان ذلك جلياً في مباحث منهج المصنّف في الحديث والفقه. ولهذا كله لم يعتبر الذهبي بقول مسلمة فقال: ولا عبرة بقول مسلمة. فبطل بما قدمناه نقد العقيلي ومسلمة في دعواهما ضعفه والله المستعان.



(١) «تهذيب الأسماء» (٣/٧٢).

* مؤلفاته :

اعتنى الدكتور/ أبو حماد صغير بن أحمد في مقدمة كتاب «الأوسط» وكذا الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين في مقدمة كتاب «الإقناع» بمصنفاته وذكر أماكن وجودها فأنا - كما قدمت في شرطي - أختصر هنا، ومن أراد المزيد فعليه بمراجعة التفاصيل عندهما .
وهذا ثبت بأسماء هذه المصنفات.

١- تفسير القرآن الكريم:

قلت: وقد طبع جزء منه في مجلدين وينتهي إلى آية النساء ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ وقد أشار إليه المصنف في كتاب «الأوسط» في عدة مواضع ومن ذلك في كتاب المواقيت. تحت باب ذكر مواقيت الصلوات الخمس.

قال: ذكرت تمام تفسير هذه الآيات وغيرها مما يدخل في مواقيت الصلوات في كتاب «التفسير»، وفي الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب، وأيضاً في كتاب القضاء تحت باب ذكر خطأ الحاكم المجتهد وإثبات الأجر له.

قال: قد ذكرنا سائر الأخبار في هذا الباب في كتاب التفسير، وفي المختصر الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

وأيضاً في باب (ذكر إثبات التيمم للجنب المسافر) قال: وقد ذكرت أسانيداً في كتاب «التفسير».

قال الذهبي في «السير»: لابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلداً يقضي له بالإمامة في علم التأويل أيضاً.

٢- كتاب السنن والإجماع والاختلاف.

- ٣- مختصر كتاب السنن والإجماع والاختلاف.
- ٤- اختلاف العلماء.
- ٥- المبسوط.
- ٦- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف وهو كتابنا، نسأل الله أن ينفع به، وهذا الكتاب هو مختصر المختصر الكبير أو المبسوط، وقد نصّر على ذلك في ثنايا كتابه وهذه أمثلة على ذلك:
- في كتاب (الرضاع) تحت باب (ذكر الرضاعة بلبن الفحل):
- قال أبو بكر: والسنة مستغنى بها عما سواها. وقد تركت إثبات باقي الحجج في هذا الكتاب طلباً للاختصار، واستغناء بالسنة.
- وفي كتاب (الأرضين التي أفتتحت عنوة وصلحا) تحت باب (ذكر اختلاف أهل العلم في بيع رباع مكة وأجرة منازلها):
- قال أبو بكر: فإن أحتج محتج بأخبار رويت عن عمر عامتها مراسيل، وهي مذكورة أو بعضها في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.
- وفي كتاب (آداب القضاء) تحت باب (ذكر خطأ الحاكم المجتهد وإثبات الأجر له في طلبه الصواب وإن أخطأ):
- قال أبو بكر: وقد ذكرنا سائر الأخبار في هذا الباب في كتاب «التفسير» وفي المختصر الذي أختصرت منه هذا الكتاب.
- وفي كتاب (الدعوى والبيّنات) تحت باب (جماع أبواب الحكم باليمين مع الشاهد وذكر وجوب الحكم باليمين مع الشاهد الواحد في الأموال):
- قال أبو بكر: وقد أثبت في الكتاب الذي أختصرت هذا الكتاب منه حججاً أحتج بها الشافعي وغيره من أصحابنا على من خالفهم من أهل الكوفة، تركت ذكرها هنا كراهة أن يطول الكتاب.

وفي كتاب (الاستبراء) تحت باب (ذكر أستبراء العذراء):
قال أبو بكر: وقد ذكرنا هذه الأخبار بأسانيدنا في «المختصر الكبير»
من كتاب الدعاوى والبيئات.

وفي كتاب (التيمم) تحت باب (تحت باب ذكر صفة التيمم):
قال أبو بكر: وقد كثر كلام المتكلمين في إبراهيم، وقد ذكرت أخباره
في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب مع باقي ما في هذا الباب من
الكلام.

وفي كتاب (الطهارة - جماع أبواب إزالة النجاسة عن الأبدان
والثياب وإيجاب تطهيرها):

قال أبو بكر: المني طاهر ولا أعلم دلالة من كتاب ولا سنة ولا إجماع
يوجب غسله وقد ذكرت في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب حجج
الفريقين.

٧- الإشراف على مذاهب العلماء مطبوع^(١).

(١) طبع الإشراف مؤخرًا بتحقيق الدكتور أبي حماد صغير بن أحمد الأنصاري في عشر
مجلدات، واقتنيها وأنا أعتقد أن الكتاب برمته كاملاً بقلم ابن المنذر لكن فوجئت
عندما قرأت المقدمة فإذا بالمحقق أخذ يجهل المحققين لنسخ الإشراف بطبعاتها
السابقة ولكن وقع هو أيضًا في خطأ علمي:
فقال في مقدمة كتابه (ص ٥٠):

٣- أكملت السقط من كتاب المغني لابن قدامة والمجموع للنووي والمحلى لابن
حزم إذا ما وجدت السقط في كتاب الأوسط مثل كتاب الزكاة والصيام والمناسك.
٤- أختصرت كتاب الغصب الموجود في آخر نسخة التريكية والقاهرة لأنه من كتاب
الأوسط.

٥- أشرت إلى بداية السقط واستكمالها من الأوسط أو الكتب الأخرى وذلك في
الحاشية.

- ٨- الإقناع. مطبوع.
- ٩- الإجماع. مطبوع.
- ١٠- الأقتصاد في الإجماع والخلاف.
- ١١- إثبات القياس.
- ١٢- أدب العلماء.
- ١٣- أحكام تارك الصلاة.
- ١٤- مختصر الصلاة.
- ١٥- تشریف الغني على الفقير.
- ١٦- جامع الأذكار.
- ١٧- كتاب السياسة.
- ١٨- جزء ابن المنذر.
- ١٩- جزء ابن المنذر عن ابن النجاد وابن دينار.
- ٢٠- حجة النبي ﷺ.
- ٢١- رحلة الإمام الشافعي إلى المدينة المنورة. وفي نسبته إليه شك.
- ٢٢- زيادات على مختصر المزني وإسماعيل بن يحيى.

= قلت: وهذا التلقيق ليس من التحرير العلمي.

فإن العلماء غالباً ينقلون عن ابن المنذر بتصريف وتغيير للألفاظ، وقد قابلت الكثير من ذلك أثناء عملي في الأوسط فكيف ينقل كلام النووي عن ابن المنذر ثم ينسب هذا النقل برمته لابن المنذر؟! فقد أدخل بهذا العمل على الكتاب ما ليس منه، ومن الناس يستطيع الجزم بأن اللفظ الذي نقله الحافظ عن ابن المنذر هو لفظه بتمامه؟!.

وكان الأولى به أن يجعل هذا النقل بعيداً عن صلب الكتاب ليكون في حاشيته أو بعد انتهائه، ويذكر كفاً، أما إقحام كلام المتأخرين عنه في كلامه فهذا ليس من التحقيق ولا من التوثيق. والله المستعان.

٢٣- كتاب المسائل في الفقه.

٢٤- كتاب العمرى والرقبى.

وأنت ترى أن معظم هذه المصنفات لم تخرج حتى الآن إلى النور
فيسر الله لها من يعتني بها بحق.



* وفاته :

قال الذهبي نقلاً عن أبي إسحاق الشيرازي قوله : مات بمكة سنة تسع أو عشر وثلاثمائة. فتعقبه الذهبي قائلاً : ما ذكره الشيخ أبو إسحاق من وفاته فهو على التوهم، وإلا فقد سمع منه ابن عمار في سنة ست عشرة وثلاثمائة.

وأرخ الإمام أبو الحسن بن قطان الفاسي وفاته في سنة ثمانى عشرة قلت : وبهذا قال ابن قنفذ في «الوفيات» (٦/١).

وكذا في «صلة تاريخ الطبري» (١٠٩/١) وابن خلكان في «الوفيات» (٢٠٧/٤).



فصل في ذكر فوائد ملتقطة من «الأوسط»

* فوائد حديثية :

- منهجه في الشذوذ وزيادة الثقة :
 - الترجيح بين الروايات المختلفة للكثرة.
- في (كتاب النكاح - باب ذكر إثبات الخيار للأمة إذا اعتقت وهي تحت زوج).

قال، بعد أن أخرج حديث عائشة أنها أشرت بريرة لتعتقها.. قال الأسود: وكان زوجها حرًا. فقال ابن المنذر: فالظاهر أن قوله: «كان زوجها حرًا» من كلام الأسود مع أن عروة والقاسم روى عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها كان عبدًا، ورواية الأئنين أولى من رواية الواحد.

ومع أننا لو سمحنا فلم نقل أن ذلك من كلام الأسود مقام رواية القاسم وعروة لرجع الأمر إلى أن الأخبار يختلف فيها عن عائشة رضي الله عنها وإذا اختلفت الأخبار عن عائشة رضي الله عنها وتكافأت وجب الوقوف عن القول بها، وانفرد حينئذ خبر ابن عباس، وهو خبر لا معارض له من الأخبار بأن زوج بريرة كان عبدًا، لخبر ابن عباس بروايته وباسم العبد ومواليه، وقد أحاطت العلل بخبر الأسود من حيث ذكرناه رواية عروة والقاسم أولى من رواية الأسود عن عائشة رضي الله عنها لأن عائشة عمة أحدهما وخالة الآخر،

وقد كانا يدخلان عليها في الليل والنهار بغير حجاب بينهما وبينها، ويقيمان ببلدها وهما محرماها، والأسود سماعه منها من وراء حجاب.
قلت: وبهذا الترجيح ذهب البخاري وأحمد وغيرهما^(١).

- تقديم أصحاب الشيخ على من دونهم في الترجيح.

في (كتاب الصلاة - باب ذكر الرخصة في الجمع بين المغرب والعشاء في السفر) قال:

وليس يخلو خبر العمري، عن نافع من أحد أمرين، إما أن يكون فعل ذلك في حال وجمع بين الصلاتين في حال، فلا تكون صلاته كل صلاة لوقتها خلافا لجمعه بين الصلاتين إذ كل ذلك مباح جائز فعله، أو يتحامل متحامل فيقول: إن في رواية العمري، عن نافع، عن ابن عمر نفيًا؛ لأن يكون ابن عمر جمع في حال، وهذا يبعد لأن الذي روى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجمع بين الصلاتين أتقن من عبد الله وأحفظ منه للرواية مع أن عبد الله إذا انفرد برواية عن نافع عن ابن عمر فليس بحجة، فإذا انفرد غيره ممن روى عن نافع عن ابن عمر أنه جمع بين الصلاتين، فروايته حجة والذين روى ذلك عن نافع جماعة كلهم متقن لحديث نافع ضابط له منهم: أيوب، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، ويحيى الأنصاري، وروى ذلك عن نافع طبقة ثانية: محمد بن إسحاق، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعمر بن نافع، مع أن عبدة بن سليمان قد خالف عبد الرزاق في روايته عن عبيد الله بن عمر:

روى إسحاق بن راهويه، عن عبدة بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه جد به السير فأخر المغرب حتى غاب الشفق

(١) وانظر تعليقنا على الحديث في موضعه.

ثم نزل فجمع بينهما».

قال أبو بكر: وبالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ أقول ولا معنى لكرهية من كره ما سنه رسول الله ﷺ لأمته إذ ما قالوا من ذلك خلاف السنن الثابتة، والسنة إذا ثبتت أستغني بها عن كل قول.

- زيادة الثقة مقبولة:

قال في كتاب (طهارات الأبدان والثياب - باب ذكر النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام):

أسند حديث أبي سعيد مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، ثم قال: روى هذا الحديث حماد بن سلمة.

قال أبو بكر: إذا روى الحديث ثقة أو ثقات مرفوعاً متصلاً وأرسله بعضهم يثبت الحديث برواية من روى موصولاً عن النبي ﷺ ولم يوهن الحديث تخلف من تخلف عن إيصاله وهذا السبيل في الزيادات في الأسانيد والزيادات في الأخبار وكثير من الشهادات.

وفي كتاب (الأذان - باب ذكر الأذان للصلاة بعد خروج وقتها):

قال أبو بكر: والزيادة في الأخبار إذا ثبتت يجب استعمالها إذ الزيادة في الخبر في معنى حديث تفرد به الراوي، فكما يجب قبول ما ينفرد به الثقة من الأخبار كذلك يجب قبول الزيادة منه.

وفي كتاب (الصلاة - باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع):

قال أبو بكر: فأما حديث علي الذي أحتجوا به، فقد ثبت عن علي، عن النبي ﷺ أنه «كان يرفع يديه إذا أفتح الصلاة، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع»، وأما ابن عمر فالمشهور عنه بالأسانيد الجياد من

وجوه شتى رفع يديه في الصلاة في ثلاثة مواضع كفعل أصحابه، روى عنه ذلك سالم، ونافع، وهما كانا يعلان ذلك، وهما أعلم به من غيرهما . وفي ثبوت الأخبار عن رسول الله ﷺ بما قد ذكرناه عنه في أول الباب مستغنى عن قول من سواه، فإن أعتل معتل بخبر روي عن ابن مسعود أنه كان يرفع إذا افتتح الصلاة، فلو ثبت هذا عن ابن مسعود، لم يكن حجة على الأخبار التي ذكرناها، لأن عبد الله إذا ما حفظ، وحفظ علي بن أبي طالب وابن عمر، وغيرهما، وأبو حميد في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ الزيادة التي ذكرناها عنهم، فغير جائز ترك الزيادة التي حفظها هؤلاء من أجل أن ابن مسعود لم يحفظها، خفيت تلك الزيادة عليه كما خفي عليه السنة في وضع اليدين على الركبتين، وكان يطبق يديه على فخذه، وتبعه عليه أصحابه، والسنة التي نقل الناس إليها وضع اليدين على الركبتين. فلما جاز أن يخفى مثل هذه السنة التي عليها المسلمون اليوم جميعاً، لا نعلمهم اليوم يختلفون فيه على ابن مسعود، ليجوز أن يخفى عليه ما حفظه أولئك، وأقل ما يجب على من نصح نفسه أن ينزل هذا الباب منزلة اختلاف أسامة وبلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، وأثبت بلال صلاة رسول الله ﷺ في الكعبة، ونفى ذلك أسامة، وحكم الناس لبلال؛ لأنه شاهد، ولم يحكموا لأسامة؛ لأنه نفى شيئاً حفظه غيره، وكذلك يجب أن يكون حال حديث ابن مسعود في اقتصاره على ما حفظه، وحال من حفظه ما لم يحفظه ابن مسعود، إن ثبتت الزيادة التي زادوها؛ لأنهم حفظوا ما لم يحفظ عبد الله بن مسعود، وهذا الذي قلناه بين واضح لمن وفقه الله للقول بالصواب واتباع السنن.

وفي (كتاب الصلاة أيضاً - باب فضل قراءة فاتحة الكتاب):

قال أبو بكر: وإذا زاد الحافظ في الحديث حرفاً وجب قبوله، وتكون

زيادة كحديث يتفرد به ، وهذا مذهب كثير من أهل العلم في كثير من أبواب الشهادات.

وفي كتاب (الدعاوى والبيّنات - باب جماع أبواب الحكم باليمين مع الشاهد) وذكر وجوب الحكم باليمين مع الشاهد الواحد في الأموال ساق حديث جابر: «أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد». ثم قال: الصحيح جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسل، كذلك رواه مالك والثوري.

قلت: وهذا يدل على أن قبول الزيادة ليس لازماً على الإطلاق؛ فالعبرة بحفظ من زاد، وهنا لم يقبل الزيادة ؛ لأن من لم يذكرها أحفظ ممن زادها.

وراجع تعليقنا على هذا الحديث في الكتاب. والصواب من مذاهب أهل العلم في قضية زيادة الثقة ما ذهب إليه نقاد أهل الحديث والعلل من أن الزيادة لا تقبل مطلقاً، كما هو قول الفقهاء ولا ترد مطلقاً والقبول والرد مبني على ثقة من زاد، فإن كان أحفظ ممن لم يذكرها قبلت، وإن كان دونه فإنها ترد، وكل حديث يخضع لاجتهاد محققه. والله أعلم.

- تليينه صحيفة عمرو بن شعيب:

قال في (كتاب الودیعة - باب تلف الودیعة): مثني ضعيف، وقد تكلم فيما يرويه الثقات، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده وفي القول به. قلت: وهذا القول لا ينزلها عن مرتبة القبول، ولذا عدها أهل الأصول في السلاسل الحسنة.

- تعريف المجهول وهل يحتاج به:

وفي كتاب (الاستبراء - باب إباحة وطئها بعد الاستبراء)

قال أبو بكر: مالك والشافعي يخالفان الثوري في هذا، ويقولان: قد تكون أقصى مدة الحمل أربع سنين، وقد أحتج بعض أصحاب الرأي بحديث واهي الإسناد من حديث ابن جريج، عن جميلة بنت سعد، عن عائشة أنها قالت: «ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين، قدر ما يتحول ظل عود المغزل»

قال أبو بكر: ولكن التي روت امرأة مجهولة لا تعرف.
في كتاب (التفليس - باب ذكر الميت يجد عنده الذي باعه سلعته بعينها):

قال أبو بكر: أبو المعتمر بن عمرو بن رافع مجهول لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب، وسبيل من لم يرو عنه إلا واحد عند أكثر أصحابنا سبيل المجهول من الرجال، وليس تقوم الحجة بخبر من هذا سبيله.

وقال في (باب ذكر أولياء الدم الذين لهم القصاص والعفو):
قال أبو بكر: حصن الذي روى هذا الحديث لا يعرف له حديث غير هذا الحديث وهو مجهول ليس بمشهور تجب الحجة بروايته.

وفي (الاستحاضة - تحت باب ذكر الخبر الثالث المختلف في ثبوته):
قال أبو بكر: والمجهول لا يجوز الاحتجاج بحديثه إذ هو في معنى المنقطع الذي لا تقوم به الحجة.

وكذا قال بنحو ذلك في كتاب البيوع تحت باب ذكر خبر مجهول الإسناد لا يصح من جهة النقل.

- دقته الحديثية:

في كتاب (الدعوى والبيانات - باب الدعوى في الحائط)^(١)

(١) وانظر تعليقنا عليه في موضعه.

قال أبو بكر: جاء الحديث عن النبي ﷺ بإسناد مجهول لا يثبت من جهة النقل أنه قضى في الخص يتداعاه الرجلان يدعيه كل واحد منهما أنه للذي يليه القمط.

٦٦٤٣- حدثنا أحمد بن داود، قال: حدثنا هذبة بن خالد ومحمد بن الصباح وأبو كريب قالوا: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن دَهْثَم بن قَرَّان، عن نمران بن جارية، عن أبيه «أن قوماً أختصموا إلى رسول الله ﷺ في خص فبعث معهم حذيفة يقضي بينهم، فقضى للذي يليه القمط فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره بخبر فقال: أحسنت».

قال أبو بكر: دهثم بن قران مجهول، ونمران بن جارية وأبوه غير معروفين، ولا يدرى هل لجارية صحبة أم لا، والإسناد إذا كان هذا سبيله فالاعتماد عليه غير جائز، وإنما حملني على ذكره، لثلاث أخفي أمره على من يجهل معرفة الحديث فيغتر به.

وفي باب ذكر الأخبار الدالة على أن القضاء بذلك يجب إذا منع الجار جاره أن يغرز خشبة في جداره.

قال أبو بكر: وهذه اللفظة «لا ضرر ولا ضرار» يرددها كثير من أهل العلم في كتبهم ولا أعلم ذلك يثبت متصلاً، ولا يجوز أن يطلق فيقال: قال رسول الله ﷺ إلا أن يكون ذلك موجوداً بإسناد جيد.

- دقته في النقل:

في كتاب (الشهادات) - باب ذكر خبر خص به خزيمة بن ثابت لا يجوز القياس عليه).

قال أبو بكر: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ قال: حدثني عيسى بن محمد قال: حدثنا زيد بن الحباب، عن محمد بن زرارة بن عبد الله بن

خزيمة بن ثابت، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه: «أن النبي ﷺ أشتري فرسًا من سواء بن الحارث فجحدته. قال: فشهد خزيمة لرسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: ما حملك على الشهادة - قال - يعني: ولست بحاضر معه - فقال: صدقت، ولكنني صدقت ما جئت به، وعلمت أنك لا تقول إلا حقًا. فقال رسول الله ﷺ: من شهد له خزيمة أو شهد له فحسبه».

قال أبو بكر: إنما هو «من شهد له خزيمة أو شهد عليه» ووجدته في كتابي غلطًا لا أدري مني أو من الذي حدثني.

- الوقوف عند حد السنة:

في (كتاب المساقاة):

قال أبو بكر: وبالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أقول، وهو قول أبي بكر، وعمر؛ لأن أبا بكر أقر اليهود فيها بعد رسول الله ﷺ وأقرهم عمر صدرًا من إمارته، ولا معنى لقول خالف قائله الثابت عن رسول الله ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر، وما عليه أهل الحرمين قديمًا وحديثًا إلى زماننا هذا.

وفي أول كتاب (الديات - باب ذكر مبلغ دية الحر)

قال أبو بكر: جاءت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأنه جعل الدية مائة من الإبل، ولا نعلم خبرًا ثابتًا عنه أنه فرض الدية من غير الإبل، فالذي جاء عن رسول الله ﷺ يجب القول به، والوقوف عن استعمال ما سوى ذلك، إلا على معنى القيمة التي جعلها عمر بن الخطاب، فإن أعوزوا الإبل كانت القيمة حينئذ، فأما والإبل موجود فغير جائز والله أعلم.

وفي (كتاب البيوع) تحت باب (ذكر بيع النخل قبل الإيبار وبعده):

قال أبو بكر: فبيع العرايا جائز على ما جاءت به الأخبار؛ لثبوت

ذلك عن رسول الله ﷺ، والذي أرخص في بيع العرايا هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر، وليس قبول أحد الخبرين أولى من الآخر، ولا فرق بين نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عند المرء وإذنه في العرايا، فمن أستثنى من جملة نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عند المرء ما أذن فيه من السلم وأبى أن يقبل الاستثناء في العرية من جملة ما نهى عنه من بيع الثمر بالتمر؛ تناقض في مذهبه غير متبع ما يجب عليه فيه.

فأما دعوى بعض أصحاب الرأي أن بيع العرايا منسوخ بنهى النبي ﷺ عن بيع الثمر بالتمر فهو نفس المحال؛ لأن الذي روى عن النبي ﷺ النهي عن المزبنة هو الذي روى الرخصة في العرايا، فأثبت النهي والرخصة معاً، ولا يكون الرجل متبعاً للسنن حتى يضع الأخبار مواضعها ويقول بكل خبر منها في موضعه.

وفي الباب الذي بعده وهو (ذكر النهي عن بيع الكلب):

قال: وأباح طائفة - لا معنى لقولها؛ إذ قولها خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ بيع الكلاب كلها، وأوجبت على قاتلها الغرم. هذا قول النعمان.

- التسليم للأخبار الصحيحة:

في كتاب (باب ذكر كفارة من أتى امرأة حائضاً):

قال أبو بكر: الخبر إذا ثبت وجب التسليم له، وإن لم يثبت الخبر ولا أحسبه يثبت فالكفارة لا يجوز إيجابها إلا أن يوجبها الله ﷻ أو يثبت عن النبي ﷺ أنه أوجبها، ولا نعلم إلى هذا الوقت حجة توجب ذلك والله أعلم.

في كتاب البيوع تحت باب (ذكر بيع النخل قبل الإييار وبعده).

قال: وفي قوله: (من باع نخلاً لم يؤبر أن الثمرة للمشتري، وهذا قول مالك رحمه الله وأهل المدينة، وبه قال الشافعي وأصحابه، وكذلك قال النعمان، ويعقوب، وعامة أهل العلم، إلا ابن أبي ليلى فإنه قال: الثمرة للمشتري وإن لم يشترط؛ لأن ثمرة النخل من النخل.

قال أبو بكر: وهذا لا معنى له؛ لأنه خلاف السنة الثابتة).

- انتقاده على من يعطل السنة بدعوى تخصيصها برسول الله ﷺ:

في (كتاب النكاح - باب ذكر عقد السيد نكاح أمته على نفسه بإيجاب العتق لها):

قال أبو بكر: حدثنا يحيى، حدثنا مسدد، حدثنا حماد، عن عبد العزيز بن صهيب وثابت البناني، عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بغلس، ثم ركب فقال: الله أكبر، خربت خيبر...». وذكر بعض الحديث «وظهر عليهم رسول الله ﷺ فقتل المقاتلة، وسبى الذراري، فصارت صفية لدحية الكلبي، ثم صارت لرسول الله ﷺ، ثم تزوجها، وجعل صداقها عتقها، فقال عبد العزيز لثابت: يا أبا محمد أنت سألت أنسا ما أمهرها؟ قال: أمهرها نفسها، فتبسم».

قال أبو بكر: فهذا حديث لا يختلف أهل المعرفة بالحديث في ثبوته، وجودة إسناده، فاعترض في ذلك معترض من أهل الكوفة، فقال - حيث لم يوافق هذا الحديث مذاهب أصحابه ولم يمكنه دفع إسناده - هذا لرسول الله ﷺ خاص، فجعل ما أبيح للناس الاقتداء برسول الله ﷺ فيه، له خاصاً بغير حجة، ولو جاز ذلك لم يشأ من بلغه حديث لا يوافق مذاهب أصحابه أن يفعل كفعله، إذا يعجز عن مثل هذا أحد، ثم قصد إلى ما خص الله به نبيه - ﷺ - في كتابه، فجعله له خالصاً

من دون المؤمنين، فقال: إذا وهبت المرأة نفسها للرجل وقبلها شهود، أن يلزمه لها مهر مثلها، إن مات عنها أو دخل بها، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة، فجعل ما خص الله به نبيه - ﷺ - عامًا للناس، وحظر على الناس الاقتداء برسول الله ﷺ فيما هو لهم مباح أن يقتدوا به، فجعله خاصًا بغير حجة، حيث لم يوافق مذاهب أصحابه، وقد أظهر النبي ﷺ الوجد من مثل هذا.

- الراوي أدري بمرويه من غيره:

في كتاب (النكاح) - باب ذكر عقد السيد نكاح أمته على نفسه بإيجاب العتق لها):

قال أبو بكر: اختلف أهل العلم في الرجل يعتق أمته، ويجعل عتقها صداقها. فممن فعل ذلك بعد رسول الله ﷺ: أنس بن مالك، وهو الراوي قصة صفية، وتزويج النبي ﷺ إياها، ولو كان ذلك له خاصًا لم يرتكب أنس ما لا يجوز من الفعل.

وفي أول كتاب البيوع تحت باب (ذكر الأخبار الدالة على أن الافتراق افتراق الأبدان):

قال أبو بكر: ويقول ابن عمر أقول، وهو أعلم بمعنى ما رواه عن النبي ﷺ وما قلناه بين في ألفاظ أخبار رسول الله ﷺ وليس لمتأول معها تأويل، وهو قول أكثر علماء أهل الأمصار، وغير جائز أن يخفى على ابن عمر، وأبي برزة وهما ممن روى عن النبي ﷺ قوله: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، ومن المحال أن يخفى على الصحابي الذي روى عن النبي ﷺ معنى خبره ويستخرجه بعض المتأخرين مع أن في ألفاظ هذه الأخبار بيان ما ذكرناه.

- استعمال «رُوي» في الصحيح أيضًا:
- في كتاب (الأذان - باب أستجاب الدعاء بين الأذان والإقامة..)
قال: وروي عن النبي ﷺ أنه كان يذكر الله على كل أحيانه^(١).
- المرسل ليس بحجة:
- (كتاب الجزية - باب جماع أبواب الأسلاب والأنفال التي تجب لأهلها):
قال: والمرسل لا يجوز الاحتجاج به .
وكذا قال في كتاب الطهارة تحت باب (ذكر الوضوء من الضحك في الصلاة). وكذا قال في (كتاب البيوع) تحت باب (ذكر بيع اللحم بالحيوان).
- أخبار المغازي عامتها ضعيف:
- (كتاب الجزية - باب ذكر الاختلاف في المشرك يستعان به على العدو):
قال: وعامة أخبار المغازي لا تثبت من جهة الإسناد.
- الأدب مع المخالف أو المخطئ:
- في (كتاب الإحداد - باب ذكر نهى المرأة الحاد في عدتها من وفاة الزوج عن الطيب):
ذكر اختلاف أهل العلم وخالف الحسن الجمهور وقال: ليس للمرأة إحداد فقال: وليس لأحد ممن بلغت الأخبار في ذلك إلا التسليم له، ولعل الحسن لم يبلغه ذلك أو يكون بلغه فتأول حديث أسماء بنت عميس.
- (١) قلت: وهذا لا يعني تضعيفه للحديث، وهذا اصطلاح مستعمل في الصحيح أيضًا لكن غلب إطلاقه على الضعيف.

- ألفاظ التحمل:

استعماله للمكاتبة:

في كتاب الغصب تحت آخر أبواب الكتاب.

قال: وكتب إليّ محمد بن أحمد..

وكذا قال في كتاب البيوع تحت باب (ذكر النهي عن بيع الطعام إذا أبتيع حتى يكتال).

- ثناؤه على أحمد وإسحاق:

في (كتاب الإمامة - باب ذكر أختلاف أهل العلم في صلاة المأموم خلف الصف وحده).

قال: وقد ثبت هذا الحديث أحمد وإسحاق وهما من معرفة الحديث بالموضع الذي لا يدفعان عنه.

وفي (كتاب الجنائز - باب ذكر الخبر الدال على أن الجلوس كان بعد القيام):

قال: مذهب أحمد وإسحاق حسن في الوجهين جميعاً.

- تأثره بابن خزيمة:

كثيراً ما عرّض بذكره في مواضع من كتابه، وربما قال: ذكر بعض أصحابنا وقد وجدناه ينقل كلامه كاملاً من صحيحه، وهؤلاء بعض المواضع:

في (كتاب الوتر - باب ذكر خبر يحسب بعض الناس) أن وتر النبي ﷺ في بعض الأوقات كان بعد الفجر.

وقد ذكر بعض أصحابنا أن وتره هذا إنما كان بعد الفجر الأول.

- قال ابن خزيمة في صحيحه - (ج ٤/ ص ٢٣٨):

أوهم بعض من لم يتبحر العلم ولم يكتب من العلم ما يستدل بالخبر المفسر على الخبر المجمل أن النبي ﷺ أوتر بعد طلوع الفجر الثاني. وهذه بعض الأمثلة وأتينا بالمصدرين (الأوسط والصحيح لابن خزيمة) ليتبين الأمر:

- قال ابن المنذر في الأوسط في كتاب (صفة الصلاة) تحت باب (ذكر الدليل على أن الألتفات في الصلاة ينقص الصلاة لا أن الإعادة تجب على من التفت فيها):

الدليل على أن الألتفات المنهي عنه هو أن يلتفت بغير حاجة يحتاج إليه المصلي أن يتعرف أفعال المأمومين ليأمر بفعل أو ينهى عن شيء بالإيماء إليهم.

- قال ابن خزيمة في «صحيحه» (ج ٢/ ص ٣١٠)

باب ذكر الدليل على أن الألتفات المنهي عنه في الصلاة هو الألتفات في الصلاة في غير الوقت الذي يحتاج المصلي أن يعرف فعل المأمومين أو بعضهم ليأمرهم بفعل أو يجرهم عن فعل بإشارة أو إيماء يفهمهم ما يأتون وما يذرون في صلواتهم.

- قال ابن المنذر في «الأوسط» في كتاب «صفة الصلاة»:

ذكر الدليل على أن أنسا إنما أراد بقوله: لم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، وأنهم كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم.

- قال ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٣٢٥):

باب ذكر الدليل على أن أنسا إنما أراد بقوله: لم أسمع أحدا منهم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. أي لم أسمع أحدا منهم يقرأ جهرا بسم الله الرحمن الرحيم، وأنهم كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، لا كما توهم من لم يشتغل بطلب العلم من مظانه وطلب الرئاسة قبل تعلم

العلم.

- قال ابن المنذر في الأوسط في كتاب (صفة الصلاة) تحت باب (ذكر وضع اليدين قبل الركبتين):

وقد زعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ
قال أبو بكر: وقد زعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين
منسوخ - وقال هذا القائل:

حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، قال: ثنا
أبي، عن أبيه، عن سلمة، عن مصعب بن سعد، عن سعد، قال: «كنا
نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين».

وانظر: «صحيح ابن خزيمة» (١/٣١٩ رقم ٦٢٨)

قال أبو بكر: وحدث بعض أصحابنا عن هارون بن عبد الله البزاز،
قال: حدثني الحارث بن عبد الله الهمداني، يعرف بابن الخازن، قال: ثنا
هشيم، عن عاصم بن كليب، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: «أن النبي ﷺ
كان إذا سجد ضم أصابعه»

أنظر صحيح ابن خزيمة (١/٣٢٤ رقم ٦٤٢).

- قال ابن خزيمة في «صحيحه» - (ج ٣/ ص ٢٨)

باب ذكر الدليل على أن الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين عند السجود
منسوخ، وأن وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ، إذ كان الأمر بوضع اليدين
قبل الركبتين مقدما، والأمر بوضع الركبتين قبل اليدين مؤخرا، فالمقدم
منسوخ، والمؤخر ناسخ.



* فوائد فقهية :

- إحسان الظن بالعلماء :

قال في (كتاب باب ذكر الاختلاف في الانتفاع بالسمن المائع الذي سقطت فيه الفأرة): ولو علم من بعد رسول الله ﷺ ما سنه رسول الله ﷺ في هذا الباب لرجع إليه ولا يجوز أن يظن بهم غير ذلك

- ومما يدل على اجتهاده، وعدم تقيده بمذهب:

في آخر أبواب كتاب الجنائز.

قال أبو بكر: إن كان البحر الذي مات فيه الميت الأغلب منه أن يخرج أمواجه إلى سواحل المسلمين يفعل به ما قاله الشافعي، فإن لم يكن كذلك فعل ما قاله أحمد، والله أعلم.

- دقة نقله عن الأئمة وتحريه للراجع من أقوالهم:

في (كتاب الطلاق - باب المريض يطلق زوجته التي لم يدخل بها). قال: وابن القاسم أضبط لحكايات مالك من أبي عبيد.

وفي كتاب (الإجازات - باب إباحة أستجار الرجلين الرجل الواحد على عمل واحد لهما..)

قال أبو بكر: والجريت: الماهر بالهداية - هكذا وجدته في كتابي عن الدبري، والصحيح خريتا، والخريت: الماهر بالهداية

- طريقته في الجمع بين النصوص المتعارضة ظاهراً.

في (كتاب الإجازات - باب ذكر اختلاف أهل العلم في كسب الحجام) وفي (باب الأخبار التي خصت بالنهاي عن أكل كل ذي ناب من السباع):

قال أبو بكر: وفي أصول أصحابنا أن كل خبرين جاز إذا أمكن استعملهما، أن لا يعطل أحدهما وأن يستعملهما جميعاً ما وجد السبيل إلى استعملهما فمما هذا مثاله في مذهبه نهى النبي ﷺ عن استقبال القبلة واستدبارها، قالوا: ذلك في الصحاري؛ لأن ابن عمر، قال: رأيت النبي ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس واستعملنا كل خبر في موضعه، فاستعملنا خبر ابن عمر في المنازل، وخبر أبي أيوب في الصحاري إذ لم نعطل واحداً من الخبرين لإمكان أن يوجه لكل واحد منهما وجهاً غير وجه الآخر، وفعلوا مثل هذا في أبواب صلاة الخوف واستعملوا الأخبار فيها.

وفي (كتاب الصلاة - باب فضل قراءة فاتحة الكتاب) .

قال: والذي يجب علينا إذا جاءنا خبران يمكن استعملهما جميعاً أن نقول بهما ونستعملهما وذلك أن نقول لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب، إلا صلاة أمر النبي ﷺ المأموم إذا جهر الإمام بقراءته أن يستمع لقراءته فيكون فاعل ذلك مستعملاً للحديثين جميعاً. ولا يعدل عن هذا القول أحد إلا عطل أحد الحديثين.

- تقديم الدليل :

في (كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما كان يكبر في بعض الرفع لا في كل الرفع)

قال: ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ .

وتحت باب ذكر الأمر بقتل الحية والعقرب في الصلاة:

قال أبو بكر: وكره قتل العقرب في الصلاة النخعي، ولا معنى لقوله مع أمر رسول الله ﷺ بقتله، ثم هو بنفسه قول شاذ لا نعلم أحداً

قال به.

وفي (كتاب الفرائض - باب ذكر ميراث الجنين) قال: الأخبار لا يجوز فيه غير ما قال الرسول؛ لأن الخبر خارج من باب الأمر والنهي.

- تقديم الأخبار على الآراء:

في (الجنائز - باب ذكر الوالي والولي يحضران الصلاة على الجنائز) قال أبو بكر: النظر يحتمل ما قاله الشافعي غير أن مذهبه ومذهب عوام أهل العلم القول بالأخبار إذا جاءت، وترك حمل الشيء على الظن عند وجود الأخبار.

وخالف الشافعي في مسألة أخرى وقال في (كتاب الأغتسال من الجنابة) تحت باب (ذكر دخول الجنب المسجد):

لا يمنع من ليس بنجس من المسجد إلا بحجة ولا نعلم حجة تمنع الجنب من دخول المسجد.

وتحت (باب ذكر تطهير الخفاف والنعال من النجاسات) قال أبو بكر: لا تقع طهارة لشيء من النجاسات إلا بالماء إلا موضع دلت عليه السنة فإن ما دلت عليه السنة يطهر بغير الماء.

- لا معنى للنظر والرأي مع وجود الدليل:

في (كتاب الهبات - باب ذكر خبر رابع يدل ظاهره على الأمر بالتسوية بين الأولاد):

قال أبو بكر: يجب استعمال النظر فيما لا خبر فيه، فأما ما فيه خبر يمنع منه فلا معنى للاشتغال بالنظر فيه.

وقال هذه العبارة أيضًا في (كتاب الأيمان والندور - قبل باب ذكر اليمين بالطلاق).

- التائي في أمر الفتيا :

(باب ذكر مبايعة من الغالب على أمواله الحرام وقبول هداياه وجوائزه)

قال أبو بكر: وأولى الأشياء يجب أن يستعمل فيه التوقف والتائي وترك العجلة، والتثبت في أمر الفتيا، بل يحرم على من سئل عن أمر لا علم له به أن يجيب فيه ولكن ليقول: لا علم لي.

- توجيه كلام الأئمة على أحسن المحامل :

في (كتاب المرتد - باب ذكر اختلاف قول من رأى أن يستتاب المرتد)

قال أبو بكر: قال النخعي: يستتاب أبداً. قال سفيان الثوري: هذا الذي نأخذ به.

قال أبو بكر: ليس معنى قولهما عندي أن يستتاب أبداً ولا يقتل، إنما معناه أن يستتاب كان أصله مسلماً ثم ارتد، أو مشركاً ثم أسلم ثم ارتد، أي ليس بين ذلك فرق كما فرق عطاء.

- ثناؤه على مذهب أحمد:

في (كتاب السهو - باب ذكر اختلاف أهل العلم في سجدي السهو قبل التسليم وبعده):

قال أبو بكر: وأصح هذه المذاهب أحمد بن حنبل، أنه قال بالأخبار كلها في مواضعها، وقد كان اللازم لمن مذهبه استعمال الأخبار كلها إذا وجد إلى استعمالها سبيلاً أن يقول بمثل ما قال أحمد، وذلك كقول من قال: إن خبر أيوب في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في الصحاري، والقول بإباحة ذلك في المنازل استدلالاً بخبر ابن عمر،

وإمضاء الأخبار التي رويت في صلاة الخوف على وجهها، والقول بها في مواضعها، وغير ذلك مما يطول الكتاب بذكره.

- ثناؤه على العلماء :

في (كتاب الوصايا - باب ذكر أختلاف أهل العلم في الوصية هل تجب فرضاً أم لا).

قال أبو بكر: قول أبي ثور أحسن ما قيل في هذا الباب.

وأيضاً في نفس الباب - باب ذكر الوصايا لأناس شتى لبعضهم أفضل لما لبعض :

قال أبو بكر: قول أبي ثور أصح في النظر.

وفي باب الوصايا للجماعات المتفرقين وذكر الوصية للمقاربة :

قال أبو بكر: الذي قاله الشافعي - رحمه الله - حسن.

- تقديمه قول الجماهير :

في (كتاب الاستبراء تحت مسألة في آخر الكتاب - ذكر أستبراء الأختين)

قال أبو بكر: وأجمعوا جميعاً على أن الرجل إذا اشترى أختين، أو أخوات، أو امرأة وابنتها في صفقة واحدة، أن الشراء ينعقد، وأنه مالك لهن جميعاً، فإن أراد وطء واحدة من الأخوات اللواتي عقد عليهن البيع فله ذلك، فإن أراد الجمع بين اثنتين منهما في الوطء، فإن الأخبار جاءت في ذلك مختلفة عن أصحاب رسول الله ﷺ، وعامة أجوبتهم في ذلك على معنى المنع من ذلك والكراهية له، وذلك بين عنهم في ألفاظ أخبارهم، ومنع بعضهم من ذلك على معنى التنزيه للشيء من جهة اجتناب الشبهات ؛ لأنهم لما تلوا الآيتين: قوله:

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ وقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أحتمل قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ بالنكاح دون ملك اليمين، واحتمل أن يكون أراد بالآية المعنيين جميعاً، واحتمل كذلك قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ما أباحه الله دون ما حرمه، فوقف كثير من أهل العلم على التقدم في ذلك؛ لاحتمال الآيتين التأويل فكرهوا ذلك، واتقوه من جهة الشبهات، ولعل من حجتهم في اتقاء ذلك، والوقوف عنه، قول النبي ﷺ: «الحلال بَيْنَ، والحرام بَيْنَ، وبين ذلك أمور مشتهات»، فاتقوا ذلك لاحتمال أن يكون ذلك حراماً، واحتمال أن يكون ذلك حلالاً، فلما أشكل ذلك كرهوه، وتنزهوا عنه، ورخص في ذلك ابن عباس كما قد ذكرته عنه، وأكثر من لقيناه من أهل العلم يرى أن ذلك محرماً، ويمنع منه منع تحريم لا تنزيه، واستدل بعضهم في ذلك بإجماعهم على تحريم وطء الأم والأخت من الرضاغة إذا ملكتا بالشراء الصحيح أو الهبة أو الميراث، فقال بعضهم: فلما أجمعت الأمة على تحريم ذلك وهو مما ملكت اليمين ثبت أن إباحتها وطء ما ملكت اليمين ليس على العموم، وأنه خاص على شرط ما حرم الله في كتابه.

وفي كتاب (الطهارة) تحت باب (ذكر دم الاستحاضة) ذكر اختلاف العلماء فيما يجب على المستحاضة من الطهارة:

ونقل قولاً خامساً عن ربيعة وقد أنفرد به: أنها لا وضوء عليها لكل صلاة إلا أن يصيبها حدث بغير الاستحاضة..

قال: والنظر دال على ما قال ربيعة، إلا أنه قول لا أعلم أحداً سبقه

إليه.



* فوائد أصولية :

* الإجماع:

- الإجماع لا يثبت إلا بدليل:

في (كتاب الحدود- باب ذكر الحد الذي يجب أن يجلد شارب الخمر من العنب وغير العنب) قال أبو بكر: وقد أحتج بعض من يوجب جلد الشارب للخمر والسكران ثمانين بأن جلد السكران عقوبة، وحد القذف عقوبة، فالذي يجب أن يضرب السكران أقل الحدود وهو ثمانون، وقد أمر عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف بذلك بين المهاجرين والأنصار وتبعهم عليه عوام أهل العلم من علماء الأمصار، ولا يجتمع أهل العلم على مثل هذا إلا بما تثبت الحجة به.

- معنى الإجماع اتفاق كل أهل العلم ولو شذ واحد لم ينعقد:

في (كتاب الإحداد - أول أبواب هذا الكتاب) قال:

فإن لم يكن في ذلك إجماع فهو مسلم له وليس فيه إجماع لأن الحسن البصري كان لا يرى الإحداد.

- الإجماع يقين:

في (كتاب الجزية - باب ذكر المال يغلب عليه العدو ويستنقذه المسلمون، ثم يدرکه صاحبه قبل القسم)

قال: الإجماع يقين، والاختلاف شك ولا يجوز الانتقال من اليقين إلى الشك.

- تثبته في نقل الإجماع:

في (كتاب الصلاة - باب ذكر اختلاف أهل العلم في المسافر يأتهم بالمقيم).

قال: فمن أدعى الإجماع في المسافر يدخل في صلاة المقيم مع ما ذكرناه من اختلاف فيه قليل المعرفة بالإجماع والاختلاف في هذه المسألة.

- حجية الإجماع:

في أول (كتاب المضاربة):

قال أبو بكر: لم نجد للقراض في كتاب الله ذكرًا ولا في سنة نبيه ﷺ، ووجدنا أهل العلم قد أجمعوا على إجازة القراض بالدنانير والدراهم فوجب لما لم يكن له في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ أصل أن يجاز منه ما أجمعوا عليه، ويوقف على إجازة ما اختلفوا فيه منه.

وفي كتاب البيوع تحت باب (النهي عن بيع المجر):

قال بعد أن ساق حديث ابن عمر «أنه نهى عن بيع المجر»: البيع في هذا باطل؛ لأن ذلك إنما أجمع أهل العلم عليه وهو من بيع الفرد، وإن كان في إسناد الحديثين مقال.

- دعوى الإجماع في عصر مع وقوع الخلاف في العصر السابق عليه.

في (كتاب الكفالة - باب الكفالة في الحدود).

قال أبو بكر: أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار -إلا شيئًا رويناه عن الأوائل.

- لا يجتمع أهل العلم إلا على حق.

في (كتاب أمهات الأولاد تحت أول أبوابه)

قال أبو بكر: وقل ما يجمع من ذكرنا على شيء إلا كان الحق ولم يجز أن يعدل عن قول جماعتهم، إذ غير جائز على عوامهم وجماعاتهم

على أفتراق آرائهم في كثير من أبواب العلم وافتراق أبدانهم أن يعدلوا عن الحق إلى ما ليس بصواب من القول.

- تقييد النص بالإجماع:

في باب ذكر وجوب نفقة الولد

قال أبو بكر: أوجبت طائفة النفقة لجميع الأولاد الأطفال والبالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الوالد على ظاهر قول رسول الله ﷺ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» لم يستثن ولداً بالغاً دون طفل، فإن أجمع أهل العلم على إسقاط النفقة عن أهل اليسار منهم سقط بذلك نفقتهم، وكل مختلف فيه من ذلك فنفتته ثابتة.

* العموم والخصوص:

في كتاب الهبة - باب ذكر الزوج والمرأة يهب كل واحد منهما لصاحبه.

قال أبو بكر: مخاطبة النبي ﷺ الرجال والنساء، واحد إلا أن تدل سنة على خصوصية لبعضهم.

في (كتاب الظهار - باب ذكر الخبر الدال على أن الكفارة تجب على المتظاهر مدة معلومة)

قال: (.. فلما عم ولم يخص لم يكن لأحد أن يستثني من ذلك شيئاً، وهذا يوافق ظاهر الآية.. وإنما يستثنى من السنة بسنة مثلها أو إجماع).

وفي كتاب البيوع تحت باب (ذكر النهي عن منع فضل الماء ليمنع به الكلاء) قال: أما نهى النبي ﷺ عن بيع الماء فظاهر ظاهره عام، ومراده بعض المياه دون بعض، يدل على ذلك نهيه عن بيع فضل الماء، ويدل

أيضاً على أن ذلك معناه قول كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أخذ ماءً مباحاً، مثل: أن يأخذ الرجل ماء من النيل أو الفرات في ظرف معه؛ أن له بيع ذلك، ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف سنة لرسول الله ﷺ، فدل ما ذكرت على أن النبي (أراد بنهيه عن بيع الماء بعض المياه دون بعض، ودل على أن الماء الذي يحوزه المرء ملك له، ليس لأحد أن يغلبه عليه، ولا يأخذه منه إلا بإذنه إلى قوله: ولا يأخذه منه إلا بإذنه.

- الحكم بالعموم ما لم يخصص.

في (كتاب أحكام السراق - باب ذكر السارق يسرق منه المتاع الذي سرقه).

قال: اختلف أهل العلم في السارق يُسرق منه المتاع الذي سرقه، فقالت طائفة: على كل واحد منهما القطع. كذلك قال مالك، ولو كانوا سبعين قطعوا كلهم. وهذا على مذهب إسحاق، وبه قال أبو ثور، وحكي ذلك عن ربيعة وابن شبرمة.

قال أبو بكر: وكذلك نقول؛ لأن الأول سارق والثاني سارق، ولا يجوز الخروج عن ظاهر كتاب الله إلا بحجة.

وفي كتاب البيوع تحت باب (ذكر النهي عن بيع الكلب)

قال: وإذ نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وأخبر أنه حرام فذلك على العموم، يدخل فيه جميع الكلاب، ولا يجوز أن يستثنى من خبر النبي (إلا بخبر مثله، وإذا لم يكن له ثمن لم يجز أن يغرم من قتل كلباً - أي كلب كان - قيمته. فإن قال قائل: لما جاز الانتفاع به جاز بيعه، قيل: قد وجدت المضطر تحل له الميتة، ولحم الخنزير في حال الضرورة، وغير جائز بيع ذلك بوجه ولو أستهلك مستهلك ما أبيح

للمضطر من الميتة ولحم الخنزير لم يكن علىٰ مستهلكه قيمة.
وفي (باب ذكر القسامة والحكم بالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه).

قال أبو بكر: فقال بظاهر هذين الخبرين عوام أهل العلم من علماء الأمصار قديماً وحديثاً، والحكم بظاهر ذلك عندي يجب إلا أن يخص الله في كتابه أو علىٰ لسان نبيه حكماً في شيء من الأشياء، فيجب أن يستثنى من جملة هذين الخبرين ما دل عليه الكتاب أو السنة.

- الكتاب لا يخصص إلا بسنة ثابتة أو إجماع.

(كتاب الديات - باب ذكر اختلاف أهل العلم في ديات أهل الكتاب).

قال: وليس مع من خالف ظاهر الكتاب، فأوجب شطر دية أو ثلث دية سنة ولا إجماع. قال: وقد يستوي المؤمنون والمعاهدون في كثير من أحكام الإسلام لا فرق بينهم وبين المسلمين في حد الزنا، والقطع في السرقة، وقد يقتل الرجل بالمرأة، وتختلف ديتاهما، فذلك الذمي يكافئ المؤمن في الدية ولا يكافئه في القود، وكما غلظ الله في قتل الذمي في الدية، وفي تحرير رقبة جعل صيام الشهرين متتابعين لمن لا يجد السبيل إلى الرقبة، وذلك حكمه في المؤمن سواء، ولما أجمعوا أن علىٰ قاتل الذمي تحرير رقبة أو صيام شهرين إذ لم يجد الرقبة؛ لأن الله سوى بينهما في حكم الكتاب، فذلك لا فرق بينهما في الدية، وليس لأحد أن يفرق بين شيئين جمع بينهما الكتاب إلا بسنة ثابتة وإجماع.

- دعوى التخصيص لا تثبت إلا بدليل:

قال أبو بكر: لو جاز أن يقال في شيء من الأشياء خاصة بغير حجة لجاز لكل من أراد فيما لا يوافق من السنن مذاهب أصحابه أن يقول: ذلك خاص.

- تفسير السنة للقرآن:

كتاب أحكام السراق - أول أبوابه قال:

قال أبو بكر: أمر الله بقطع يد السارق أمرًا عامًا، وثبت عن نبي الله ﷺ أنه قال «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا» فدلّت السنة على أن الله - تعالى - أيضًا أراد بقوله «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(١) من بلغت سرقة ربع دينار دون من سرق أقل من ذلك.

- السنة لا تنسخ الكتاب.

كتاب الحدود - باب ذكر الرجل يزني بذات محرم منه

قال أبو بكر: والسنة غير جائز أن تنسخ الكتاب.

في (كتاب صلاة المسافرين - باب ذكر خبر يدل على أن الله ﷻ قد يبيح الشيء في كتابه بشرط، ثم يبيح النبي ﷺ ذلك الشيء بغير ذلك الشرط). قال أبو بكر: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمار، عن عبد الله بن بابي، عن يعلى قال: قلت لعمر بن الخطاب: قول الله ﷻ: «أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يفتنكم الذين كفروا الآية»، قال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: «صدقة تصدق الله بها

عليكم فاقبلوها» قال أبو بكر: فدل هذا الحديث على أن الله ﷻ قد يبيح في كتابه الشيء بشرط، ثم يبيح ذلك الشيء على لسان نبيه بغير ذلك الشرط، ألا ترى أن القصر إنما أبيح على ظاهر الكتاب لمن كان خائفاً، فلما أباح النبي ﷺ القصر في حال الأمن كانت الإباحة في القصر قائمة في حال الخوف بكتاب الله، وفي حال الأمن بالأخبار الثابتة عن نبي الله ﷺ

- قول صاحب لا يخصص السنة:

في (كتاب الدباغ - باب ذكر الثعلب).

قال أبو بكر: وأعلى ما يحتج به من أباح أكل الثعلب قول عمر رضي الله عنه: «وما يدريك لعله ليس بذكي»، ولا يجوز أن يستثنى من السنة بقول صحابي، ولو علم عمر رضي الله عنه لرجع إليها، كما رجع إلى ما أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي حين ذكر أن النبي ﷺ قضى لامرأة أشيم الضبابي من دية زوجها.

* المجمل والمفسر.

في (كتاب المزارعة - باب ذكر علة سادسة أحتج بها من جعل نهى رسول الله ﷺ من ذلك).

قال أبو بكر: والمفسر يقضي على المجمل عندنا وعند أهل المعرفة بالحديث.

* القياس:

- حجية القياس

(باب اليمين في الركوب)

قال أبو بكر: إذا كان القياس حقاً فتركه غير جائز، وإن لم يكن حقاً

فلا يجوز أستعماله في شيء.

ومن شروط القياس:

وفي (كتاب المحاربة - باب ذكر ما يجب على من قطع الطريق فأخذ أقل مما يقطع فيه اليد)

قال أبو بكر: وقد فرق الله بين حكم المحارب والسارق فأوجب الله على المحارب قطع اليد والرجل، وأوجب على السارق قطع اليد لا غير، فكما جاز التغليظ على المحارب دون السارق في باب قطع اليد والرجل، فكذلك جائز أن يغلظ عليه فيوجب عليه قطع اليد، وإن أخذ أقل من قدر ما يجب فيه قطع اليد، ولا يجوز أن يقاس أصل على أصل، وهذا يلزم النعمان؛ لأنه فرق بين حكم المحاربة وحكم القاتل في غير باب المحاربة فزعم أن من قتل في المحاربة بعصا أو بحجر أو بغير ذلك بعد أن يقتله ويأخذ المال أن حكم المحارب له لازم تقطع يده ورجله من خلاف ويقتل أو يصلب، وهو لا يرى القود في غير باب المحاربة إلا على من قتل بحديدة، فإذا فرق بينهما وامتنع أن يجعل أحدهما قياساً على الآخر؛ وجب عليه كذلك أن يمتنع من أن يجعل المحارب إذا أخذ أقل مما يجب في مثله قطع اليد قياساً على السارق. وكان الشافعي وأبو ثور يقولان: قطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة مثله بالسلاح.

(كتاب الجنائز - باب رفع اليدين في التكبير على الجنائز) قال:

قال أبو بكر: بقول ابن عمر أقول أتباعاً له؛ ولأن النبي ﷺ لما بين رفع اليدين في كل تكبيرة يكبرها المرء وهو قائم، وكانت تكبيرات العيدين والجنائز في موضع القيام، ثبت رفع اليدين فيها، قياساً على رفع اليدين في التكبير في موضع القيام، ولما أجمعوا أن لا يدرى فرفع في أول تكبيرة، واختلفوا فيما سواها، كان حكم ما اختلفوا فيه حكم

ما أجمعوا عليه.

- القياس في مقابلة النص مردود:

كتاب القصاص - باب ذكر القصاص في اللطمة

قال أبو بكر: حديث عمر ثابت، والقول به يجب، وليس لاعتراض من أعترض، حيث يحمل ما قد ثبت به الحديث عن النبي - ﷺ - على القياس معنى إذ يقول لا يوقف على حد الضرب وشدته وخفته ووجعه؛ لأن الأخبار يجب التسليم لها، وترك أن تعرض على عقل أو قياس، هذا مذهب من لقيناه من أهل العلم، وأخبرنا عنهم ممن كان قبلنا من تبع الحديث منهم.

- القياس غير جائز في العبادات:

في كتاب الطهارة تحت باب (اختلاف أهل العلم فيما يجب على الراعي)

قال: وليس وجوب الطهارات من أبواب النجاسات بسبيل ولكنها عبادات.. ثم قال: وغير جائز أن يقال: إن الطهارات إنما تجب لنجاسة تخرج فنجعل النجاسات قياسها عليها بل هي عبادات لا يجوز القياس عليها.

- الفرض لا يثبت إلا بكتاب أو سنة أو إجماع:

كتاب الديات - باب في الهاشمة.

قال أبو بكر: الفرائض لا يجوز إيجابها إلا بكتاب أو سنة أو إجماع، والنظر يدل على أن في الهاشمة أقل ما قيل إلا أن يكون فيه سنة أو إجماع فيسلم له.

* الاستحسان:

وفي باب مسائل من باب القسم بين الضرائر.

قال: ولا يجوز معارضة السنة وليس كذلك سبيل من أستحسن فجاز ذلك إلى غيره، مع أن فيما بينه وبين رسول الله ﷺ، وسنت عليه أصحابه، وسائر من قد سبق من التابعين وأهل العلم مستغنى عما سواه.

- الأمر يدل على الوجوب:

في كتاب الأذان - باب ذكر الأمر بالأذان ووجوبه:

قال أبو بكر: فالأذان والإقامة واجبان على كل جماعة في الحضر والسفر؛ لأن النبي ﷺ أمر بالأذان، وأمره على الفرض.

في كتاب المكاتب - أول أبوابه:

قال أبو بكر: ولعل من حجة من رأى أن الكتابة غير واجبة، أن يقول لك: أحتمل أن يكون الأمر به ندباً وإرشاداً، واحتمل أن يكون فرضاً، لم يجز أن يفرض على الناس فرضاً يلزمه يحتمل معنيين، وعلى أن ما يجب أن يكتب عليه العبد ليس بمعلوم يوقف عليه، وإذا كان كذلك فغير جائز أن يلزم السيد مكاتبه عبده. ومن حجة من أوجب الكتابة أن يقول: إن الله إذا أمر بشيء فأمره لازم واجب، وليس لأحد أن يسقط فرضاً ألزمه الله الخلق في كتابه إلا بحجة من سنة أو إجماع، وليس مع من أسقط ذلك عن السيد إذا جمع العبد القوة على الأكتساب والأمانة حجة، وأحق الناس بهذا القول من قال بالأمر على الفرض حتى تدل سنة أو إجماع أنه على غير الفرض، وليس يجوز إلا هذا القول، أو يقول قائل: إن الأمور كلها على الندب حتى يدل دليل أنه على الفرض، وإذا سقط أن يكون هذا قولاً يجب أن يقال به ثبت القول الأول.

- الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة:

كتاب المكاتب - باب ذكر اختلاف أهل العلم في الكتابة، هل تجب فرضاً أم هو ندب؟

قال: فأما قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(١)، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) فبعيد البتة من الأمر بالكتابة؛ وذلك أن الله نهى عن الصيد في حال الإحرام، وعن البيع إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، ثم أباح ما كان من حظر بقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. وبقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؛ ولم يتقدم الأمر بالكتابة نهياً عن معنى فيكون الأمر بعد النهي إباحة مما كان حظر، والله أعلم.

- المحرم لا يتحول إلى الحل إلا بيقين.

وفي (باب ذكر الأمر باجتنب ما شك المرء فيه..).

قال أبو بكر: لما كان الصيد محرماً أن يؤخذ منه عضو وهو في حال الحياة فيؤكل حتى يذكي، فكان هذا يقين تحريم، ثم لما شك في الشاة من الحي هل ذكيت أم لا؟ كان ذلك على أصل التحريم حتى يوقن بالذكاة، فينتقل المرء من يقين تحريم إلى يقين علم بالذكاة، فيباح بيقين ما كان محظوراً وممنوعاً منه باليقين، وهذا أصل لكل شيء محرم أنه أبداً على أصل تحريمه حتى يعلم أن الشيء المحرم قد صار بمعنى من المعاني حلالاً، ومن هذا المعنى أن يكون رجل له أخ لا وارث له غيره، فيبلغه وفاة أخيه ولا يصح عنده ذلك؛ فوطئ الجارية التي كانت محرمة عليه على سبيل ما كان، حتى

(١) المائدة: ٢.

(٢) الجمعة: ١٠.

يعلم يقين وفاة أخيه وانتقال ملكه إليه؛ فينتقل من يقين تحريم إلى يقين إباحة.

قال أبو بكر: وكل ما ورد عليك من هذا النوع من المأكول والمشروب، وما كان من الحيوان والرقيق واللباس، فالجواب فيه كالجواب في هذا.

* المباح :

في (كتاب الحدود - باب ذكر القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس).

قال: الشيء إذا أبيح منه الكثير كان القليل أولى.

وفي (كتاب الحجر - أول باب):

قال أبو بكر: وكل محظور أبيح بمعنيين لم يجز إطلاقه وإباحته بأحد

المعنيين.



خطة العمل

- أجمِلُ طريقةَ العملِ التي سرنا عليها في نقاط هامة:
- ١- نسخ المخطوط ومقابلته.
- ٢- عزو الآيات من المصحف الشريف، والأحاديث والآثار إلى مواضعها المطبوعة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية، وغيرها.
- ٣- تخريج الأحاديث؛ أعتمد على العزو من نفس مخرج المُصنّف فنصدّر بأقرب المصادر إليه في مخرج السند لنتقي معه في الإسناد إلى أقرب شيخ للمصنف وقد عمدنا إلى هذا، طلبًا لضبط نصوص الكتاب؛ ولهذا ترى تقديم بعض المصادر كالطبراني على البخاري لهذه العلة.
- ٤- الأحاديث التي علق عليها المُصنّف، أو أعلاها، أو تكلم على رواتها ناقشناه فيها وتوسعنا بقدر الحاجة.
- ٥- لم نشترط استقصاء التخريج من جميع مصادره وإنما أكتفينا بضبط نص الحديث والأثر من المصادر المشتركة معه في نفس الإسناد. وقد نزيد بعض المصادر التي تدل بذكرها على صحة الحديث ك«الصحيحين» أو ضعفه ك«الكامل» لابن عدي أو غيره.

٦- خرجنا الأقوال التي ذكرها عن الأئمة، واهتمامنا في المقام الأول على الأئمة الأربعة فقد أعتنى الناس بمذاهبهم، ولا ترى مسألة في العلم خارجة عن دواوينهم.

٧- أعتمدنا في تخريجنا لأصحاب المذاهب الأربعة الكتب المعتمدة عندهم، ولم ننزل إلى كتب المتأخرين منهم إلا للحاجة.

- فريق العمل :

شارك في هذا الكتاب فريق من إخواني الباحثين ابتداءً من نسخ المخطوط، ومقابلته، ثم التخريجات الفقهية والحديثية.

وليس من العدل أن ينسب كل هذا الجهد لشخص واحد ويُهمل ذكر الآخرين، وقد كثر في زماننا من ينسب العمل لنفسه وما خطت يده كلمة، وربما لم يره إلا في المكتبات العامة -ولا حول ولا قوة إلا بالله-، وربما يدعي الواحد لنفسه عملاً يحتاج عشرات المحققين لسنوات، ولو قضى عمره فيه لما كفاه، وقد أشرت إلى هذا المرض العضال في مقدمتي لكتاب «الشافعي في شرح مسند الشافعي»، وانظر أيضًا ما كتبه العلامة: بكر أبو زيد في كتابه «الرقابة على التراث». وانظر أيضًا مقدمة الأخ خالد الرباط لكتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح».

وها أنا أسن سنة حسنة لعلني أتبع فيكون الأجر لي مضاعفًا بإذن الله، أذكر كل من شاركنا في إتمام هذا الكتاب -وقد ذكرتهم على أغلفة المجلدات التي شاركوا فيها- وأرتبهم هنا على حروف المعجم:

١- أبو عمر إبراهيم الشيخ: قام بالتخريجات الحديثية وعمله كان في الأجزاء الآتية:

(١١١/١ ب: ق ١٧٨ ب) من أول ذكر اختلاف أهل العلم في التعجيل

بصلاة العصر وتأخيرها إلى آخر مسألة

(١/ ١٩٠ ب: ق ٢٤٠) من أول ذكر النهي عن تخطي رقاب الناس يوم الجمعة إلى آخر مسألة.

(١/ ٢٥٩ ب: ق ٣٠٩) من أول ذكر أستحباب مسألة الله الهداية لما اختلف فيه من الحق عند أفتتاح صلاة الليل إلى آخر المجلد الأول من المخطوط.

(٣/ ٣١١ ب: ق ٣٤٨). من أول كتاب البيوع إلى آخر المجلد الثالث من المخطوط

٢- أبو مازن أيمن السيد عبد الفتاح: تخريج الأحاديث والآثار الفقهية وعمله كان في القطع الآتية:

(١/ ٥٣ ب: ق ١١١) من أول كتاب التيمم إلى آخر ذكر التعجيل بصلاة الظهر.

(٣/ ٢٤٨ أ: ق ٣١١) من أول كتاب الطلاق إلى آخر مسائل.

(٤/ ١٥٣ ب: ق ١٨١) من أول كتاب الإيمان والنذور إلى آخر مسائل.

(٤/ ٢٠٤ أ: ق ٢٥٥ ب) من أول كتاب الحدود إلى آخر باب ذكر المؤمن يقتل ببلاد الحرب خطأ.

وكتاب الغصب. وساهم في التخريجات الفقهية.

٣- إيهاب عبد الواحد: التخريجات الفقهية والحديثية للأجزاء الآتية:

(٣/ ٢٢٥ ب: ق ٢٤٧ ب) من أول ذكر توقيت الحولين في الرضاعة إلى آخر ذكر الاستمئاء في اليد.

(٤/ ٢٥٥ أ: ق ٢٨٢) من أول كتاب الديات إلى آخر ذكر مقدار ما يلزم كل رجل من العاقلة من دية المقتول.

- ٤- أبو عبد الله حسام عبد الله: التخریجات الفقهية والحديثية:
(١/٤: ق١٨ب) من أول كتاب السلم إلى آخر باب ذكر فضل إقالة
النادم في البيع أو الشراء.
وساهم في مقابلات المخطوطات، وتجارب الصف، والفهارس.
- ٥- أبو سارة خالد إبراهيم: التخریجات الفقهية والحديثية للأجزاء
الآتية:
القطعة التي قبل المجلد الثالث من الأصل، وهي من: ذكر أخذ
الجزية من ثمن الخمر والخنزير، إلى آخر الأخبار التي روينها
عن الأوائل في هذا الباب، أي قبل جماع أبواب الأمان.
من أول (ذكر أخذ الجزية من ثمن الخمر..) إلى (الفرقة بين الأخوة
وبين سائر القربات).
(١٩/٤: ق١٥٨أ) من أول كتاب أحكام الديون إلى آخر ذكر الدين
يكون على الرجل فيقول الذي عليه المال ضع عني.
(٨١/٤: ق١٥٣أ) من أول كتاب الاستبراء إلى آخر باب ذكر هبة
المريض.
(١٨٢/٤: ق٢٠٤أ) من أول كتاب أحكام السراق إلى آخر ذكر
الأخبار التي رويت في النهي عن الخروج على السلطان.
- ٦- أبو عبد الملك رافت حمدي: التخریجات الفقهية والحديثية:
(٥٨/٤: ق٨١أ) من أول كتاب المزارعة إلى آخر ذكر النهي عن
تكليف الموالى عبيدهم مالا يطيقون من العمل وساهم في مقابلات
تجارب الصف وعمل الفهارس، وراجع أكثر من نصف الكتاب لغة.
- ٧- أبو آية سيد محمود المر: ساهم في مقابلات المنسوخ على
المخطوطات، وتجارب الصف، والتخریجات الفقهية، وعمل

الفهارس.

- ٨- أبو أنس محمد أحمد إبراهيم:
ساهم في مقابلات المنسوخ على المخطوطات. وتجارب الصف،
وعمل الفهارس.
- ٩- محمد سعد عبد السلام: التخریجات الفقهية والحديثية:
(٣/ ١٤٥: ق ٢٢٥ب) من أول كتاب الولاء إلى آخر ذكر الخبر الدال
على أن رضاع الكبير منسوخ.
(٤/ ٢٨٣ب: ق ٣١٠) من أول ذكر أختلاف أهل العلم فيما يلزم
العاقلة من الدية إلى آخر الكتاب.
- ١٠- محمد نعناعة: التخریجات الحديثية:
(١/ ١٧٨ب: ق ١٩٠أ) من أول جماع أبواب فضائل الجمعة إلى آخر
ذكر الحبوة والإمام يخطب يوم الجمعة.
(١/ ٢٤٠أ: ق ٢٥٩ب) من أول جماع أبواب صلاة الخوف إلى آخر
ذكر الخبر الذي أحتج به من قال: إن هذا الدعاء كان النبي يدعو به
بعدها يفتتح صلاته باللبل.
- ١١- أبو عبد الله محيي الدين جمال الدين البكاري: التخریجات
الحديثية:
(٣/ ١: ق ١٤٤) من أول كتاب السلم إلى آخر ذكر الحكم في
الرجلين بينهما العبد يتق أحدهما نصيبه منه، وهو معسر.
- ١٢- أبو عمار ياسر كمال: التخریجات الفقهية والحديثية:
(١/ ١: ق ٥٣ب) من أول الكتاب إلى آخر كتاب المسح على
الخفين، وأشرف على المقابلات والتخریجات الفقهية وعمل
الفهارس، ومراجعتها، وشارك في مراجعات الطبعة الثانية.

كما نشكر جميع العاملين بدار الكوثر الذين ساهموا معنا في نسخ المخطوط، ومقابلة المنسوخ على المخطوط، ومقابلة تجارب الصف، وعمل الفهارس، وكذا العاملين بدار الفلاح في بعض المراجعات النهائية، والإخراج النهائي لكل الكتاب.

ولا ننسى أن نشكر من قام على تنضيد الكتاب على الحاسب: الأخت: رضا حجاج: ساهمت معنا في صف المجلدات الستة الأولى بتجزئة التحقيق، أي ما يزيد عن المجلد الأول المخطوط. أبو عمر علي بن حسين: قد قام بصف غالب المجلدين الثالث والرابع من المخطوط.

أبو مهاب محمد بن فاروق: ساهم معنا في صف المجلدين الثالث والرابع من المخطوط.

هذا وقد راجعت أعمال الباحثين فزدت في بعض التخریجات بما يقتضيه المقام وحذفت ما خالف المنهج الموضوع وقابلت على المخطوط لتحقيق اللفظ الصائب.

ثم أطلت النفس بعض الشيء في التعليق على الأحاديث والآثار والأقوال التي تكلم عليها المصنف وناقشته فيها، وكذا ما تكلم عليه في باب الجرح والتعديل.

ثم كانت الخطوة الأخيرة بإخراج النسخة النهائية المعدة للطبع والنظر فيها، بإشراف ومشاركة الأخ خالد الرباط، والأستاذ محمود حمزة، والإخوة بدار الفلاح بالفيوم، وشاركوا أيضًا في مراجعات الطبعة الثانية. فالله أسأل أن يتقبل منا صالح العمل، ويعفو عما بدر من نقص وخلل.



الأوسط وما امتاز به

تميز هذا السفر النفيس بعدة خصائص وميزات جعلته يتربع بين أمهات المراجع الإسلامية الفقهية والحديثية ونستطيع أن نجمل هذا في نقاط:

- يعد من أمهات كتب السنة النبوية إذ حوى بين دفيته قدرًا عظيمًا من الأحاديث المسندة فلا غنى لأهل الحديث عنه.

- يعد المصدر الثالث بعد المصنِّفين (عبد الرزاق وابن أبي شيبة) في ذكر الآثار عن الصحابة والتابعين.

وقد أنفرد بعدة آثار لم يذكرها غيره، ومن ذلك ما ذكره في كتاب أحكام السراق - باب ذكر الخيانة؛ ساق بإسناده أثرًا عن جابر قال: «أضاف رجل رجلًا فأنزله في مشربة له فوجد عنده متاعًا له قد أحتازه فأتى به أبا بكر..»

ونقله ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٨٠) تبعًا للرافعي، ثم قال: وهذا الأثر غريب لا يحضرني من خروجه.

وقال الحافظ في «التلخيص» (٧٠/٤): لم أجده اه. فليستدرك.

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» أيضًا (٢٦٢/٨).

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: وقعت في نفسي جارية من سبي

جلولاء فنظرت إليها، فإذا عنقها مثل إبريق الفضة فلم أتمالك أن وثبت عليها فقبلتها والناس ينظرون، ولم ينكر عليه أحد.

قال: وهذا الأثر لم أر من أخرجه عنه إلا ابن المنذر؛ فإنه ذكره في «إشرافه» (٢٩١/١) بغير إسناد فقال: وقد روينا عن ابن عمر «أنه قبل جارية وقعت في سهمه يوم جلولاء»

وأسنده في كتابه «الأوسط» ومنه نقلت بعد أن لم أظفر به إلا بعد عشرين سنة من تبييض هذا الكتاب فاستفده والله الحمد. أهـ

- هو العمدة عند الفقهاء في نقل مذاهب العلماء ولا أبالغ إن قلت: هو أرفع كتاب فقه مقارن، ولو تتبعنا المصنفات الموضوعة في هذا الباب إلى زمن ابن المنذر فلن ترى من صنع مثل صنيعه اللهم إلا ما قاله الترمذي باختصار شديد عقب روايته للحديث، أما صاحبنا فقد بلغ الذروة في ذلك. قال ابن حزم في «الإحكام» (٦٩٦/٥):

ثم أخبرني أحمد بن الليث الأنسري، أنه حمل إليه وإلى القاضي أبي بكر، يحيى بن عبد الرحمن بن واقد كتاب «الاختلاف الأوسط لابن المنذر»، فلما طالعه قال له: هذا كتاب من لم يكن عنده في بيته، لم يشم رائحة العلم، قال: وزادني ابن واقد أن قال: ونحن ليس في بيوتنا، فلم نشم رائحة العلم.

وقال أيضًا في «الإحكام» (٦٧٤/٥):

الأئمة المتقدمين من أهل الثبات على السنن الأول، ولكنهم ليسوا في أعداد أهل الأمصار، منهم خراسانيون، ومنهم من سكن بغداد. قال أبو محمد: عبد الله بن المبارك الخراساني، ونعيم بن حماد، وأبو ثور إبراهيم ابن خالد الكلبي صاحب الشافعي بغدادي وأحمد بن محمد بن حنبل مروزي سكن بغداد، وإسحاق بن راهويه نيسابوري

سكن بغداد، وأبو عبيد القاسم بن سلام اللغوي كوفي سكن بغداد، وسليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، وحسين بن علي الكرابيسي بغدادي وكان أبو خيثمة زهير بن حرب يجري مجراهم، ولم يكن له أتباعهم، وأبو حاتم محمد ابن إدريس الحنظلي صليبة، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازيان، وكان هشيم بن بشير له اختيارات.

وكان بعد هؤلاء: داود بن علي، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ثم محمد بن جرير الطبري، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.

وفي «المجموع» (٧٢/١):

المزني وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون وهم منسوبون إلى الشافعي: فأما المزني وأبو ثور فصاحبان للشافعي حقيقة وابن المنذر متأخر عنهما.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٠١/٧):

ذكر لابن حزم قول من قال: أجل المصنفات «الموطأ» فأنكر ذلك، وقال: أولى الكتب بالتعظيم «الصحيحان»، وكتاب سعيد بن السكن، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب «كتاب أبي داود» و«كتاب النسائي»، و«مصنف قاسم بن أصبغ»، و«مصنف الطحاوي»، و«مسند البزار»، و«مسند ابن أبي شيبة»، و«مسند أحمد»، و«مسند ابن راهويه»، و«مسند الطيالسي»، و«مسند أبي العباس النسوي»، و«مسند ابن سنجر»، و«مسند عبد الله بن محمد المسندي» و«مسند يعقوب بن شيبة» و«مسند ابن المديني»، و«مسند ابن أبي غرزة»، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام رسول الله

صرفاً، ولللفظه نصّاً، ثم بعد ذلك الكتب التي فيها كلامه عليه السلام، وكلام غيره مثل «مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف بقي بن مخلد»، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتابي ابن المنذر الأكبر والأصغر.

- الكتاب يعتبر نسخة مساعدة لضبط النصوص؛ فقد نقل عن الأئمة من مصنفاتهم بإسناده:

فحديث الشافعي أخذه عن الربيع عنه.
والحميدي من طريق حاتم بن إسماعيل عنه
وأبو عبيد من طريق علي بن عبد العزيز عنه.
وعبد الرزاق من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي، ومحمد بن علي النجار ومحمد بن يحيى، ومحمد بن مهل عنه.
وابن وهب من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه.
وسعيد بن منصور من طريق محمد بن علي عنه.
وابن أبي شيبة من طريق موسى بن هارون وإسماعيل بن قتيبة.
وخلال دراستنا للكتاب تبين قدر التصحيف الواقع في النسخ المطبوعة خاصة من المُصَنِّفَيْن (عبد الرزاق، وابن أبي شيبة) وقد نبهنا على عدة مواضع ولم نشترط التعليق على التصحيفات في هذه المصادر، فلو فعلنا لعظمت حواشي الكتاب بقدر ممل.

- تميز ابن المنذر بأنه تكلم على الأحاديث والآثار صحة وضعفاً، وعلى الرجال جرّحاً وتعديلاً.

ونرى العلماء في كتب العلل يعتمدون على قوله كالحال مع أحمد والبخاري وغيرهما.

ولذا وضعنا في فهارس الكتاب أحكامه على الأحاديث والآثار

والرجال لمن أراد الوقوف على أحكامه وانتقاداته.
- نقل في كتابه عن مصنفات لم تصل إلينا، ونقل أقوالاً عن علماء
ذهبت مصنفاتهم.

فنقل كلام الأوزاعي بتوسع شديد في معظم مواضع الكتاب.
والأوزاعي إمام صاحب مذهب معتبر، ونقل عن أبي ثور كلاماً طويلاً
لم نجده إلا عنده، وعن الشافعي في القديم، وقد عانينا كثيراً في ضبط
هذه النقول، إذ لم نجد من نقل كلام هؤلاء بتمامه فكان من أعسر
ما قابلناه في كتابنا، وفي فهرس الكتاب سنشير إلى المصادر التي نقل
عنها في كتابه، وكذلك نقل عن يعقوب في كتاب «الإملاء» أقوالاً هامة.
ففي (كتاب الرضاع - باب ذكر الرجل يذكر أن فلاناً أمره أن يعقد
عليه نكاح امرأة فيجحد فلان ذلك):
قال أبو بكر: ورأيت يعقوب قال في «الإملاء»: إذا كان ذلك فسخ
القاضي النكاح بينهما ويطلقها للتزويج.



ملاحظات على طبعة «الأوسط»

بتحقيق الدكتور/ أبو حماد صغير بن أحمد - حفظه الله:

لا يخلو أي عمل بشري من قصور وعجز، فالكمال في هذا الباب خاصة عزيز، لذا قال النبي ﷺ: «... سدّدوا وقاربوا».

وبعض الطوائف من الناس لا هم لهم إلا التماس الزلات، والتعير بالهفوات، وإساءة الظن بالمسلمين والمسلمات.

ومن ذا الذي ترضى سجاياء كلها

كفى بالمرء نبلاً أن تعد معائبه

وقد بذل الدكتور/ صغير بن أحمد جهداً واضحاً في إخراج الجزء الأول من المخطوط، وقطعة من المجلد الثالث منه، وطبع الجزء الأول بتاريخ ١٥/١٠/١٤٠٣هـ.

وها هو الكتاب إلى اليوم لم يستكمل، وهذه أولى الملاحظات، فكتاب كهذا لا ينبغي أن يظل أسيراً في بطون الأدراج مع مسيس الحاجة إليه، وهذا كان أول الأسباب الدافعة لنا لتحقيق الجزء الباقي من الكتاب.

فلما شرعنا فيه قمنا بمقابلة النص المطبوع مع الأصل المخطوط، فإذا بنا نرى جملة هائلة من الأخطاء والتصحيحات، فعزّمتنا على تحقيق

الكتاب كاملاً بما فيه الجزء المطبوع، وكما قدمت فليس التصيد من مذهبنا، ولا الأجحاف والطعن من ستننا.. والله الحمد.

وأشير هنا إلى بعض هذه الأخطاء والاستدراكات بغير استقصاء ولا استيفاء، فغرضنا ضبط الكتاب، وقد ترددت كثيراً في ذكر هذه الملاحظات لكن والله ما دفعني إلى ذلك إلا المحافظة على تراثنا، ثم هي فائدة لمن لم يقتن نسختنا فليصوب نسخته القديمة بالرجوع إلى هذه التصحيحات، وهذا بُتُّ بأهم التصحيحات، والأخطاء الواقعة في النسخة المطبوعة في قسم من الكتاب.



* الأخطاء في المطبوع :

الكلمة في المطبوع	الصواب	مكانه في المطبوع	السطر
واحد	أحمد	١٨٩/١	قبل الأخير
مسدد	سعيد	٢١٤/١	٣
فصلئ	للصلاة	٢٢١/١	٦
أمامة	قلاية	٢٢٢/١	٩
الأنصاري	الأخباري	٢٢٢/١	١٢
إلى	أي	٢٢٣/١	١٠
على	في	٢٢٥/١	٧
محتجهم	محتج	٢٢٦/١	٩
فراوا	فزاد	٢٢٨/١	٥
وهذا	وهو	٢٣١/١	١
أحاديثهم	حديثهم	٢٣٣/١	٣
نبي الله	النبي	٢٣٦/١	قبل الأخير
يجزئه	يجزيه	٢٣٧/١	٩
بقبض	بقص	٢٣٨/١	٨
انبا	قال : أنا	٢٣٨/١	
ابن عباس	ابن عمر	٢٤٩/١	٧
المسخن	الساخن	٢٥٢/١	قبل الأخير
لا يتوضأ	لا توضأوا	٢٥٤/١	٣
الماء أحكم	أحدكم الماء	٢٥٤/١	٤
بشيء	حتى	٢٥٥/١	٥

الکلمة في المطبوع	الصواب	مكانه في المطبوع	السطر
ولا بأس بسائر	لسائر	٢٥٥ / ١	٧
لم	لا	٢٦٤ / ١	٨
اختلفت	اختلفت	٢٦٩ / ١	١٤
قوله	قول النبي ﷺ	٢٧٠ / ١	١١
دونهما	دونها	٢٧١ / ١	٢
قال	قالها	٢٧١ / ١	٦
ليس بثابت	غير ثابت	٢٧٢ / ١	١٠
نا	قال: حدثنا	٢٢٨ / ١	قبل الأخير
أحد	إحدى	٢٨٢ / ١	١
بأن	أن	٢٨٢ / ١	٣
سفيان	الثوري	٢٨٦ / ١	١
أتاني	أتى	٢٨٧ / ١	١٢
من فضل	بفضل	٢٩٢ / ١	٨
ثم يأخذه	فيأخذه	٢٩٨ / ١	٦
أولهن	أولاهن	٣٠٦ / ١	٢
كره	يرى	٣٠٨ / ١	٨
ما عدا	ما خلا	٣١١ / ١	٣
على	عليه	٣١٣ / ١	١
رأى	رئي	٣١٥ / ١	٩
ابن المبارك	سفيان الثوري وابن المبارك	٣١٦ / ١	٩ ، ٨
والثوري			
ولا يتوضأ فيه	يتوضأ فيه	٣١٧ / ١	٦

السطر	مكانه في المطبوع	الصواب	الكلمة في المطبوع
٧	٣١٧/١	الشراب	الشرب
١٢	٣١٧/١	فجاء	فجاءه
١١	٣١٧/١	الزبير	الوليد
١٣	٣١٨/١	ذكر	كتاب
٧	٣٢٢/١	البول والغائط	الغائط والبول
٩	٣٢٥/١	أخبرنا	حدثنا
٢	٣٢٦/١	عن	على
٢	٣٢٧/١	عن مالك	عنه
٤	٣٢٧/١	عنه ابن وهب	ابن وهب عنه
٦	٣٢٩/١	فقال	فكتب
١٠	٣٣٠/١	قال: قال رسول الله	أن النبي قال
٨	٣٣٥/١	عبد الله	ابن مسعود
٧ ، ٢	٣٠٢/١	الحسن	الحسين
الأخير	٣٣٦/١	أن النبي	أنه
١٣ ، قبل الأخير	٣٤٢/١	باطن	بطن
١٠	٣٤٦/١	إذن	إذا
٧	٣٥١/١	خلاف	اختلاف
٨	٣٥١/١	قال	قالت
١	٣٥٢/١	النجاسة	نجاسة
٣	٣٥٣/١	فالذين	فالذي
٢	٣٥٤/١	وإن وجد	فإن أخذ
١٠	٣٥٤/١	ينقص	ينقص

عجلان	العجلان	٣٥٥/١	٤
ينهى	ينهانا	٣٥٥/١	٦
وحدثني علي عن	وقال أبو عبيد	٣٥٦/١	١
أبي عبيد			
قال	قل	٣٥٦/١	٣
نا	حدثني	٣٥٦/١	الأخير
الغائط	الخلاء	٣٥٩/١	١
هذا الذي قاله	هذا النص قال	٣٦١/١	٤
أخبرني	حدثني	٣٦٢/١	١
الأظفار	الأظافر	٣٦٤/١	٤
نا أبو نعيم	ثنا إبراهيم	٣٦٥/١	١
من	في	٣٦٥/١	قبل الأخير
ثبت	ثبت	٣٦٧/١	١
أبا ثفال	أبا ثفال	٣٦٧/١	٩
صح	يصح	٣٦٨/١	٩
والاختيار	فالاحتياط	٣٦٨/١	١٣
للتبرد	للتبريد	٣٧١/١	٦
غسلهما	غسلها	٣٧١/١	١٩
غسلهما	غسلها	٣٧٢/١	قبل الأخير
وسن	وبين	٣٧٤/١	٩
يده	يديه	٣٧٤/١	٣
فغسلها	فغسلهما	٣٧٤/١	٣
ليشتر	ليشتر	٣٧٥/١	١٦

٦	٣٧٦/١	.	ح
٧	٣٧٦/١	أخبرنا	حدثنا
الأخير	٣٧٦/١	فمضمض	فتمضمض
٧	٣٧٧/١	فمضمض	فتمضمض
٩ ، ٨	٣٧٧/١	نبي الله	النبي
٢	٣٨٠/١	ليشتر	ليشتر
٤	٣٨٠/١	بأنه	أنه
٦	٣٨١/١	من	مع
٨	٣٨٢/١	باطنها	باطنهما
٨	٣٨٤/١	من	ما
٩	٣٨٥/١	ما تحت	باطن
٧ ، ٤	٣٨٦/١	التيمن	التيامن
٧	٣٨٦/١	عن	أن
٧	٣٨٧/١	ممن	من
٦	٣٨٩/١	فممن	وممن
٥	٣٩١/١	ثنا	عن
١٠	٣٩١/١	يتطهر	ينظر
٢	٣٩٢/١	على حدة	جديدًا
٣	٣٩٢/١	يفضل	فضل
٥	٣٩٣/١	مضمض	تمضمض
٥	٣٩٥/١	عن	نا
٥	٣٩٧/١	ثم مسح	ومسح
٧	٣٩٧/١	أحب	أوجب

٨	٣٩٧/١	بيده	بيده
٤	٣٩٨/١	يجزئها	يجزئها
قبل الأخير	٣٩٨/١	يمسح	مسح
٧	٣٩٤/١	يفعل	يقبل
٧	٤٠٠/١	من	عن
٦	٤٠٢/١	عن	أنا
١٠	٤٠٢/١	عن	نا
الأخير	٤٠٢/١	من	مع
٣	٤٠٣/١	فلا يهتديان	ولا يهتديان
٤	٤١٠/١	ثلاث	الثلاث
٦	٤١٠/١	الثلاث	ثلاث
١٤	٤١٢/١	ثم	و
٢	٤١٤/١	وأوجب	فأوجب
٦	٤١٤/١	أبيه	حميد
٣	٤١٥/١	الله	ربه
٩	٤١٨/١	الفصل	اغتسل
٦	٤١٩/١	أن النبي	أنه
٢	٤٢٢/١	ففسل	بفسل
٨	٤٢٢/١	عمير	عمرو
٨	٤٢٤/١	بالجمره	بجمره
٣	٤٢٦/١	أم سلمة	أبي سلمة
الأخير	٤٣١/١	أبي يعقوب	أبي يعفور
٢	٤٣٧/١	أخبر	خبر

٤	٤٣٧/١	أقام	قام
١٣	٤٣٧/١	ليال وأيامهن	أيام ولياليهن
١٣	٤٣٧/١	سلمان	مثلهن
٦	٤٣٩/١	لما	ما
٧	٤٣٩/١	خفافهم	أخفافهم
١١	٤٣٩/١	روى	رأى
٢	٤٤١/١	ولا يجوز لمن	ولا يجزئ من
١١	٤٤١/١	فذكر	ودكر
١	٤٤٣/١	وقت مسحه	مسح
٥	٤٤٣/١	ثم	و
٧	٤٤٣/١	قول رسول الله ﷺ	قوله ﷺ
٨	٤٤٣/١	عن الرسول	عنه
١٤	٤٤٣/١	عن النبي ﷺ	عنه ﷺ
١٣	٤٤٣/١	رسول الله	النبي ﷺ
١٥	٤٤٣/١	النبي	ﷺ
٦	٤٤٦/١	خفيه	خفه
١	٤٤٧/١	قول النبي ﷺ	قوله ﷺ
٣	٤٤٧/١	فيتقضى	فينقضي
٣	٤٥١/١	خفين	الخفين
٩	٤٥١/١	يسمان	يسميان
٥	٤٥٣/١	حميدي	حميد بن
قبل الأخير	٤٥٣/١	عبدوز	عبدوس
١٣	٤٥٤/١	رأيت رسول الله	رأيته يصنع

٩	٤٥٥/١	مسحة	مرة
٣	٤٥٦/١	المسح	أمسح
قبل الأخير	٤٥٦/١	يجزّه	يجزّه
١	٤٥٧/١	يجز	يجزئ
٤	٤٥٧/١	البلل من المطر	بلل المطر
٢	٤٦١/١	و	إذ
٦	٤٦١/١	الآخر	الأخرى
١	٤٦٢/١	جبار	جباطر
١٠	٤٦٣/١	حسان بن	عفان عن
١٣	٤٦٣/١	مسعد	مسعد
١	١٧/٢	غشيان	غشياه
قبل الأخير	١٨/٢	أيجامع	يجامع
١١	٢٠/٢	فيه	منه
١٢	٢١/٢	تركه	ترك
١٤	٢١/٢	عهده	عده
٨	٣٥/٢	عن	على
١٢	٣٧/٢	لبدك	ليدك
١٤	٤٠/٢	يجزّه	يجزّه
٩	٤٥/٢	بالآلات	بالآلات
١٤	٤٧/٢	معهم	معه
٨	٥١/٢	في التراب	بالتراب
٢	٥٣/٢	الوجه	الوجهين
٩	٥٩/٢	المتطهر	المتوضئ

١٠	٥٩/٢	قبل	مثل
٥	٦٨/٢	أشعث عن	أشعث بن
١٢	٦٨/٢	يؤمنا	ماء معنا
٧	٨٦/٢	الأحوط	الأوحد
الأخير	١٠٥/٢	للأول	بالأول
١١	١٠٨/٢	يجثون	يجنبون
١٢	١٠٨/٢	يجلس	يجلزل
٥	١٠٩/٢	كأحوال	كحوال
٢	١١٠/٢	بيناه	ذكرناه
٨	١١٠/٢	يعم	تغمر
٤	١١٢/٢	آخذ	أقول
٧	١١٧/٢	همام	حمام
٨	١١٧/٢	بقدر	مقدار
١٣	١٢٢/٢	زحر	زجر
١٢	١٢٣/٢	عن عبد الرزاق	بن عبد الرزاق
١٤	١٢٧/٢	شبل	سهيل
٣	١٢٩/٢	حنين	حسنين
قبل الأخير	١٣٢/٢	عقصهن	عقصهم
الأخير	١٣٣/٢	بقباها	نفناها
٦	١٣٧/٢	يعلى بن عبيد	يعلى بن عبد
٨	١٣٧/٢	درقة	ورقة
٢	١٣٩/٢	استوقن	استيقن
٦	١٤٠/٢	المقداد	القداد

أحدكم	أحد منكم	١٤٠/٢	٩
خفي	عُمِّي	١٤٦/٢	٣
لتقرضه	لتقرضه	١٤٦/٢	٩
ولو كان	وإذا كان	١٥٢/٢	الأخير
قليل الدم	قليله	١٥٤/٢	١٢
قرشها	فرثها	١٥٦/٢	٣
الحسين	الحسن	١٥٧/٢	١٥
عمر	عمير	١٥٧/٢	١٥
حدثنا سلمان	حدثناه سليمان	١٥٨/٢	٩
فلبسته	فكسته	١٦٠/٢	٧
فأخذها	فأخبرها	١٦٠/٢	٨
كاد يصبح	نكاد نصبح	١٦١/٢	٨
أفكل	ما كل	١٦١/٢	١١
لو جعلتها	لو فعلتها	١٦١/٢	١١
ظاهر	ظاهر	١٦٥/٢	٣
بذلك	ذلك	١٦٧/٢	٨
بالماء	في الماء	١٦٧/٢	١٠
في السارقين	فيه السارقين	١٦٧/٢	قبل الأخير
راشد الحسني	أسد الخشني	١٦٨/٢	٦
البيس	اليابس	١٦٩/٢	١١
المجوس	المجوسي	١٧٤/٢	الأخير
طهور	طهورها	١٧٦/٢	الأخير
النجس	النجسة	١٨١/٢	٢

٩	١٨٣/٢	كرهه	كره
٢	١٨٧/٢	فجاءه	فجاء
قبل الأخير	١٩٢/٢	صير عليها	صير عليه
١٢	١٩٤/٢	لموضع	لوضع
٤	٢٠٥/٢	فأنهش	فانتهش
٤	٢٠٩/٢	حائضًا	حائضة
٤	٢١٠/٢	الأجلح	الأصلح
٤	٢١٣/٢	كرهه	كره
١٠	٢١٤/٢	الحجبي	الحجبي
١٥	٢١٥/٢	جلّ	جمل
قبل الأخير	٢١٧/٢	أذى	الأذى
١٣	٢١٩/٢	قائياً	قائناً
١٧	٢٢٠/٢	بظاهرها	بظاهر
٨	٢٢٢/٢	بن عمرو	عن عمرو
٢	٢٢٣/٢	فتحيضي	فتحيض
١١	٢٢٥/٢	ابنة	بنت
١١	٢٣٥/٢	لأن الدم	لأنه الدم
٨	٢٣/٣	الفجر بين	الفجرين
١١	٢٣/٣	مؤذني	مؤذن
١٤	٢٣/٣	بخلافه	خلافه
١١	٢٦/٣	لوى	أدار
١٠	٢٧/٣	أذنيه	أذنه
٣	٣١/٣	بلاّلا	بلاّل

٦	٣٢/٣	الفاتحة	الغائبة
١٧	٣٦/٣	قيس من	قيس بن
الثاني	٣٧/٣	فرادته	فراودته
٣	٣٩/٣	صعصعة	صعصعة
٦	٤١/٣	مؤذنوكم	مؤذنكم
٩	٤١/٣	شبل	شبل
الأول	٤٢/٣	أطلقت	أطلقت
١٤	٤٣/٣	سليمان	سلمان
الأول	٥٤/٣	معتمر	معمر
الثاني	٥٩/٣	المصر	مصر
٩	٦١/٣	عاصم عن	عاصم بن
١٣	٧٢/٣	ابن عمر	أبي عمر
الأخير	٧٣/٣	أتيت	أتينا
١١	٧٦/٣	يجزئه	تجزئه
١٤	٧٦/٣	أعظم	أعلم
١٠	٧٧/٣	الثابتة	الثانية
٨	٧٩/٣	مزيد	يزيد
الأخير	٧٩/٣	فيكبر	فكبر
١٠	٨٠/٣	يفتح	يفتح
٣	٨٦/٣	بحديث عيد الله	بحديث عبد الله
٦	٨٧/٣	جعله	حصله
١٦	٩١/٣	مسلمة	سلمة
١٠	٩٤/٣	اليدين	اليد

١٣	٩٤/٣	الالتفات	الالتفات
٣	٩٥/٣	أبان	ريان
٤	٩٦/٣	لغير	بغير
٨	٩٧/٣	يثئاب	يثتاب
١٢	٩٨/٣	خداج	خراج
٧	٩٩/٣	الذي	بذي
١٣	٩٩/٣	العلاء	علاء
٥	١٠١/٣	الجُريري	الحريري
١٣	١٠٢/٣	وسيكفيك	ويكفيك
١٣	١٠٣/٣	أبي سحيم	أبن سحيم
قبل الأخير	١٠٤/٣	فاستمعوا له	فاستمعوا له
الأخير	١٠٥/٣	غلاب	علاب
٥	١٠٦/٣	للإمام	الإمام
٦	١٠٩/٣	الحجبي	الحجبي
الأول	١١٠/٣	عون	عوف
١٣	١١٨/٣	يجهر	الجهر
١٤	١١٨/٣	هنية	هنية
١٥	١١٩/٣	الصغاني	الصنعاني
قبل الأخير	١٢١/٣	النمل	النحل
الأخير	١٢٢/٣	انقضاء	انتهاء
١٠	١٣٠/٣	بالتأمين	بالناس
١٨	١٣٧/٣	عمر	عرم
الأول	١٤٩/٣	أبحر	أبحر

١١	١٤٩/٣	يعني	يعين
٦	١٥١/٣	ثبت	تثبت
١٢	١٥١/٣	يحيى	حيى
١٤	١٥٣/٣	عييدة	عبدة
٣	١٥٥/٣	أعلمكم	أعملكم
٨	١٥٥/٣	أبو أحمد	أبو محمد
١٠	١٥٩/٣	حنين	حسين
١٤	١٦٢/٣	فالاقتصار	فالاختصار
١١	١٦٧/٣	فليرفعهما	فكبر معهما
الأول	١٦٩/٣	وأنفه	رافعة
١٠	١٧٠/٣	فأدعم	فاوعم
الأول	١٧٢/٣	أهوى	هوى
٣	١٧٢/٣	يعني القطان	القحطان
٣	١٧٤/٣	المتقصد من	المنقص عن
٤	١٧٤/٣	من صلاته	في صلاته
٧	١٧٧/٣	سلمة	سليمة
قبل الأخير	١٧٧/٣	عن سفيان	بن سفيان
٧	١٧٩/٣	عبد الله	عبيد الله
٧	١٨٢/٣	اختيار منهم	اختيار منه
١٢	١٨٢/٣	عن سفيان	بن سفيان
الثاني	١٨٥/٣	أنا لحفص	بالخفض
١٧	١٨٥/٣	وفاء	وقاء
٤	١٨٨/٣	عبيد الله بن أبي	عبد الله بن أبي

٧	١٩١/٣	قلت	قلنا
١٠	١٩١/٣	ألبتيك	ألبتك
١١	١٩٢/٣	يثب	يثبت
٥	١٩٦/٣	الأخرة	الأخيرة
١٠	١٩٦/٣	عيد الله	عيد الله
الأول	٢٠٤/٣	معا	مما
قبل الأخير	٢٠٤/٣	ثنيتهما	ثنيتهما
٣	٢٠٦/٣	ستنا	ستنا
٨	٢٠٨/٣	عن الضحاك	بن الضحاك
الأول	٢١٠/٣	الأولين	الأولتين
الثاني	٢١٣/٣	عجل	عجز
٧	٢١٤/٣	من	بين
٨	٢١٤/٣	اعتل	اغفل
١١	٢١٤/٣	المعافى	المعافا
١٤	٢١٦/٣	حتى	حتى
١٠	٢١٧/٣	حملة	جلة
١٠	٢١٧/٣	أبي النضر	بن النضر
١٠	٢١٧/٣	العكي	العلي
٤	٢١٨/٣	فيمن	فيمت
١٣	٢١٨/٣	قاله في الرجل	قال في الرجل
قبل الأخير	٢١٨/٣	فمن	فيمن
٦	٢١٩/٣	عامدا	عاماد
١٠	٢١٩/٣	عن عامر	بن عامر

١٤	٢١٩/٣	عن سفيان	بن سفيان
٣	٢٢٠/٣	سلمة	سليمة
١٤	٢٢٢/٣	معلّى	يعلّى
٨	٢٢٤/٣	الرحبي	الرجمي
١٣	٢٢٦/٣	أرذل	أرزل
٥	٢٢٧/٣	خلف	حلب
٥	٢٢٩/٣	أبي وائل	ابن وائل
١٣	٢٢٩/٣	يكلم	فكلم
١٢	٢٣٠/٣	كنا في صلاة	أنا في الصلاة
قبل الأخير	٢٣٠/٣	بأبي وأمي	بأمي وأمي
قبل الأخير	٢٣٠/٣	لكنني سكت	لكنني سكت
١٤	٢٣٢/٣	عمرو بن	عمر وبن
الثاني	٢٣٤/٣	اتموا	أتموا
٥	٢٣٥/٣	فيما	فيمن
٤	٢٣٧/٣	وسجدها	وسجدهما
٨	٢٣٧/٣	خصيف	خصيب
١١	٢٣٧/٣	صهيب	حبيب
٩	٢٣٨/٣	في ثنتين	من ثنتين
١٠	٢٣٩/٣	بكلام	كلام
٤	٢٤٠/٣	حساب	حسان
١٦	٢٤٠/٣	ذلك	مالك
١٨	٢٤١/٣	عن يزيد	بن يزيد
٥	٢٤٢/٣	الدعاء بما	الدعاء مما

٨	٢٤٢/٣	لسبعين	السبعين
١٥	٢٤٣/٣	رَحْضَة	رخصة
١٦	٢٤٣/٣	ولحيان	ولحيانا
٥	٢٤٦/٣	الحجبي	الحجي
الأول	٢٤٨/٣	لتفريق	لتفرق
١٣	٢٤٩/٣	ثبت أن	ثبت عن
١٤	٢٥٠/٣	مصلي	مصلي
١٥	٢٥٢/٣	فيشهدانه	فيشهد أنه
١٨	٢٥٢/٣	سليمان	سلمان
الأول	٢٥٣/٣	بني	بين
١٠	٢٥٥/٣	وكان قوله	وكان قوله
١٢	٢٥٥/٣	التحرك	التحرك
١٣	٢٥٧/٣	عالمًا لم يعتد لصلاة	عالمًا لم يعتد الصلاة
٦	٢٦٣/٣	يصنع	يضع
٨	٢٦٣/٣	عن سفيان	بن سفيان
الأخير	٢٦٣/٣	ضفّره	ضفّره
٣	٢٦٥/٣	المثائب	التائب
الأول	٢٦٧/٣	ينخم	يتنخم
٤	٢٦٧/٣	شَبَّتْ	شيث
الأول	٢٦٨/٣	حصاة	عصاه
٣	٢٦٨/٣	ودلكه الثوب	ودلك الثوب
٥	٢٦٨/٣	سرح	سرج
١١	٢٦٨/٣	به بادرة فليجعلها	منه بادرة فيجعلها

حرزة	حَزْرَة	٢٦٩/٣	٥
ساكتون	ساكتون	٢٧٣/٣	٨
الهجنع عن	الهجنع بن	٢٧٥/٣	٦
درعًا	درعها	٢٧٥/٣	١١
يجمل	يجمل	٢٧٧/٣	١٠
مضى	يمضي	٢٧٧/٣	الأخير
الأصل	الأقل	٢٧٩/٣	١١
شفعتها	شفعها	٢٨٠/٣	٤
أنت	كنت	٢٨١/٣	١٢
يسجد	ليسجد	٢٨٢/٣	الأخير
اسجد	تسجد	٢٨٣/٣	١٥
الصواب	للصواب	٢٨٥/٣	١٥
القبول	القول	٢٨٥/٣	٢٠
بنى	يبني	٢٨٦/٣	الأول
الرابعة	الركعة	٢٨٨/٣	١١
معلّى	يعلى	٢٨٨/٣	١٣
له	إنه	٢٨٩/٣	٦
ونا للقيام	دنا للقيام	٢٩٠/٣	٦
الفاريابي	الفريابي	٢٩١/٣	الأول
شفعتها	شفعها	٢٩٥/٣	٨
أنه ناسي	أنه ناسٍ	٢٩٧/٣	الأخير
إذ	أو	٢٩٨/٣	٩
بشيء	لشيء	٢٩٩/٣	الثاني

الزبير	ليلي	٣١٠/٣	قبل الأخير
وكلم	وتكلم	٣١١/٣	٦
صلاة	صلاته	٣١١/٣	١١
الصلاة	القبلة	٣١٩/٣	الثاني
منزلة	فترك	٣٢٠/٣	الثاني
لأنبأتكم	أنبأتكم	٣٢٠/٣	١١
السهو	لسهوه	٣٢٢/٣	الأول
لفعل	كفعل	٣٢٤/٣	٧
ما في	باقي	٣٢٤/٣	١٣
الحق	أفحق	١١٦/٤	الأخير

* إثباته من الاختلاف أشياء ساقطة دون الإشارة إليها :

الكلمة في المطبوع	مكانه في المطبوع	السطر
لشهوة/ عليها	٢٠٩/١	٥
كله	٢١١/١	الأخير
بن أنس/ سفيان	٢١٢/١	الأخير
بأخبار/ بن أنس	٢٢٤/١	٦/٣
بن الخطاب/ بن عفان	٢٢٥/١	٦
بن أبي طالب	٢٢٥/١	٧
البصري/ سفيان	٢٢٦/١	٨/٧
بن محمد/ بن أبي رباح/ بن الزبير	٢٢٧/١	٦/٦/٥
على	٢٣٠/١	٧

٩	٢٣٠/١	بالرحمة
٥/٤	٢٣٣/١	ذكر/ فيمن
٤	٢٣٥/١	البصري/ ابن أنس
١	٢٣٧/١	عنه
١	٢٣٨/١	سفيان
٢	٢٣٨/١	ابن راهويه
٢	٢٥٧/١	فتيمموا
قبل الأخير	٢٥٩/١	وإسحاق بن راهويه
٩	٢٦٠/١	وجه رسول الله ﷺ
١٠	٢٦٢/١	هذا
٤	٢٦٨/١	كتاب الله
١٠	٢٦٨/١	يعني
٨	٢٦٩/١	ولا ريحا
١٣	٢٦٩/١	نجسا
١٤	٢٦٩/١	ماء جار، وذلك
١٠	٢٧٦/١	أحمد
الأخير	٢٧٦/١	قال أبو بكر
٩	٢٧٨/١	صلوها
الأخير	٢٨٧/١	الماء
٨	٣٠٤/١	بن عبد الله
١٠	٣٠٦/١	به
١٠	٣١٢/١	ماء
١	٣١٥/١	يا رسول الله

٩	٣٢١/١	الصائغ
١١	٣٢٦/١	إلى
١	٣٢٩/١	«يتقطر» بدلاً من «يقطر»
١٥	٣٣٢/١	والله أعلم
٦	٣٤٢/١	حتى توضحاً
١٠ ، ٩	٣٥٧/١	من أول يوم أحق أن تقوم فيه.. المطهرين
١	٣٦٨/١	الرأي
١١	٣٨٧/١	على
١٣	٤١٢/١	يده
٤	٤١٣/١	عن
قبل الأخير	٤١٣/١	وأرجلكم
٥	٤٤١/١	إليه
١	٤٤١/١	خفيه
١٨ ، ١٧	٤٤١/١	له أن
١١	٤٤٢/١	الخف
٥	٤٤٣/١	أيام
١٣	٤٤٧/١	القول
٣	٤٤٩/١	الوضوء



* حذف أشياء من النص المخطوط - وإن كان هذا هو الصحيح - دون الإشارة إليه:

السطر	مكانه في الكتاب	موضعه في النص	السقط من المطبوع
٥	٢٢٤ / ١	قبل قوله: «وهب»	أبي
٣	٢٢٥ / ١	بعد قوله: «جابر»	ابن عبد الله
١	٢٤٦ / ١	أول الصفحة	بسم الله الرحمن الرحيم
٢	٢٤٦ / ١	بعد قوله: «إلى الصلاة»	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق
٣	٢٤٦ / ١	بعد قوله: «وقال»	تعالى
٨	٢٤٦ / ١	في أول الآية	وهو
٤	٢٤٧ / ١	قبل قوله: «الحكم»	عبد
٤	٢٤٧ / ١	قبل قوله: «وهب»	عبد
٤	٢٤٩ / ١	آخر الآية	فتيمموا
٤	٢٥٢ / ١	بعد قوله: «من»	أهل العلم
٣	٢٨٨ / ١	بعد قوله: «ماء»	كان
١١	٢٨٨ / ١	بعد قوله: «الله»	تعالى
١٥	٢٨٨ / ١	بعد قوله: «خالف»	هذا
١٠	٢٨٩ / ١	بعد قوله: «به»	مرة
٥	٢٩٠ / ١	بعد قوله: «بأس»	بالوضوء
٧	٢٩٤ / ١	قبل قوله: «الرجال»	كان
٨	٣٠٣ / ١	بعد قوله: «الربيع»	بن سليمان

١٢	٣٠٧/١	بعد قوله: «العلم»	على
٥	٣١٢/١	بعد قوله: «النعمان»	في
٣	٣٢٤/١	قبل قوله: «روي»	قد
١١	٣٢٥/١	بعد قوله: «أحدكم»	إلى
٩	٣٢٩/١	قبل قوله: «كان»	قد
١٤	٣٣٠/١	بعد قوله: «نصر»	بن علي
١٥	٣٣٢/١	بعد قوله: «محفوظ»	هو
الأخير	٣٣٨/١	بعد قوله: «شماله»	لما
١٠، ٨	٣٤٠/١	بعد قوله: «الله»	ﷻ
٩	٣٤٠/١	بعد قوله: «الله»	تعالى
١٠	٣٥٦/١	بعد قوله: «مسدد»	نا خالد
٦	٣٦١/١	قبل قوله: «الاقتصاد»	ذكر
٩	٣٦١/١	قبل قوله: «قال»	ثم
الأخير	٣٦٤/١	بعد قوله: «عبيد»	الطنافسي
١٤	٣٦٧/١	بعد قوله: «الله»	تعالى
٦	٣٧٦/١	بعد قوله: «كثير»	ح
قبل الأخير	٣٨٥/١	بعد قوله: «سلمة»	عن شقيق
١	٣٨٦/١	بعد قوله: «يدل»	ذلك
١	٤٣٣/١	قبل قوله: «الزبيدي»	حدثني سليمان بن
			زياد الحضرمي،
			أنه سمع عبد الله بن
			الحارث
١١	٤٤٢/١	بعد قوله: «قدميه»	الخفين

٦	٤٤٦/١	بعد قوله: «السفر»	أقل من
٦	١٩/٢	بعد قوله: «عطاء»	عن ابن جبير
١	٤٥/٢	بعد قوله: «ذكر»	صلاة
٢	٥٣/٢	بعد قوله: «إنما» وقبل:	كان
		«يكفيك هذا»	
٤	٥٣/٢	بعد قوله: «لما قال»	الله تبارك و
١	٥٦/٢	قبل «عمر»	ابن
١١	٥٨/٢	قبل قوله: «بذلك التيمم»	كلها
٣	٦٥/٢	قبل «قدر»	قد
٨	١٠٢/٢	قبل «يتصفح»	أن
٣	١٠٩/٢	قبل «إلا أن يجد»	يقربها
٨	١١٠/٢	بعد «أبدانها»	الماء
٢	١٢٣/٢	قبل «يدخل»	يكن
قبل الأخير	١٥٩/٢	قبل «ثم»	قال
٣	١٦٠/٢	قبل «جاء»	قد
٩	١٦٢/٢	بعد «ابن عمر»	كان
الأخير	١٦٣/٢	بعد «انصرف»	له
٢	١٧٦/٢	قبل «غالبًا»	الماء
١٤	١٨٨/٢	قبل «نجيح»	أبي
٥	١٩١/٢	قبل «المواضع»	سائر
٦	١٩٦/٢	بعد «والسرقين»	قال
قبل الأخير	٢٠٠/٢	بعد «ويجعل»	بول
الأخير	٢٠٦/٢	بعد قوله: «عنهما»	أنهما

قال	قبل قوله: «وفيه قول	٢١٠/٢	قبل الأخير
	سادس		
يجوز	قبل قوله: «أن يقابل»	٢١٥/٢	١
رحمها الله	بعد قوله: «عائشة»	٢١٧/٢	٣
وذكر غير ذلك	بعد قوله: «الدابة»	٢٢٣/٢	١١
قال	قبل قوله: «وأما السنة»	٢٢٦/٢	١
في	قبل «المستحاضة»	٢٢٧/٢	٥
غدوة	بعد قوله: «تحيض»	٢٢٨/٢	٩
حيض	بعد قوله: «الحيض»	٢٣٣/٢	١١
أن أبا محذورة حدثه	قبل: «أن النبي»	١٤/٣	٣
بن	قبل «عائذ»	١٤/٣	١٥
إن رجع فلا بأس،	قبل: «ثبت عن بلال»	١٦/٣	قبل الأخير
وإن لم يرجع فلا			
بأس، وقال إسحاق			
بن يحيى	بعد: «ويحيى»	٢١/٣	الأول
عن أبي جعفر	بعد: «الثوري»	٢٢/٣	٤
الأمر	قبل قوله: «الظاهر»	٢٢/٣	قبل الأخير
في الأذان	بعد «المؤذن»	٢٦/٣	٨
قال: نا مسدد	بعد: «محمد»	٣٢/٣	٨
عن	بعد قوله: «المقبري»	٣٢/٣	قبل الأخير
والشافعي	بعد قوله: «الأوزاعي»	٣٣/٣	٦
أم	بعد قوله: «عمته»	٣٤/٣	١٣
أبي	قبل قوله: «إسحاق»	٣٧/٣	٧

١١	٣٨/٣	قبل «فأهوى إليه»	حذيفة
٤	٤٢/٣	قبل «الأذان»	ذكر
٣	٤٦/٣	بعد «أن يؤذن»	المؤذن
٣	٤٨/٣	قبل «إلا صلاة»	إقامة
٣	٤٨/٣	قبل قوله: «عمر»	ابن
١١	٤٨/٣	قبل قوله: «الفجر»	في
١٠	٦٠/٣	قبل «لأذاثهما»	تجتمع
٩	٦٩/٣	قبل «بذلك»	ﷺ
٥	٧٣/٣	قبل «لحديث»	اتباعًا
٩	٧٦/٣	بعد «افتتح»	صلاته
٥	٧٧/٣	بعد «التكبير»	غيره كما لا يجزئ
			مكان القراءة
٩	٧٧/٣	بعد قوله: «مستغني»	بها
١٢	٨٣/٣	قبل «وما أسررت»	وما أخرجت
الأول	٩٥/٣	بعد «عن جده»	مطور
٤	٩٥/٣	قبل «أن الحارث»	أن أبا سلام حدثه
٩	٩٧/٣	بعد «بلحيته»	أو برأسه
١٤	٩٧/٣	بعد «القبلة»	استقبل
الأخير	٩٧/٣	بعد قوله: «بين»	في
٧	٩٩/٣	بعد قوله: «فدل»	هكذا
٦	١٠٠/٣	بعد «يحيى»	قال: نا مسدد
٤	١٠٣/٣	بعد «عن سفيان»	عن عاصم
١٦	١٠٥/٣	قبل: «أبو بكر»	نا

٩	١٠٦/٣	قبل «يقول»	صلى الله عليه وسلم
الثاني	١١٠/٣	قبل «والى جنبى»	صلاة
١٣	١١٠/٣	قبل «فى الظهر»	خلف الإمام
٤	١١٤/٣	بعد «الأخرين»	إن شاء بفاتحة الكتاب و
٤	١١٤/٣	قبل «لم يسبح»	لم يقرأ و
الأول	١١٥/٣	بعد «على»	صلى الله عليه وسلم
٣	١١٦/٣	قبل «مع حديث»	كما عليه أن يركع ويسجد فى كل ركعة
٩ ، ٨	١١٧/٣	قبل «سكوته»	حال
٣	١٢١/٣	قبل «سريع»	أبى
٨	١٢٤/٣	قبل «عيد»	ثنا أبو
٥	١٣٣/٣	قبل «إسحاق»	أبو
٣	١٣٤/٣	قبل «وإذا جلس»	بعدما يرفع رأسه من السجود
١٣	١٣٤/٣	قبل «الخلفاء الراشدين»	رسول الله ﷺ و
الأخير	١٤٧/٣	قبل «عن النبى»	وأخذه أبو بكر الصديق
٨	١٤٩/٣	قبل «عن عبد الله»	بإسناده
الثاني	١٥٣/٣	بعد «الأسود»	بن يزيد
١٢	١٥٥/٣	قبل «على»	عبد الرحمن بن
الثاني	١٦٣/٣	قبل «ربنا»	اللهم
١١	١٦٤/٣	بعد «بن الخطاب»	صلى الله عليه وسلم

٣	١٧٢ / ٣	بعد «القحطان»، وقبل «أنه كان»	سقط سطرين
٥	١٧٩ / ٣	بعد «علي»	رضوان الله عليه
٧	١٨٠ / ٣	قبل «اليدين»	من
٤	١٨٤ / ٣	عنوان	ذكر عدد التسبيح في الركوع والسجود
الأول	١٩٠ / ٣	قبل «ثنا زيد»	نا عيسى، قال:
٤	١٩٢ / ٣	قبل «تمس»	أن
الثاني	١٩٧ / ٣	بعد «ينهضون»	في الصلاة
٣	٢٠٠ / ٣	بعد «السنة»	في صلاة
١٣	٢٠٣ / ٣	بعد «فنصب»	رجله
الأول	٢١١ / ٣	قبل «رأيت عمر»	قال
٤	٢١١ / ٣	قبل «بسم الله»	يقول
الأول	٢١٤ / ٣	بعد «الشافعي»	ﷺ
١٣	٢١٥ / ٣	قبل «يصنع»	ﷺ
١٠	٢١٦ / ٣	بعد «فخذ»	اليمنى
الثاني	٢١٧ / ٣	قبل «قال: ثنا يحيى»	قال: نا مسدد
الأول	٢١٨ / ٣	بعد «فيتشهد»	التشهد
الثاني	٢١٩ / ٣	بعد «سجدتي السهو»	قبل السلام
الأخير	٢٢٠ / ٣	قبل «الحارث»	عبد
١٥	٢٣١ / ٣	قبل «انصرف»	ﷺ
قبل الأخير	٢٣٤ / ٣	قبل «مكان»	من
١٢	٢٣٥ / ٣	قبل «وينقص»	فيها

١٤	٢٣٦/٣	قبل «يكمل»	أن
٣	٢٣٧/٣	بعد «سبحان الله»	سبحان الله
٥	٢٣٨/٣	قبل «موضع»	غير
٣	٢٤٠/٣	بعد «علي بن أبي طالب»	عليه
الأول	٢٤٣/٣	قبل «الدعاء»	باب
٤	٢٤٣/٣	قبل «فالدعاء»	بالدعاء
الأول	٢٤٦/٣	قبل «كثير»	أبي
٦	٢٤٧/٣	قبل «آخر»	في
١٥	٢٤٧/٣	بعد «معلوم»	معروف
٨	٢٥١/٣	قبل «بأسًا»	بذلك
٥	٢٥٤/٣	بعد «وأجمعوا»	على
الأخير	٢٦١/٣	قبل «محمد»	نا
٩	٢٦٣/٣	بعد «أحدكم»	يصلي
٩	٢٦٥/٣	قبل «بشر»	نا
٣	٢٨١/٣	قبل «أنتم»	قد
الأخير	٢٨٨/٣	بعد «بشر»	قال
٩	٢٩١/٣	قبل «النعمان»	أبو
١٦	٢٩٢/٣	قبل «المدينة»	أبو هريرة
الثاني	٢٩٦/٣	بعد «الشفع»	منها
الأول	٢٩٧/٣	قبل «أجزأه»	ذلك
١٢	٢٩٧/٣	قبل «مكحول»	عن



* الزيادات في النسخة المطبوعة :

الزيادة	مكانها	مكانه في المطبوع	السطر
من	قبل «بعدي»	٢٢٥ / ١	٨
بها	آخر السطر	٢٦٣ / ١	٣
و	قبل «قال»	٣٣٥ / ١	الأخير
منه	قبل «فأكره»	٣٣٦ / ١	١٥
على	قبل «الأرض»	٣٥٧ / ١	الأخير
نوم	قبل «الليل»	٣٧٣ / ١	١
قال		٣٧٤ / ١	١
أنه	قبل «قال»	٣٧٤ / ١	٦
خفيه	قبل «على طهارة»	٤٤١ / ١	١
أبو	قبل «الوليد»	٤٥٣ / ١	قبل الأخير
بن	بعد قوله: «شداد»	٤٤ / ٣	٩
ابن	قبل «عمر»	٢٥٩ / ٣	٣
أدرجت من الأثر	من قوله «أخبرني جبلة..»	١٢٠ / ٤	٦ - ٧
السابق	إلى «يشرف»		
الدين	من بعد قوله: «عن ابن	٢٩١ / ٤	٣ ، ٤
	شهاب»		



* إثباته أشياء خلاف المخطوط دون الإشارة إليها :

السطر	مكانه في المطبوع	ما أثبتته	الكلمة في المخطوط
١	٢٢٦/١	لا	إلا
٨	٢٣٨/١	بقص	بقبض
١	٢٤١/١	جدي	جده
الأخير	٢٧٤/١	الجرو	الجرذ
٧	٢٧٥/١	منها	منه
٤	٢٧٦/١	الساقطة	الساقط
٤	٢٨٠/١	رسول الله	النبي
١٤	٢٨١/١	ليطرحه	يطرحه
١	٢٨٢/١	وبالآخر	والآخر
٥	٢٨٢/١	وأبي ثور	وأبو ثور
٥	٢٨٦/١	قلتين	القلتين
١٠	٢٨٦/١	أو	إذ
٥	٢٨٧/١	إن	إذا
١	٢٨٩/١	في	من
١	٢٨٩/١	من	في
٨	٢٩٠/١	وضوء	وضوءه
الأخير	٣٠١/١	هو	هي
٧	٣٢٣/١	زوجك	زوجتك
٨	٣٢٣/١	حاجته	الحاجة
٤	٣٢٥/١	أو ليغرب	أو يغرب

أبي عتيبة	أبي عينة	٣٢٨/١	٣
ما خصت	ما خصته	٣٢٨/١	٥
بالتمر	بالتمر	٣٢٨/١	٩
حائط	الحائط	٣٢٩/١	٧
مرتفعًا	مرتفع	٣٢٩/١	الأخير
الجريري	الحميري	٣٣١/١	٦
عن	غير	٣٣٢/١	١٣
عليًا	علي	٣٣٥/١	١
فحدثناه	فحدثنا	٣٣٧/١	١٠
فتى	حتى	٣٤٠/١	الأخير
فممن	وممن	٣٤٢/١	١١
قل	خل	٣٤٢/١	١٣
واقبض	فاقبض	٣٤٢/١	قبل الأخير
في	من	٣٤٣/١	٧
عجلان	العجلان	٣٤٤/١	٥
بالحوض	بالخرص	٣٤٩/١	٨
عن	أن	٣٥٠/١	٧
الحجارة	حجارة	٣٥٣/١	٢
وهيب	وهب	٣٦٧/١	٨
فرض	فرضًا	٣٨٠/١	٣
باطن	ما تحت	٣٨٥/١	٩
ذلك	كذلك	٣٨٥/١	٩
و	ثم	٣٨٧/١	٥

٢	٣٩٢/١	على حدة	جديدًا
قبل الأخير	٢٩٣/١	يفضل	فضل
١	٣٩٤/١	وسط	مقدم
٧	٣٩٧/١	أحب	أوجب
٣	٤٠٧/١	في عدد	بعدد
٦ ، ٥	٤٠٨/١	زيد بن ثابت	أبيه
١١	٤٠٨/١	فيه	عنه
٢	٤٠٩/١	صباح	صبيح
قبل الأخير	٤١١/١	كذلك	هكذا
١٢	٤١٢/١	وأهرق	فأهرق
١٢	٤١٢/١	يده	يده
١٢	٤١٢/١	ومضمض	وتمضمض
١٤	٤١٢/١	مثل ذلك	كذلك
٦	٤١٤/١	أبيه	حميد
٧	٤١٦/١	بالمندبل	بمندبل
٧	٤١٨/١	عن	بن
٨	٤١٨/١	يمسح	يمسح
٨	٤١٨/١	يكره	يكرهه
٨	٤١٨/١	هذا في	إذا
٤	٤١٩/١	بيده	يده
٢	٤٢٠/١	وقد ترك	فترك
قبل الأخير	٤٣١/١	ابن	أن
٤	٤٣٢/١	خفين	خفيه

١٢	٤٣٢/١	آلاف	ألف
١٥	٤٣٢/١	أبو	أبي
٣	٤٣٧/١	مذهبه	بمذهبه
٧	٤٣٧/١	يمسح على الخفين	مسح
١١	٤٤١/١	فذكر	وذكر
١٧	٤٤١/١	أدخلها	أدخلها
٨	٤٤٢/١	ومس	ومسح
٢	٤٤٣/١	ولياليهن	بلياليهن
٤	٤٤٣/١	هَذَا	بهَذَا
قبل الأخير	٤٤٣/١	وقت	بوقت
١	٤٤٨/١	مسح عليه	له مسحه
٨	٤٤٨/١	عن مالك أنه	لأنه
٣	٤٤٩/١	بدا	يرى منه
٩	٤٥٠/١	اصبعان	أصبعين
٤	٤٥٣/١	سعد	سعيد
٢	٤٥٤/١	جرًا	جرٍ
٨	٤٥٥/١	خفيه	الخفين
٤	٤٥٨/١	قدميه	رجليه
٣	٤٦٠/١	الوضوء	وضوء
١٣	٤٦٠/١	أخرجت	خرجت
الأخير	٤٦٠/١	شيئًا	شيء
١	٤٦٢/١	إحدى	أحد
٢	٤٦٢/١	فكما	فلما

٧	٤٦٢/١	على الخفين	عليهما
قبل الأخير	١٤/٢	وصلي	وصل
١١	٤٥/٢	إلا متوضاً	ولا يتوضأ
١٥	٤٧/٢	فمسحوا	فمسحوا
٨	٥٦/٢	كل ما	كلها
١١	٥٦/٢	وجهه	وجه
٤	٥٧/٢	ابن إسحاق	أبي إسحاق
١	٧٠/٢	التيمن	المتيمم
٦	٧٠/٢	ابن عمران	عن عمران
١٠	١٠٠/٢	أخبره	بخبره
٤	١٠١/٢	عبد الله	عبد الله
٦	١٠١/٢	به علاقته	له علاقة
٦	١١١/٢	يديه	يده
٢	١٣٠/٢	موثق	موافق
١٣	٢٢٢/٢	منعني	منعني
٦	٢٢٣/٢	جميعا	جمعا
٦	٢٢٥/٢	لمن جمعها	لمن سمعها
١٥	٢٢٦/٢	حديث	لحديث
٥	٢٢٨/٢	عن نساء	من نساء
٨	٢٢٨/٢	من	أن امرأة
١	٢٣١/٢	فأيام	لأيام
الأخير	٢٣٢/٢	قولين	القولين
١	٢٣٣/٢	تستقبلي	يستقبل

١	٢٣٥/٢	الجفوف	الخفوف
١١	٢٩٦/٢	أمه	أبيه
٢	٢٣/٣	غيرها	غير هذا
١١	٢٦/٣	لوى	أدار
١٠	٣١/٣	قد يحتمل	أنه يحتمل
١٣	٣١/٣	كما كان	كأذان
٦	٣٥/٣	قال كما يقول	يقول كما يقول
٣	٤١/٣	عبيد الله	عبد الله
قبل الأخير	٤٥/٣	بلال	بلالا
٩	٤٩/٣	زأغت	زالت
الأول	٦٥/٣	مسائل من	مسائل في
٨	٧٩/٣	مزيد	يزيد
الثاني	١١١/٣	في سكتات	من سكتات
٣	١٣٤/٣	في الركعتين كبر	من الركعتين يكبر
١٢	١٥٠/٣	يليه بين فخذه	على فخذه
١٦	١٥١/٣	بين الركبتين	من الركبتين
٧	١٨٣/٣	بكل شعرة	على سجوده
٤	٢٢٠/٣	يقبل	يميل
الثاني	٢٢٢/٣	كلتاها	كلتيهما
٤	٢٥١/٣	إليه ابن	الدار
٧	٢٦٢/٣	العة	الصلاة



توصيف المخطوط

«الأوسط» كتاب عزيز نادر الوجود، وقد أجتهدنا قدر طاقتنا للمّ شتات الكتاب، لكن ما زال الجزء الثاني منه مفقوداً، وهو متضمن كتاب: «الزكاة، والصيام، والحج، وبعض أبواب الجهاد». وقد تحصّل لدينا عدة نسخ من مخطوط الكتاب:

- النسخة الرئيسية للكتاب، والتي أعتمدناها أصلاً له، هي نسخة آياصوفيا وتعد هي الأكبر حيث تتكون من أربع مجلدات، إلا أنها ينقصها المجلد الثاني، ومع هذا فهي تعد أكمل نسخة للكتاب، ولقد حصلنا على صورة منها من مكتبة الشيخ/ عبد الرحمن بن عقيل -جزاه الله كل خير.

المجلد الأول: كُتب على غلافه: المجلد الأول من كتاب الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف.

يبدأ ب: ذكر فرض الطهارة، وينتهي ب: فإن لم يكن كذلك فعلى ما قال أحمد والله أعلم، يتلوه كتاب الزكاة.

وهو بخط نسخ، وعدد أوراقه ٣٠٩ ورقة، كل ورقة بها ٣٣ سطراً.

المجلد الثالث: كُتب على غلافه: المجلد الثالث من كتاب الأوسط

من السنن والإجماع والاختلاف.

يبدأ ب: جماع أبواب الأمان.

وينتهي بـ: ليس هذا بالكذب إذا كانت إرادته أنها قد كانت عليه بتسعين، والله أعلم بالصواب، يتلوه باب السلم. وهو بخط نسخ، وعدد أوراقه ٣٤٨ ورقة، كل ورقة بها ٣٣ سطراً. المجلد الرابع: كتب على غلافه: المجلد الرابع من كتاب الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف.

يبدأ بـ: كتاب السلم، جماع أبواب السلم. وينتهي بـ: وميراثه لورثته المسلمين في مذهبهم جميعاً، آخر كتاب المرتد، وهو آخر الكتب لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر الكتاب الأوسط.

وهي بخط نسخ، وعدد أوراقه ٣٠٩ ورقة، كل ورقة بها ٣٣ سطراً، وسقط من هذا المجلد الورقة ٣٢، وكتب في آخرها أسم الناسخ وتاريخ الانتهاء من النسخ، ولكننا لم نتمكن من قراءتها لعدم وضوح صورة آخر ورقة من المخطوط.

- صورة من نسخة المكتبة المحمودية، حصلنا على صورة منها من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ورمزنا لها بالرمز (ح). تبدأ بـ: كتاب أحكام السراق.

وتنتهي بـ: آخر كتاب المرتد وهو آخر الكتب لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر الكتاب الأوسط.

وهي بقلم نسخي جميل بيد محمد بن عبد الله الطلحاي، أنتهى من نسخها في سادس عشر شوال سنة سبع وثمانين وسبعمائة، كما كُتب في آخر النسخة. وعدد أوراقها ٢٦٧ ورقة، كل ورقة ١٩ سطراً.

- صورة من نسخة مكتبة محمد مظهر الفاروقي الخاصة بالمدينة المنورة (٢٧٩ فقه) كتب في أول المخطوطة بخط مغاير: كتاب

«الإشراف في مسائل الإجماع والخلاف»، وهي من «الأوسط»، ورمزنا لها بالرمز (م).

تبدأ ب: يكرون أرضهم بالثلث والربع ويطعام مسمى.
وتنتهي ب: وإن قال لزوجته أنت طالق إن دخلت هاتين الدارين.
وهي بقلم نسخي من خطوط القرن الثامن ظناً، وأوراقها الأخيرة - بمقدار ٢٩ ورقة- وكذلك بعض أوراق بالداخل بخط معتاد، والنسخة مقابلة، وبأولها ذكر أبواب الكتاب بخط مغاير.

وعدد أوراقها ١٣٩ ورقة، كل ورقة بها ٢٥ سطراً.
-صورة من نسخة مكتبة رضا رامبور بالهند، حصلنا على صورة منها من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كُتِبَ على غلافها: المجلد الرابع من كتاب الأوسط، ورمزنا لها بالرمز (ر)، واعتبرناها أصلاً في هذا الجزء إلى أن بلغت أول جماع أبواب الأمان، وهو أول المجلد الثالث من نسخة آياصوفيا، التي هي أصل الكتاب.

تبدأ ب: ذكر أخذ الجزية من ثمن الخمر والخنازير.
وتنتهي ب: آخر كتاب الجهاد ويتلوه إن شاء الله تعالى كتاب آداب القضاة.

وهي بقلم نسخي بيد محمد بن هبة الله البكري المالكي المغربي، أنتهى من نسخها في الثامن عشر لشهر رمضان من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، كما كُتِبَ في آخر النسخة.

وعدد أوراقها ١٩٦ ورقة، كل ورقة ١٩ سطراً.
- صورة من نسخة مكتبة روضة الحديث بالهند، حصلنا على صورة منها من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ورمزنا لها بالرمز (ض).
وهي نسخة ثانية من القطعة السابقة.

تبدأ ب: ذكر أخذ الجزية من ثمن الخمر والخنازير.
وتنتهي ب: آخر كتاب الجهاد ويتلوه إن شاء الله تعالى كتاب آداب
القضاة.

وهي بقلم نسخي معتاد، وعدد أوراقها ٦٦ ورقة، كل ورقة بها ٣١ سطرًا.
- صورة من نسخة دار الكتب المصرية للسفر الثالث من كتاب
«الإشراف على مذاهب أهل العلم»، كذا كتب على غلافها، وجاء في
آخرها كتاب الغضب، وهو على نسق كتاب الأوسط من ذكر الأحاديث
والآثار، وليس على نسق كتاب الإشراف الذي لا يذكر الأحاديث
والآثار، ورمزنا لها بالرمز (ك)، واعتبرناها «الأصل» في كتاب الغضب
هذا. ونبهننا على ذلك في أول الكتاب.

تبدأ ب: كتاب الشفعة، باب ذكر إثبات الشفعة للشريك.
وتنتهي ب: تم كتاب الغضب وبتمامه كمل كتاب الإشراف لابن المنذر.
وهي بقلم نسخي بيد علي بن عمر بن عبد الله بن مسعود اليماني
الشافعي، أنتهى من نسخها في السابع والعشرين من شهر المحرم سنة
أربع وثلاثين وسبعمائة.

وعدد أوراقها ٢٢٩ ورقة، بدأ كتاب الغضب من (ق ٢٠٦)، كل ورقة
بها ٢٥ سطرًا.

- صورة من نسخة مكتبة أحمد الثالث للجزء الثاني من كتاب
الإشراف على مذاهب الأشراف، حصلنا على صورة منها من دار
الكتب المصرية، وجاء في آخرها كتاب الغضب، وهو بخط مغاير عن
خط المخطوط، وبها طمس في بعض الورقات.

وهي نسخة ثانية لكتاب الغضب، ورمزنا لها بالرمز (أ).
تبدأ ب: كتاب النكاح، باب التحذير من فتنه النساء.

وتنتهي ب: ولا يفارق أحدًا من الجانبيين الغرم.
وهي بقلم حديث من القرن التاسع، وعدد أوراقها ٣٦٦ ورقة، بدأ
كتاب الغصب من (ق ٣٥٠)، كل ورقة بها ٢٣ سطرًا.
كما حصلنا على نسختين من أول كتاب اختلاف العلماء لابن
المنذر، واعتبرناهما نسختين مساعدتين للمجلد الأول من الأوسط وهما:
- صورة من نسخة دار الكتب المصرية للمجلد الأول من كتاب
اختلاف العلماء، كُتب على غلافها: المجلد الأول من اختلاف أبي
بكر بن المنذر، ورمزنا لها بالرمز (د).

تبدأ ب: ذكر فرض الطهارة.
وتنتهي ب: (لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع). وهو آخر باب
ذكر اختلاف أهل العلم في القرى التي يجب على أهلها الجمعة.
وهي بقلم نسخي معتاد، وعدد أوراقها ١٣٣ ورقة، واختلف الخط
عدة مرات؛ ولذلك لم ينتظم عدد السطور في الصفحة.
- صورة من نسخة دار الكتب المصرية للمجلد الأول من كتاب
اختلاف العلماء، وهي نسخة ثانية، كُتب في أعلى الورقة الأولى:
الجزء الأول من اختلاف العلماء لابن المنذر، ورمزنا لها بالرمز (ط)،
وسقط منها بعض الورقات.

تبدأ ب: ذكر فرض الطهارة.
وتنتهي ب: ذكر أحد الخبرين المختلف في ثبوته في المستحاضة.
وهو من أبواب كتاب الحيض.
وهي بخط رقعة حديث، وعدد أوراقها ١٣٠ ورقة، كل ورقة بها ٢٢
سطرًا.



تنبيهات

واجهتنا صعوبات عدة في تحقيق هذا السفر النفيس، ولعل من أهم ذلك ندرة مخطوطات الكتاب، وكان اعتمادنا في التحقيق في معظم مواضع الكتاب على نسخة واحدة عزيزة. وقد لاحظنا من الناسخ استعمال بعض الألفاظ على غير الجادة أو لها وجه بعيد في اللغة. وكان منهجنا الاعتماد على الأصل وعدم تغيير ما فيه إلا لحاجة ملحة أو خطأ قد بان خطؤه وقد نبهنا على ذلك في مواضعه.

وهذا المنهج هو الذي نرتضيه وهو تصرف الأئمة المعتبرين. فكم من محقق لا يعبأ بالأصل المخطوط ثم نراه يغير فيه بما أداه اجتهاده وهذا تخريب لكتب أئمتنا. وأشير هنا إلى أكثر المواضع التي قابلتنا واستعمل فيها الناسخ لفظاً مرجوحاً أو مصحفاً.

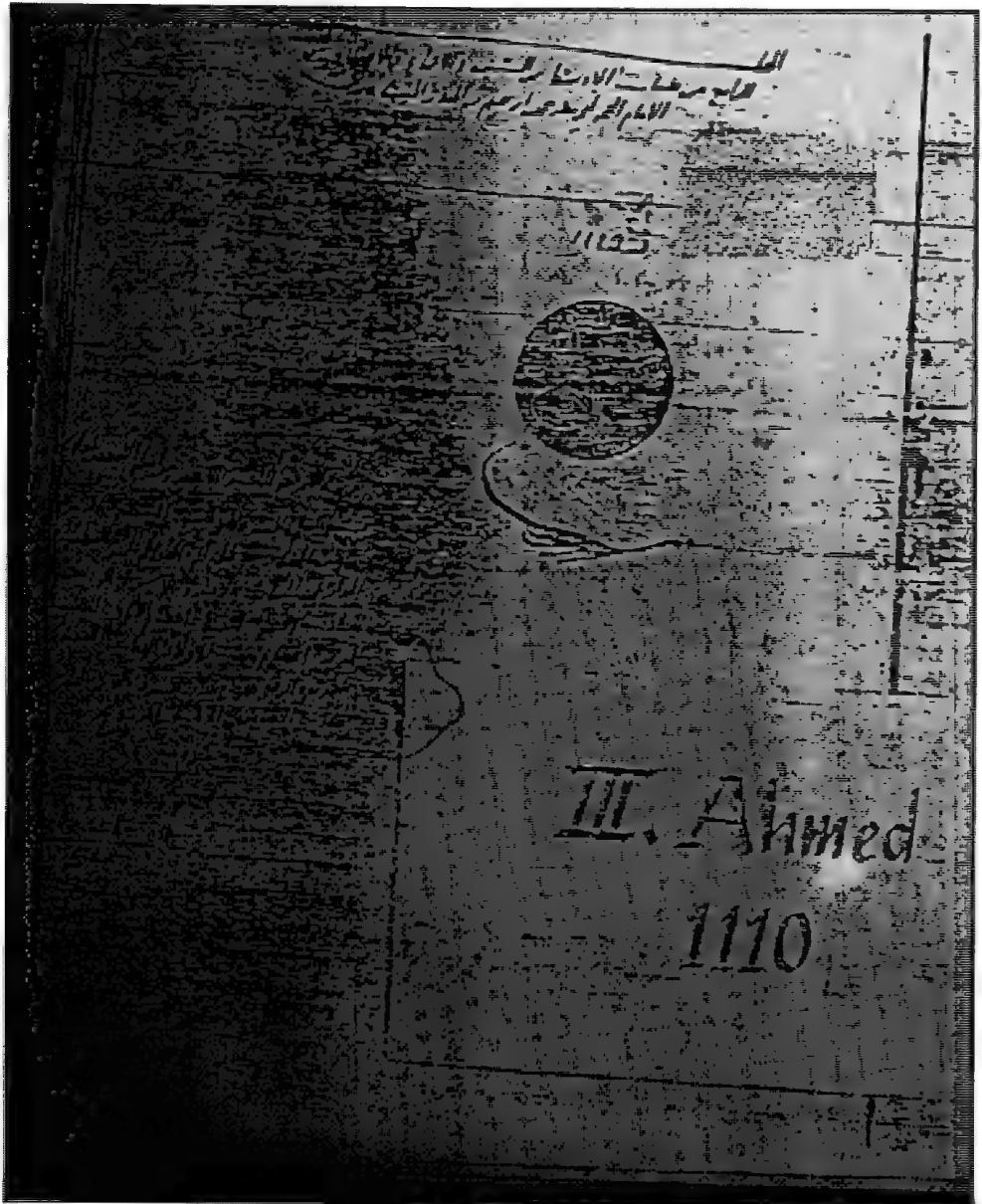
- ١- (ثاني) في عبارة (وفيه قول ثان) وقد صوبناها في الكتاب.
- ٢- (امراته) وصوبناها في مواضع (امراة) وقد نبهنا عليها.
- ٣- (إضمار أن) بعد (قبل) مثل أن يقول: (قبل يستكمل)، وقد تركناها في معظم مواضع الكتاب.
- ٤- إثبات حرف العلة في الجزم مثل (لم يباع).
- ٥- حذف الألف المنونة في موضع النصب كثيرة في الأصل. وفي غالب المواضع لم ننبه على كثير مما صوبناه من ذلك.



نماذج من النسخ الخطية

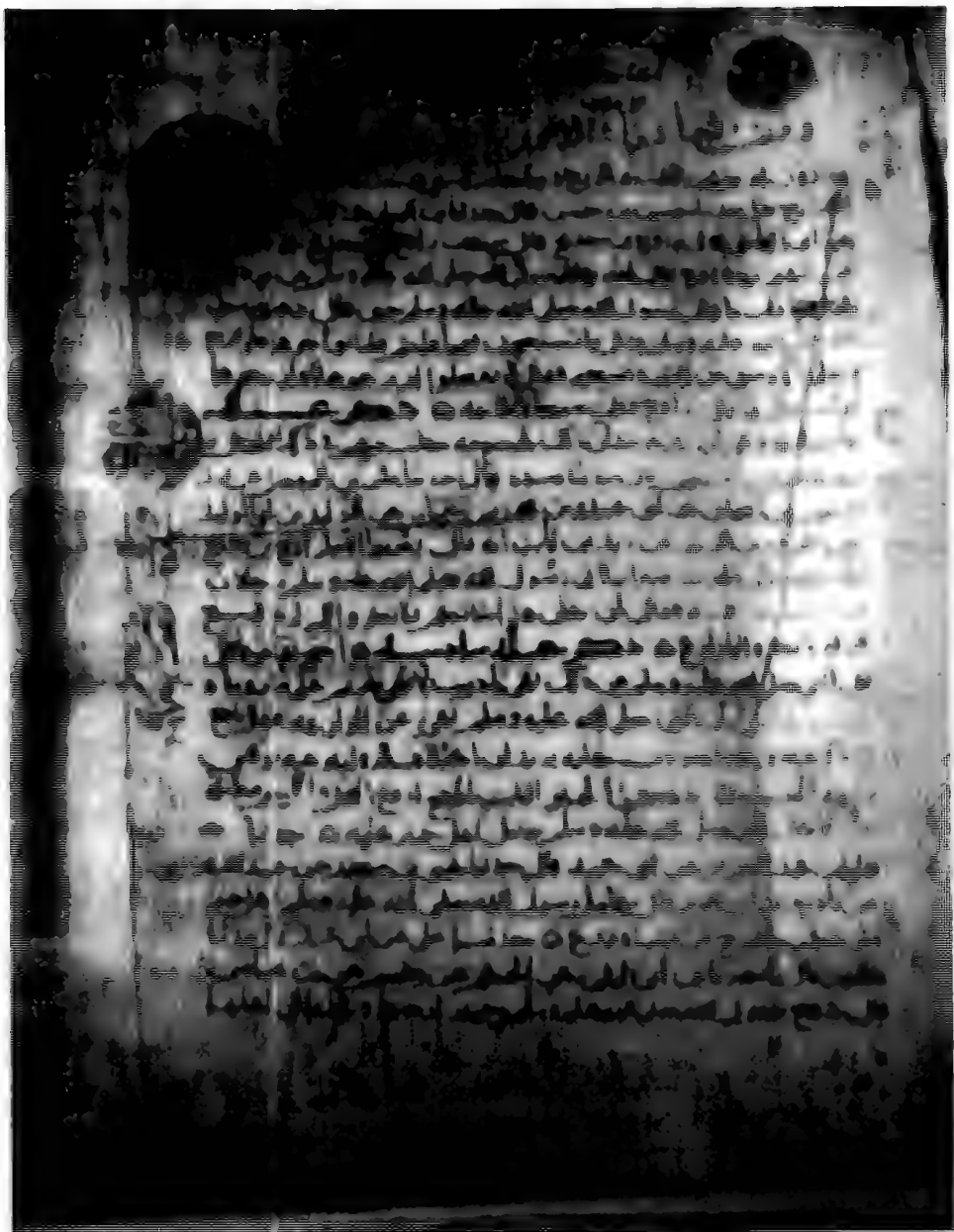


ظهريّة المجلد الأول من النسخة الأصل (آيا صوفيا)

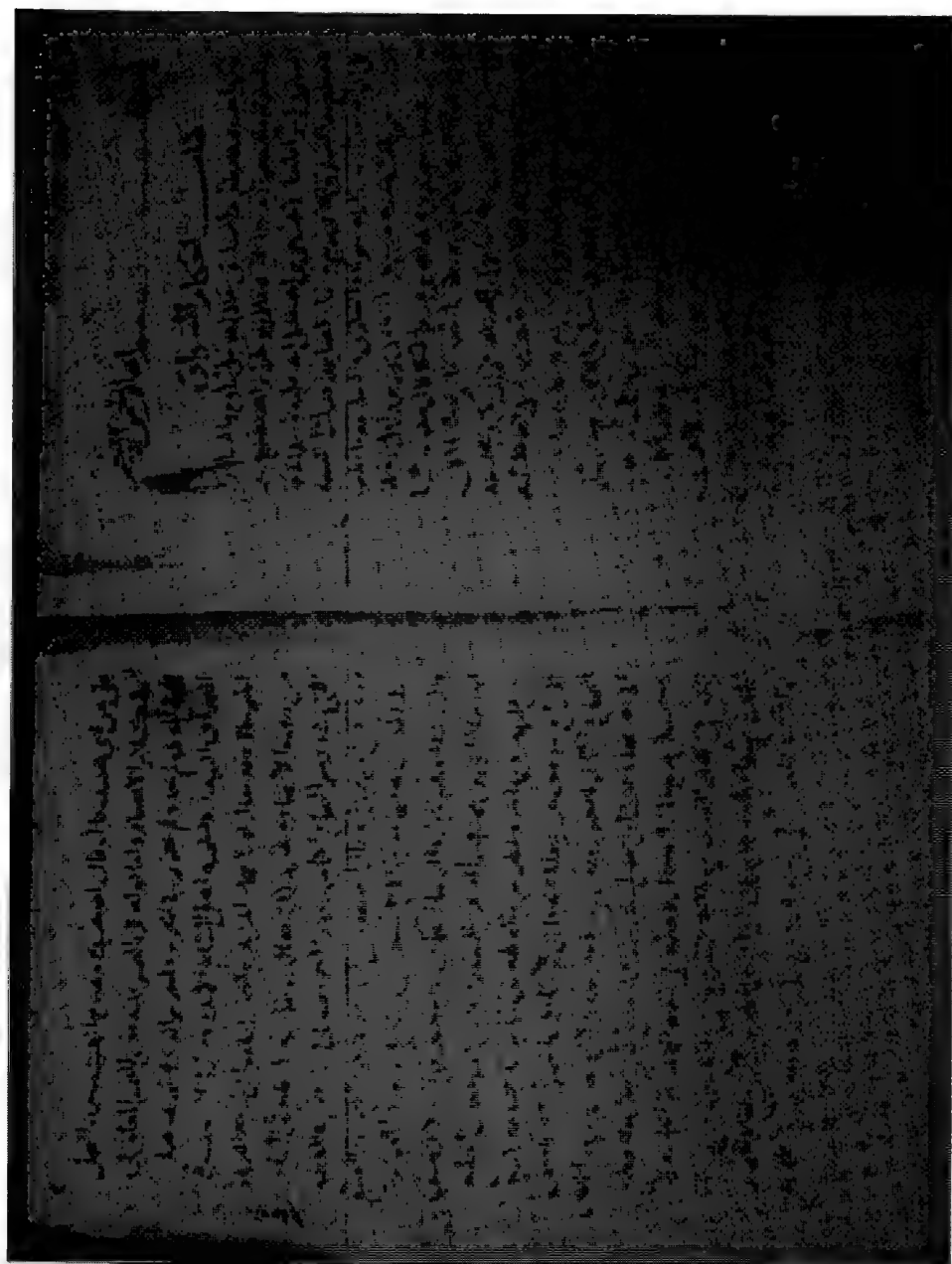


ظهرية المجلد الرابع من النسخة الأصل

خطيب العزم الاول على ما كان يطالبه حتى يمسوا بالامر ارجعها
 وبعثوا من ارجعه وهو نزل السابغ والى ما ارادى في كتابه ابو
 بكر ان الكماله مثل الجواله وقال لا يجوز ان يطالب رجل
 بالعلم له على رجل يطالب كل واحد منهما الف واداه كل
 بطلان مختبر به طابعه نزل اى لى له ارسو والى كاله
 على هذا عند السابغ عرجانه وقال لا يجوز ان يمسوا بالامر
 اخفا وليس بكتاب على ما في راسه ولا اسرا ولا اخاره قال ابو
 نعل السابغ على ما اذا وكل الذي انتمل مع ما في حلاله على
 وبعثها ما جزم على المسلم بغير ذلك لا الله حرمه حرم
 ولعن النبي صلى الله عليه وسلم الخيل والاربعاء والاربعاء
 الله وسابغها وما بعثها وما بعثها وما بعثها وما بعثها
 انما هو كتاب الاشره ما في راسه انتمل الحمد عرجانه
 احسن والى عليه لا الله حرمه الحمد الله نزل الحمد
 الذي بكرة للناس ما في راسه ما في راسه الذي
 الذي في راسه الحمد وانتمل الذي فيها واهلها ما في راسه
 قال ابو بكر قال
 انتمل دغنه ما بها البرامه الا ما اكلوا من اكلهم سلمها ما
 الا ان يكون عرجانه من راسه ما في راسه الحمد
 اسرا الى السابغ طابا ما اكلوا في بطونهم ما اكلوا في بطونهم
 ما اكلوا في بطونهم ما اكلوا في بطونهم ما اكلوا في بطونهم
 الى الحكم انما اكلوا من راسه ما في راسه الحمد
 انتمل الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد
 انتمل الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد
 انتمل الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد
 انتمل الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد الله حرمه الحمد



الورقة الأولى من نسخة محمد مظهر الفاروقي (م)



الورقة الأولى من نسخة الحمودية (م)

بجز الاول من اختلاف العلماء
لابن المنذر

بسم الله الرحمن الرحيم
وذكر فرض الطلوع



أخبرنا أبو بكر محمد بن أبيهم بن علي بن شاذان عن المعري
قراءة عليه من لسانه قال أخبرنا أبو بكر محمد بن أبيهم
ابن المنذر بك قال أوجب الله جل ثناؤه الطلوع للصلاة
للصلاة في كتابه فقال جل ثناؤه يا أيها الذين آمنوا
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى
المرافق واسمعوهم وأجعلوا إلى الدينين وقال
يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى
حتى تعلموا ما تقولون ولذا جئنا الداعية على سبيل
حتى يقتلوا وولت الأخبار الثانية عن رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فرض الطلوع للصلاة
والتفق علماء الأمة على أن الصلوة لا يجوز الدبر إلا إذا
وجبه السبيل إليها حديثا أبو بكر قال حديثا الشيخ
ابن سلمة قال حديثا عبد الله بن وهب قال أخبرني
سليمان قال حدثني سليمان بن ربيعة عن الوليد بن رباح
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
لا يقبل الله صلوة بغير طهور ولو صدقة من خلل
حديثا أبو بكر قال حديثا محمد بن اسمعيل الصائغ
قال حديثا عثمان قال حديثا أبو عوانة قال حديثا
سأله عن مصعب بن سعد قال دخل عبد الله بن

ظهيرية نسخة من كتاب اختلاف العلماء

الأفستراط

مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ

تَصْنِيفُ
أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ

ت ٣١٨ هـ

رَاجَعَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَيُّوبَ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

يَاسِرُ بْنُ كَسَالٍ

قَرَأَهُ وَنَقَحَهُ

الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ الْفَقِيه

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

ذكر فرض الطهارة

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن النضر النيسابوري رحمه الله :
أوجب الله تعالى الطهارة للصلاة في كتابه فقال جل ثناؤه: ﴿يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١).

وقال جل ثناؤه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى
تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٢).

ودلت الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ على وجوب فرض الطهارة
للصلاة.

واتفقوا -علماء الأمة- أن الصلاة لا تجزئ إلا بها، إذا وجد السبيل
إليها^(٣).

(١) المائدة: ٦.

(٢) النساء: ٤٣.

(٣) أنظر: «الإجماع» للمصنف (١)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان
(٢٦٨، ٢٦٩).

١- قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: نا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني سليمان. قال: حدثني كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غُلُول»^(١).

٢- قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: نا عفان، قال: نا أبو عوانة، قال: نا سماك، عن مصعب بن سعد، قال: دخل عبد الله بن عمر على عبد الله بن عامر يعود فقل: ما لك لا تدعولي؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غُلُول». وقد كنت على البصرة^(٢).

٣- قال: حدثنا محمد بن علي النجار، قال: أنا عبد الرزاق^(٣)،

(١) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٤٠) قال: حدثنا الربيع بن سليمان به، وابن خزيمة (١٠) من طريق كثير به، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٢٧-٢٢٨): رواه البزار، وفيه كثير بن زيد الأسلمي وثقه ابن حبان وابن معين في رواية، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وضعفه النسائي، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ثقة.

قلت: وقال أحمد: ما أرى به بأسًا، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يُكتب حديثه، ولخص الحافظ القول فيه فقال: صدوق يخطئ. وعلى هذا فإن حديثه يحسن إذا لم يثبت خطؤه، وقد توبع على متن الحديث كما سيأتي.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤)، والترمذي (١)، وأحمد (٧٣/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٧٥٠)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٦٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٩١) كلهم من طريق أبي عوانة به، وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. ولم يذكر الترمذي وأبو عوانة قصة دخول عبد الله بن عمر.

(٣) «المصنف» (٥٣٠).

قال: أنا معمر، عن همام بن مُنْبِه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ إذا أحدث»^(١).

قال أبو بكر: وظاهر قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾^(٢) الآية، يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة، فدل قيام رسول الله ﷺ إلى الصلاة وصلوات بوضوء واحد، على أن فرض الطهارة على من قام إلى الصلاة محدثاً، دون من قام إليها طاهراً.

٤- قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: نا عبد الله بن الوليد العدني، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه توضأ يوم الفتح فصلّى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر بن الخطاب: لقد صنعت شيئاً ما كنت تصنعه؟! قال: «عمداً صنعته يا عمر»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣٥، ٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥)، وأبو داود (٦١)، والترمذي (٧٦)، وأحمد (٣١٨/٢)، وابن خزيمة (١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٦٠، ٢٢٩) كلهم من طريق عبد الرزاق به، ولكن بلفظ: «إذا أحدث حتى يتوضأ».

(٢) المائدة: ٦.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٧)، والترمذي (٦١)، وأبو داود (١٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٣٣)، وأحمد (٣٥٠/٥، ٣٥١، ٣٥٨)، والدارمي في «سننه» (٦٥٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢) كلهم من طريق سفيان به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٥- قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنا عبد الرزاق^(١)، قال: أنا معمر وابن جريج، قالوا: أنا محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قُرِبَ لرسول الله ﷺ [خبز ولحم]^(٢)، ثم دعا بوضوء فتوضأ ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال: ثم دخلت مع أبي بكر فقال: هل من شيء؟ فوالله ما وجدوا، فقال: أين شاتكم؟ فأتي بها فاعتقلها، فحلبها، فصنع لنا لباً^(٣)، فأكلنا، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ، ثم دخلت مع عمر، فوضعت هاهنا جفنة فيها خبز ولحم، / وهاهنا جفنة فيها خبز ولحم، فأكل عمر، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ^(٤).

٢/١ ب

قال أبو بكر: وصلى رسول الله ﷺ بعرفة الظهر والعصر بوضوء واحد، وكذلك فعل بالمزدلفة، جمع بين المغرب والعشاء بوضوء واحد^(٥)، ولم تزل الأئمة تفعل ذلك بعده^(٦)، وقد قام إلى العصر وإلى

(١) «المصنف» (٦٣٩)، وعنه أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/٣٢٢).

(٢) في «الأصل»: جبناً ولحمًا. ولا يستقيم، وفي «د، ط»: خبزًا ولحمًا. والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) اللبأ: أول اللبن في التناج. «لسان العرب» مادة (لبأ).

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١٣٠) من طريق إسحاق بن إبراهيم به، وأخرجه أبو داود (١٩٣) من طريق ابن جريج به مختصرًا، وأخرجه الترمذي (٨٠)، وابن ماجه (٤٨٩) كلاهما من طريق محمد بن المنكدر به مختصرًا.

وانظر تعليق العلامة أحمد شاكر على الحديث في «سنن الترمذي» (١١٧/١-١١٨) وصححه هناك ودفع الضعف عنه.

(٥) كما في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢١٨).

(٦) أنظر: «الإجماع» للمصنف (١٨٦، ١٩٠)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان (١٥٥٣، ١٥٥٧).

العشاء ولم يذكر أحد أنه أحدث لذلك طهارة، والأخبار في هذا المعنى تكثر.

فدل كل ما ذكرناه على أن المأمور بالطهارة، من قام إلى الصلاة محدثاً^(١)، دون من قام إليها طاهراً.

وقد أجمع أهل العلم^(٢) على أن لمن تطهر للصلاة أن يصلي ما شاء بطهارته من الصلوات إلا أن يحدث حدثاً ينقض طهارته^(٣).

وكان زيد بن أسلم يقول: نزلت الآية يعني قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٤) يعني إذا قمتم من المضاجع، يعني النوم.



(١) قال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٦٧) بعد ما ذكر الآية: المعنى إن قام محدثاً، وهذا مجمع عليه، ولا خلاف اليوم بين العلماء فيه.

(٢) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٣٣٨).

(٣) ذكر ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص ٤٣) أنهم اختلفوا في هذا، وكذا ذكر الخلاف النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٧٧/٣)، وذكر الخلاف أيضاً ابن حجر في «فتح الباري» (١/٢٨٠).

(٤) المائدة: ٦.

جماع أبواب الأحداث التي تدل على وجوب الطهارة منها الكتاب والسنة واتفاق علماء الأمة

قال أبو بكر: جُمِلَ فرض الطهارة [مأخوذ إماماً] ^(١) من كتاب، وإمام من سنة، وإمام من اتفاق علماء الأمة، فأما ما علمته مأخوذاً من الكتاب، فهو يفترق على ثلاثة أوجه: فوجه منها يوجب الأغتسال، ووجه منها يوجب الوضوء، ووجه ثالث أجمع أهل العلم على وجوب الطهارة منه، واختلفوا في كيفية الطهارة التي تجب فيه.

وأما ما علمته مأخوذاً من السنة، فهو يفترق على وجهين: وجه منه يوجب الأغتسال، ووجه منه يوجب الوضوء، فالوجه الذي يجب الوضوء منه، يفترق على ثلاثة: فمنها ما يجب بخارج يخرج من [جسد] ^(٢) المرء، ومنها ما يجب بالطعام يناله دون سائر الأطعمة، ومنها ما يوجبه زوال العقل بالنوم.

وأما ما علمته مأخوذاً من اتفاق الأمة فهو يفترق على وجهين: وجه يوجب الأغتسال، ووجه يوجب الوضوء، ويبقى نوعان مما يخرج من جسد ابن آدم، أجمع أهل العلم على ترك وجوب الوضوء من أحدهما. واختلفوا في وجوب الطهارة من النوع الثاني، وتبقى أبواب سوى ما ذكرناه يدفع كثير من أهل العلم أن تكون أحداثاً تنقض الوضوء.

(١) في «الأصل»: مأخوذاً. والمثبت من «د، ط».

(٢) في «الأصل»: الجسد. والمثبت من «د، ط».

ويدعي آخرون أنها أحداث تنقض الطهارة، وأنا ذاكر تلك الأبواب بعد فراغي مما أبتدأت بذكره - إن شاء الله.

* * *

ذكر وجوب الاغتسال المأخوذ فرضه من الكتاب

قال الله جل ذكره: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(١).

قال أبو بكر: فأوجب الله ﷺ الاغتسال من الجنابة، ودلت السنن الثابتة على مثل ما دل عليه الكتاب. واتفق أهل العلم على القول به^(٢).

قال: وأخبرني الربيع، قال: قال الشافعي^(٣): فكان معروفاً في لسان العرب أن الجنابة: الجماع، وإن لم يكن مع الجماع ماء دافق، وكذلك ذلك في حد الزنا، وإيجاب المهر، وغيره، وكل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلانة، عقل أنه أصابها.

* * *

ذكر وجوب الاغتسال من المحيض

قال الله جل ذكره: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٤) / الآية.

١٣/١

وجاءت الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ على وجوب الاغتسال على

(١) النساء: ٤٣.

(٢) أنظر: «مراتب الإجماع» (ص ٤١)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٤٤٤).

(٣) «الأم» (١/٩٦ - باب ما يوجب الغسل ولا يوجبه).

(٤) البقرة: ٢٢٢.

الحائض إذا طهرت.

وأجمع أهل العلم على ذلك^(١)، وسأذكر الأخبار في هذا الباب في كتاب الحيض - إن شاء الله.

* * *

ذكر ما يوجب الوضوء

مما علمته مأخوذاً من ظاهر الكتاب

قال الله ﷻ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٢).

وأجمع أهل العلم^(٣) على أن خروج الغائط من الدبر حدث ينقض الوضوء.

أخبرني علي بن عبد العزيز قال: نا الأثرم، عن أبي عبيدة ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ كناية عن حاجة ذي البطن، والغائط الفيح من الأرض المتصوب، وهو أعظم من الوادي^(٤).

وقال أبو عبيد: أصل الغائط المكان المطمئن من الأرض إلا أن العرب إذا طالت صحبة الشيء للشيء؛ سمته باسمه، من ذلك تسميتهم مسح الوجه واليدين تيمناً، وإنما التيمم في كلام [العرب]^(٥): التعمد للشيء. قال الله - جل ذكره -: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٦) يعني تعمدوا

(١) أنظر: «مراتب الإجماع» (ص ٤١)، «الإقناع في مسائل الإجماع» (٤٨٨).

(٢) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٣) أنظر: «الإجماع» للمصنف (٢)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٧٤).

(٤) أنظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/١٢٨).

(٥) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

الصعيد، ألا تراه قال بعد ذلك: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾^(١) فكثر في هذا الكلام حتى صار عند الناس التيمم هو التمسح نفسه، وكذلك الغائط لما كثر قولهم: ذهب إلى الغائط، وذهب فلان إلى الغائط، وجاء من الغائط، سموا رجيع الإنسان الغائط^(٢).

* * *

ذكر الوجه الثالث الذي

أجمع أهل العلم على وجوب الطهارة منه،

وهو الملامسة واختلفوا في كيفية الطهارة التي تجب فيه

قال الله -جل ذكره-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ الآية^(١).

أجمع أهل العلم^(٣) أن الملامسة حدث ينقض الوضوء.

واختلفوا في اللمس وفيما يجب على من لمس، فقالت طائفة:

اللامسة: الجماع، كذلك قال عبد الله بن عباس، قال: الملامسة

والمباشرة والإفشاء، والرفث والجماع: نكاح، ولكن الله تعالى كثر.

ورؤينا عن علي بن أبي طالب أنه قال: اللمس: الجماع، ولكن الله

تعالى كثر عنه، وهذا قول عطاء بن أبي رباح^(٤)، والحسن البصري.

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) أنظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد الهروي (١/١٥٦، ٢/١٢٦).

(٣) أنظر: «الإجماع» للمصنف (٤)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٧٠).

(٤) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٠٦) أن عطاء قال: هو اللمس والغمز.

وأخرج الطبري في «تفسيره» (٥/١٠٢) أن عطاء قال: الملامسة ما دون الجماع.

إلا أن ابن قدامة في «المغني» (١/٢٥٧)، والنووي في «المجموع» (٢/٣٤) =

٦- قال: حدثنا محمد بن نصر، قال: نا يحيى بن يحيى، قال: نا هشيم، عن أشعث، عن الشعبي، عن علي قال: اللمس هو الجماع، ولكن الله كَتَّى عنه^(١).

٧- قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: نا حجاج، قال: نا حماد، قال: أخبرني عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: الملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والرفث، والجماع: نكاح، ولكن الله كَتَّى^(٢).

٨- قال: حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، قال: نا علي بن عثمان اللاحقي^(٣)، قال: نا داود بن أبي الفرات، عن محمد بن زيد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: الملامسة هي الجماع^(٤).

= نقلا أنه رُوي عن عطاء أن اللمس لا ينقض بحال. وهذا يؤيد كلام ابن المنذر من أن عطاء يرى أن الملامسة الجماع.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٩٢/٨) من طريق سفيان عن أشعث، بنحوه مختصراً، قال: الجماع. وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٢/١) - قوله «أو لامستم النساء» عن حفص، عن أشعث، عن الشعبي، عن أصحاب علي، عن علي قال: هو الجماع.

(٢) أخرجه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢٠٣/٤) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم به، وقال في «فتح الباري» (١٢٢/٨): رواه عبد بن حميد من طريق عكرمة عن ابن عباس به.

(٣) تصحف في النسخة المطبوعة إلى (الأخفى) وهو علي بن عثمان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي اللاحقي، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٦/٦) ووثقه أبو حاتم.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٢/١) - قوله: «أو لامستم النساء» من طريقين عن سعيد بن جبير به.

٩- قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: نا أبو بكر^(١)، قال: نا حفص، عن الأعمش، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) قال: هو الجماع^(٣).

وقالت طائفة: اللمس ما دون الجماع، كذلك قال عبد الله بن مسعود، وقال عبد الله بن عمر: من قَبَّلَ أمْرأته أو جَسَّها^(٤)، بيده فعليه الوضوء.

١٠- قال: أنا الربيع، قال: أنا الشافعي^(٥)، قال: أخبرنا مالك^(٦)، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه قال: قبلة الرجل أمْرأته، وجسها بيده، ملازمة، فمن قَبَّلَ أمْرأته أو جَسَّها بيده، فعليه الوضوء.

١١- قال: حدثنا / الحسن بن علي بن عفان، قال: ثنا ابن نمير، عن ٣/١ الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: القبلة من اللمس، فيها الوضوء^(٧).

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٩٢- قوله: «أو لامستم النساء»).

(٢) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٣) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٨/١٢٢): أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير بإسناد صحيح.

(٤) الجسُّ: اللمس باليد. «لسان العرب» مادة: (جسس).

(٥) «الأم» (١/٦٢-٦٣- الوضوء من الملازمة والغائط)، «مسند الشافعي» (ص ١١).

(٦) «الموطأ» (١/٦٥- باب الوضوء من قبلة الرجل أمْرأته)، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٤٤) من طريق مالك به، وقال: صحيح.

(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٤٥) من طريق الأعمش به، وقال: صحيح.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٢٤)، و«الخلافيات» (٢/١٥٨-١٦٠)

من طريق الأعمش به، وقال في «الخلافيات»: هكذا رواه جماعة: الثوري، =

١٢- قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، (قال: نا أبي)^(١)، قال: نا شعبة، عن مخارق، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله بن مسعود قال: الملامسة ما دون الجماع^(٢).

واختلفوا في الوضوء من القبلة، فقالت طائفة: فيها الوضوء، كذلك قال ابن عمر، وروي ذلك عن ابن مسعود.

١٣- قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، أن ابن عمر كان يقول: من قبل أمرأته وهو على وضوء؛ أعاد الوضوء.

١٤- قال: حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٤)، عن معمر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي عبيدة، أن ابن مسعود قال: يتوضأ الرجل من المباشرة، ومن اللمس بيده، ومن القبلة إذا قبل أمرأته، وكان يقول في هذه الآية ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٥) قال: هو الغمز.

= وشعبة، وغيرهم عن الأعمش.... وفيه إرسال، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه. أنظر: «تاريخ ابن معين» (ص ١٥٠)، «المراسيل» لابن أبي حاتم» (٢٥٦-٢٥٧)، «علل الدارقطني» (٣٠٨/٥).

(١) تكررت في «الأصل».

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٢٤)، وفي «خلافاته» (٢/١٦٠) من طريق شعبة به، وقال: إسناد موصول صحيح.

(٣) «المصنف» (٤٩٦)، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٤٤) من طريق عبد الرزاق به، وقال: صحيح.

(٤) «المصنف» (٤٩٩) وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، كما نبهنا على ذلك قريباً.

(٥) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

وممن رأى في القبلة وضوء^(١): الزهري، وعطاء بن السائب، ومكحول، والشعبي، والنخعي، ويحيى الأنصاري، وزيد بن أسلم، وربيعه بن أبي عبد الرحمن، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، والشافعي^(٢).

وفيه قول ثان: وهو أن لا وضوء في القبلة^(٣) كذلك قال ابن عباس، وطاوس، والحسن، ومسروق، وعطاء بن أبي رباح.

وفيه قول ثالث: وهو أن إيجاب الوضوء على من قبل لشهوة، وإسقاطه عن من قبل لرحمة أو لغير شهوة^(٤)، هذا قول النخعي، والشعبي، والحكم، و[حماد]^(٥)، وبه قال مالك بن أنس^(٦)، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل^(٧)، وإسحاق بن راهويه^(٨).

وفي المسألة قول رابع: وهو أن الرجل إذا قبّل امرأته لشهوة، أو لمسها لشهوة، أو لمس فرجها لشهوة لم ينقض وضوءه، فإن باشرها

(١) أنظر: «التمهيد» (١٣١/٤)، و«المغني» (٢٥٧/١)، و«المجموع» (٣٤/٢) وذكر النووي عطاء بن السائب وقال: رواية عن الشعبي والنخعي. ولم يذكرهم ابن عبد البر ولا ابن قدامة في كتابيهما.

(٢) «الأم» (١/٦٢-٦٣ الوضوء من الملامسة والغائط).

(٣) أنظر: «المغني» (١/٢٥٧- مسألة: وملاقة جسم الرجل للمرأة لشهوة)، و«المجموع» (٢/٣٤- باب: الأحداث التي تنقض الوضوء).

(٤) أنظر: «المغني» (١/٢٥٦-٢٥٧- مسألة: وملاقة جسم الرجل للمرأة لشهوة)، و«المجموع» (٢/٣٤- باب: الأحداث التي تنقض الوضوء).

(٥) في «الأصل»: الحكم. تحريف، والمثبت من «د، ط».

(٦) «المدونة» (١/١٢١-١٢٢- ما جاء في الملامسة والقبلة).

(٧) أنظر: «مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله» (٦٦).

(٨) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٩).

لشهوة وليس بينهما ثوب نقض وضوءه، وعليه أن يعيد الوضوء، هذا قول النعمان، ويعقوب.

وقال محمد^(١): لا وضوء عليه حتى يخرج منه مذي أو غيره. وفيه قول خامس: رُوي عن عطاء، وهو: إن قَبَّلَ حَلَالًا فلا إعادة عليه، وإن قَبَّلَ حَرَامًا أعاد الوضوء^(٢).

قال أبو بكر: وقد أحتج بعض من يوجب من اللمس والقبلة الوضوء بظاهر قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٣) قال: جائز أن يقال لمن قَبَّلَ امرأته، أو لمسها بيده، قد لمس فلان زوجته، ويدل على أن اللمس قد يكون باليد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾^(٤) ونهى النبي ﷺ عن الملامسة^(٥)، وهي لمس الرجل الثوب بيده، فظاهر الكتاب والسنة واللغة يدل على أن اللمس يكون باليد وغيرها.

وقال الشافعي بعد أن تلا الآية قال: فأشبهه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط، وأوجه من الملامسة، وإنما ذكرها [موصولة]^(٦) بالغائط بعد ذكره بالجنابة، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد، والقبلة غير الجنابة^(٧).

(١) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٨٧ - باب الوضوء والغسل).

(٢) قال النووي في «المجموع» (٢/ ٣٤): حكاه ابن المنذر، وصاحب «الحاوي» عن عطاء، وهذا خلاف ما حكاه الجمهور عنه، ولا يصح هذا عن أحد - إن شاء الله - اهـ.

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦. (٤) الأنعام: ٧.

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٢٠)، ومسلم (١٥١٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٦) في الأصول الخطية: موصولاً. وما أثبتنا من «الأم».

(٧) «الأم» (١/ ٦٢ - الوضوء من الملامسة والغائط).

واحتج (بعض)^(١) من يخالفهم، فقال: جائز في اللغة أن يقال لمن مس أمرأته بيده: قد لمسها، ولكن الملامسة التي ذكرها الله في قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) الجماع الموجب للجنابة دون غيره، أستدللنا على ذلك بكتاب الله ﷻ وبالحبر عن رسول الله ﷺ، وبالنظر.

فأما الكتاب الذي يدل على معنى ما ذكرناه / فقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٣)، يعني وقد أحدثتم قبل ذلك، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٤)، فأوجب الله ﷻ غسل الأعضاء التي ذكرها بالماء ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾^(٤) يريد الاغتسال بالماء، فأوجب الوضوء من الأحداث، والاعتسال بالماء من الجنابة، ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْحَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٤) يريد الجماع الذي يوجب الجنابة، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾^(٤) تتوضؤون به من الغائط أو تغتسلون به من الجنابة، كما أمرتكم به في أول الآية، ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾، فإنما أوجب في آخر الآية التيمم على ما كان أوجب عليه الوضوء والاعتسال بالماء في أولها.

فأما قول من قال: إن الله تعالى لما ذكر طهارة الجنب في أول الآية ثم ذكر الملامسة في آخر الآية موصولاً بالغائط، أستدللنا بذلك على أنها غير الجنابة، فإنما كان يكون ما قالوا دليلاً، لو كان أوجب على الملامس في آخر الآية الطهارة التي أوجبها على الجنب في أولها، فكان يكون

(١) تكررت في «الأصل».

(٢) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) المائدة: ٦.

حينئذ ذلك دليلاً على أن اللمس غير الجنابة؛ لأنه قد أوجب الطهارة من الجنابة في أول الآية، فلم يكن إعادة إيجاب الطهارة منها في آخرها معنى يصح، ولكنه إنما أوجب عليه في أول الآية الأغتسال بالماء، وأوجب عليه في آخرها التيمم بدلاً من الماء، إذا كان مسافراً لا يجد الماء، أو مريضاً، فهذا المعنى أصح وأبين - والله أعلم.

واحتج بعضهم بحديث عائشة:

١٥- قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: نا يحيى بن يحيى، قال: أنا وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. قال: قلت: ما هي إلا أنت، فضحكت^(١).

(١) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٦)، وابن ماجه (٥٠٢)، وأحمد (٢١٠/٦) كلهم من طريق وكيع به، ونقل الترمذي عن علي بن المديني أنه قال: ضَعَّف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث جداً، وقال: هو شبه لا شيء. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل -البخاري- يُضَعِّف هذا الحديث.

وأخرجه النسائي (١٧٠) من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة، وقال الترمذي في «سننه» (١٣٨/١): حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، وحديث إبراهيم التيمي عن عائشة لا يصح أيضاً، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. وأخرجه أبو داود (١٨٢) عن الأعمش قال: أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث.

قال أبو داود: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: أحك عني أن هذين -يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة- قال يحيى: أحك عني أنهما شبه لا شيء.

قال أبو داود: وروى عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني. يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء.

قال أبو بكر: ويقال: إن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئاً^(١). وقال بعضهم: للملامسة نظائر في الكتاب، من ذلك المباشرة، واللمس والمس واحد في المعنى، قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٢) الآية، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٣) وقال: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٤) فذكر -جل ذكره- المسيس في هذه الآيات واللمس [والمس]^(٥) والملامسة والمماسة.

وقد أجمع أهل العلم على أن رجلاً لو تزوج امرأة [ثم مسها]^(٦) بيده، أو قبلها بحضرة جماعة، ولم يخل بها فطلقها، أن لها نصف الصداق إن كان سمى لها صداقاً^(٧)، والمتعة إن لم يكن سمى لها صداقاً، ولا عدة عليها.

(١) قاله أحمد ويحيى بن معين والبخاري. أنظر: «بحر الدم» (ص ١٠٣)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٢٨)، و«سنن الترمذي» (١/١٣٥). قلت: والحديث أعله جماعة من النقاد.

قال الدارقطني في «العلل» (٦٣/١٥): يرويه الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، وحبيب لم يسمع من عروة شيئاً، قال ذلك يحيى القطان عن الثوري، ثم ساق الخلاف في إسناده، وقال: والصواب عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة «أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم».

وضعه البيهقي أيضاً في «سننه» وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (١/٧٢).

(٣) الأحزاب: ٤٩.

(٢) البقرة: ٢٣٦.

(٤) البقرة: ٢٣٧.

(٥) سقطت من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٦) في «الأصل»: لم يمسه. والمثبت من «د، ط».

(٧) أنظر: «مراتب الإجماع» (١٢٣-١٢٤)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٢٥٥).

فدل إجماعهم على ذلك أن الله تعالى أراد في هذه الآيات الجماع، فإذا كان كذلك حكمنا للمس بحكم المس إذا كانا في المعنى واحداً. قال أبو بكر: وقد أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن لا وضوء على الرجل إذا قَبَّلَ أمه، أو ابنته، أو أخته إكراماً [لهن]^(١) وبراً، عند قدوم من سفر، أو مس بعض بدنه بعض بدنهما عند مناولة شيء إن ناولها.

إلا ما ذكر من أحد قولي الشافعي: فإن بعض المصريين من أصحابه حكى عنه في المسألة قولين: أحدهما إيجاب الوضوء منه^(٢)، والآخر كقول سائر أهل العلم، ولم أجد هذه المسألة / في كتبه المصرية التي قرأناها على الربيع، ولست أدري أيثبت ذلك عن الشافعي أم لا؛ لأن الذي حكاه لم يذكر أنه سمعه منه، ولو ثبت ذلك عنه لكان قوله الذي يوافق فيه المدني والكوفي وسائر أهل العلم أولى به.

٤١/ب

(١) في «الأصل»: لهم. والمثبت من «د، ط».

(٢) قال النووي في «المجموع» (٢/ ٣١ باب: الأحداث التي تنقص الوضوء): إذا لمس ذات رحم محرماً ففي انتقاضه قولان مشهوران، ذكر المصنف دليلهما، قال القاضي أبو الطيب والمحاملي في كتابيه وصاحباً «الشامل» و«البحر» وآخرون: نصّ عليهما الشافعي في حرمة، قال المحاملي في «المجموع»: لم يذكر الشافعي هذه المسألة إلا في حرمة، وقال الشيخ أبو حامد في التعليق: ظاهر قول الشافعي في جميع كتبه أنه لا ينتقض إلا أن أصحابنا قالوا: فيه قولان، ولست أعلم أن ذلك منصوص.

وقال صاحب «الحاوي»: في المسألة قولان، أصحابهما وبه قال في «الجديد» و«القديم»: لا ينتقض، فحصل من هذا أن المشهور عن الشافعي عدم الانتقاض، واتفق أصحابنا في جميع الطرق على أنه الصحيح إلا صاحب الإبانة فصّح الانتقاض، وهو شاذ ليس بشيء، وانظر: «الحاوي» للماوردي (١/ ١٨٨).

وقد ثبت أن نبي الله ﷺ صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص.
 ١٦- قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب، قال: نا خالد بن مخلد،
 قال: نا مالك^(١)، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن
 سليم الزُّرقي، عن أبي قتادة قال: حمل رسول الله ﷺ أمامة بنت
 زينب بنت رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فإذا سجد وضعها، وإذا قام
 حملها.

قال أبو بكر: في حمل رسول الله ﷺ أمامة بنت أبي العاص، دليل
 على صحة قول عوام أهل العلم، إذ معلوم متعارف أن من حمل صبية
 صغيرة لا يكاد يخلو أن يمس بدنه بدنها - والله أعلم - مع [أن]^(٢)
 إيجاب الطهارة من ذلك فرض، والفرائض لا يجوز إيجابها إلا بحجة،
 وما زال الناس في القديم والحديث يتعارفون أن يعانق الرجل أمه
 وجدته، و[يقبل]^(٣) ابنته في حال الصغر [قبلة]^(٤) الرحمة، ولا يرون
 ذلك ينقض الطهارة، ولا يوجب وضوءاً عندهم، ولو كان ذلك حدثاً
 ينقض الطهارة ويوجب الوضوء، لتكلم فيه أهل العلم، كما تكلموا في
 ملازمة الرجل امرأته، وقبلته إياها.

* * *

(١) «الموطأ» (١/١٥٥ - باب جامع الصلاة)، وأخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم
 (٤١/٥٤٣)، وأبو داود (٩١٤)، والنسائي في «سننه» (١٢٠٣)، وأحمد في
 «مسنده» (٢٩٥-٢٩٦) كلهم من طريق مالك به.

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٣) في «الأصل»: تقيل. والمثبت من «د، ط».

(٤) في «الأصل»: قبل. والمثبت من «د، ط».

مس الزوجة من وراء الثوب

واختلفوا فيمن مس زوجته من وراء ثوب، فقالت طائفة: إن كان ثوباً رقيقاً فعليه الوضوء، كذلك قال مالك^(١)، وقال ربيعة^(٢) في متوضئ قبّل أمراًته، وغمزها من تحت الثوب، أو من وراءه: يعيد الوضوء. وفيه قول ثان: وهو أن لا وضوء عليه، كذلك قال الشافعي^(٣). وكذلك أقول: لأنه غير مماس لها ولا ملامس.



(١) «المدونة» (١/١٢١) - ما جاء في الملامسة والقبلة).

(٢) أنظر: «المغني» (١/٢٦١) - فصل وإن لمسها من وراء حائل).

(٣) «الأم» (١/٦٤) - الوضوء من الملامسة والغائط).

جماع أبواب

الأحداث التي تدل على وجوب الطهارة

ذكر وجوب الاغتسال بالتقاء الختانيين

من غير إنزال

ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه أوجب الاغتسال بالزاق الختان بالختان.

١٧- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا مسلم بن إبراهيم، نا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا قعد بين شُعْبَيْهَا الأربع، فالزق الختان بالختان فقد وجب الغسل»^(١).
قال أبو بكر: وبهذا قال عوام المفتيين، وأنا ذاكر هذا الباب في أبواب الاغتسال من الجنابة بتمامه - إن شاء الله.



(١) أخرجه أبو داود (٢١٨) عن مسلم بن إبراهيم به، وأخرجه النسائي (١٩١) من طريق شعبة ولكن بلفظ: «ثم أجتهد» بدلاً من: «فالزق الختان بالختان»، وأخرجه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨)، وابن ماجه (٦١٠)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٢٣٤، ٣٩٣، ٥٢٠)، والدارمي (٧٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٧٤)، (١١٧٨، ١١٨٢) كلهم من طريق هشام عن قتادة به بلفظ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها؛ فقد وجب الغسل».

جماع أبواب

الأحداث التي تدل على وجوب الطهارة منها السنن،
وهي الأحداث الخارجة من القبل والدبر

الوضوء من البول

قال أبو بكر: وجوب الوضوء من البول مأخوذ من أخبار رسول الله ﷺ قولاً وفعلًا.

١٨- قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: ثنا عبد الله بن الوليد، عن سفيان، عن عاصم، عن زر بن حُبَيْش، قال: لقيت صفوان ابن عسال، أسأله عن المسح فقال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، لكن من غائط وبول ونوم^(١).

١٩- قال: حدثنا علي، قال: نا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنا معاذ ابن هشام / صاحب الدستوائي، حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن حُصَيْن بن المنذر بن الحارث، عن المهاجر بن قُنْفُذ أنه سلم

١٥/١

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٣٥) مطولاً، والنسائي (١٢٦، ١٢٧)، وأحمد (٢٣٩/٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧، ١٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٠٠، ١٣٢١) مطولاً، كلهم من طريق سفيان به، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه الترمذي (٩٦، ٣٥٣٦)، والنسائي (١٥٨، ١٥٩)، وابن ماجه (٤٧٨)، وأحمد (٢٣٩/٤-٢٤٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٢٠، ١٣٢٥) كلهم من طريق عاصم به، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

على النبي ﷺ وهو يبول، فلم يرد عليه حتى توضأ، فلما توضأ ردَّ عليه^(١). قال أبو بكر: وحكي لي عن بعض أهل العلم أنه قال: البول والغائط [داخلان]^(٢) في قوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٣) [لأن]^(٤) ذهاب القوم إلى تلك المذاهب كان ذهاباً واحداً.

قال أبو بكر: وأصح من ذلك أن الغائط غير البول، لتفريق السنة بينهما بواو، كما فرقت بين البول والنوم.

* * *

ذكر الوضوء من المذي

ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ بإيجابه الوضوء من المذي.

٢٠- أخبرنا الربيع، عن الشافعي^(٥)، قال: وأخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنا ابن وهب، قال: أنا مالك^(٦)، أن

(١) أخرجه الدارمي (٢٦٤١) عن إسحاق به، وأخرجه أبو داود (١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٦)، والحاكم في «مستدركه» (١٦٧/١) كلهم من طريق قتادة به، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وأخرجه النسائي (٣٨)، وابن ماجه (٣٥٠)، وأحمد في «مسنده» (٣٤٥/٤)، (٨٠/٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٣) كلهم من طريق قتادة به، ولكن بلفظ: «وهو يتوضأ» بدلاً من: «وهو يبول».

(٢) في «الأصل»: داخلا. والمثبت من (د، ط).

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٤) في «الأصل»: أن. والمثبت من (د، ط).

(٥) «مسند الشافعي» (ص ١٢) بلفظ: «فليضح» بدلاً من: «فليغسل».

(٦) «الموطأ» (١/٦٢-٦٣ باب: الوضوء من المذي) بلفظ: «فليضح» بدلاً من: «فليغسل».

أبا النضر حدثه، عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود، أن علي ابن أبي طالب أمره أن يسأل رسول الله ﷺ عن أحدنا إذا خرج منه المذي ماذا عليه؟ فإن عندي ابنته وأنا أستحيي أن أسأله، قال المقداد: فسألته فقال: «إذا وجد أحدكم ذلك فليغسل فرجه، وليتوضأ وضوءه للصلاة»^(١).

٢١- حدثنا محمد بن إسماعيل، نا يحيى بن أبي بُكَيْر، قال: نا زائدة، عن أبي حُصَيْن الأسدي، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن علي، قال: كنت رجلاً مذاءً، وكانت عندي ابنة رسول الله ﷺ فأمرت رجلاً فسأله، فقال: «توضأ واغسله»^(٢).

قال أبو بكر: وقد روينا عن عمر بن الخطاب، وعن عبد الله بن عباس، وعن عبد الله بن عمر، وجماعة من التابعين أنهم أوجبوا الوضوء من المذي، وبه قال مالك وأهل المدينة، والأوزاعي وأهل الشام، وسفيان الثوري وأهل العراق، وكذلك قال الشافعي وأصحابه، ولست أعلم في وجوب الوضوء منه اختلافًا بين أهل العلم^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١١٥/١) من طريق محمد بن عبد الله به بلفظه، وأخرجه أبو داود (٢٠٩)، والنسائي (١٥٦، ٤٣٩)، وابن ماجه (٥٠٥)، وأحمد (٤/٦، ٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٠٦) كلهم من طريق مالك به بلفظ: «فلينضح» بدلًا من: «فليغسل».

(٢) أخرجه أحمد (١٢٥/١) عن ابن أبي بكير به، وأخرجه البخاري (٢٦٩)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٤١٠/٢) من طريق زائدة، وأخرجه النسائي (١٥٢) من طريق أبي حصين به.

(٣) أنظر: «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٧٨)، و«المغني» (١/٢٣٢-٢٣٣- باب ما ينقض الطهارة)، و«المجموع» (٥/٢- باب الأحداث التي تنقض الوضوء).

٢٢- حدثنا علي بن الحسن، قال: نا عبد الله، عن سفيان، عن الأعمش، عن [سليمان]^(١) بن مسهر، عن خرشة بن الحر أن عمر بن الخطاب سئل عن المذي؟ فقال: ذلك القطر وفيه الوضوء^(٢).

٢٣- حدثنا علي، نا عبد الله، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن مؤرق، عن ابن عباس أنه قال في المذي، والمنى، والودي: فالمني فيه الغسل، ومن هذين الوضوء، يغسل ذكره، ويتوضأ^(٣).

٢٤- حدثنا محمد بن نصر، قال: نا داود بن رشيد، قال: نا الوليد بن مسلم، عن أبي سعيد روح بن جناح، عن مجاهد بينما نحن أصحاب عبد الله بن عباس جلوس في المسجد -طاوس، وسعيد بن جبير، وعكرمة- وابن عباس قائم يصلي، إذ وقف علينا -يعني: واقف- فقال: هل من مفتي؟ فقلنا: سل. فقال: ما تقولون في رجل إذا بال، أتبعه الماء الدافق؟ قلنا: الذي يكون منه الولد؟ قال: نعم. قلنا: عليه الغسل، فولى الرجل يُرْجَع، وخفف ابن عباس في صلاته، فلما سلم قال لعكرمة: علي بالرجل، ثم أقبل علينا، فقال: رأيتم ما أفتيتم به

(١) في «الأصل»: سليم. وهو تصحيف، وما أثبتناه من مصادر التخريج، وهو سليمان ابن مسهر الفزاري، روى عن خرشة بن الحر، وروى عنه سليمان الأعمش، وهو من رجال التهذيب.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٠٧)، وابن أبي شيبة (١١٣/١) -في المنى والمذي والودي- في «مصنفيهما» من طريق الأعمش به، إلا أن المسئول عندهما هو: «عثمان» بدلاً من: «عمر»، وذكره في «كنز العمال» (٢٧٠٥٢) عن عمر، وقال: أبو عبيد وأبو عروبة في مسند القاضي أبي يوسف.

(٣) أخرجه البيهقي (١١٥/١) من طريق سفيان به، وأخرجه عبد الرزاق (٦١٠) من طريق سفيان بدون ذكر مؤرق.

هَذَا الرجل، أَعَن كِتَابُ اللَّهِ؟ قُلْنَا: [لَا] ^(١). قَالَ: فَعَن رَسُولُ اللَّهِ؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَعَن أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَعَمَن؟ قُلْنَا: عَن رَأِينَا. قَالَ: لَذَلِكَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقِيهِ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ» ^(٢). فَلَمَّا جَاءَ الرَّجُلُ أَقْبَلَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْكَ، [هَلْ تَجِدُ] ^(٣) شَهْوَةً فِي قَلْبِكَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَخَدْرًا؟ يَعْنِي: فِي جَسَدِكَ. قَالَ: لَا. قَالَ: هَذِهِ إِبْرَدَةٌ ^(٤)، يَجْزِيكَ فِيهَا الْوَضُوءُ ^(٥).

٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، نَا أَبُو حَازِمَةَ، نَا عِكْرَمَةَ، عَن عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ مُوسَى، عَن أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنِ الْمَذْيِ. فَقَالَتْ: إِنْ كُلَّ فَحْلٍ

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من مصادر التخریج.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٨١)، وابن ماجه (٢٢٢) من طريق الوليد بن مسلم بلفظ: «فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد» بدون ذكر قصة السائل، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم. وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٧٣/٢): قال الساجي: هو حديث منكر. قلت: وقد ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٨/٣) لروح وساق الحديث معلقاً، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٧٤) تحت ترجمته وقال: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع.

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من مصادر التخریج.

(٤) الإبردة - بكسر الهمزة والراء -: علة معروفة من غلبة البرد والرطوبة تُفْتَرُّ عَنِ الْجَمَاعِ، وَهَمْزُهَا زَائِدَةٌ، وَرَجُلٌ بِهِ إِبْرَدَةٌ، وَهُوَ تَقْطِيرُ الْبَوْلِ وَلَا يَنْبَسُ إِلَى النِّسَاءِ. «لسان العرب» مادة (برد).

(٥) أخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (١١) من طريق داود بن رشيد به، وأخرجه الفريابي في «فوائده» (٢١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٣٦/٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/٢٣٠) كلهم من طريق الوليد به، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٣/٣) من طريق الوليد به.

يمذي، وإنه المذي، والودي، والمنى، فأما المذي: فالرجل يلاعب أمراًته، فيظهر على ذكره الشيء، فيغسل ذكره وأنثيه، ويتوضأ، وأما الودي: فإنه بعد البول، يغسل ذكره وأنثيه، ويتوضأ ولا يغسل، وأما المنى: الأعظم منه الشهوة وفيه الغسل^(١).

٢٦- حدثنا محمد بن إسماعيل، نا إسحاق بن عيسى، نا مالك^(٢)، عن زيد بن أسلم، عن جندب مولى ابن عياش قال: سألت ابن عمر عن المذي فقال: إذا وجدته فاغسل فرجك، وتوضأ وضوءك للصلاة. قال أبو بكر: وأما الودي، فهو شيء يخرج من الذكر على أثر البول، والوضوء يجب بخروج البول، وليس يوجب بخروجه شيء إلا الوضوء الذي وجب بخروج البول.

* * *

ذكر الوضوء بخروج الريح

قال أبو بكر: وجوب الوضوء بخروج الريح من الدبر مأخوذ من أخبار رسول الله ﷺ. وأجمع أهل العلم على أن خروج الريح من الدبر حدث ينقض الوضوء^(٣).

٢٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق^(٤)، عن معمر، عن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١١٤) - في المنى والمذي والودي) عن وكيع، عن عكرمة به مختصراً.

(٢) «الموطأ» (١/ ٦٣) - باب الوضوء من المذي.

(٣) أنظر: «الإجماع» (٢)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٧٦).

(٤) «المصنف» (٥٣٠).

همام بن مَثَبه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقْبَلُ صلاة من أحدث حتى يتوضأ»، قال: فقال له رجل من أهل حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فُسَاءٌ أو ضُرَاطٌ^(١).

٢٨- حدثنا محمد بن إسماعيل وحاتم بن منصور قالا: نا عبد الله بن الزبير^(٢)، نا سفيان، نا الزهري، عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد قال: شُكِيَ إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه^(٣) الشيء في الصلاة؟ فقال النبي ﷺ: «لا ينصرف حتى يسمع [صوتًا]^(٤)، أو يجد ريحًا»^(٥).

وكان أبو ثور يقول: وإن خرج ريح من قبل أو دبر توضأ، قال: وهذا مذهب مالك^(٦)، وأبي عبد الله^(٧) وبعض الناس.

* * *

(١) أخرجه: البخاري (١٣٥) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم به، وأخرجه: البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥)، والترمذي (٧٦)، وأبو داود (٦١)، وأحمد في «مسنده» (٣٠٨/٢) كلهم من طريق عبد الرزاق به، دون ذكر سؤال الحضرمي وجواب أبي هريرة عليه، إلا أحمد فإنه ذكرها.

(٢) «مسند الحميدي» (٤١٣) ومن طريق أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٦١).

(٣) زاد في «الصحيحين»: أنه يجد.

(٤) في «الأصل»: صوته. والمثبت من «د، ط»، ومصادر التخريج.

(٥) أخرجه: البخاري (١٣٧، ١٧٧، ٢٠٥٦)، ومسلم (٣٦١)، وأبو داود (١٧٨)، والنسائي (١٦٠)، وابن ماجه (٥١٣)، وأحمد في «مسنده» (٤٠/٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥، ١٠١٨) كلهم من طريق سفيان به.

(٦) «المدونة الكبرى» (١/١٢٢- في الذي يشك في الوضوء).

(٧) «الأم» (١/٦٤-٦٥- الوضوء من الغائط والبول والريح).

ذكر الوضوء من لحوم الإبل

ثابت عن نبي الله ﷺ أنه أمر بالوضوء من لحوم الإبل.

٢٩- قال: حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(١)، عن الثوري، عن الأعمش، عن عبد الله -هو ابن عبد الله- عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ سئل: أنصلي في أعطان الإبل؟ قال: «لا». قال: أنصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم». قال: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «لا». قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم»^(٢).

٣٠- وحدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج بن منهال، نا أبو عوانة^(٣)، عن عثمان بن عبد الله بن مَوْهَب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: أتوضأ من لحوم الغنم؟ / قال: «إن شئت (فتوضه)»^(٤)، وإن ١٧/١

(١) «المصنف» (١٥٩٦) دون ذكر السؤال عن الوضوء من لحوم الإبل والجواب عليه، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٠٣/٤) قال: حدثنا عبد الرزاق به كاملاً.

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٦)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٨٨/٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٢) كلهم من طريق الأعمش به، وذكر الترمذي (١٢٣/١-١٢٥) الخلاف فيمن روى عنه ابن أبي ليلى وقال: والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، وهو قول أحمد وإسحاق.... قال إسحاق: صحَّ في هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ: حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة، وهو قول أحمد وإسحاق. اهـ، وانظر: «علل ابن أبي حاتم» (٣٨)، و«البدل المنير» (٢/٤٠٨-٤٠٩).

(٣) هو الواضح بن عبد الله الشكري، من رجال التهذيب، وليس صاحب المستخرج.

(٤) عند مسلم وأبي عوانة: «فتوضأ».

شئت فلا (توضه)^(١)، قال: أفتتوضاً من لحوم الإبل؟ قال: «نعم، تتوضاً من لحوم الإبل»، قال: أفأصلي في مبارك الإبل؟ قال: «لا». قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم»^(٢).

قال أبو بكر: والوضوء من لحوم الإبل يجب، لثبوت هذين الحديثين وجودة إسنادهما.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب فقالت طائفة كما قلنا، روي عن جابر بن سمرة أنه كان يقول: كنا نتوضاً من لحوم الإبل، ولا نتوضاً من لحوم الغنم، وروينا عن ابن عمر أنه قال: (توضئوا)^(٣) من لحوم الإبل، ولا (توضئوا)^(٤) من لحوم الغنم.

٣١- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله بن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: أنبأني من سمع جابر بن سمرة يقول: كنا نتوضاً من لحوم الإبل، ولا نتوضاً من لحوم الغنم^(٥).

٣٢- حدثنا محمد بن نصر، نا عبيد الله بن سعد، نا عمي، نا أبي، عن ابن إسحاق قال: وحدثني عطاء بن السائب الثقفي، أن محارب بن

(١) عند مسلم وأبي عوانة: «توضاً».

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٠)، وأحمد في «مسنده» (٩٨/٥، ١٠٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣١)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٧٥٤، ١١٧٦، ١١٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٢٤، ١١٥٤، ١١٥٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١١٥٨) كلهم من طريق أبي عوانة به.

(٣) كذا في «الأصل»، و«د»: توضئوا. وفي «ط»: توضاً.

(٤) كذا في «الأصل»، وفي «ط»: توضاً. وفي «د»: توضئوا.

(٥) ذكر البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٥٩) من طريق سفيان الثوري به.

دثار المحاربي حدثه أنه سمع ابن عمر يقول: توضئوا من لحوم الإبل، ولا تتوضئوا من لحوم الغنم^(١).

قال أبو بكر: وهذا قول محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وبه قال أحمد بن حنبل، وإسحاق^(٢)، وأبو خيثمة، ويحيى.

قال أحمد بن حنبل^(٣): فيه حديثان صحيحان، حديث البراء وحديث جابر بن سمرة. وقال إسحاق: قد صح عن رسول الله ﷺ ذلك.

وأسقط طائفة الوضوء من ذلك، وممن كان لا يرى ذلك واجباً، مالك^(٤)، والثوري، والشافعي^(٥)، وأصحاب الرأي^(٦) وقد روي ذلك عن سويد بن غفلة^(٧)، وعطاء^(٧)، وطاوس^(٧)، ومجاهد^(٧)، وروي ذلك عن ابن عمر.

٣٣- حدثنا محمد بن نصر، نا إسحاق، أنا عائذ بن حبيب القرشي، نا يحيى بن قيس قال: رأيت ابن عمر أكل لحم جزور، وشرب لبن إبل، ثم صلى المغرب ولم يتوضأ^(٨).

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٩٧) من طريق عطاء به مرفوعاً مطولاً، وأخرجه ابن أبي حاتم في «علله» (٤٨) عن أبيه قال: حدثني عبيد الله بن سعد به، ولم يرفعه، وقال: حديث ابن إسحاق أشبهه موقوف.

(٢) أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٩).

(٣) أنظر: «مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله» (٥٩).

(٤) أنظر: «القوانين الفقهية» لابن جزي (٢٢/١).

(٥) أنظر: «الأم» (١/٦٩-٧٠ باب: لا وضوء مما يطعم أحد).

(٦) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠٢-٢٠٤ باب: الوضوء والغسل).

(٧) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٦٤- من كان لا يتوضأ من لحوم الإبل).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٦٤- من كان لا يتوضأ من لحوم الإبل) من طريق عائذ بن حبيب به.

ذكر الوضوء من النوم

قال أبو بكر: وجوب الوضوء من النوم مأخوذ من أخبار رسول الله ﷺ.

٣٤- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(١)، عن معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبیش قال: أتيت صفوان بن عسال المرادي فقال: ما حاجتك؟ قلت: جئت أبتغاء العلم. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من خارج يخرج من بيته في طلب العلم إلا وضعت الملائكة أجنحتها رِضًا بما يصنع» قال: قلت: جئت أسألك عن المسح على الخفين. قال: نعم كنت في الجيش الذي بعثه رسول الله ﷺ فأمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهور، ثلاثًا إذا سافرنا، ويومًا وليلة إذا أقمنا، ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم، ولا نخلعهما إلا من جنابة^(٢).

٣٥- أخبرنا الربيع، أنا الشافعي^(٣)، أنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا أستيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»^(٤).

(١) «المصنف» (٧٩٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مسند الشافعي» (ص ١٤).

(٤) أخرجه: البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨)، ومالك في «الموطأ» (٤٩/١) - باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، وأحمد في «مسنده» (٤٦٥/٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠٦٣)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/٤٥، ١١٨) كلهم من طريق أبي الزناد به.

قال أبو بكر: وظاهر هذا الحديث يوجب الوضوء على كل نائم؛ لأنه لم يخص نائمًا على حال دون حال، وكذلك الوضوء يجب على كل نائم على ظاهر حديث صفوان بن عسال؛ لأن النبي ﷺ لما قرن النوم إلى الغائط والبول، وأجمع أهل العلم أن الغائط والبول حدثان / يوجب ٧/١ كل واحد منهما الطهارة على أي حال كان ذلك^(١)، وجب أن يكون المقرون إليهما، وهو النوم يوجب الوضوء على أي حال كان النوم، الأخبار عند أصحابنا على العموم، لا يجوز الخروج عن ظاهر الحديث إلى باطنه، ولا عن عمومته إلى خصوصه إلا بكتاب أو سنة أو إجماع، ولا حجة من حيث ذكرنا مع من أوجب الوضوء على النائم في حال، وأسقطه عنه في حال أخرى.

وقد أحتج بعض [من]^(٢) مذهبه بإيجاب الوضوء على كل نائم أن قال: لا يخلو النوم في نفسه من أن يكون حدثًا ينقض الطهارة، أو غير حدث، فإن كان النوم حدثًا كالغائط والبول، فعلى النائم الوضوء على أي جهة كان النوم كسائر الأحداث، أو لا يكون النوم حدثًا يوجب الوضوء، فليس يجب على نائم الطهارة على أي جهة كان النوم منه حتى يكون معه حدث يوجب الوضوء.

واحتج بحجة أخرى، وهو أن أهل العلم مجمعون على إيجاب الوضوء على من زال عقله بجنون أو أغمي بمرض إذا أفاق على أي حال كان ذلك منه^(١)، قال: فكذلك النائم، عليه ما على المغمى عليه؛ لأنه زائل العقل، مع أن الأخبار مستغنى بها عن كل قول.

(١) أنظر: «الإجماع» للمصنف (٢)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٧٨).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

وقد أحتج بعضهم بظاهر حديث علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما العين وكاء السه، فمن نام فليتوضأ»^(١).

٣٦- حدثنا علي بن الحسن، نا إسحاق، نا بقية بن الوليد، نا الوضين بن عطاء، عن محفوظ بن علقمة، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال: «إنما العين وكاء السه، فمن نام فليتوضأ»^(٢).

قال: حدثنا علي، عن أبي عبيد قوله: «السه» يعني حلقة الدبر، و«الوكاء» أصله الخيط، أو السير الذي يشد به رأس القربة، فجعل

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٩٧/٤)، والدارمي (٧٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٢/١٩) رقم (٨٧٥)، والدارقطني في «سننه» (١٦٠/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١١٨/١) من حديث معاوية، وذكر الزيلعي في «نصب الراية» (٤٦/١) أنه أعل بوجهين:

أحدهما: الكلام في أبي بكر بن أبي مريم، قال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي. والثاني: أنه روي موقوفاً. وسئل أبو حاتم عن حديث علي ومعاوية، فقال: ليسا بقويين. «العلل» (١٠٦)، وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧٦/٢) وهما ضعيفان لا حجة فيهما من جهة النقل. وانظر: «البدر المنير» (٤٢٥-٤٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٥)، وابن ماجه (٤٧٧)، وأحمد في «مسنده» (١١١/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١١٨/١) من طريق بقية به، وذكر الزيلعي في «نصب الراية» (٤٥/١) أنه أعل بوجهين: أحدهما: أن بقية والوضين فيهما مقال، والثاني: الانقطاع. وقال أبو زرعة في «العلل» (١٠٦)، و«المراسيل» (٤٤٦): ابن عائذ عن علي مرسل. وقال عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (١٤٦/١): هذا الحديث ليس بمتصل. وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٨/٣) ليس بمتصل. وقال البيهقي في «الخلاقيات» (١٣٢/٢): قال أحمد- فيما بلغنا عنه- حديث علي الذي يرويه الوضين بن عطاء أثبت من حديث معاوية في هذا الباب، وانظر: «البدر المنير» (٤٢٥-٤٣٢).

اليقظة للعين مثل الوكاء للقربة، يقول: فإذا نامت العين (استطلق)^(١) ذلك الوكاء، فكان منه الحدث^(٢).

قال أبو بكر: وقد اختلف أهل العلم وافترقوا في الوضوء من النوم ست فرق.

فقال فرقة: بظاهر هذه الأخبار، فأوجبت الوضوء على كل نائم، روينا عن أبي هريرة أنه قال: من أستحق النوم فعليه الوضوء. وروينا عن أنس بن مالك أنه قال: إذا وجد الرجل طعم النوم جالسًا كان أو غيره فعليه الوضوء.

وروينا عن ابن عباس أنه قال: وجب الوضوء على كل نائم، إلا من خفق^(٣) برأسه خفقة.

٣٧- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، أخبرني سفيان، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن مِثْسم، عن ابن عباس أنه قال: وجب الوضوء على كل نائم، إلا من خفق برأسه خفقة^(٤).

(١) في «غريب الحديث» لأبي عبيد: أسترخى.

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٨٢/٣).

(٣) خفق برأسه من النعاس: أماله، وقيل: هو إذا نعس نعسة ثم تنبه. «لسان العرب» مادة (خفق).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٧٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٧/١)- من قال: ليس على من نام ساجدًا أو قاعدًا وضوء) كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد به.

وقد أخرجه الدارقطني في «العلل» (٢١٠/٨) مرفوعًا من حديث أبي هريرة، وقال: وإنما يروى هذا عن ابن عباس من قوله.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٩/١) من طريق سفيان، وقال: رواه جماعة عن يزيد بن أبي زياد موقوفًا، وروي ذلك مرفوعًا ولا يثبت رفعه.

٣٨- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن سعيد الجُريري، عن خالد بن [علاق]^(١)، عن أبي هريرة قال: إذا أَسْتَحَقَّ أحدكم نومًا، فليتوضأ^(٢).

٣٩- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن جعفر بن سليمان وغيره، عن سعيد الجريري، عن هلال العبسي، عن أبي هريرة قال: من أَسْتَحَقَّ [النوم]^(٤) فعليه الوضوء.

٤٠- حدثنا موسى بن هارون، نا شريح بن يونس، نا أبو معاوية، عن عاصم، عن أنس قال: إذا وجد الرجل طعم النوم جالسًا كان أو غير ذلك، فعليه الوضوء.

قال أبو بكر: وكان الحسن البصري يقول: إذا خالط النوم قلب أحدكم فليتوضأ^(٥).

(١) في «الأصل»، و«مصنف ابن أبي شيبة»: علاق- بالعين المهملة- وقال ابن حجر في «التقريب» (١٦٧٤): بالغين المعجمة على الصحيح. وقال في «تهذيب التهذيب» (١٩٥٨): وقال ابن ماکولا في علاق: يقال فيه بالعين المهملة والأول أكثر.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسننه» (١٥٨/١)- من كان يقول: إذا نام فليتوضأ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٩/١) من طريق سعيد به، وقال البيهقي: قال إسماعيل بن علية: قال الجريري: فسألناه عن أَسْتَحَقَّاق النوم فقال: هو أن يضع جنبه. وقد روي ذلك مرفوعًا، ولا يصح رفعه. اهـ.

وقال الدارقطني في «علله» (٣٢٨/٨): الموقوف هو الصواب. وكذا قال ابن الملقن وقال: إسناده صحيح. أنظر: «البدر المنير» (٤٣٣/٢-٤٣٤).

(٣) «المصنف» (٤٨١) إلا أنه قال فيه: عن هلال العبسي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٤) في «الأصل»: وضوءًا. والمثبت من «المصنف».

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٨)، وابن أبي شيبة (١٥٨/١)- من كان يقول: إذا نام فليتوضأ في «مسننيهما».

وكذلك قال سعيد بن المسيب^(١)، وأبو رافع، وقال عطاء بن أبي رباح: إذا ملكك النوم فتوضأ، قاعدًا أو مضطجعًا^(٢).

وروينا عن / عطاء^(٣)، وطاوس^(١)، ومجاهد أنهم قالوا: من نام ١٨/١ راکعًا أو ساجدًا فليتوضأ.

وقال إسحاق^(٤): كلما نام حتى غلبه على عقله توضأ. وبه قال القاسم بن سلام.

وقالت فرقة: إن نام قليلًا [قاعدًا]^(٥) لم ينتقض وضوءه، وإن تطاول ذلك توضأ، هذا قول مالك^(٦) وبه قال الزهري^(٧)، وربيعة.

وقال الأوزاعي: إذا أستثقل نومًا قاعدًا توضأ، فأما من كان نومه غرارًا كما قال الزهري ينام ويستيقظ فلا وضوء عليه. وقال أحمد بن حنبل^(٨): النائم قاعدًا إذا أطال النوم، توضأ.

وقالت فرقة ثالثة: لا يجب على النائم الوضوء حتى يضع جنبه، هذا

(١) أنظر «مسنن ابن أبي شيبة» (١/١٥٨ - من كان يقول: إذا نام فليتوضأ).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مسننه» (٤٧٥).

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مسننه» (١/١٥٧ - من قال: ليس على من نام ساجدًا أو قاعدًا وضوء) عن عطاء أنه قال: «من نام ساجدًا أو قائمًا أو جالسًا فلا وضوء عليه....».

(٤) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٨).

(٥) سقط من «الأصل»، وما أثبتناه من «د، ط».

(٦) «المدونة» (١/١١٩ - الوضوء من النوم).

(٧) أنظر: «مسنن عبد الرزاق» (٤٨٠).

(٨) «مسائل أحمد برواية عبد الله» (٧٤)، وقال في «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٨)، و«مسائل أحمد برواية ابن هانئ» (٤٢): لا يتوضأ.

قول الحكم^(١)، وحما^(١)، وسفيان الثوري، وقال سفيان: إن نام قائماً أو قاعداً لم يعد وضوءه.

وقال أصحاب الرأي^(٢) في النوم: إذا كان قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو قاعداً فلا ينقض ذلك الوضوء، فأما إذا نام مضطجعاً أو متكئاً فإن ذلك ينقض الوضوء. وقال يعقوب^(٣): كذلك إلا في الساجد في الصلاة، فإنه زعم أنه إن تعمد النوم وهو ساجد وجب عليه الوضوء، وفسدت صلاته، وإن غلبه النوم فلا وضوء عليه.

واحتمج بعضهم بحديث روي عن ابن عباس^(٤)، لا يثبت^(٥)، من

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٩٨-١٩٩) باب الوضوء والغسل. (أو قاعداً وضوء).

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/٩٨-١٩٩) باب الوضوء والغسل.

(٣) «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠١) باب الوضوء والغسل.

(٤) أخرجه: أبو داود (٢٠٤)، والترمذي (٧٧)، وأحمد في «مسنده» (١/٢٥٦) من طريق عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ، ثم يقوم فيصلّي ولا يتوضأ، فقلت له: صليت ولم تتوضأ وقد نمت؟! فقال: إنما الوضوء على من نام مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله».

(٥) قال أبو داود في «سننه» (١/٢٤٨): قوله: «الوضوء على من نام مضطجعاً» هو حديث منكر. وقال الترمذي في «عله» (٤٣) -المجلد المفرد- بعد أن ذكر الحديث بلفظه: سألت محمداً -أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: هذا لا شيء. وقال الدارقطني في «سننه» (١/١٦٠-١٦١) عقب ذكر الحديث: تفرد به أبو خالد عن قتادة، ولا يصح. وقال ابن الملقن في «البدر المنير»: وممن صرح بضعه من المتقدمين: أحمد، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، والحري، والبيهقي، وغيرهم. أنظر الكلام على هذا الحديث مطولاً في «البدر المنير» (٢/٤٣٤-٤٤٣).

حديث أبي خالد الدالاني، وقد ذكرته وعلمه في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

وممن روى عنه أنه كان ينام قاعدًا ولا يتوضأ: ابن عمر، وأبو أمامة الباهلي، وإبراهيم النخعي^(١)، وابن سيرين^(٢)، وسالم بن عبد الله، ومحمد بن علي، ونافع.

وحكي عن ابن المبارك أنه كان يقول فيمن نام وهو قاعد مستند: لا وضوء عليه.

٤١- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، أنا يزيد بن هارون، أنا يحيى بن سعيد، أن نافعًا أخبره، أن ابن عمر كان إذا نام قاعدًا لم يتوضأ، وإذا اضطجع فنام يتوضأ^(٣).

٤٢- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا إسماعيل بن عياش، عن محمد بن زياد وشرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يكثر أن ينام قاعدًا حتى يميل، ثم يصلي ولا يتوضأ^(٤).

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٥٧- من قال: ليس على من نام ساجدًا أو قاعدًا وضوء).

(٢) السابق.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٨٤، ٤٨٥) من طريق نافع بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٦- من قال: ليس على من نام ساجدًا أو قاعدًا وضوء) من طريق يحيى بن سعيد بلفظ: «أنه كان لا يرى على من نام قاعدًا وضوء».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٧- من قال: ليس على من نام ساجدًا أو قاعدًا وضوء) عن إسماعيل بن عياش به.

٤٣- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا عبد الله بن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن حميد بن زياد، عن يزيد بن قُسيْط، عن أبي هريرة قال: ليس على النائم القائم، ولا على المحتبي، ولا على الساجد النائم الوضوء^(١).

٤٤- حدثنا محمد بن إسماعيل، نا إبراهيم، حدثني بن فليح، عن أبيه، عن شيبه بن الحارث أن أبا هريرة كان يفتي من نام مضطجعاً عليه الوضوء، ولا يأمر من نام (مضطجعاً)^(٢) بالوضوء. وفرقت فرقة رابعة بين من نام ساجداً في الصلاة أو غير صلاة، فقالت: إذا نام رجل ساجداً في الصلاة فليس عليه الوضوء، وإذا نام ساجداً في غير صلاة فعليه الوضوء^(٣)، هذا قول ابن المبارك^(٤). وقد ذكرنا عن يعقوب قوله، وقال يعقوب: وأما القائم والقاعد والراكم، فإن غلبه النوم أو تعمد له لم تنقض الصلاة غير أنه مسيء في التعمد. وقد كان الشافعي -إذ هو بالعراق- يقول: إنما سقط الوضوء عن النائم جالساً بالأثر، وعن النائم في الصلاة كيف كان للأثر^(٥). وفي هذه المسألة قول خامس، قاله الشافعي بمصر، قال الشافعي: وسواء الراكب السفينة والبعير والدابة، والمستوي بالأرض من زال عن

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٢٢-١٢٣) من طريق عبد الله بن المبارك به، وزاد: «حتى يضطجع، فإذا أضطجع توضأ».

(٢) كذا في «الأصل»، وهو خطأ، ولعله سبق قلم أو أنتقال نظر من الناسخ، ولعل الصواب: قاعداً، أو قائماً ليستقيم السياق.

(٣) زاد في «د، ط»: وإن تعمد النوم ساجداً في الصلاة فعليه الوضوء.

(٤) أنظر: «التمهيد» (١٨/٢٤٤).

(٥) أنظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/٢٠٩) وقال فيه: جالساً مستويًا.

حد الأستواء [قاعدًا] ^(١) أو نام قائمًا أو راکعًا أو ساجدًا أو مضطجعًا؛ فعليه الوضوء؛ لأن النائم جالسًا يَكِلُ ^(٢) للأرض / فلا يكاد يخرج منه ^{٨/١ ب} شيء إلا أنتبه به ^(٣). وكان أبو ثور يقول: إن نام جالسًا لم يتوضأ، وإن نام مضطجعًا توضأ، قال: وذلك أن الجميع إذا أجمعوا على طهارة، ثم اختلفوا بعد أن نام جالسًا، فلا يجب أن تنقض طهارة مجمع عليها إلا بإجماع مثله.

قال أبو بكر: وهو كثير مما ندع هذا المثال، وأسعد الناس بهذا القول: من قال: ليس على من نام مضطجعًا وضوء حتى يوقن بحدث غير النوم، وقد بينت هذا مع غيره في [الكتاب] ^(٤) الذي اختصرت منه هذا الكتاب.

٤٥- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، نا وهب بن جرير، نا هشام، عن قتادة، عن أنس قال: كان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون صلاة العشاء الآخرة، ينعسون حتى تخفق رءوسهم، ثم يصلون، ولا يعيدون الوضوء ^(٥).

(١) في «الأصل»: فغط. والمثبت من «د، ط، الأم».

(٢) كَلَّ يَكِلُ كَلَالًا وَكَلَالَةً، وَالْكَلُّ: الْعَيْلُ وَالثَّقْلُ. «لسان العرب» مادة (كلل).

(٣) «الأم» (١/٦٢- ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه).

(٤) في «الأصل»: المختصر. والمثبت من «د، ط».

(٥) أخرجه: أبو داود (٢٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١٩) من طريق هشام

الدستوائي به، وأخرجه مسلم (٣٧٦/١٢٥)، والترمذي (٧٨)، وأحمد في «مسنده»

(٣/٢٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٢٠) من طريق قتادة به بلفظ: «كان

أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون» وقال الترمذي: هذا حديث

حسن صحيح.

وفي هذه المسألة قول سادس، روينا عن أبي موسى الأشعري: أنه صلى الظهر ثم أستلقى على قفاه فنام حتى سمعنا غطيته، فلما حضرت الصلاة قال: هل وجدتم ريحاً، أو سمعتم صوتاً؟ قالوا: لا. فصلى العصر ولم يتوضأ.

٤٦- حدثنا محمد بن نصر، نا إسحاق بن راهويه، نا الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن قيس بن عباد قال: رأيت أبا موسى صلى الظهر ثم أستلقى على قفاه، فنام حتى سمعنا غطيته، فلما حضرت الصلاة قام فقال: هل وجدتم ريحاً أو سمعتم صوتاً؟ قالوا: لا. فصلى العصر ولم يتوضأ^(١).

٤٧- حدثنا يحيى بن محمد، نا الحجي، نا أبو عوانة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه قال: دخل ابن عمر المسجد، فرأيته يصلي قبل صلاة الفجر، ويتلفت كأنه يبادر الفجر، ثم ركع ركعتين مع الفجر أو قبله، ثم رأيته مستلقياً على ظهره، حتى عرفت أنه قد نام، ثم قام فصلى^(٢).

٤٨- حدثنا محمد بن نصر، أنا عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: كان أناس من أصحاب النبي ﷺ يضعون جنوبهم فينامون، فمنهم من يتوضأ، ومنهم من لا يتوضأ^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٨) من قال: ليس على من نام ساجداً أو قاعداً وضوء) عن أبي موسى بنحوه.

(٢) روى عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٨٦) عن ثابت بن عبيد قال: أنهت إلى ابن عمر وهو جالس ينتظر الصلاة فسلمت عليه فاستيقظ فقال: أبا ثابت! قال: قلت: نعم قال: أسلمت؟ قال: قلت نعم. قال: إذا سلمت فأسمع، وإذا ردوا عليك فليسمعوك، ثم قال: فصلى وكان محتياً قد نام.

(٣) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣١٩٩) من طريق سعيد به، وذكره الهيثمي في:

وروينا عن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مرارًا مضطجعًا ينتظر الصلاة، ثم يصلي، فلا يعيد الوضوء.
ومن حديث يعلى بن عطاء عن أبيه أنه قال: رأيت ابن عمر مستلقيًا علي ظهره حتى عرفت أنه نام [ثم قام] ^(١) فصلّى.

* * *

ذكر الطهارة التي

معرفة وجوبها مأخوذ من اتفاق الأمة

أجمع أهل العلم على أن على النفساء الاغتسال عند خروجها من النفاس ^(٢).

وأجمعوا على إيجاب الطهارة على من زال عقله بجنون أو إغماء ^(٣).
وقد روينا عن رسول الله ﷺ بإسناد ثابت أنه أغمي عليه فاغتسل حين أفاق.

٤٩- حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، نا يحيى بن أبي بكير، نا زائدة بن قدامة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله بن عبد الله بن

= «مجمع الزوائد» (١/٢٤٨) وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، ورواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح. اهـ، وذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/٦١٣) من رواية أبي يعلى وقال: هذا إسناد صحيح.

قلت: وأصله في «صحيح مسلم» (٣٧٦) من طريق شعبة عن قتادة قال: قال سمعت أنسًا يقول: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون قال: قلت: سمعته من أنس؟ قال: أي والله.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) «الإجماع» للمصنف (٣١)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٥١٣).

(٣) سبق.

عتبة أنه قال: دخلت على عائشة فقلت لها: ألا تحدثيني عن مرض رسول الله ﷺ؟ فقالت: بلى، ثقل النبي ﷺ فقال: «أصلى الناس؟» قلنا: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله. فقال: «ضعوا لي ماء في المخضب». قالت: ففعلنا، فاغتسل ثم ذهب لينوء^(١) فأغمي عليه، ثم أفاق فقال لنا: «أصلى الناس؟» فقلت: لا، وهم ينتظرونك. قال: «ضعوا لي ماء في المخضب»، ففعلنا: فاغتسل ثم [ذهب]^(٢) لينوء فأغمي عليه، ثم أفاق فقال: «أصلى الناس؟» فقلنا: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله. قالت: والناس عكوف في المسجد / ينتظرون رسول الله لعشاء الآخرة، فأرسل رسولاً إلى أبي بكر أن يصلي بالناس^(٣).

١٩/١

قال أبو بكر: وليس في أغتسال رسول الله ﷺ دليل على أن ذلك واجب، [إذ لو كان واجباً لأمر به، فالوضوء واجب]^(٤)؛ لإجماع أهل العلم عليه^(٥)، والاغتسال يستحب لفعل رسول الله ﷺ.

وقد اختلف أهل العلم فيما يجب على المجنون إذا أفاق، فقالت طائفة: عليه الوضوء.

كذلك قال النخعي، وحمام بن أبي سليمان، ومالك^(٦)، والأوزاعي،

(١) ينوء: ينهض بجهد ومشقة. «لسان العرب» مادة (نوأ).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، ومصادر التخريج.

(٣) أخرجه: البخاري (٦٨٧)، ومسلم (٤١٨)، والنسائي (٨٣٣)، وأحمد في «مسنده»

(٢٥٢/٢، ٢٥١/٦)، والدارمي في «سننه» (١٢٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه»

(٢٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢١١٦، ٦٦٠٢) كلهم من طريق زائدة به مطولاً.

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٥) سبق تخريجه.

(٦) «المدونة» (١/٢٢١- في وضوء المجنون والسكران والمغمى عليه إذا أفاقوا).

وأحمد، وإسحاق^(١) وأصحاب الرأي^(٢).

وكان الشافعي يقول^(٣): (ما)^(٤) جن إنسان إلا أنزل، فإن كان هكذا أغتسل، وإن شك أحببت له أن يغتسل احتياطاً.

وكان الحسن البصري يقول: إذا أفاق المجنون أغتسل^(٥).

قال أبو بكر: الطهارة في كل ما ذكرناه واجبة إما بكتاب، أو بسنة، أو إجماع، وليس فيما بقي مما أنا ذاكِر - إن شاء الله - من أبواب الأحداث شيء أجمعوا على أن الطهارة تجب منه.

* * *

ذكر أحد النوعين الخارج من

الجسد [المجتمع]^(٦) على أنه لا ينقض طهارة

أجمع أهل العلم أن خروج اللبن من ثدي المرأة لا ينقض الوضوء، وكذلك البزاق، والمخاط، والدمع الذي يسيل من العين، والعرق يخرج من سائر الجسد، والجشاء المتغير الذي يخرج من الفم^(٧)، والنفس

(١) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٥١٤).

(٢) أنظر: «تحفة الفقهاء» (٢٢/١)، و«شرح فتح القدير» (٥٠/١).

(٣) «الأم» (٩٨-٩٩ - باب ما يوجب الغسل ولا يوجبه).

(٤) في «د»، «الأم»: قلما. وقال النووي في «المجموع»: لفظ النص في «الأم»: ... ما جُنَّ إنسان إلا أنزل.

(٥) «مصنف عبد الرزاق» (٤٩٤).

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٧) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٨٠).

الخارج من الأنف، والدود الساقط من القرح^(١)، كل هذا لا ينقض طهارة ولا يوجب وضوءاً.

* * *

ذكر النوع الثاني الخارج عن الجسد المختلف في

وجوب [الطهارة منه]^(٢) ذكر [الطهارة من]^(٣) دم الاستحاضة

افترق أهل العلم فيما يجب على المستحاضة من الطهارة خمس فرق فقالت فرقة: تتوضأ لكل صلاة، روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وعائشة، وعروة.

٥٠- حدثنا إسحاق، أنا عبد الرزاق^(٤)، نا معمر وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: إذا رأت المرأة ما يريبها بعد الطهر مثل غسالة^(٥) اللحم، أو مثل غسالة السمك، أو مثل قطرة الدم (من)^(٦) الرعاف، فإنما تلك ركضة من ركضات الشيطان في الرحم، فلتنضح بالماء، ولتتوضأ ولتصل^(٧).

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٨٤).

(٢) بتر بالأصل، وما أثبتناه من «د، ط».

(٣) في «الأصل»: طهارة. وضرب عليها الناسخ وكتب في الحاشية: نجاسة. والمثبت من «د، ط».

(٤) «المصنف» (١١٦١).

(٥) غسالة كل شيء ماؤه الذي يغسل به، والغسالة: ما غسلت به الشيء. «لسان العرب» مادة (غسل).

(٦) في «المصنف»: قبل.

(٧) أخرجه الدارمي في «سننه» (٨٧٣) من طريق إسرائيل به، وابن أبي شيبه في «مصنفه» (١١٦/١) - في المرأة تطهر ثم ترى الصفرة بعد الطهر) من طريق أبي إسحاق به.

٥١- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا أبو عبيد، نا هاشم بن القاسم، عن شعبة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، سئل عن الاستحاضة فقال: إنما هو عرق عائد، أو ركضة من الشيطان، فلتدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة، قيل: وإن سال؟ قال: وإن سال مثل هذا المشعب^(٢٧١).

٥٢- وحدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، عن سفيان، عن بيان، عن الشعبي، عن قمير، عن عائشة قالت: المستحاضة تجلس أيام أقرائها، ثم تغتسل غسلًا واحدًا، وتوضأ لكل صلاة^(٣).

(١) المَثْعَبُ -بالفتح-: واحد مثاعب: الحياض، واثعَب الماء جرى في المثعب. «لسان العرب» مادة (ثعب).

(٢) أخرجه الدارمي (٧٨٨) من طريق شعبة بنحوه، وليس فيه: «توضأ لكل صلاة».

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٧٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥١/١)- المستحاضة كيف تصنع؟ من طريق قمير عن عائشة به، وضعفه، وذكر رواية الشعبي عن حديث قمير، عن عائشة: «توضأ لكل صلاة» وذكر خمس روايات أخرى موقوفة، ضعف بعضها، واستثنى منها أثر قمير عن عائشة، وأخرجه الدارمي (٨١٤) من طريق الشعبي به، «أن عائشة قالت في المستحاضة: تغتسل كل يوم مرة».

وأخرجه أبو داود (٣٠٣) عن أم كلثوم عنها بلفظ (تغتسل -تعنى مرة واحدة ثم توضأ إلى أيام أقرائها).

وأخرجه في (٣٠٤) عن ابن شبرمة عن امرأة مسروق عنها مثله، وأم كلثوم وامرأة مسروق وقمير بنت عمرو؛ واحد وانظر «التحفة» للمزني (٤٣٢/١٢) قال أبو داود بعد أن ساقه جملة من الآثار في ذلك: ورواه ابن داود عن الأعمش مرفوعًا أوله، وأنكر أن يكون فيه الوضوء عند كل صلاة، ودل على ضعف حديث حبيب هذا أن رواية الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «فكانت تغتسل لكل صلاة» في حديث المستحاضة.

وروى أبو اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن علي عليه السلام وعمار مولى بني هاشم =

وبه قال مالك^(١) وأصحابه عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن سلمة، وأبو مصعب، وهكذا قال الثوري فيمن تبعه من أهل العراق، وحكي ذلك عن ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وكذلك قال الشافعي^(٢)، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، غير أن أحمد وإسحاق^(٣) اختاروا لها أن تغتسل لكل صلاة، فإن لم تفعل جمعت بين الصلاتين بغسل، فإن / لم تفعل، وتوضأت لكل صلاة أجزأتها.

٩/١ ب

وقالت فرقة: تغتسل لكل يوم غسلاً واحداً. وقال بعضهم: وتتوضأ لكل صلاة، روينا عن عائشة رواية ثانية أنها قالت: تغتسل لكل يوم غسلاً وتصلّي. وقال ابن المسيب: تغتسل من طُهرٍ إلى طهر، وتتوضأ لكل صلاة^(٤).

= عن ابن عباس، وروى عبد الملك بن ميسرة وبيان والمغيرة وفراس ومجالد عن الشعبي عن حديث قمير عن عائشة (توضئي لكل صلاة)، ورواية داود وعاصم عن الشعبي عن قمير عن عائشة (تغتسل كل يوم مرة)، وروى هشام بن عروة عن أبيه (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)، وهذه الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث قمير، وحديث عمار مولى بني هاشم، وحديث هشام بن عمرو عن أبيه، والمعروف عن ابن عباس الغسل.

(١) أنظر: «المدونة» (١/١٥٢ - في الحائض والمستحاضة)، «الموطأ» (١/٧٨ - باب المستحاضة).

(٢) «الأم» (١/١٣٣ - باب المستحاضة).

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٨٢٠).

(٤) أخرجه: أبو داود (٣٠٥)، والدارمي (٨٠٨، ٨٠٩)، وقال أبو داود بعد ما ذكر من روي عنه «تغتسل من طهر إلى طهر» ومن قال به، قال: وقال مالك: إني لأظن حديث سعيد بن المسيب إنما هو «من طهر إلى طهر»، (ولكن الوهم دخل فيه. ورواه مسور بن عبد الملك بن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع: «من طهر إلى طهر»

وكذلك قال الحسن البصري، وقال الشعبي: إذا أغتسلت كل يوم غسلًا أجزأها.

٥٣- حدثنا خشنام بن إسماعيل، نا محمد بن يحيى، نا وهب بن جرير، عن شعبة، عن داود وعاصم، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة أنها قالت في المستحاضة: تمسك عن الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل لكل يوم غسلًا وتصلي^(١).

وقالت فرقة ثالثة: تغتسل لكل صلاة، روي هذا القول عن علي، وابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير.

٥٤- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير، أن سعيد بن [جبير]^(٣) أخبره قال: أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير غلامًا لها -أو مولى لها- أني مبتلاة لم أصل منذ كذا وكذا -حسبت أنه قال: منذ سنتين- وإني أنشدك الله إلا ما بينت لي في ديني، قال: وكتبت إليه أني أفيتت أن أغتسل لكل صلاة. فقال ابن الزبير: ما أجد لها إلا ذلك. ثم جاء ابن عمر وابن عباس فقالا: ما نجد لها إلا ذلك.

٥٥- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، عن سفيان، عن عبد الله بن

= فلقنها الناس: «من ظهر إلى ظهر» (٢٩٩/١) وانظر: «معالم السنن» للخطابي المطبوع مع «مختصر سنن أبي داود» (١٩٢-١٩٣)، و«المتقى شرح الموطأ» للباجي (١٤٥/١).

(١) أخرجه الدارمي (٨١٤) من طريق داود به بلفظ: «تغتسل كل يوم مرة».

(٢) «المصنف» (١١٧٩) وليس فيه قول ابن عمر وابن عباس.

(٣) في «الأصل»: المسيب. تحريف، والمثبت من «المصنف».

مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن امرأة جاءت فقالت: إني أستحضت منذ كذا وكذا، وقد حدثت أن عليًا قال: تغتسل لكل صلاة. فقال ابن عباس: ما أجد لها إلا ما قال علي^(١).

وقالت فرقة رابعة: تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد، وتجمع بين المغرب والعشاء بغسل واحد، وتغتسل للفجر غسلًا، روي هذا القول، عن ابن عباس وهي الرواية الثالثة عنه.

٥٦- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن جبير: أن امرأة من أهل الكوفة كتبت إلى ابن عباس كتابًا، فإذا في الكتاب: إني امرأة^(٣) أصابني بلاء [وضر]^(٤) وإني^(٥) أدع الصلاة الزمان الطويل، وإن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك، فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة، قال: فقال ابن عباس: اللهم لا أجد لها إلا ما قال علي، غير أنها تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد، والمغرب والعشاء بغسل واحد، وتغتسل للفجر غسلًا واحدًا.

وبه قال عطاء بن أبي رباح^(٦)، وإبراهيم النخعي^(٧) وكان الأوزاعي

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٧٨)، والدارمي (٨٩٧) عن سفيان الثوري، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن سعيد بن جبير به، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٢/١١) - المستحاضة كيف تصنع؟ من طريق سعيد بن جبير به.

(٢) «المصنف» (١١٧٣).

(٣) زاد في «المصنف»: مستحاضة.

(٤) في «الأصل»: وظنا. تحريف، والمثبت من «المصنف».

(٥) زاد في «الأصل»: لا. وهي زيادة مقحمة لا تناسب السياق.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٧١).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٧٢).

يعجبه هذا القول، فإن أخبرته أنها لا تقوى على ذلك، أمرها أن تغتسل من ظهر إلى ظهر، وتتوضأ لكل صلاة.

وقد حكى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قول خامس^(١): (وهو)^(٢) أن لا وضوء على المستحاضة لكل صلاة إلا أن يصيبها حدث بعد وضوئها من بول أو ريح أو ما أشبه ذلك مما ينقض الوضوء.

وقد روينا عن النبي ﷺ أربعة أخبار يوافق كل خبر منها قولاً من هذه الأقاويل، غير قول ربيعة، وقد تكلم في أسانيدنا^(٣)، والنظر دال على ما قال ربيعة، إلا أنه قول لا أعلم أحداً سبقه إليه، وإنما قلت النظر يدل عليه، لأنه لا فرق بين الدم الذي يخرج من المستحاضة قبل الوضوء، والذي يخرج في أضعاف^(٤) / الوضوء، والدم الخارج بعد ١٠/١ الوضوء؛ لأن دم المستحاضة إن كان يوجب الوضوء، فقليل ذلك وكثيره - في أي وقت كان - يوجب الوضوء، فإذا كان هكذا وابتدأت المستحاضة في الوضوء فخرج منها دم بعد غسلها [بعض]^(٥) أعضاء الوضوء، وجب أن ينتقض ما غسلت من أعضاء الوضوء؛ لأن الدم الذي يوجب الطهارة في قول من أوجب على المستحاضة الطهارة

(١) أخرجه أبو داود (٣١٠)، قال الخطابي: وقول ربيعة شاذ، وليس العمل عليه. «معالم السنن» (المطبوع مع «مختصر سنن أبي داود» (١/١٩٤).

(٢) تكررت في «الأصل».

(٣) أنظر تفصيل هذه الطرق في «نصب الراية» (١/٢٠٢) و«البدر المنير» (٣/١٢١)، بتحقيقنا.

(٤) أي: أثناء. «لسان العرب» مادة (ضعف).

(٥) في «الأصل، ط»: بعد. خطأ، والمثبت من «د».

قائم، وإن كان ما يخرج منها بين أضعاف الوضوء وما خرج منها قبل أن تدخل الصلاة، وما حدث في الصلاة منه [لا ينقض طهارة، وجب كذلك أن ما خرج منها بعد فراغها من الصلاة]^(١) لا ينقض طهارة إلا بحدث غير دم الاستحاضة، هذا الذي يدل عليه النظر، ومع أنا قد رويناه عن مالك^(٢) أنه أستحب لمن به سلس البول أن يتوضأ لكل صلاة إلا أن يكون البرد يؤذيه، فإذا أذاه قال: رجوت أن لا يكون عليه الضيق في ترك الوضوء. وقد زعم يعقوب أن القياس في الجرح السائل، والمستحاضة أن لا تتوضأ، قال: ولكننا تركنا القياس للأثر، وقد ذكرت في المختصر الذي أختصرت هذا الكتاب منه الآثار التي رويت في هذا الباب وعللها، فمن أراد [أخذ]^(٣) معرفة ذلك نظر في ذلك الكتاب -إن شاء الله.

* * *

ذكر اختلاف أهل العلم فيما

يجب على من به سلس البول من الطهارة

واختلفوا فيما يجب [على]^(٤) من به سلس البول من الطهارة، وروينا عن زيد بن ثابت أنه كان به سلس البول، فكان يداويه ما أستطاع، فإذا غلبه توضأ ثم صلى.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) «المدونة» (١/ ١٢٠) - ما جاء في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر).

(٣) في «الأصل»: حد. والمثبت من «د، ط».

(٤) في «الأصل»: عن. تحريف، والمثبت من «د، ط».

٥٧- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(١)، عن معمر، عن الزهري، عن خارجة بن زيد قال: كبر زيد بن ثابت حتى سلس منه البول، فكان يداويه ما أستطاع، فإذا غلبه توضأ ثم صلى.

وهذا على مذهب يحيى بن أبي كثير، والأوزاعي، وقال الثوري: إذا كان بوله لا يحبس فليضع كيساً أو شيئاً يجعله فيه، ثم يتوضأ ويصلي. وقد ثبت أن عمر بن الخطاب لما طعن، صلى وجرحه يثعب دمًا^(٢)، وكان الثوري يقول في الدم لا يرقأ: بمنزلة المستحاضة، يتوضأ لكل صلاة.

قال أبو بكر: والذي به سلس البول يتوضأ لكل صلاة في قول الشافعي^(٣) وأبي ثور.

وقال إسحاق^(٤)، وأصحاب الرأي^(٥): في الجرح السائل لا ينقطع: يتوضأ لكل صلاة ويصلي. وقد أحتج بحديث عمر بعض من رأى أن لا وضوء في الدم يخرج من الجرح والقرح سوى القبل والدبر، قال: صلى عمر وجرحه يثعب دمًا. وليس في الحديث ذكر الوضوء، فدل على أن لا وضوء على من سال من جرحه دم.

واحتج آخر بحديث عمر وقال: في بعض الحديث: أن عمر

(١) «المصنف» (٥٨٢).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٦٢- باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٥٧٩) وإسناده صحيح وسيأتي مسنداً.

(٣) «الأم» (١/١١٢- باب: النية في التيمم).

(٤) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٧١).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠٩-٢١٠- باب الوضوء والغسل).

توضاً^(١)، وقال آخر: ليس في وضوء عمر لهذا حجة؛ لأن عمر أغمي عليه فتوضاً لذلك، ولا أختلاف^(٢) بين أهل العلم أن الوضوء يجب على من أغمي عليه.

وفي الذي به سلس البول قول ثان: قاله مالك^(٣)، وقد ذكرته، قال: أحب إلي أن يتوضأ لكل صلاة إلا أن يكون البرد يؤذيه، فإذا آذاه رجوت أن لا يكون عليه ضيق في ترك^(٤) الوضوء -إن شاء الله- يكف ذلك عنه بخرقه ويدخل المسجد.

قال أبو بكر: فكان [معنى]^(٥) قول مالك أن حدثه دائم، ولا معنى لوضوئه؛ لدوام ذلك عليه في كل وقت، وهذا يشبه مذهب ربيعة في المستحاضة. وقد حكى / ابن وهب عن مالك أنه قال في الذي سلس بوله، وهو يقطر أبداً لا يكاد ينقطع، قال: إذا كان ذلك يغلبه، فليس عليه وضوء إلا إذا عمد البول، فأحب إلي أن يتوضأ إذا عمد إلى [الصلاة]^(٦).

قال أبو بكر: لا فرق بين من به سلس البول وبين المستحاضة، والجواب عندي في هذا كالجواب في ذلك.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٨٠) من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس والمسور بن مخرمة عنه.

(٢) سبق.

(٣) «المدونة» (١/ ١٢٠- ما جاء في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر).

(٤) زاد في «الأصل»: صلاة. خطأ، وهي زيادة مقحمة.

(٥) في «الأصل»: معي. تحريف، والمثبت من «د، ط».

(٦) في «الأصل»: البول. والمثبت من «د، ط».

٥٨- أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أن ابن وهب أخبرهم قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب [عن^(١)] سليمان بن يسار، أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره، عن عمر بن الخطاب إذ طعن أنه دخل هو وابن عباس، فلما أصبح من الغد أفزعوه بالصلاة فصلّى والجرح يثغب دمًا^(٢).

* * *

ذكر اختلاف أهل العلم فيما يجب على الراعف^(٣)

واختلفوا فيما يجب على الراعف، فأوجبت طائفة عليه الوضوء، فممن روينا عنه أنه رأى أن عليه الوضوء: عمر، وعلي، وسلمان، وكان ابن عمر إذا رعف أنصرف فتوضأ ثم رجع وبنى، وكذلك فعل ابن المسيب^(٤)، وعلقمة بن قيس^(٥) وهو مذهب إبراهيم^(٥)، وقتادة^(٦)، وعطاء^(٧)، ومكحول^(٥).

(١) في «الأصل»: و. تحريف، والمثبت من «سنن الدارقطني»، وابن شهاب الزهري من رجال التهذيب، يروي عن سليمان بن يسار، وروى عنه يونس بن يزيد الأيلي، أنظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١٩-٤٤٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/٢٢٤) من طريق يونس به، وأخرجه عبد الرزاق (٥٧٩)، وابن أبي شيبة (٢/٣٦٤- في الرعاف: إذا لم يسكن) في «مصنفيهما» من طريق سليمان بن يسار به، وأخرجه مالك في «موطئه» (١/٦٢- باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف) من طريق المسور به.

(٣) الرعاف: دم يسبق من الأنف. «لسان العرب» مادة: (رعف).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/١٠١- في الذي يقيء أو يرعف في الصلاة).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/١٠٠- في الذي يقيء أو يرعف في الصلاة).

(٦) «مصنف عبد الرزاق» (٣٦١٣).

(٧) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/١٠٠- في الذي يقيء أو يرعف في الصلاة).

وهذا مذهب الثوري^(١) في الجرح لا يرقأ أن عليه الوضوء، وهو قول أحمد^(٢) في الرعاف، وبه قال أصحاب الرأي^(٣).

٥٩- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن حجاج، عن خالد بن سلمة، عن محمد بن الحارث بن أبي ضرار أن عمر بن الخطاب كان يصلي بأصحابه فرعف، فأخذ بيد رجل فقدمه، ثم ذهب فتوضأ، ثم جاء فصلي ما بقي عليه من صلاته ولم يتكلم^(٣).

٦٠- حدثنا علي، ثنا حجاج، نا حماد، عن حجاج، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عاصم بن ضمرة، أن علياً قال: إذا وجد أحدكم رزاً^(٤) في بطنه في الصلاة من بول، أو قيء، أو غائط، أو رعاف؛ فلينصرف فليتوضأ، ثم ليرجع فليصل ما لم يصله^(٥).

٦١- أخبرنا محمد بن عبد الله، أنا ابن وهب، أخبرني عبد الله بن

(١) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٩٠).

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/ ٣٢٤-٣٢٥) باب الحدث في الصلاة.

(٣) ذكره الهندي في «كنز العمال» (٢٣٠٤٥) عن محمد بن الحارث بن أبي ضرار بلفظه، وقال: أخرجه العيسى في جزئه. اهـ.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٩٩- في الذي يقيء أو يعرف في الصلاة) من طريق الحجاج عن رجل عن عمرو بن الحارث بن أبي ضرار عن عمر بن الخطاب بنحوه.

(٤) الرز في «الأصل»: الصوت الخفي، ويريد به القرقرة. وقيل: هو غمز الحدث وحركته للخروج.

«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢١٩).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٠٧)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٠٠- في الذي يقيء أو يعرف في الصلاة) في «مصنفيهما» من طريق أبي إسحاق بنحوه.

[عمر، و] ^(١) حنظلة بن أبي سفيان، ومالك ^(٢)، والليث، وأسامة بن زيد، وابن سمعان، أن نافعا حدثهم؛ أن عبد الله بن عمر كان إذا رعف أنصرف فتوضأ، ثم رجع فبني [على] ^(٣) ما مضى ولم يتكلم ^(٤).

٦٢- حدثنا محمد بن نصر، نا إسحاق، أنا وكيع، عن سفيان، عن عمران بن ظبيان، عن حكيم بن سعد أبي يحيى، عن سلمان قال: إذا وجد أحدكم في الصلاة رزاً، أو قيئاً، أو رعاءً، فلينصرف غير راع لصنيعته، ثم ليتوضأ، وليعد إلى بقية صلاته ^(٥).

وفي الرعاف والدم السائل يخرج من البدن قول ثان: وهو أن لا وضوء في الرعاف ^(٦)، هذا قول طاوس ^(٧)، وروي ذلك عن عطاء ^(٨).

(١) في «الأصل»: عمرو بن. تحريف، والمثبت من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٢) «الموطأ» (١/٦١ باب: ما جاء في الرعاف).

(٣) من «السنن الكبرى».

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٦) من طريق محمد بن عبد الله به، وصححه إلا أنه لم يذكر ابن سمعان.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٠٨)، وابن أبي شيبة (٢/١٠٠) في الذي يقيء أو يرعف في الصلاة) في «مصنفيهما» من طريق سفيان به نحوه، ولم يذكر فيهما الرعاف.

(٦) أنظر: «المدونة» (١/١٢٦-١٢٧) في القرحة تسيل)، و«المجموع» (٢/٥٤).

(٧) روى البخاري ٣٣٦/١ باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر له تعليقاً قال: ليس في الدم وضوء. وانظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٦١٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٦٣) من كان يرخص فيه ولا يرى فيه وضوءاً).

(٨) روى له البخاري تعليقاً كما في التعليق السابق، وانظر «مصنف عبد الرزاق» (٥٥٥)، (٥٧٣، ٥٧٧)، وأخرج عبد الرزاق في «مصنفيه» (٥٧٢) عن ابن جريج، عن عطاء قال: «يتوضأ من الرعاف إذا ظهر فسال مما قل أو كثر» وأخرجه ابن أبي شيبة (١/١٦٢) - إذا سال الدم أو قطر أو برز ففيه الوضوء) من طريق ابن جريج به.

وبه قال أبو جعفر^(١)، وسالم بن عبد الله^(٢)، قال مكحول^(٣):
لا وضوء من دم إلا ما خرج من جوف أو دبر. وحكي عن ربيعة أنه
قال: لو رغت ملء طست ما أعدت منه الوضوء.

وممن مذهبه أن لا وضوء في الرعاف، ولا [في]^(٤) شيء يخرج
من غير مواضع الحدث: يحيى الأنصاري، وربيعه، ومالك، قال
مالك^(٥): [الأمر]^(٦) عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف، ولا من دم،
ولا من قيح يسيل من الجسد، وبه قال الشافعي^(٧)، وأبو ثور.

وأسقطت فرقة ثالثة عن القليل منه الوضوء، روي عن عبد الله بن أبي
أوفى أنه بزق دمًا ثم قام فصلي^(٨)، وعن ابن عباس أنه قال: إذا كان الدم

(١) روى البخاري (١/٣٣٦- باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل
والدبر)، له تعليقاً قال: ليس في الدم وضوء.

(٢) أنظر: «الموطأ» (١/٦٢- باب العمل في الرعاف).

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/١٠٠- في الذي يقيء أو يعرف في
الصلاة) حدثنا معتمر، عن عبيد الله بن عمر قال: «أبصرت سالم بن عبد الله
صلي صلاة الغداة ركعة ثم رعف، فخرج فتوضأ، ثم جاء فبنى على ما بقي من
صلاته».

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٣- من كان يرخص فيه ولا يرى فيه
الوضوء) حدثنا عبد الأعلى، عن برد، عن مكحول أنه كان لا يرى بأساً بالدم إذا
خرج من أنف الرجل إن أستطاع أن يقتله بإصبعه، إلا أن يسيل أو يقطر.

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٥) «الموطأ» (١/٤٩- باب: وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة).

(٦) في «الأصل»: إلا أن. والمثبت من «د، ط»، و«الموطأ».

(٧) «الأم» (١/٦٦- الوضوء من الغائط والبول والريح).

(٨) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٤٩- الصفرة في البزاق فيها وضوء أم لا).

١١١/١

فاحشاً فعليهِ [الإعادة]^(١)، وإن كان / قليلاً فلا إعادة عليه.

قال أبو بكر: هذا يحتمل معنيين، يحتمل أن يكون أراد إذا صلى وفي ثوبه دم [قليل]^(٢) فلا إعادة عليه، ويحتمل غير ذلك، وعن ابن عمر أنه عصر بثرة كانت بجبهته، فخرج منها دم وقيح فمسحها، وصلى ولم يتوضأ.

وروينا عن أبي هريرة أنه أدخل إصبعه في أنفه فخرج فيها دم ففته بإصبعه، ثم صلى ولم يتوضأ. وعن جابر أنه قال: لو أدخلت إصبعي في أنفي ثم خرج دم لدكته بالبطحاء وما توضأت. وعن أبي هريرة أنه كان لا يرى أن يعيد الوضوء من القطرة والقطرتين. وعن ابن مسعود أنه أدخل أصابعه في أنفه فخضبهن في الدماء ثم قال^(٣) بهن في التراب ففتّهن ثم قام إلى الصلاة.

٦٣- حدثنا علي بن الحسن، نا يعلي بن عبيد، نا سفيان، عن عطاء بن السائب قال: رأيت عبد الله بن أبي أوفى بزق دمًا ثم قام فصلّى^(٤).

(١) في «الأصل»: الوضوء. والمثبت من «د، ط»، و«السنن الكبرى» للبيهقي.

(٢) سقط من «الأصل» والمثبت من «د، ط».

(٣) العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام واللسان، فتقول: قال بيده: أي أخذ، وقال برجله: أي مشى «النهاية في غريب الحديث» (١٢٤/٤).

(٤) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم (٣٣٦/١)، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٧١) عن سفيان الثوري به، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٩/١) - الصفة في البزاق فيها وضوء أم لا؟ من طريق عطاء به، قال ابن حجر في «الفتح» (٣٣٨/١): وصله سفيان الثوري في «جامعه» عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك، وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه؛ فالإسناد صحيح.

٦٤- حدثنا يحيى بن محمد، نا أحمد (بن)^(١) حنبل، نا أبو عبد الصمد العمي، نا سليمان، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس قال: إذا كان الدم فاحشاً فعليه الإعادة، وإن كان قليلاً فلا إعادة عليه^(٢).

٦٥- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن حميد، عن بكر بن عبد الله المزني أن ابن عمر عصر بثرة كانت بجبهته، فخرج منها دم وقيح فمسحها، فصلى ولم يتوضأ. ورأى رجلاً قد أحتجم بين يديه، وقد خرج من محاجمه شيء من دم وهو يصلي، فأخذ ابن عمر فصاه^(٣) فسلت^(٤) الدم، ثم دفنها في المسجد^(٥).

٦٦- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٦)، عن معمر، عن جعفر بن برقان قال: أخبرني ميمون بن مهران قال: رأيت أبا هريرة أدخل إصبه في أنفه، فخرج فيها دم، ففته بإصبه، ثم صلى ولم يتوضأ.

(١) تكررت في «الأصل».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٠٥) من طريق أبي عبد الصمد به.

(٣) كذا بالأصل، ومعنى فصاه: أي: ما خرج منه من الدم، وأصل التفصي أن يكون الشيء في مضيق ثم يخرج إلى غيره. انظر: «لسان العرب» مادة (فصى).

(٤) أي: أماطه. انظر: «لسان العرب» مادة (سلت).

(٥) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم (١/٣٣٦)، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٥٣) من طريق حميد الطويل به، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٣) - من كان يرخص فيه ولا يرى فيه وضوءاً - من طريق بكر به، وكلهم لم يذكر فيه قصة الرجل الذي أحتجم، وقال ابن حجر في «الفتح» (١/٣٣٨): وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح.

(٦) «المصنف» (٥٥٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٣) - من كان يرخص فيه ولا يرى فيه وضوءاً - من طريق ميمون بن مهران به.

٦٧- وَحُدِّثَتْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، نَا أَبُو نَعِيمٍ، نَا [عبيد الله]^(١)
ابن حبيب بن [أبي]^(٢) ثابت قال: سمعت أبا الزبير يذكر عن جابر
قال: لو أدخلت إصبعي في أنفي، ثم خرج دم، لدلكته بالبطحاء،
وما توضأت^(٣).

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، نَا إِسْحَاقُ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ رَجُلٍ
أَحْسَبُهُ جَوَيْبِرَ، عَنْ [جواب بن عبيد الله]^(٤) عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ
أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي أَنْفِهِ فَخَضِبَهُنَّ فِي الدَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ بِهِنَّ
فِي التَّرَابِ فَفَتَّهِنَّ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ.

٦٩- وَحَدَّثُونَا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، نَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، نَا شَرِيكَ، عَنْ
عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَا يَرَى أَنْ يَعِيدَ

(١) في «الأصل»: عبد الله. وما أثبتناه من «مصنف ابن أبي شيبة»، وقد ترجم له ابن
حبان في «الثقات» (١٤٤/٧) وقال: عبيد الله بن حبيب بن أبي ثابت مولى بني أسد،
أخو عبد الله بن حبيب، يروي عن أبي الزبير وأبيه، روى عنه أبو نعيم. اهـ وقد
طالعت ثلاث نسخ خطية لـ «مصنف ابن أبي شيبة»، فوجدت في «نسخة مراد ملا»:
عبيد الله. وفي النسخة التونسية: عبد الله. وفي «النسخة المحمودية»: ابن حبيب.

(٢) سقط من «الأصل»، وانظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣١١/٥)، «تاريخ ابن
معين- رواية الدوري» (٤١/٢)، «الثقات» لابن حبان (١٤٤/٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٣/١) من كان يرخص فيه ولا يرى فيه
وضوءاً) من طريق عبيد الله بن حبيب بنحوه.

(٤) في «الأصل»: خوات بن عبد الله. تصحيف، وقال ابن مأكولا في «الإكمال»
(١٦٨/٢) بعد ما ذكر جواب بن عبيد الله ثم جواب بن عبد الله: وهذا هو الذي قبله
وذكرته لموضع الخلاف في أسم أبيه، والصواب عبيد الله -بالضم والياء- وكذلك
قاله البخاري أ. هـ وهو جواب بن عبيد الله التيمي الكوفي، أنظر ترجمته في:
«الثقات» لابن حبان ١٥٥/٦-١٥٦، «معاني الأخيار» (١٥٣/١).

الوضوء من القطرة والقطرتين. قال: لا يعيد إلا أن يبول أو يضطر^{(١)(٢)}.
وحكى الأثرم عن أحمد^(٣) أنه سئل عن الدم ما سال من الجرح،
أو كان في الثوب؟ فقال: سواء -أي: حتى يفحش في خروجه من
الجرح، وفيما يكون في الثوب منه- واحتج بأن ابن عمر عصر بشرة
فخرج منه دم فمسحه وصلّى ولم يتوضأ، وذكر حديث أبي هريرة وابن
أبي أوفى قال: وقال ابن عباس: إذا كان فاحشاً أعاد.

وقد احتج بعض من يوجب على الراعف، والمحتجم، وعلى من
خرج من جرحه دم؛ [الوضوء]^(٤) بالأخبار التي رويت عن النبي ﷺ
بإيجابه الوضوء [على]^(٥) المستحاضة، وقد اتفق كثير من أهل العلم
على القول بذلك، قال: / فجعلنا سائر الدماء الخارجة من الجسد
قياساً على دم الاستحاضة، احتج بهذه الحجة يعقوب، وابن الحسن^(٦).

١١/١ ب

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٢- من كان يرخص فيه ولا يرى فيه
وضوء) من طريق شريك بنحوه، بدون: «لا يعيد إلا أن يبول أو يضطر». وأخرج
الدارقطني ١/١٥٧ نحوه بدون الجزء الأخير مرفوعاً من حديث أبي هريرة، قال ابن
حجر في «تلخيص الحبير» (١/٢٠٢: أما ما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة
مرفوعاً فإسناده ضعيف جداً.

(٢) زاد في «الأصل» (قال أبو بكر: هذا يحتمل معنيين أعني حديث يحتمل أن يكون
أراد، إذا صلى وفي ثوبه دم قليل فلا إعادة، ويحتمل غير ذلك، وعن ابن عمر أنه
عصر بشرة كانت بجبهته، فخرج منها دم وقبح فمسحها، وصلّى ولم يتوضأ). وهي
مقحمة وتقدمت قبل قليل ولا معنى لها هنا.

(٣) أنظر: «مسائل أحمد رواية ابنه صالح» (١٠٠٢-١٠٠٥).

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٥) في «الأصل»: في. والمثبت من «د، ط».

(٦) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠٩- باب الوضوء والغسل).

واحتج غيرهما ممن لا يوجب الوضوء من ذلك بأن الفرائض إنما تجب بكتاب أو سنة أو إجماع، وليس مع من أوجب الوضوء من ذلك حجة من حيث ذكرنا، بل قد أجمع أهل العلم على أن من تطهر طاهر^(١)، وقد اختلفوا في نقض طهارته بعد حدوث الرعاف، والحجامة، وخروج الدماء من غير القرع، والقيء، والقلس، فقالت طائفة: أنتقضت طهارته. وقال آخرون: لم تنتقض. قال: فغير جائز أن تنتقض طهارة مجمع عليها إلا بإجماع مثله، أو خبر عن رسول الله ﷺ لا معارض له.

ولا يجوز أن يشبه ما يخرج من سائر الجسد بما يخرج من القبل أو الدبر؛ لأنهم قد أجمعوا على الفرق بين ريح تخرج من الدبر، وبين الجشاء المتغير يخرج من الفم، فأجمعوا على وجوب الطهارة في أحدهما، وهو الريح الخارج من الدبر^(٢)، وأجمعوا أن الجشاء لا وضوء فيه^(٣)، ففي إجماعهم على الفرق بين ما يخرج من مخرج الحدث، وبين ما يخرج من غير مخرج الحدث، أبين البيان على أن ما خرج من سائر الجسد غير جائز أن يقاس على ما خرج من مخرج الحدث.

مع أن من خالفنا من أهل الكوفة^(٤) يفرق بين الدود يخرج من مخرج

(١) «الإجماع» لابن المنذر (١٩).

(٢) «الإجماع» لابن المنذر (٢).

(٣) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٨٠).

(٤) فإنهم قالوا: وإن خرج من دبره دابة... والمراد بالدابة الدود ثم قالوا: بخلاف ما إذا سقط الدود عن رأس الجرح فإنه لا يخلو من بلة يسيره، وذلك القدر من =

الحدث، وبين الدود يسقط من الجرح، فيوجب الوضوء في الدودة الخارجة من الدبر، ولا يوجب الوضوء من الدودة الساقطة من الجرح، ولا فرق بين الدودتين، وبين الدمين الخارج أحدهما من مخرج الحدث، والآخر من غير مخرج الحدث.

ويدخل على أهل الكوفة شيء آخر، زعموا أن بظهور دم الاستحاضة والغائط والبول يجب الوضوء، وتركوا أن يوجبوا الوضوء من الدم يخرج من سائر الجسد حتى يسيل، ولو جاز أن يحكم لأحدهما بحكم الآخر، وجب أن يكون الجواب في أحدهما كالجواب في الآخر.

قال أبو بكر: وليس وجوب الطهارات من أبواب النجاسات بسبيل، ولكنها عبادات، قد يجب على المرء الوضوء بخروج الريح من دبره، ثم يجب عليه كذلك غسل الأطراف، والمسح بالرأس، وترك أن يمس موضع الحدث بماء أو حجارة، وقد يجب بخروج المني وهو طاهر، غسل جميع البدن، ويجب بخروج البول غسل أعضاء الوضوء، والبول نجس، ويجب بالتقاء الختانين الأغتسال، وكل ذلك عبادات، وغير جائز أن يقال: إن الطهارات إنما تجب لنجاسة تخرج، فنجعل النجاسات قياساً عليها، بل هي عبادات لا يجوز القياس عليها.

وقد تكلم في الأسانيد التي رويت عن علي^(١)، وسلمان^(٢)، وقد

= الخارج ليس بناقض للوضوء. أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠٨- باب الوضوء والغسل).

(١) في إسناده عاصم بن ضمرة: فيه مقال، وقال البيهقي في «الكبرى» (٢/٢٥٦) بعد أن ساقه: وعاصم بن ضمرة غير قوى.

(٢) في إسناده عمران بن ظبيان قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف، ورمي بالتشيع.

ذكرت عللها مع حجج تدخل على من خالفنا في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

وقد اختلف الذين أوجبوا من خروج الدم من سائر الجسد الوضوء، فقال أكثرهم: لا يجب الوضوء بظهور الدم حتى يسيل، هكذا قال عطاء، والنخعي، وقتادة^(١)، وحمام الكوفي^(٢)، (إلا)^(٣) أن حماداً قال: لا وضوء فيه حتى يسيل أو يقطر. وقال أصحاب الرأي^(٤) في الدم والقرح يخرج منه الدم، قالوا: إن كان قليلاً لم [يسل عن]^(٥) رأس الجرح [فلا]^(٦) وضوء عليه.

وقال سفيان الثوري في الرجل يدخل إصبعه في أنفه فيخرج عليه دم، قال: ما لم يكن سائلاً فلا بأس. وقال سعيد بن جبير في الخدش يظهر منه الدم: لا يتوضأ / حتى يسيل^(٧). وكان مجاهد يقول: يتوضأ ١١٢/١ وإن لم يسيل^(٨).

* * *

(١) أنظرهم في «مصف عبد الرزاق» (٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩).

(٢) أنظر: «مصف ابن أبي شيبة» (١٤٩/١ - الصفة في البزاق فيها وضوء أم لا).

(٣) تكررت في «الأصل».

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١٩٦/١ - باب الوضوء والغسل).

(٥) في «الأصل»: يسيل على. والمثبت من «د، ط».

(٦) في «الأصل»: ولا. والمثبت من «د، ط».

(٧) أنظر: «مصف ابن أبي شيبة» (١٦٣/١ - من كان يرخص فيه ولا يرى فيه وضوءاً).

(٨) أنظر: «المصف» لعبد الرزاق (٥٤٨)، و«مصف ابن أبي شيبة» تحقيق حمد بن

عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان (٢٥١/١) وقال المحققان في الحاشية: في «ط، س»: «قال: لا يتوضأ».

ذكر ما يجب على المحتجم من الطهارة

قال أبو بكر: حكم الحجامة كحكم الرعاف، و[الدم]^(١) الخارج من غير مواضع الحدث، والوضوء منه غير واجب في مذهب مالك^(٢) وأهل المدينة، والشافعي^(٣) وأصحابه، وأبي ثور وغيره، لا ينقض ذلك عندهم طهارة ولا يوجب وضوءاً، غير أن المحتجم يؤمر بأن يغسل أثر محاجمه [ثم يصلي].

وقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا أحتجم غسل أثر محاجمه^(٤) وروي ذلك عن ابن عباس، وبه قال الحسن البصري^(٥)، وإبراهيم النخعي^(٦)، وهو قول ربيعة، ويحيى الأنصاري، ومالك^(٧)، والشافعي^(٨)، وأبي ثور.

= وفي ثلاث طبعات لابن أبي شيبة -الهندية، والفكر، وتحقيق الحوت-: «قال: لا يتوضأ». ووجدتها في ثلاث نسخ خطية -المحمودية، التونسية، مراد ملا-: «قال: يتوضأ».

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) «المدونة» (١/١٢٦- ما جاء في القيء والحجامة والقلس والوضوء منها).

(٣) «الأم» (١/٦٦- الوضوء من الغائط والبول والريح).

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٥) روى البخاري (١/٣٣٦- من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر) - له تعليقاً فيمن يحتجم قال: ليس عليه إلا غسل محاجمه. وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٦٠- من كان يتوضأ إذا أحتجم).

(٦) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٦٠- من كان يتوضأ إذا أحتجم).

(٧) «المدونة» (١/١٢٦- ما جاء في القيء والحجامة والقلس والوضوء منها).

(٨) «الأم» (١/٦٦- الوضوء من الغائط والبول والريح).

٧٠- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد بن منصور، نا هشيم، نا حجاج، عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان إذا أحتجم، [غسل]^(١) أثر محاجمه^(٢).
 ٧١- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن الحسن بن [عمارة]^(٤) عن الحكم بن عتيبة، عن أبي عمر، عن ابن عباس أنه كان يغسل أثر المحاجم.

وفيه قول ثان: وهو أن لا وضوء عليه ولا غسل أثر المحاجم، روي هذا القول عن الحسن، ومكحول^(٥). قال الحسن: ما أزيد على تنقية الحجام.

وفيه قول ثالث: وهو أن يتوضأ ويغسل أثر المحاجم، روي هذا القول عن ابن عمر، وعطاء^(٦)، والحسن^(٧)، وقتادة^(٨).

(١) في «الأصل»: أغتسل. والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم (٣٣٦/١)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩٠/١) من كان يتوضأ إذا أحتجم، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٠/١) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع به.

(٣) «المصنف» (٧٠٠).

(٤) في «الأصل»: عمار. خطأ، والمثبت من «المصنف»، وهو الحسن بن عمارة بن المضرب البجلي يروي عن الحكم بن عتيبة، وروى عنه عبد الرزاق بن همام، وهو من رجال «التهذيب» وهو متروك الرواية.

(٥) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٦٠/١) من كان يتوضأ إذا أحتجم.

(٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٩٦).

(٧) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٩٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٦٠/١) من كان يتوضأ إذا أحتجم.

(٨) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٩٩).

وكان أحمد بن حنبل^(١) يقول: يتوضأ منها، ومن الرعاف، ومن كل دم سائل، وقال: حديث مصعب بن شيبة، حديث منكر. وأصحاب الرأي^(٢) يرون منها الوضوء ويغسل موضع المحجمة^(٣).

٧٢- حدثنا محمد بن نصر، نا يحيى بن يحيى، أنا هشيم، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا احتجم، يغسل أثر محاجمه، ويتوضأ، ولا يغتسل^(٤).

وقد روينا عن غير واحد أنهم كانوا يرون الأغتسال من الحجامة، روينا عن علي بن أبي طالب أنه كان يحب أن يغتسل من الحجامة، وعن ابن عباس أنه قال: إذا احتجم الرجل [فليغتسل]^(٥). ولم يره واجباً. وروينا عن عبد الله بن (عُمَر)^(٦) أنه قال: إني لأحب أن أغتسل من

(١) «مسائل عبد الله بن أحمد» (٧٧).

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/٢٠٧ - ٢٠٨ - باب الوضوء والغسل).

(٣) المحجم والمحجمة: ما يحجم به. قال الأزهرى: المحجمة: قارورته، وتطرح الهاء. أنظر: «لسان العرب» مادة (حجم).

(٤) سبق تخريجه، وليس فيه: «ويتوضأ ولا يغتسل».

(٥) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٦) في «د»: عمرو. والأثر أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٠٢) عن الثوري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو به، وكرره في (٥٣٠٩) لكن عن عبد الله بن عمر، وأخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (١/٦١ - من قال عليه الغسل) حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: «اغتسل من الحجامة»، وسيأتي في الأثر القادم عن ابن عمر. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣٠٠/١) من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وعزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٦٦٤) لمسدد، وأخرجه هناك من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمرو.

خمس من الحجامة، والموسى، والحمام، والجنابة، ويوم الجمعة.
وكان الضحاك بن مزاحم يأمر بالاغتسال من الحجامة، وكان مجاهد
يغتسل منها.

٧٣- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(١)، عن الثوري، عن الأعمش،
عن مجاهد، عن ابن عمر قال: إني لأحب أن أغتسل من خمس: من
الحجامة، والموسى، والحمام، والجنابة، ويوم الجمعة.

٧٤- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن إسرائيل [بن]^(٣) يونس
عن [ثوير]^(٤) ابن أبي فاختة، عن أبيه أن علياً كان يحب أن يغتسل من
الحجامة.

٧٥- وحدثونا عن محمد بن يحيى قال: نا عبيد الله بن موسى، عن
إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إذا
أحتجم الرجل فليغتسل، ولم يره واجباً^(٥).

قال أبو بكر: وقد ذكرنا فيما مضى أن من تطهر فهو على طهارته
إلا أن ينقض طهارته كتاب، أو سنة، أو إجماع، والجواب في

(١) «المصنف» (١١٤١، ٥٣٠٩).

(٢) «المصنف» (٧٠١).

(٣) في «الأصل»: عن. وهو تصحيف، وما أثبتناه من «المصنف»، وهو إسرائيل بن
يونس بن أبي إسحاق السبيعي يروي عن ثوير بن أبي فاختة، وروى عنه عبد الرزاق
ابن همام، وهو من رجال «التهذيب».

(٤) في «الأصل»: ثور. تحريف، وما أثبتناه من «المصنف»، وهو ثوير بن أبي فاختة
سعيد بن علاقة القرشي الهاشمي، يروي عن: أبي فاختة سعيد بن علاقة، وروى
عنه إسرائيل بن يونس، وهو من رجال «التهذيب».

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٦١- من قال عليه الغسل) عن عبيد الله به.

الحجامة كالجواب في الرعاف، ولكن يغسل أثر المحاجم؛ لأن إزالة النجاسة عن البدن تجب إذا أراد الصلاة.

فإن أحتج محتج بحديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «الغسل من أربعة: الجنابة، والجمعة، والحجامة، وغسل الميت»^(١).

٧٦- حدثنا محمد بن إسماعيل / نا يحيى الحماني، نا أبو عوانة، عن عبد الله بن أبي السفر، عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة^(١).

١٢/١ ب

فهذا غير ثابت^(٢)، وقد قال أحمد في هذا الحديث: هو من وجه مصعب بن شيبة، وليس بذلك، فإذا لم يثبت حديث مصعب بطل الاحتجاج به، وقد بلغني عن أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني أنهما ضعفا الحديثين، حديث مصعب بن شيبة، وحديث أبي هريرة في الغسل من غسل الميت^(٣).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٢/٦) عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة به، وأخرجه أبو داود (٣٥٢، ٣١٥٢)، وابن خزيمة (٢٥٩)، والحاكم في «مستدركه» (٥٣٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٩٩-٣٠٠) كلهم من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة به.

(٢) ذكره البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤٦١) وقال: أما حديث مصعب ضعفه أحمد بن حنبل، وقال الترمذي: قال البخاري: حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك. اهـ بتصرف، وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١/٢٣٨): حديث عائشة في إسناده مصعب بن شيبة، وفيه مقال، وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري، وصححه ابن خزيمة اهـ.

(٣) قال ابن الملقن في «البدر» (٥٢٦/٢) بعد أن ساق طرق الحديث: قال البيهقي: الصحيح فيه أنه موقوف على أبي هريرة، وقال البخاري: الأشبه أنه موقوف، وقال أحمد وعلي بن المديني: لا يصح في هذا الباب شيء.

ذكر أختلاف أهل العلم في القيح والصدید وماء القرع

اختلف أهل العلم في القيح والصدید، فقالت طائفة: هما بمنزلة الدم، روينا هذا القول عن النخعي^(١)، وبه قال مجاهد^(٢)، وعطاء^(٣)، وعروة بن الزبير، والزهری^(٤)، وقتادة^(٥)، والشعبي، والحكم^(٤).

وقال الليث بن سعد: القيح بمنزلة الدم، وقال الحكم، وحماد^(٤): كل شيء يخرج من الإنسان فهو بمنزلة الدم.

وقالت طائفة: ليس في خروج القيح والصدید وضوء: هذا قول الحسن البصري^(٤)، وقال عطاء في الماء الذي يخرج من القرع: ليس فيه شيء^(٦).

وكان أبو مجلز^(٤) لا يرى في القيح شيئاً وقال: إنما ذكر في كتابه كتاب الدم المسفوح. وكان الأوزاعي يقول في قرحة سال منها كفسالة اللحم:

= وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: وقد سئل عن الغسل من غسل الميت فقال: يجزئه الوضوء.

وقال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: إن أحمد وعلي بن المديني قالا: لم يصح في هذا الباب شيء ليس بذاك.

ثم نقل تضعيفه أيضاً عن محمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم، وابن الجوزي، ونقل عن النووي تضعيفه عن الجمهور.

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٤٠ - القيح يتوضأ منه أم لا؟).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٤٤، ٥٥٢).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٤٦).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٤١ - القيح يتوضأ منه أم لا؟).

(٥) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٤٣، ٥٤٩، ١٤٦٤).

(٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٥٨).

ليس بدم ولا قيح، لا وضوء فيه^(١).

وقال أحمد بن حنبل^(٢) في القيح والصدید: هذا كله أيسر عندي من الدم. وقال إسحاق^(٣): كل ما سوى الدم لا يوجب وضوءاً.

قال أبو بكر: ليس مع من أوجب في القيح والصدید وماء القرع الوضوء حجة، وقد ذكرنا مذهب مالك وأهل المدينة، والشافعي وأصحابه في هذا الباب.

وقال أصحاب الرأي^(٤) في النقطة^(٥) يسيل منها ماء، أو دم، أو قيح، أو صدید، إن سال عن رأس الجرح نقض الوضوء، وإن لم يسيل^(٦) لم ينقض.

* * *

ذكر الوضوء من القيء

اختلف أهل العلم في الوضوء من القيء، فأوجب طائفة منه الوضوء، فممن رويناه عنه أنه رأى الوضوء، علي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وكان ابن عمر يأمر بالوضوء منه، وروينا عن ابن عباس أنه قال: الحدث حدثان حدث من فيك، وحدث من أسفل منك، وعن ابن عباس أنه قال: الإفطار [مما]^(٦) دخل وليس مما خرج، والوضوء مما خرج، وليس مما دخل.

(١) أنظر: «المغني» (١/٢٤٩- فصل والقيح والصدید كالدم).

(٢) مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج (٧٥).

(٣) «المبسوط» للسرخسي ١/١٩٦- باب الوضوء والغسل).

(٤) النقطة: بثرة تخرج في اليد من العمل ملأى ماء. أنظر: «لسان العرب» مادة: (نقط).

(٥) كذا بالأصل، والجادة: (تسل) والذي بالأصل له وجه، ولذلك نظائر بهذا الكتاب.

(٦) في «الأصل»: ما. والمثبت من «د، ط».

٧٧- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي أنه قال: من وجد رِزًا في بطنه، أو رعاقا، أو قيئا، فلينصرف وليتوضأ، فإن تكلم أستقبل، وإن لم يتكلم بنى على ما مضى من صلاته^(١).

٧٨- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: إذا رعف الرجل، أو ذرعه القيء، أو وجد مذيًا فإنه ينصرف فيتوضأ، ثم يرجع فيبني ما بقي على ما مضى إن لم يتكلم.

٧٩- حدثنا محمد بن نصر، نا محمد بن يحيى، نا مسلم بن إبراهيم، نا همام، نا غسل بن سفيان، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: يعاد الوضوء من القيء، والرعاف.

٨٠- حدثنا محمد، نا إسحاق، أنا علي الرازي، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: الحدث حدثان: حدث من فيك، وحدث من أسفل منك^(٣).

٨١- حدثنا يحيى بن يحيى، / نا يزيد بن زريع، عن عكرمة، عن ابن ١١٣/١

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٠٦) من طريق سفيان الثوري به، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٦/٢) من طريق أبي إسحاق به، وقال: ورواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ببعض معناه، والحارث الأعور ضعيف، وعاصم ابن ضمرة غير قوي، وروي من وجه ثالث عن علي رضي الله عنه وفيه أيضًا ضعف. اهـ.

(٢) «المصنف» (٣٦٠٩).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٢٤) من طريق ليث عن مجاهد به وذكره ابن حزم في «المحلى» (١/٢٦١).

عباس أنه قال: الإفطار مما دخل وليس مما خرج، والوضوء مما خرج وليس مما دخل^(١).

وممن رأى منه الوضوء عطاء بن أبي رباح^(٢)، والزهري^(٣)، وبه قال الأوزاعي، وأحمد بن حنبل^(٤).

وقال أصحاب الرأي^(٥): إن تقياً متعمداً [أو غير متعمداً]^(٦) أو قلّس ملء فيه أعاد الوضوء، وإن كان القلّس أقل من ملء فيه لم يعد الوضوء. واختلف أصحاب الرأي^(٦) إذا تقياً ملء فيه بلغماً: فقال النعمان ومحمد: لا يعيد الوضوء، وقال يعقوب^(٧): البلغم كغيره من الطعام والشراب إذا كان ملء فيه، أعاد الوضوء.

وكان مالك وأصحابه^(٨) لا يرون في القيء وضوءاً، وكذلك قال الشافعي^(٩) وأبو ثور.

وقال مالك^(٨): رأيت ربيعة يقلّس ثم لا ينصرف حتى يصلي.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٦/١) من كان لا يتوضأ مما مست النار) من طريق عكرمة به بلفظ «الوضوء مما خرج وليس مما دخل»، ولم يذكر النصف الأول من الأثر.

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥١٦).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٦١١).

(٤) «مسائل عبد الله بن أحمد» (٦١).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (١٩٥/١) باب الوضوء والغسل.

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٧) «المبسوط» للسرخسي (١٩٦/١) باب الوضوء والغسل.

(٨) «المدونة» (١٢٦/١) ما جاء في القيء والحجامة والقلّس والوضوء منها.

(٩) «الأم» (٦٦/١) الوضوء من الغائط والبول والريح.

ذكر الوضوء من القلس^(١)

واختلفوا في الوضوء من القلس، فرأت طائفة فيه الوضوء، [فممن]^(٢) رأى أن فيه الوضوء: عطاء^(٣)، وقتادة^(٤)، والنخعي^(٥)، والشعبي^(٦)، والحكم^(٦)، وحمام^(٦)، وروي ذلك عن: مجاهد^(٧)، والقاسم^(٦)، وسالم^(٦).

وسئل الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز عن القلس فقالا: إذا قلست فظهر على لسانك أستاذت الوضوء والصلاة، وقال إسحاق^(٨): يُعيد الوضوء من قليله وكثيره.

وقالت طائفة: ليس في القلس وضوء، هذا قول الحسن

- (١) القلس: أن يبلغ الطعام إلى الحلق ملء الحلق أو دونه، ثم يرجع إلى الجوف. وقيل: هو القيء، وقيل: هو القذف بالطعام وغيره، وقيل: هو ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب، والجمع: أقلاس. أنظر: «لسان العرب» مادة: (قلس).
- (٢) في «الأصل»: فمن. والمثبت من «د، ط».
- (٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥١٦ - ٥١٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦/١) - في القلس في الوضوء.
- (٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٢٠).
- (٥) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٢٠)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦/١) - في القلس في الوضوء.
- (٦) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦/١) - في القلس في الوضوء.
- (٧) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٢١).
- (٨) مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج» (٧٣).
- (٩) زاد في «الأصل»: وضوء. ولعله سبق قلم.

البصري^(١)، وبه قال مالك^(٢)، والشافعي^(٣)، [وأبو ثور]^(٤)، وحكى عن الزهري، وعمرو بن دينار أنهما قالا: ليس في القلس وضوء^(٥).

وفيه قول ثالث: وهو أن لا وضوء في قليله، وإذا كان كثيراً توضأ، هذا قول حماد بن أبي سليمان^(٦)، وقد ذكرت قول أصحاب الرأي^(٧) في هذه المسألة في باب القىء.

واختلف فيه عن أحمد بن حنبل^(٨)، فحكى إسحاق بن منصور^(٩) عنه أنه قال في القلس: إذا كان قليلاً فلا وضوء عليه، وإذا كثر حتى يكون مثل القىء فنعم. وحكى أبو داود^(٩) عنه أنه قال في القلس: مثل ما خرج من [السيلين]^(١٠).

وروينا من حديث حجاج بن أرطاة عن عطاء والنخعي^(١١) أنهما قالا في القلس: إذا أزدرد^(١٢) فلا يتوضأ، وإن لفظه يتوضأ. وعن

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥٢٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦/١) - من كان لا يرى في القلس وضوء.

(٢) «المدونة» (١/١٢٦) - ما جاء في القىء والحجامة والقلس والوضوء منها.

(٣) «الأم» (١/٦٦) - الوضوء من الغائط والبول والريح.

(٤) في الأصول الخطية الثلاثة: وأبي ثور، ولا يستقيم لغة.

(٥) أنظر: «المحلى» (١/٢٥٩).

(٦) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٧/١) - من كان لا يرى في القلس وضوء.

(٧) «المبسوط» للسرخسي (١/١٩٥) - باب الوضوء والغسل.

(٨) «مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج» (٧٣).

(٩) «مسائل أحمد برواية أبي داود» (ص ٢٣).

(١٠) في «الأصل»: سلس البول. والمثبت من «د، ط»، و«مسائل أحمد».

(١١) أنظر الروايات عنهما في «مصنف عبد الرزاق» (١/١٣٦-١٣٧).

(١٢) زَرِدَ الشيء واللُقْمَة - بالكسر - زَرْدًا، وَزَرْدَه وازدرد زَرْدًا: أبتلعه. أنظر: «لسان

الحسن البصري^(١) أنه كان لا يرى في القلس الحبة ونحو ذلك وضوءاً. قال أبو بكر: أجمع أهل العلم في سائر الأحداث مثل البول، والمذي، والغائط، والريح أن الضوء يجب من قليل ذلك وكثيره^(٢)، والقلس نفسه لا يخلو أن يكون حدثاً كسائر الأحداث - ولا فرق بين قليله وكثيره - أو لا يكون حدثاً، فلا معنى للتفريق بين القليل والكثير. وقد أحتج أحمد^(٣) وغيره من أصحابنا في إيجابهم الضوء من القيء بحديث ثوبان.

٨٢- حدثنا إبراهيم بن مرزوق، نا عبد الصمد بن عبد الوارث، نا أبي، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن (مِغْدَان ابن طلحة)^(٤)، عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قاء فأفطر^(٥)، قال: فلقيت ثوبان في مسجد دمشق، فذكرت ذلك له، فقال: أنا صبيت له وضوءاً^(٦).

= العرب «مادة (زرد).

(١) أخرجه بنحوه عبد الرزاق (٥٢٣)، وابن أبي شيبة (٥٦/١) من كان لا يرى في القلس وضوءاً.

(٢) أنظر: «الإجماع» لابن المنذر (٢).

(٣) قال في «المغني» (٢٤٧/١- مسألة والقيء الفاحش)، قبل لأحمد: حديث ثوبان ثبت عندك؟ قال: نعم.

(٤) ويقال معدان بن أبي طلحة، قال الترمذي (١٤٥/١): وابن أبي طلحة أصح. وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال»، وأنه يقال له: ابن طلحة، وابن أبي طلحة.

(٥) زاد الترمذي: فتوضأ.

(٦) أخرجه الترمذي (٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٣١٢١)، وأحمد في «مسنده» =

قال أبو بكر: وليس يخلو هذا الحديث من أحد أمرين: إما أن يكون ثابتاً، فإن كان ثابتاً فليس فيه دليل على وجوب الوضوء منه؛ لأن في الحديث أنه توضأ، ولم يُذكر أنه أمر بالوضوء منه كما أمر بالوضوء من

= (٤٤٣/٦)، والدارمي في «سننه» (١٧٢٨)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٤٤) كلهم من طريق عبد الصمد به، وقال الترمذي: وقد جَوَّد حسين المعلم هذا الحديث. وقال البيهقي: وإسناد هذا الحديث مضطرب واختلفوا فيه اختلافاً شديداً.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣١٢٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠٩٧)، والحاكم في «مستدرکه» (١/٥٨٨) كلهم من طريق عبد الصمد به، إلا أنهم قالوا: يعيش بن الوليد عن معدان، وأسقطوا الوليد أبا يعيش من بينهما، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف بين أصحاب عبد الصمد فيه، قال بعضهم عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان، وهذا وهم عن قائله. اهـ.

وانتصر ابن خزيمة لتقوية هذا الوجه فساقه ثانية بإثبات أبيه ثم قال: والصواب ما قال أبو موسى إنما هو يعيش عن معدان عن أبي الدرداء ثم قال: ويعيش بن الوليد سمع من معدان وليس بينهما أبوه.

قال ابن الملقن في «البدر» (٥/٦٦٣): قال البيهقي في «سننه» (٤/٢٢٠): هذا حديث مختلف في إسناده قال: فإن صح فهو محمول على القىء عامداً، وكأنه ﷺ كان صائماً تطوعاً.... وقال في أوائل «سننه»: إسناده هذا الحديث مضطرب واختلفوا فيه اختلافاً شديداً..... قال ابن الملقن: وخالفه -أي البيهقي- في ذلك جماعات. ثم نقل كلام الحاكم وقال: وقال أبو عبد الله بن منده: إسناده متصل صحيح على رسم أبي داود والنسائي، وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده، وصححه ابن حبان كما سلف، وسكت الترمذي عنه.

ونقل الشيخ تقي الدين في «الإمام» عن الأثرم أنه قال لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث. فقال: حسين المعلم يجوده. ثم نقل كلام تقي الدين في الجواب عن اختلاف إسناده فانظره هناك.

سائر الأحداث، وإن كان غير ثابت، فهو أبعد من أن يجب [به] ^(١) / ١٣/١ ب
فرض. وكان أحمد ^(٢) يثبت الحديث، وقال غير واحد من أصحابنا: إن
ثبت أشتهار يعيش وأبيه بالعدالة جاز الاحتجاج بحديثهما، قال: ولم
يثبت ذلك عندنا بعد ^(٣)، واستحب هذا -القائل- الوضوء منه.
قال أبو بكر: فإن ثبت الحديث لم يُوجب فرضاً؛ لأن النبي ﷺ لم
يأمر به فيما نعلم، والله أعلم.

* * *

ذكر الدود يخرج من دبر المرء

واختلفوا في الدود يخرج من الدبر، فأوجب كثير منهم الوضوء،
فمن قال عليه الوضوء: عطاء ^(٤)، والحسن ^(٥)، وحماة بن أبي
سليمان ^(٥)، وأبو مجلز، والحكم بن عتيبة. وكان الأوزاعي، والثوري،
وابن المبارك، والشافعي ^(٦)، والنعمان وأصحابه ^(٧) يرون منه الوضوء.

(١) في «الأصل»: فيه. والمثبت من «د، ط».

(٢) سبق.

(٣) بل ثبتت عدالتها، فأما يعيش فقد روى عنه جماعة ووثقه العجلي والنسائي،
وناهيك بالنسائي، وأما أبوه فهو الوليد بن هشام المعيطي فقد وثقه يحيى بن معين
والعجلي والأوزاعي، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، ووثقه الذهبي والحافظ.
وانظر: «التهذيب» للمزي (٧٣٣٧).

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٣١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٤/١) - في إنسان
يخرج من دبره الدود).

(٥) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٤/١) - في إنسان يخرج من دبره الدود).

(٦) «الأم» (٦٥/١) - الوضوء من الغائط والبول والريح.

(٧) «المبسوط» للسرخسي ٢٠٨/١ - باب الوضوء والغسل).

قال الشافعي^(١): ما خرج من ذكر، أو دبر رجل [أو امرأة]^(٢)، أو قبل امرأة -الذي هو سبيل الحدث- يُوجب الوضوء، وكذلك الدودة والحصاة. وقال أحمد، وإسحاق^(٣)، وأبو ثور كقول عطاء، وقال أحمد وإسحاق^(٣) أيضًا كقول الشافعي.

وروينا عن أبي العالية أنه قال: ما خرج من النصف الأعلى فليس عليه وضوء، وما خرج من النصف الأسفل فعليه الوضوء^(٤).

وقالت طائفة: ليس في الدود يخرج من الدبر الوضوء، روي هذا القول عن النخعي^(٥)، وبه قال: حماد بن أبي سليمان^(٦)، وقتادة^(٧)، ومالك^(٨).

وقال مالك^(٩) في الذي يخرج من دبره الدم: لا وضوء عليه. وقال بعض أهل العلم: كل من تطهر فله أن يُصلي بها ما لم يكن منه حدث يُوجب عليه الطهارة كتاب، أو سنة، أو إجماع، فمما ينقض

(١) «الأم» (١/ ٦٥) - الوضوء من الغائط والبول والريح.

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، و«الأم».

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (١٤٦).

(٤) أنظر «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٥٤) - في إنسان يخرج من دبره الدود.

(٥) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٣٠)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٥٤) - في إنسان يخرج من دبره الدود.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٥٤) - في إنسان يخرج من دبره الدود حدثنا أبو قتيبة، عن شعبة، عن حماد قال: يتوضأ.

(٧) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٢٩).

(٨) «المدونة» (١/ ١٢٠) - ما جاء في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر.

(٩) «التاج والإكليل» (١/ ٢٩١) - فصل في نواقض الوضوء.

الطهارة ويُوجب الوضوء: الغائط والريح يخرج من الدبر، والمذي والبول الخارجان من ذكر الرجل. وقال آخر: ودم الاستحاضة.

فأما وجوب الوضوء من الغائط فبالكتاب، ووجوب الوضوء من البول والمذي والريح تخرج من الدبر، فبالسنة ودم الاستحاضة وإن لم يكن فيه خبر ثابت يُوجب منه الوضوء فهو قول عامة أهل العلم، فأما سوى ما ذكرناه مما أوجب فريق فيه الوضوء مما يخرج من القبل والدبر، وأسقط آخرون منه الوضوء، فغير جائز نقض طهارة أجمع أهل العلم عليها بحدث مختلف في انتقاض طهارة من خرج منه ذلك.

فإن قال قائل: لم لم يُجعل حكم ما اختلف فيه من هذا حكم ما أجمعوا عليه؟ قيل: لأن الطهارات عبادات، تعبد الله بها خلقه، غير معقول عللها، وقد يخرج من المخرج الواحد شيئان: أحدهما يُوجب الأغتسال وهو المني، والآخر يُوجب الوضوء وهو المذي، ودمان يخرجان من مخرج واحد: أحدهما يُوجب الأغتسال وهو دم الحيض، ودم آخر يخرج من ذلك المخرج يُوجب الوضوء وهو دم الاستحاضة، ويُوجب أحدهما ترك الصلاة والصوم (مع وجوب الأغتسال، وغير جائز ترك الصلاة والصوم)^(١) بالدم الآخر، ومخرجهما واحد، فلو كانت الطهارات تجب للخارج والمخرج؛ لاستوت فيما يخرج من هذه المخارج.

وقد أوجب جماعة من أهل العلم الوضوء بأسباب غير ما يخرج من السيلين، ونحن ذاكروها إن شاء الله فيما بعد.

(١) تكررت في «الأصل».

قال أبو بكر: وهذا قول يحتمل النظر، (والأكثر من أهل العلم على القول الأول)^(١)، ولولا أن الدود لا يخرج إلا بنداوة / من غائط، وكذلك الحصى لا يكاد يخرج إلا بُندوة^(٢) من بول، لكان أصح القولين في النظر: قول من لا يرى في ذلك وضوءاً، فأبي ذلك خرج ومعه نداوة من غائط أو بول ففيه الوضوء؛ لأن قليل الغائط والبول وكثير ذلك يُوجب الوضوء، والله أعلم.

* * *

ذكر الأشياء التي اختلف في

وجوب الطهارة منها [ذكر الوضوء من مس الذكر]^(٣)

اختلف أهل العلم في وجوب الطهارة من مس الذكر، فقالت طائفة: إذا مس ذكره توضأ، روي هذا القول عن: عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وابن عباس، وكان ابن عمر يتوضأ من مس الذكر.

٨٣- حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، نا إبراهيم بن المنذر، حدثني ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث، عن جعفر بن ربيعة، عن عمارة بن عبد الله بن طعمة، عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر: من مس فرجه فليتوضأ^(٤).

(١) تكررت في «الأصل».

(٢) الندى: البلل. والندى: ما يسقط بالليل. والمصدر: الندوة. أنظر: «لسان العرب» مادة (ندى).

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٤) ذكره في «كنز العمال» (٢٧٠٥٣) وعزاه لأبي طاهر الحناني في الحنانيات.

٨٤- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا القعني، عن مالك^(١)، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أنه قال أن عبد الله بن عمر كان يغتسل ثم يتوضأ، فقلت له: يا أبت، أما يجزيك الغسل من الوضوء؟ قال: بلى، ولكني أحياناً أمس ذكرى فتوضأ.

٨٥- حدثنا علي، أنا القعني، عن مالك^(١)، عن نافع، أن ابن عمر كان يقول: إذا مس الرجل فرجه فقد وجب عليه الوضوء.

٨٦- حدثنا علي، ثنا القعني، عن مالك^(١)، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مصعب بن سعد أنه قال: كنت أمسك المصحف على أبي سعد، فاحتككت، فقال: لعلك مسست ذكرك؟ قلت: نعم. قال: فقم فتوضأ، فقامت فتوضأت، ثم رجعت^(٢).

٨٧- حدثنا يحيى بن محمد، نا مسدد، ثنا أمية بن خالد، نا [عمر]^(٣) بن أبي وهب الخزاعي، عن جميل، عن أبي وهب، عن أبي هريرة قال: من مس ذكره فليتوضأ، ومن مسه فوق الثوب فلا يتوضأ^(٤).

= وأخرجه عبد الرزاق (٤١٦) من وجه آخر أنه توضأ لما مس ذكره.

(١) «الموطأ» (١/٦٤- باب الوضوء من مس الفرج)، وأخرجه البيهقي من طريقه به في «السنن الكبرى» (١/١٣١).

(٢) وأخرجه عبد الرزاق (٤١٥)، وابن أبي شيبة (١/١٨٩-١٩٠- من كان يرى من مس الذكر وضوء) من وجه آخر عن مصعب بنحوه.

(٣) في «الأصل»: عمرو. وهو تصحيف، والمثبت من «السنن الكبرى» للبيهقي، وهو عمر بن أبي وهب الخزاعي بصري، روى عنه أمية بن خالد. أنظر ترجمته في «التاريخ الكبير» للبخاري (٢١٧٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/١٤٠).

(٤) أخرجه البيهقي (١/١٣٤) من طريق عمر بن أبي وهب به.

٨٨- حدثنا محمد بن علي، ثنا سعيد، ثنا عتاب بن بشر، أنا خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس في مس الذكر قال: إن عركته عَرَكَ الأديم^(١) فتوضأ، وإلا فلا.

وبه قال: عطاء^(٢)، وسعيد بن المسيب^(٣)، وأبان بن عثمان^(٤)، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، والزهري، وُروي ذلك عن: أبي العالية، ومجاهد^(٥).

وقال جابر بن زيد^(٤): إذا مَسَّه متعمداً أعاد. وكان الأوزاعي، والشافعي^(٥)، وأحمد^(٦)، وإسحاق^(٦)، وأبو ثور يُوجبون الوضوء من مس الذكر.

واختلفت الرواية عن مالك، فحكى ابن القاسم عنه أنه لا يُنتقض الوضوء من مس شرجٍ ولا رفعٍ^(٧) إلا من مس الذكر وحده^(٨).

(١) عرك الأديم وغيره، يعركه عركاً، أي: دلكه دلكاً. أنظر: «لسان العرب» مادة: (عرك).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٠/١- من كان يرى من مس الذكر وضوء).

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٨٩/١- من كان يرى من مس الذكر وضوء).

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٤١).

(٥) «الأم» (١٦٨/١- باب الوضوء من مس الذكر).

(٦) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٩).

(٧) الرفع - بالضم والفتح - واحد الأرفاغ، وهي: أصول المغابن كالأباط والحوالب وغيرها من قطاوي الأعضاء، وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق. أنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٢/٢٤٤).

(٨) «المدونة» (١١٨/١- في الوضوء من مس الذكر).

قال أبو بكر: وهذا القول المشهور عند أصحابه عنه.

وحكى يونس، عن أشهب، عن مالك^(١) أنه سُئِلَ عمن صلى وقد مس ذكره؟ قال: لا إعادة عليه.

قال أبو بكر: واحتج الشافعي وغيره من أصحابنا في إيجابهم الوضوء من مس الذكر بحديث بُسْرَة بنت صفوان.

٨٩- أخبرنا الربيع، نا الشافعي^(٢)، نا مالك^(٣)، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: من مس الذكر الوضوء. فقال عروة: ما علمت ذلك. فقال مروان: أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»^(٤).

قال أبو بكر: وقد اختلف في إسناد حديث عروة، فقال ابن جريج^(٥): عن الزهري، عن / عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن ١٤/١ اب بسرة، أو عن زيد بن خالد.

وقال معمر^(٦): عن الزهري، [عن عروة]^(٧) عن مروان، عن بسرة.

(١) «التمهيد» (١٧/٢٠٢).

(٢) «مسند الشافعي» (ص ٣٣).

(٣) «الموطأ» (١/٦٣-٦٤- باب الوضوء من مس الفرج)، وأخرجه من طريقه أبو داود (١٨٣)، والنسائي (١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١١٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٢٨) من طريق الربيع به.

(٥) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤١٢)، و«المطالب العالية» (١٣٨).

(٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤١١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٢٠١).

(٧) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، ومصادر التخريج.

قال: وقال عمر بن (سُريج)^(١)، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة^(٢).
وقال هشام بن زياد^(٣): عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أروى بنت
أنيس، عن النبي ﷺ.
وقال آخر: عن الزهري^(٤)، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد
القاري، عن أبي أيوب.

- (١) في «د، ط»: شريح. تصحيف، وهو عمر بن سعيد بن سريج، أنظر ترجمته في:
«ميزان الاعتدال» (٦١٢٥)، و«لسان الميزان» (٦١٦٠).
والصواب بالمهملة وانظر التعليق على «التاريخ الكبير» للبخاري (١٥٩/٦)،
و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٢٧٢/٣) و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني
(ص ٧٦)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٢٧٣/٤).
(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٧١٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر
أخبار أصبهان» (٨/٢، ٢٨٩) وفيهما: عمر بن شريح. وذكره الذهبي في «الميزان»
(٣/٢٠١)، وابن حجر في «اللسان» (٥/٣٠٠)، وذكره الدارقطني في «علله»
(١٥/٣٢٥) على الصواب.
(٣) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٧٥٢٧).
ذكر ابن الملقن حديث بسرة في «البدر المنير» وقال: هذا حديث صحيح. وذكر أن
البخاري، وأحمد، والترمذي، والدارقطني، والحاكم صححوه، وذكر اعتراضات
على هذا وأجاب عنها، أنظر «البدر المنير» (٢/٤٥١-٤٦٩).
(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٨٢) من طريق الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن
أبي أيوب، دون ذكر عروة.
وقال الدارقطني في «علله» (٣٢٧/١٥): روى إسحاق بن أبي فروة، عن الزهري،
عن عبيد الله بن عبد القاري، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، قاله عبد السلام بن
حرب عن إسحاق وإسحاق متروك.
قلت: وقد أطال الإمام الدارقطني النفس في ذكر طرق هذا الحديث بما يبهر العقول
من سعة حفظه رحمه الله، وقد ذهب إلى تصحيح الحديث، وختم بحثه بتصحيح
أحمد له فنقل بإسناده إلى أبي داود.

وقد تكلّم في هذا الإسناد، والله أعلم.

وقالت طائفة: ليس في مس الذكر وضوء، روينا هذا القول عن: علي، وعمار، وابن مسعود، وابن عباس، وحذيفة، وعمران بن حصين، وأبي الدرداء، وسأل رجل سعد بن أبي وقاص عن مس الذكر في الصلاة، فقال: إن علمت أن منك بضعة نجسة فاقطعها.

وقال الحسن: [اجتمع]^(١) رهط من أصحاب رسول الله ﷺ منهم من يقول: ما أبالي إياه مسست، أو [مسست]^(٢) أذني، أو ركبتني، أو فخذي. ٩٠- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر والثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: ما أبالي إياه مسست، أو أذني، إذا لم أكن أعمد لذلك.

قال أبو بكر: وروى هذا الحديث:

٩١- بندار، عن يحيى وسفيان، عن مسعر، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن علي في مس [الذكر]^(٤) قال أحدهما: ما أبالي إياه مسست أو أنفي. وقال الآخر: أو أذني^(٥).

٩٢- حدثنا محمد بن يحيى، نا أبو عوانة، عن منصور، عن عبد الرحمن بن ثروان، عن أرقم بن شرحبيل، قال: قلت لعبد الله بن

= قال: قلت لأحمد بن حنبل: حديث بسرة في مس الذكر ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح، وذلك أن مروان حدثهم عنها، ثم جاءهم الرسول عنها بذلك.

(١) في الأصول الخطية: أجمع لي. والمثبت من «مصنف عبد الرزاق».

(٢) سقطت من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٣) «المصنف» (٤٢٨).

(٤) سقطت من «الأصل»، وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٥٠) من طريق مسعر به.

مسعود: حكني بعض جسدي في الصلاة، فأفضيت إلى ذكرى؟ قال: فقال: فاقطعه فاطرحه، هل هو إلا بضعة منك؟!^(١).

٩٣- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا هشيم، ثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان لا يرى في مس الذكر وضوءاً^(٢).

٩٤- حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أنا يعلى بن عبيد، نا إسماعيل، عن قيس قال: سأل رجل سعد بن أبي وقاص عن مس الذكر في الصلاة؟ فقال: إن علمت أن منك بضعة [نجسة]^(٣) فاقطعها^(٤).

٩٥- حدثنا علي بن الحسن، نا أبو نعيم، نا مسعر، عن عمير بن (سعد)^(٥) قال: كنت جالساً في مجلس عمار، وتذاكروا مس الذكر، فقال: ما هو إلا بضعة منك، وإن [لكفك]^(٦) موضعاً غيره^(٧).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٠)، وابن أبي شيبة (١/ ١٩٠- من كان لا يرى فيه وضوء) في «مصنفيهما» من طريق أرقم بن شرحبيل به.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٩) من طريق سعيد، ثنا هشيم به.

(٣) في «الأصل»: نجسًا. والمثبت من «د، ط».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤)، وابن أبي شيبة (١/ ١٩٠- من كان لا يرى فيه وضوء) في «مصنفيهما» من طريق إسماعيل به.

(٥) كذا في «الأصل»، و«مصنف ابن أبي شيبة» -المخطوط والمطبوع- وفي «شرح معاني الآثار» للطحاوي: سعيد، وهو عمير بن سعيد النخعي الصهباني، روى عن عمار بن ياسر، وروى عنه مسعر بن كدام، وهو من رجال «التهذيب»، ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٠) أن ابن حبان قال: ويقال: ابن سعد، ونقل عن العجلي أنه قال: عمير بن سعد ثقة.

(٦) في «الأصل»: لكفه. وما أثبتاه من «مصنف ابن أبي شيبة».

(٧) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٨) من طريق أبي نعيم به،

٩٦- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله بن الوليد، عن سفيان، نا إياد بن لقيط السدوسي، نا البراء بن قيس، قال: سمعت حذيفة وسأله رجل عن مس الذكر في الصلاة؟ فقال: ما أبالي إياه مسست أو أنفي^(١).

٩٧- حدثنا إسحاق، أنا عبد الرزاق^(٢)، أنا معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين قال: ما أبالي إياه مسست أم فخذني.

٩٨- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا إسماعيل بن عياش، عن [حريز]^(٣) بن عثمان، عن حبيب بن عبيد، عن أبي الدرداء أنه سُئِلَ عن مس الذكر؟ فقال: إنما هو بضعة منك^(٤).

٩٩- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٥)، عن هشام بن حسان، عن الحسن قال: [اجتمع]^(٦) رهط من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم من يقول: ما أبالي إياه مسست أو مسست أذني، أو ركبتني، أو فخذني.

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٩١- من كان لا يرى فيه وضوء) من طريق مسعر به.

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٨)، ورواه مسدد كما في «المطالب العالية» (٢/ ١٤٥) كلاهما من طريق سفيان به، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٢٩) من طريق إياد به.

(٢) «المصنف» (٤٣٣).

(٣) في «الأصل»: جرير. تصحيف، وهو حريز بن عثمان بن جبر بن أحمر، روى عن حبيب بن عبيد الرحبي، وروى عنه إسماعيل بن عياش، وهو من رجال «التهذيب».

(٤) ذكره ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (١/ ١١٦)، والمتقي الهندي في «كتر العمال» (٢٧١٨١) وعزاه لسعيد بن منصور.

(٥) «المصنف» (٤٢٧).

(٦) في «الأصل»: أجمع لي. والمثبت من «المصنف».

وكان سعيد بن المسيب يراه كبعض جسده لا يتوضأ منه، وهو مختلف عنه فيه^(١).

وكان الحسن وقتادة لا يريان منه وضوءاً^(٢)، وقال سعيد بن جبير^(٣): إنما هو بضعة منك، وهذا قول الثوري، وأصحاب الرأي^(٤).

وقد أحتج بعض من / يقول بهذا القول بحديث قيس بن طلق.

١٠٠- حدثنا محمد بن عبد الوهاب، نا محاضر بن مورع، نا هشام بن حسان، عن محمد بن جابر، عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق؛ أنه سمع رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: توضأت فمسست ذكرى -أو أتوضأ فأمس ذكرى- قال: «هو منك»^(٥).

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٣٧)، «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٩- من كان يرى من مس الذكر وضوء).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٣٨).

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٩١- من كان لا يرى فيه وضوء).

(٤) «المبسوط» للسرخسي ١/١٨٣- باب الوضوء والغسل).

(٥) أخرجه أبو داود (١٨٥)، وابن ماجه (٤٨٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٣/٤) من طريق محمد بن جابر به، وزاد أبو داود: «في الصلاة»، وأخرجه أبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨٥)، والنسائي (١٦٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١١١٩)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٣٤) من طريق قيس بن طلق به، وقال الترمذي: وقد روى هذا الحديث أيوب بن عقبة، ومحمد بن جابر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، وقد تكلم أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة، وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن. اهـ.

قلت: وإسناده ضعيف ومداره على قيس بن طلق ولا يحتمل هنا لانفراده وضعفه ومخالفته حديث بسرة.

قال ابن الملقن في «البدر» (٢/٤٦٦): ذكره ابن الجوزي في «علله» وتحقيقه من طرق وضعفها كلها قال: وقيس بن طلق ضعفه أحمد ويحيى وسبقه إلى ذلك البيهقي.

١٠١- حدثنا أبو أحمد، أنا الحسين بن الوليد، نا عكرمة بن عمار، عن قيس بن طلق؛ أن طلقاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يمس ذكره وهو في الصلاة. فقال: «لا بأس به؛ إنما هو كبعض جسدك»^(١).

وقال بعض من يقول بهذا القول: (وقد أجمع أهل العلم على أن)^(٢) لا وضوء على من مس بولاً أو غائطاً أو دمًا، فمس الذكر أولى أن لا يُوجب وضوءاً، ولا اختلاف بين أهل العلم أن الذكر إذا مس الفخذ لا يوجب وضوءاً، ولا فرق بين الفخذ واليد، وتكلموا في حديث بسرة. وحكى أحمد بن علي الوراق أنه سمع أحمد قال: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من مس ذكره فليتوضأ»، وروي عنه أنه قال: «إنما هو بضعة منك»، وكلا الحديثين فيهما شيء إلا أنني أذهب إلى الوضوء منه^(٣).

وحكى رجاء المروزي، عن أحمد، وابن معين أنهما أجمعا فتذاكرا الوضوء من مس الذكر، فكان أحمد يرى منه الوضوء، ويحيى لا يرى ذلك، وتكلما في الأخبار التي رويت في ذلك، فحصل أمرهما على

= في «خلافاته» فأوضح علته، ونقل هو والدارقطني عن ابن أبي حاتم أنه سأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة، ووهناه ولم يثبتاه.

قال الشافعي: قد سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وثبته -يعني: حديث بسرة-

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١٢١) قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن المنذر به.

(٢) في «ط»: وقال بعض أهل العلم.

(٣) أنظر: «مسائل أحمد لابن هاني» (٤٧)، و«مسائل أحمد لابنه صالح» (٦٣)، و«مسائل أحمد لابنه عبد الله» (٥١).

أن أنفقا على إسقاط الاحتجاج بالخبرين معاً -خبر بسرة وخبر قيس- ثم صاروا إلى الأخبار التي رويت عن الصحابة، فصار أمرهما إلى أن أحتج أحمد بحديث ابن عمر فلم يمكن يحيى دفعه، واحتج يحيى في الرخصة ببعض الأخبار التي رويت عن الصحابة في ذلك^(١).

وحكى عن ابن المبارك أنه قال: ليس في نفسي شيء، من مس ذكره أنه ليس عليه وضوء. وقال بعضهم: أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا توضأ فهو طاهر، واختلفوا في أنتقاض طهارة من مس ذكره، وقد اختلفت الأخبار فيه، فلا وجه لنقض الطهارة المجمع عليها إلا بخبر لا معارض له.

١٠٢- وحكى يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، قال: أخبرني (ابن زيد)^(٢) عن ربيعة أنه كان يقول: لو وضعت يدي في دم خنزير أو (جيفة)^(٣) ما نقض وضوئي، فمس الذكر أيسر من الدم. قال: وكان ربيعة يقول: ويحكم مثل هذا يأخذ به أحد؟! أو يعمل به- بحديث بسرة-؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذا النعل ما أجزت شهادتها، إنما قوام الدين الصلاة، وقوام الصلاة الطهور، فلم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ من يُقيم هذا الدين عن رسول الله ﷺ إلا بسرة؟!^(٤).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٥٠/١) والحاكم في «مستدرکه» (٤٨٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٣٦/١).

(٢) في «شرح معاني الآثار»: زيد.

(٣) في «شرح معاني الآثار»: حيضة.

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧١/١) قال: حدثنا يونس به.

قال أبو بكر: إذا لم يثبت حديث بسرة، فالنظر يدل على أن الوضوء من مس الذكر غير واجب، ولو توضأ من مس ذكره احتياطاً كان ذلك حسناً، وإن لم يفعل فلا شيء عليه.

* مسألة من هذا الباب :

واختلفوا فيمن مس الذكر مخطئاً أو غير قاصد لمسّه، فقالت طائفة: إن مسّه متعمداً توضأ، وإن لم يتعمد ذلك فلا وضوء عليه، هكذا قال مكحول^(١).

وقال جابر بن زيد^(٢): إذا مسّه متعمداً توضأ. وكان طاوس وسعيد بن جبير يقولان: من مسّه وهو لا يريد^(٣) فليس عليه وضوء^(٤). كذلك قال حميد الطويل.

وكان الأوزاعي، والشافعي^(٥)، / وإسحاق يقولون: خطأه ١٥٨/ب وعمده سواء، وكذلك قال أحمد^(٦)، وأبو أيوب سليمان بن داود، وأبو خيثمة.

قال أبو بكر: واللازم لمن جعل مس الذكر بمعنى الحدث -الذي يُوجب الوضوء- أن يجعل خطأه وعمده سواء كسائر الأحداث.

(١) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٨٩) - من كان يرى من مس الذكر وضوء) من طريقه عن مكحول قال: إذا أمسك ذكره توضأ.

(٢) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٩) - من كان يرى من مس الذكر وضوء).

(٣) زاد في «الأصل»: وضوءاً. وهي زيادة مقحمة.

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٩١) - من كان لا يرى فيه وضوء).

(٥) «الأم» (١/٦٨) - باب الوضوء من مس الذكر).

(٦) «مسائل أحمد لعبد الله بن أحمد» (٥٧).

[ذكر مس الذكر بالساعد أو بظهر الكف]^(١)

أجمع الذين أوجبوا الوضوء من مس الذكر على إيجاب الوضوء على من مس ذكره [ببطن كفه عامداً، واختلفوا فيمن مس ذكره]^(١) بظهر كفه أو بساعده، فقالت طائفة: عليه الوضوء. قيل لعطاء: إن مست الذراع الذكر أيتوضأ؟ قال: نعم^(٢). وكان الأوزاعي يقول فيمن مس ذكره بساعده، قال: الساعد يد، فليتوضأ. وقال أحمد^(٣): إذا مسه بساعده أو ظهر كفه فعليه الوضوء.

ولعل من حجة من يقول هذا القول: أن ظاهر الحديث -وهو قوله: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»- يُوجب الوضوء؛ إذا لم يقل بظهر كف ولا بطنها.

وقالت طائفة: إنما يجب الوضوء على من مس ذكره ببطن كفه، هذا قول: مالك^(٤)، والشافعي^(٥)، وإسحاق.

وقال مالك^(٤)، والليث بن سعد: من مس ذكره بذراعيه أو بقدميه لا وضوء عليه، واحتج الشافعي^(٦) بحديث رواه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، وليس بينه وبينها شيء فليتوضأ».

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٣٢).

(٣) «مسائل عبد الله بن أحمد» (٥٥).

(٤) «المدونة» (١/١١٨- في الوضوء من مس الذكر).

(٥) «الأم» (١/٦٨- في الوضوء من مس الذكر).

(٦) «الأم» (١/٦٧- باب الوضوء من مس الذكر).

١٠٣- أخبرنا الربيع، أنا الشافعي^(١)، أنا سليمان بن عمرو،
ومحمد بن عبد الله، عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي، عن سعيد بن
أبي [سعيد]^(٢)، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وكان أحمد يقول: قد أدخلوا بين يزيد بن عبد الملك وبين المقبري
فيه رجلاً يُقال له: أبو موسى (الحناط)^(٣)، وذكر أحمد يزيد^(٤) فقال:
يروي أحاديث مناكير.

* * *

ذكر المرأة تمس فرج زوجها أو الزوج يمس فرجها

كان الزهري يقول: إذا مس الرجل فرج أمráته ووضع يده على
كفلها^(٥) أو مس محاسرها^(٦) توضاً.

(١) «مسند الشافعي» (ص ١٢-١٣)، «الأم» (١/٦٧- باب الوضوء من مس الذكر).
(٢) في «الأصل»: سعد. تحريف، والمثبت من «د، ط»، ومصادر التخريج، وهو
سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعد المدني، من رجال «التهذيب».
(٣) في «د، ط»: الخياط. وهو عيسى بن أبي عيسى الحنيط الغفاري أبو موسى، من
رجال «التهذيب»، قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/٢٧٥): وعيسى بن أبي
عيسى.... كان خياطاً، ثم صار حنيطاً، ثم تركه وصار يبيع الخبط، فاجتمع فيه
الثلاثة. اهـ.

(٤) هو يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم،
من رجال «التهذيب»، وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/٣٤٨)، و«الجرح
والتعديل» (١١٧١).

(٥) الكَفْل بالتحريك: العجز، وقيل: ردف العجز وقيل: الفطن يكون للإنسان والدابة.
أنظر: «لسان العرب» مادة (كفل).

(٦) والمحاسر مثل المعاري من المرأة، وفلاة عارية المحاسر إذا لم يكن فيها كَنٌّ من =

وقال الأوزاعي: إذا مس فرج أمráته عليه الوضوء. وكذلك قال الشافعي^(١)، وكان الأوزاعي يقول: إذا مست فرج زوجها فعليها الوضوء، ولا وضوء عليه.

وقال مالك^(٢): إذا مست فرج زوجها أرى أن تتوضأ. وحكي عنه أنه قال: إن كانت مسته لشهوة فعليها الوضوء، وإن كانت مسته لغير شهوة فلا وضوء [عليها]^(٣).

وكان الشافعي^(٤) يقول: على المرأة إذا لمست الوضوء، وفي قول إسحاق، وأبي ثور: إذا مست ذكر زوجها توضأت.

وكان جابر بن زيد يقول: إذا مس الرجل قبل أمráته، أو امرأة مست فرج زوجها عليهما الطهور. [و]^(٥) هذا قول الشافعي^(٦).

وقد روينا عن عائشة أنها قالت: إذا مست المرأة فرجها توضأت^(٧). ولا أحسبه ثابتاً.

= شجرها، ومحاسرها متونها التي تنحسر عن النبات. وقال الليث: جارية حسنة المعرى أي: حسنة عند تجريدتها من ثيابها، والجميع: المعاري. أنظر: «تهذيب اللغة» للأزهري مادة (عرا).

(١) «الأم» (٦٨/١) - باب الوضوء من مس الذكر.

(٢) «المدونة» (١٢١/١) - ما جاء في الملامسة والقبلة.

(٣) في «الأصل»: عليه. وما أثبتناه من «د، ط»، و«المدونة».

(٤) «الأم» (٦٩/١) - باب الوضوء من مس الذكر.

(٥) من «د، ط».

(٦) «الأم» (٦٩/١) - باب الوضوء من مس الذكر.

(٧) أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص ١٣)، وفي «الأم» (٦٩/١) - باب الوضوء من مس الذكر، والحاكم في «مستدركه» (٢٣٤/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٣٣/١).

وحديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «أيما امرأة مست فرجها...»^(١) لا يثبت.

١٠٤- حدثنا علي بن الحسن ويحيى بن محمد قالا: نا إسحاق بن إبراهيم، أنا بقية، عن الزبيدي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

* * *

[ذُكِرَ] مس ذكر الصبي وغيره^(٢)

واختلفوا فيما يجب على من مس ذكر صبي، فقالت طائفة: عليه الوضوء، كذلك قال عطاء^(٣)، والشافعي^(٤)، وقال أبو ثور: إذا مس ذكر غيره توضأ. وقال إسحاق: أحب إلي أن يتوضأ.

وقالت طائفة: ليس في مس ذكر الصبي وضوء، كذلك قال: الزهري، والأوزاعي، ومالك^(٥)، وكان ربيعة لا يرى بمس ذكر الصبي بأساً إذا كان صغيراً.

واختلفوا فيمن مس [ذلك]^(٦) من ميت، ففي قول / الشافعي^(٤): عليه ١٦/١ الوضوء، ولا وضوء عليه في قول إسحاق.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٢٢٣)، والدارقطني في «سننه» (١/١٤٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٣٢) كلهم من طريق بقية به.
قلت: وصرح بقية بالسماع عند البيهقي وهو شاهد لحديث بسرة المتقدم وانظر: «الإرواء» (١/١٥١).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٤٨).

(٤) «الأم» (١/٦٨) - باب الوضوء من مس الذكر.

(٥) «التاج والإكليل» (١/١٨٦) - فصل في نواقض الوضوء.

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

واختلفوا فيمن مس ذلك من البهائم، فقالت طائفة: لا شيء عليه. كذلك قال الشافعي^(١)، وإسحاق.

وفيه قول ثان: وهو أن على من مس ذلك من البهائم الوضوء، هذا قول الليث بن سعد.

وفيه قول ثالث قاله عطاء، قال ابن جريج: قلت لعطاء: مسست قُنْبَ^(٢) حمار أو ثول^(٣) جمل؟ قال: أما قنب الحمار فكنت متوضئًا، وأما من ثول الجمل فلا. قلت: فماذا يفرق بينهما؟ قال: من أجل أن الحمار هو نجس. قال: وأقول أنا: كل شيء نجس كهيئة الحمار لا يؤكل لحمه فمس ذلك منه فعليه الوضوء، وكل شيء يؤكل لحمه كهيئة البعير مس ذلك منه فلا وضوء عليه^(٤).

قال أبو بكر: لا وضوء في شيء من ذلك.

* * *

(١) «الأم» (١/٦٨ - باب الوضوء من مس الذكر).

(٢) الْقُنْبُ: جراب قضيب الدابة، وقيل: هو وعاء قضيب كل ذي حافر، هذا الأصل، ثم أستعمل في غير ذلك، وقنب الجمل وعاء ثيله، وقنب الحمار وعاء جردانه، وقنب المرأة بظرها.

أنظر: «لسان العرب» مادة: (قنب).

(٣) في «المصنف»: ثيل. الثَّيْل والثَّيْل: وعاء قضيب البعير والتمس والثور، وقيل: هو القضيب نفسه، والثول لغة في الثَّيْل.

أنظر: «لسان العرب» مادة: (ثيل).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٤٩) عن ابن جريج به.

ذكر مس الأنثيين

واختلفوا فيمن مس أنثيه، فروي عن عروة بن الزبير أنه قال: يتوضأ. وقال الزهري: أحب إلي أن يتوضأ. وفيه قول ثان: وهو أن لا وضوء عليه، كذلك [قال] ^(١) عطاء ^(٢)، والشعبي، وإسحاق، وهو قول عوام أهل العلم. وقال مالك ^(٣): لا وضوء على من مس عانته.

* * *

ذكر مس الدبر

واختلفوا في الوضوء من مس الدبر. فقالت طائفة: عليه الوضوء. هكذا قال عطاء ^(٤)، والزهري، وقال الأوزاعي: بلغني ذلك، وكان الشافعي ^(٥)، وإسحاق يقولان: عليه الوضوء. وقالت طائفة: لا وضوء عليه، هذا قول مالك ^(٦)، والثوري، وأصحاب الرأي ^(٧)، وهو قول قتادة ^(٨).

* * *

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٤٤).

(٣) «المدونة» (١١٨/١) - في الوضوء من مس الذكر.

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٤٦).

(٥) «الأم» (٦٨/١) - باب الوضوء من مس الذكر.

(٦) «البحر الرائق» (٤٥/١) - كتاب الطهارة.

(٧) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٤٧).

الوضوء مما مست النار

اختلف أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في الوضوء مما مست النار، فممن روي عنه أنه توضأ أو أمر بالوضوء منه: ابن عمر، وأبو طلحة عم أنس، [وأنس]^(١) بن مالك، وأبو موسى الأشعري، وعائشة، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، وأبو عزة^(٢) -رجل يُقال أن له صحبة.

١٠٥- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ أنه كان يتوضأ مما مست النار.

١٠٦- حدثنا يحيى بن محمد، عن مسدد^(٤)، نا يحيى، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك؛ أنه كان يتوضأ مما غيرت النار، ويحدث أن أبا طلحة كان يتوضأ مما غيرت النار.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) أبو عزة: هو يسار بن عبد الهذلي صحابي أثبت صحبته غير واحد منهم البخاري في «تاريخه الكبير» (٤١٩/٨) وانظر: «الإصابة» (تحت القسم الأول ١٣٣/٤)، و«التهذيب» للمزي (٧٦٦٧). وأما الأثر المروي عنه فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٦٩/١) باب من كان يرى الوضوء مما غيرت النار) من طريق أيوب عن أبي قلابة عن رجل من هذيل أراه قد ذكر أن له صحبة فذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٦٤/١) عن أبي قلابة عنه بنحوه، ولم يسمه أيضًا، وإنما قال عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولعل المصنف أخرج هذا الأثر بإسناده في الكتاب الكبير «المبسوط» وسماه ونسبه هناك، واختصره هنا، فلم يسقه بإسناده، والدليل على أن هذا الصحابي هو أبو عزة: أن أبا قلابة ممن روى عنه كما ذكر ذلك المزي في «التهذيب»، ثانيًا: أنه نسب في «المصنف» إلى الهذلي، وهو هذلي كما في ترجمته.

(٣) «المصنف» (٦٧١).

(٤) «المطالب العالية» (١٢٨)، وذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦١٦) وقال: هذا إسناده رجاله ثقات.

١٠٧- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، أنا يزيد، أنا سليمان، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري قال: ما أبالي أكلت خبزاً ولحمًا، ثم صليت ولم أتوضأ، أو لوئت يدي بفرثها ودمها، ثم صليت ولم أتوضأ^(١).

١٠٨- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا إسماعيل بن إبراهيم، أنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة [قالت]^(٢): توضئوا مما مست النار^(٣).

١٠٩- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا إسماعيل بن إبراهيم، أنا معمر، عن الزهري، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت أنه قال: توضئوا مما مست النار^(٤).

١١٠- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، أنا يزيد، أنا سليمان، عن أبي قلابة، قال: رأيت أنس بن مالك جاء وهو خبيث النفس، وهو خارج من القصر، فقلت: ما شأنك؟ قال: ومالي لا أكون خبيث النفس وقد خرجت من عند هؤلاء آنفاً، وقد أكلوا خبزاً ولحمًا، ثم قاموا إلى

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٦٩) من طريق الحسن بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٩/١) من كان يرى الوضوء مما غيرت النار) من طريق الحسن، أن أبا موسى كان يتوضأ مما غيرت النار.

(٢) في «الأصل»: قال. ولا يستقيم والمثبت من المصادر.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٥٧)- طبعة الرشد تحقيق حمد بن عبد الله ومحمد بن إبراهيم اللحيان، وهو في نسخة مراد ملا المخطوط، وسقط من طبعات الهندية والفكر والحوت، وكذلك من مخطوطتي المحمودية والتونسية- من طريق معمر به، والأثر في «مصنف عبد الرزاق» (٦٧٤) عن عروة عن عائشة به.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٩/١) من كان يرى الوضوء مما غيرت النار) من طريق معمر به.

الصلاة ولم يتوضئوا، قلت: وما كنتم تفعلونه؟! قال: لا^(١).

وقد روي هذا القول عن: عمر بن عبد العزيز، وأبي مجلز، وأبي قلابه، ويحيى بن يعمر، والحسن، / وأبي ميسرة، والزهري^(٢).

ومن حجة بعض من قال هذا القول: الأخبار الثابتة عن نبي الله ﷺ أنه أمر بالوضوء منه.

١١١- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن ابن جريج، حدثني ابن شهاب، أخبرني عمر بن عبد العزيز، أن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أخبره، أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على ظهر المسجد، فقال أبو هريرة: إنما أتوضأ من أثوار أقط أكلتها، لأن رسول الله ﷺ قال: «توضئوا مما مست النار»^(٤).

حدثني علي، عن أبي عبيد: قوله [فالثور]^(٥): القطعة من الأقط، وجمعها أثوار^(٦).

وممن روى عن النبي ﷺ أمره بالوضوء مما مست النار: زيد بن ثابت، وأبو طلحة، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو موسى الأشعري،

(١) أخرجه عبد الرزاق (٦٧٠)، وابن أبي شيبة (٦٩/١) - من كان يرى الوضوء مما غيرت النار) في «مصنفيهما» من طريق أبي قلابه بنحوه.

(٢) أنظرهم في «مصنف ابن أبي شيبة» (٦٩/١) - من كان يرى الوضوء مما غيرت النار).

(٣) «المصنف» (٦٦٨).

(٤) أخرجه مسلم (٣٥٢)، والنسائي (١٧١، ١٧٢)، وأحمد في «مسنده» (٤٦٩/٢) - ٤٧٠، ٤٧٨-٤٧٩) من طريق ابن شهاب الزهري به.

(٥) سقط من «الأصل»، والمثبت من «غريب الحديث» للهروي.

(٦) «غريب الحديث» لأبي عبيد الهروي (٥٤٥). وقال ابن الأثير في «النهاية»

(٢٢٨/١): وهي قطعة من الأقط، وهو لبن جامد مستحجر.

وسهل ابن الحنظلية، وسلمة بن وقش، وأم سلمة، وابن عمر، وعائشة، وأم حبيبة، وقد ذكرت أسانيدھا في كتاب السنن.

وأسقطت طائفة الوضوء مما مست النار، فمن كان لا يرى الوضوء مما مست النار: أبو بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وأبي بن كعب.

١١٢- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج بن منهال، نا حماد، عن عمرو بن دينار وأبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن أبا بكر وعمر أكلا خبزاً ولحمًا، وصليا ولم يتوضأ^(١).

١١٣- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج، أخبرني عطاء، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أكل أبو بكر الصديق كتف لحم أو ذراع، ثم قام فصلی ولم يتوضأ.

١١٤- حدثنا علي بن عبد العزيز، عن القعنبی، عن مالك^(٣)، عن ضمرة بن سعيد المازني، عن أبان بن عثمان أن عثمان بن عفان أكل خبزاً ولحمًا، ثم تمضمض وغسل يديه، ثم مسح بهما وجهه، ثم صلى ولم يتوضأ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٦/١) - من كان لا يتوضأ مما مست النار) من طريق عمرو بن دينار وأبي الزبير به، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٤٨)، (٦٤٩) من طريق عمرو بن دينار به. واقتصر على ذكر أبي بكر.

(٢) «المصنف» (٦٤٧).

(٣) «الموطأ» (٥٣/١) - باب ترك الوضوء مما مسته النار، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١٥٧/١) من طريق مالك به.

١١٥- وحدثني محمد بن نصر، نا علي بن الحسن أبو الحسين، نا حماد بن سلمة، عن مسعر، عن ثوير مولى أبي جعدة، عن علي بن جعدة بن هبيرة، عن أبيه جعدة بن هبيرة قال: أكلت مع علي ثريدًا ولحمًا، ولم يتوضأ^(١).

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٦٥/٦) قال: قال علي بن المثنى حدثنا يحيى ابن سعيد، عن مسعر، عن علي بن جعدة «كنا نتعشى الشريد مع علي عليه السلام ولا يتوضأ». ثم قال البخاري: قال إسحاق حدثنا مسعر عن ثوير مولى آل جعدة، فساقه على نحو إسناده المصنف.

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧٧/٦) مختصرًا.
قلت: والأثر ضعيف وفيه أكثر من علة:

الأولى: اختلف على مسعر فيه ففي رواية علي بن المثنى أسقط منه ثويرًا وجعدة ابن هبيرة. ورواه إسحاق وتابعه حماد بن سلمة كما في رواية المصنف، وأثبتا الواسطة، وهما أحفظ من علي، وعلي هو ابن المثنى الطهوي قال الحافظ: مقبول. وهناك آخر يسمى علي بن المثنى والد أبي يعلى أيضًا مقبول.

ثانيًا: ثوير وهو ابن أبي فاخنة ضعيف، وتركه البعض، وكذبه آخرون، يضاف إلى ذلك أنه رافضي، وانظر: «تهذيب الكمال» (٨٤٨).

ثالثًا: علي بن جعدة مجهول العين أنفرد بالرواية عنه مسعر، وترجمه البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٦٥/٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧٧/٦) - (١٧٨)، وابن حبان في «الثقات» (٢٠٧/٧).

رابعًا: بوب البخاري في «صحيحه» قبل رقم (٢٠٧) بباب (من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق). وأكل أبو بكر وعمر وعثمان عليهم السلام فلو يتوضأوا.

قلت: فأعراض البخاري عن إسناده القول إلى علي مع احتياجه له في هذا الموضع لهو قرينة قوية على إعلاله الأثر خاصة أنه ساقه في «تاريخه».

وقد خرج الحافظ في «الفتح» (٣٧١/١) التعليق الذي صدر به البخاري الباب، وعزاه للطبراني في «مسند الشاميين» ثم قال: ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعًا وموقوفًا على الثلاثة مرفوعًا ومجموعًا.

١١٦- حدثنا سهل بن عمار، نا محمد بن عبيد، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: أتني عبد الله بقصعة، فأكل منها ثم تمضمض، ثم قام فصلى، ولم يغسل يده^(١).

١١٧- حدثنا إسحاق، أنا عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج، أخبرني عطاء، أنه سمع ابن عباس [يقول]^(٣): إنما النار بركة، والله ما تحل من شيء ولا تحرمه، ولا وضوء مما مسه النار، [و]^(٤) لا وضوء مما دخل، إنما الوضوء مما يخرج من الإنسان^(٥).

١١٨- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، أنا يزيد بن هارون، أنا يحيى أنه سأل عبد الله بن عامر بن ربيعة عن الرجل يتوضأ ثم يصيب من الطعام وقد مسه النار، هل يتوضأ؟ فقال: قد رأيت أبي يفعل ذلك ثم يصلي

= ثم قال: وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجحنا به أحد الجانبين. وارتضى النووي هذا في «شرح المذهب». وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء الثلاثة. أقول: وبهذا يظهر أن أهل العلم أغفلوا عزو القول إلى علي لعدم ثبوته عنه، وهكذا فعل الترمذي في «سننه» (١١٨/١) فلم يذكر علياً في جملة القائلين بهذا القول. والله أعلم.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٥٢)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٩/٢٥٠-٢٥١ رقم ٩٢٣٥، ٩٢٣٦) من طريق الأعمش به.

(٢) «المصنف» (٦٥٣).

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «المصنف».

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «المصنف».

(٥) أخرجه النسائي (٥٧٣٠)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٥٨) من طريق ابن جريج مختصراً.

ولا يتوضأ^(١). وكان أبوه من أصحاب بدر.

١١٩- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن جعفر بن سليمان، عن أبي غالب قال: كنت أكل مع أبي أمامة الشريد واللحم، ثم يصلي ولا يتوضأ.

١٢٠- وفي حديث معن، عن مالك^(٣)، عن موسى بن عقبة، عن عبد الرحمن بن زيد الأنصاري أن أنس بن مالك قدم من العراق، فدخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فقرب إليهما طعاماً قد مسته النار، فقام أبو طلحة وأبي فصليا ولم يتوضأ.

١٢١- وحدثونا عن [بندار]^(٤)، نا غندر، عن شعبة، عن الربيع بن قزيع^(٥) قال: سمعت ابن عمر يقول: ما أبالي أن أكل لحماً وخلاً، وأصلي ولا أتوضأ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٥٣- باب ترك الوضوء مما مسته النار) عن يحيى ابن سعيد به، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٥٨) من طريقه به.

(٢) «المصنف» (٦٦٢) عن معمر بن سليمان، عن أبي غالب به، ولعل جعفر تحرفت في «المصنف» إلى معمر.

(٣) «الموطأ» (١/٥٤- باب ترك الوضوء مما مسته النار)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٥٨) به.

(٤) في «الأصل»: بندر. وهو تصحيف، وبندار هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي وهو من رجال «التهذيب».

(٥) «بالأصل»: فريع بالمهمله، والمثبت هو الصواب كذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/١٩) وقال: الربيع بن قزيع بالزاي أبو الجارود الغطفاني كوفي سمع ابن عمر روى عنه شعبة والثوري. وكذا ترجم له البخاري في «تاريخه» (٣/٢٧٠) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٤٦٧) وابن حبان في «الثقات» (٤/٢٢٥) وقال أبو حاتم: شيخ، ووثقه ابن معين. والقولان في «الجرح والتعديل».

١٢٢- وحدثت عن أبي زرعة، نا إبراهيم بن موسى، / نا ميسرة، ١١٧/١ حدثني الأوزاعي، عن حسان بن عطية أن أبا الدرداء كان لا يتوضأ مما غيرت النار^(١).

١٢٣- وحدثت عن أبي زرعة، نا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني، عن أنس بن عياض، عن يزيد قال: كان سلمة صائماً فأكل حيساً قبل الصلاة، ثم قام فصلّى ولم يتوضأ.

١٢٤- وحدثني بعض أصحابنا، ثنا حمدان بن علي الوراق، نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد، قال: قال أيوب: إذا بلغك اختلاف عن أصحاب النبي ﷺ فوجدت في ذلك الاختلاف أبا بكر وعمر، فشد يدك به؛ فهو الحق وهو السنة^(٢).

١٢٥- وسمعت محمد بن أحمد الثقفي يقول: سمعت أبا هشام الرفاعي يقول: سمعت يحيى بن آدم يقول: ليس يحتاج مع قول رسول

= قلت: وهو تابعي فالإسناد حسن.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٦٦-٦٧ باب من كان لا يتوضأ مما مست النار) عن مجاهد قال: ما رأيت ابن عمر متوضئاً من طعام قط كان يلحق أصابعه الثلاث ثم يمسح يده بالتراب ثم يقوم إلى الصلاة. وأخرج أيضاً عن مسعر قال: قلت لجبله أسمعت ابن عمر يقول: «لأكل اللحم وأشرب اللبن وأصلي ولا أتوضأ؟ قال: نعم» وقد ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/٣٣٦) الاختلاف على ابن عمر. وقال: «كان ابن عمر يتوضأ لكل صلاة» وقد روى ابن ابن عمر «ترك الوضوء مما مست النار» ورواية أهل المدينة عنه أصح. اهـ. يعني إيجاب الوضوء منه.

(١) نقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/٣٤٩).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/٣٥٣) من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد قال: سمعت أيوب يقول لعثمان البتي وساقه.

الله ﷺ إلى قول أحد؟ وإنما كان يُقال: عمل النبي ﷺ، وأبو بكر وعمر، ليعلم أن النبي ﷺ مات عليه^(١).

وهذا قول مالك^(٢) فيمن تبعه من أهل المدينة، والثوري فيمن وافقه من أهل العراق، وبه قال: الأوزاعي وأصحابه، وكذلك قال الشافعي^(٣)، وأحمد، وإسحاق^(٤)، وأبو ثور، وأصحاب الرأي^(٥)، ولا أعلم اليوم بين أهل العلم اختلافًا في ترك الوضوء مما مست النار، إلا الوضوء من لحوم الإبل خاصة. وقد ذكرت اختلافهم فيه.

وقد أحتج بعض من لا يرى الوضوء مما مست النار [بأخبار]^(٦) ثابتة عن رسول الله ﷺ دالة على ذلك.

١٢٦- أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، نا [ابن وهب]^(٧)

(١) فائدة: قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤٢/٢): قال مالك: إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به.

(٢) أنظر: «الاستذكار» (١٥٠/٢، ١٥١- باب ترك الوضوء مما مست النار).

(٣) «الأم» (٦٩/١-٧٠- باب لا وضوء مما يطعم أحد).

(٤) «مسائل أحمد برواية ابن هانئ» (٤٤، ٤٥)، و«مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (١١١).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (٢٠٢/١- باب الوضوء والغسل).

(٦) سقطت من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٧) في «الأصل»: ابن أبي وهب. والزيادة مقحمة، والمثبت من «د، ط»، وهو عبد الله ابن وهب بن مسلم القرشي يروي عن: هشام بن سعد، ومالك، وحفص بن ميسرة، وروى عنه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وهو من رجال «التهذيب».

أخبرني هشام بن سعد، ومالك^(١)، وحفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى، ولم يتوضأ^(٢).

١٢٧- وحدثنا إبراهيم بن الحارث ومحمد بن إسماعيل الصائغ، قالوا: ثنا حجاج، قال ابن جريج: أخبرني محمد بن يوسف، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أم سلمة أخبرته؛ أنها قربت لرسول الله ﷺ جنباً^(٣) مشوياً، فأكل منه ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ^(٤).

والأخبار في هذا الباب تكثر، وقد ذكرتها في غير هذا الموضع. واحتج بعض من لقيته في ترك الوضوء مما مست النار بحديث محمد بن مسلمة.

١٢٨- ثنا محمد بن يحيى، أبنا عبد الرحمن بن المبارك العيشي، ثنا

(١) «الموطأ» (٥٢/١) - باب ترك الوضوء مما مست النار، وأخرجه من طريقه: البخاري (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤)، وأبو داود (١٨٩) وأحمد في «مسنده» (٢٢٦/١) وابن حبان في «صحيحه» (١١٤٣، ١١٤٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٥٣/١).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤١) من طريق ابن وهب به.

(٣) تريد جنب الشاة، والجنب: القطعة من الشيء تكون معظمه وانظر: «النهاية» (٣٠٤/١) و«تحفة الأحوذى» (٤٥٢/٥).

(٤) أخرجه الترمذي (١٨٢٩)، والنسائي في «سننه الكبرى» (٤٦٩٠) من طريق حجاج بن محمد به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٠٧/٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٥٤/١)، والطبراني في «معجمة الكبير» (٢٨٥/٢٣) رقم ٦٢٦ من طريق ابن جريج به.

قريش بن حيان، عن يونس بن أبي خلدة^(١) عن محمد بن مسلمة، أن النبي ﷺ أكل آخر أمره خبزًا ولحمًا، ثم صلى ولم يتوضأ^(٢).

١٢٩- وحدثني محمد بن إسماعيل، حدثني يعقوب، نا علي بن عياش، نا شعيب بن أبي حمزة، حدثني محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار^(٣).

وقال بعضهم: والدليل على أن الرخصة هي الناسخة: اتفاق الخلفاء الراشدين المهديين أبو بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي صلوات الله

(١) كذا في الأصول وبهذا أيضًا ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٨/٩).

وأما ابن حبان في «الثقات» (٦٥٠/٧) فقال: يونس أبو خلدة. اهـ فلعلها كنية له وحديثه عند الطبراني والحازمي بهذا النحو (خلدة) لكن الهيثمي قال في «المجمع» (١٥٢/١): فيه يونس بن أبي خالد ولم أر من ذكره.

وجزم البخاري في «تاريخه الكبير» (٤٠٩/٨) بأنه (بن أبي خالد) وقال: روى عنه قريش بن حيان عن محمد بن أبي سلمة وغيره.

قلت: وإنما هو محمد بن سلمة فليصوب هناك، ولم يذكروا جميعًا في الرواة عنه غير قريش بن حيان، ولم يرد فيه تجريح ولا تعديل فهو في حيز الجهالة. وعلى هذا فالحديث إسناده ضعيف.

(٢) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢٣٤/١٩) رقم (٥٢١) والحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٠٥) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن المبارك به.

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٤)، والنسائي (١٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٣٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٥٥) كلهم من طريق علي بن عياش به، قال أبو حاتم: هذا خبر مختصر من حديث طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقًا، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار، خلا لحم الجزور فقط.

عليهم على ترك الوضوء [منه]^(١)، وقد ثبت أن نبي الله ﷺ قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي»^(٢).

ولا يجوز أن يسقط عنهم جميعاً علم ما يحتاجون إليه في الليل والنهار، إذ مما لا بد للناس منه الأكل والشرب، ولو كان الأكل حدثاً ينقض الطهارة ويوجب الوضوء لم يخف ذلك عليهم، ولم يذهب ذلك عليهم معرفة، وغير جائز أن يجهلوا ذلك.

فإذا تطهر المرء فهو على طهارته إلا أن يدل كتاب، أو سنة لا معارض لها، أو إجماع على أن طهارته قد أنتقضت، ولو لم يكن في هذا الباب من الحجج التي ذكرناها شيء؛ لكان / الواجب إذا ١٧/ب تعارضت الأخبار وتضادت. الوقوف عن استعمالها.

وقد حكى عن حماد بن سلمة أنه قال: إذا جاءك عن رجل حديثان مختلفان، لا تدري الناسخ من المنسوخ، [ولا]^(٣) الأول من الآخر؛ فلم يجئك عنه شيء.

* * *

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٩٩)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢-٤٤)، وأحمد في «مسنده» (١٢٦/٤)، والدارمي في «سننه» (٩٥)، والحاكم في «مستدركه» (٩٥/١) - ٩٦ كلهم من حديث العرياض بن سارية، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ليس له علة. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح ليس له علة.

(٣) في «الأصل»: إلا. والمثبت من «د، ط».

ذكر الوضوء من الضحك في الصلاة

أجمع أهل العلم على أن الضحك في غير الصلاة لا ينقض طهارة، ولا يوجب وضوءاً^(١)، وأجمعوا على أن الضحك في الصلاة ينقض الصلاة^(٢).

واختلفوا في نقض طهارة من ضحك في الصلاة، فأوجب طائفة عليه الوضوء، وممن روي ذلك عنه: الحسن، والنخعي^(٣)، وبه قال: الثوري^(٤)، وأصحاب الرأي^(٥).

واحتج محتجهم بحديث منقطع لا يثبت.

١٣٠- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، أنا عبد الله بن بكر، ثنا هشام، عن حفصة، عن أبي العالية؛ أن رجلاً ضرير البصر جاء والنبي ﷺ يصلي بالناس، فتردى في حفرة في المسجد فضحك طوائف من القوم، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة^(٦).

(١) أنظر: «الإجماع» للمصنف (٥).

(٢) أنظر: «الإجماع» للمصنف (٤٩).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٧٦٤)، «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٤٢٥) - من كان يعيد الصلاة والوضوء.

(٤) أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٩٠).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (١/١٩٨ - باب الوضوء والغسل).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٦٠)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٤٦) من طريق هشام به، وقال البيهقي: هذا حديث مرسل، ومراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالى عمن أخذ حديثه، كذا قال محمد بن سيرين، وقد روي عن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والزهري مرسلًا. اهـ وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٦٩) من طريق حفص بن سليمان عن حفصة به، وقال:

وقالت طائفة: ليس على من ضحك في الصلاة وضوء، روي هذا القول عن: جابر بن عبد الله، وأبي موسى الأشعري، والقاسم^(١)، وعطاء^(٢)، والزهري^(٣)، وعروة^(٤).

وروي ذلك عن: مكحول، ويحيى بن أبي كثير، وبه قال: مالك^(٥)، والشافعي^(٦)، وأحمد، وإسحاق^(٧)، وأبو ثور، وكان الأوزاعي يقول كقولهم، ثم رجع بعد ذلك فقال كما قال الثوري.

١٣١- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله بن الوليد، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: يعيد الصلاة، ولا يعيد

= روى هذا الحديث هشام بن حسان عن حفصة، عن أبي العالية مرسلًا، حدث به عنه جماعة منهم: سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، ويحيى بن سعيد القطان، وحفص بن غياث، وروح بن عباد، وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم، فاتفقوا عن هشام، عن حفصة، عن أبي العالية، عن النبي ﷺ، ورواه خالد بن عبد الله الواسطي، عن هشام، عن حفصة، عن أبي العالية، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ، ولم يسم الرجل ولا ذكر آله صحبة أم لا، ولم يصنع خالد شيئًا، وقد خالفه خمسة أثبات ثقات حفاظ، وقولهم أولى بالصواب. أه وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (١/ ٥٠-٥١).

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٧٦٨، ٣٧٦٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٤٢٤- من كان يعيد الصلاة من الضحك).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٧٧٠-٣٧٧٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٤٢٤- من كان يعيد الصلاة من الضحك).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٧٦٥)، «سنن الدارقطني» (١/ ١٦٦-١٦٧).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٤٢٤- من كان يعيد الصلاة من الضحك).

(٥) «المدونة» (١/ ١٩٠- الضحك والعطاس في المسجد).

(٦) «الأم» (١/ ٧٠- باب الكلام والأخذ من الشارب).

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٨٩).

١٣٢- حدثنا محمد، ثنا سعيد، نا هشيم، أنا سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال قال: صلى أبو موسى بأصحابه، فأوا شيئاً فضحكوا منه، فقال أبو موسى حيث أنصرف من صلاته: من كان ضحك [منكم]^(٢) فليعد الصلاة^(٣).

قال أبو بكر: إذا تطهر المرء فهو على طهارته، [ولا يجوز نقض طهارة مجمع عليها، إلا بسنة أو إجماع، أو حجة مع من نقض طهارته]^(٤) لما ضحك في الصلاة، وحديث أبي العالية مرسل، والمرسل من الحديث لا تقوم به الحجة.

وإذا كانت الأحداث التي لا أختلاف فيها مثل: الغائط، والبول، والنوم، وخروج المذي، والريح، تنقض الطهارة في الصلاة وفي غير الصلاة، فالضحك لا يخلو في نفسه أن يكون حدثاً كسائر الأحداث، فاللازم لمن جعل ذلك حدثاً أن ينقض طهارة المرء إذا ضحك في الصلاة وفي غير الصلاة، أو لا يكون حدثاً؛ فغير جائز إيجاب الطهارة منه، فأما

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٤٢٤- من كان يعيد الصلاة من الضحك)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٣١٣)، والدارقطني في «سننه» (١/١٧٢-١٧٣)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٤٤) من طريق الأعمش به، وذكره البخاري معلقاً (١/٣٣٦) وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما، وهو صحيح من قول جابر. اهـ.

(٢) في «الأصل»: منهم. والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٧٤) من طريق محمد بن علي به، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٤٥) من طريق هشيم به.

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

أن يجعله مرة حدثاً ، ومرة ليس بحدث ، فذلك تحكم من فاعله.
ومن قول أصحاب الرأي: أن المحدث في صلاته يتوضأ ويبني عليها ، ولا تفسد صلاته^(١) ، ومن تكلم في الصلاة ، بطلت صلاته ، وعليه أن (يستقبلها)^(٢).

وأوجبوا على الضاحك في الصلاة حكماً ثالثاً: جعلوا عليه إعادة الوضوء ، وإعادة الصلاة^(٣) ، فلا هم جعلوه كحكم [الكلام]^(٤) الذي هو به أشبه ، ولا كحكم سائر الأحداث التي من أصابه ذلك بنى إذا تطهر على صلاته. وقالوا: إذا جلس في آخر صلاته مقدار التشهد من قبل أن يسلم ، ثم ضحك من قبل أن يسلم ، فقد تمت صلاته هذه ، وعليه أن يتوضأ لصلاة أخرى.

وليس يخلو الضاحك في (هذه)^(٥) الحال أن يكون في صلاة ، فعليه أن يعيدها ، أو لا يكون في صلاة ، فلا وضوء عليه / في مذهبهم ، فأما أن يكون في صلاة وعليه أن يتوضأ وليس في صلاة ؛ لأنه لا إعادة عليه ، فهذا غير معقول.

وقد أجمع أهل العلم [على]^(٦) أن من قذف في صلاته ، فلا وضوء

(١) «المبسوط» للسرخسي (١/٣٢٤- باب الحدث في الصلاة).

(٢) في «د ، ط»: يستأنفها. وهو تصحيف ، والمثبت من «الأصل» ، و«المبسوط» للسرخسي (١/٤٢٦- باب الحدث في الصلاة).

(٣) «المبسوط» للسرخسي (١/٣٢٧-٣٢٨- باب الحدث في الصلاة).

(٤) سقط من «الأصل» ، والمثبت من «د ، ط».

(٥) تكررت في «الأصل».

(٦) من «د ، ط».

عليه، فجعلوا حكم الضحك أعظم من حكم القذف، [و] ^(١) لا يجوز أن يوصف أصحاب رسول الله ﷺ الذين وصفهم الله في كتابه بالرحمة فقال: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ^(٢) وخبر النبي ﷺ بأن خير الناس القرن الذي هو فيهم ^(٣)، بأنهم ضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ في صلاتهم، ولو وصفوهم بضد ما وصفوهم به كان أولى بهم. والله أعلم.

* * *

ذكر الوضوء من الغيبة والكذب وأذى المسلم

قال أبو بكر: إذا تطهر الرجل فهو على طهارته إلا أن تدل حجة على نقض طهارته.

وأجمع كل من نحفظ قوله من علماء الأمصار على أن القذف، وقول [الزور، و] ^(٤) الكذب والغيبة لا تنقض طهارة، ولا توجب وضوءاً، كذلك مذهب أهل المدينة، وأهل الكوفة من أصحاب الرأي ^(٥) وغيرهم، وهذا قول الشافعي ^(٦)، وأحمد، وإسحاق ^(٧).

وقد روينا عن ابن عباس أنه قيل له: السرقة، والخيانة، والكذب،

(١) من «د، ط».

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥١ - ٣٦٥٠، ٦٤٢٨)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بلفظ: «خير الناس قرني...».

(٤) من «د، ط».

(٥) «المبسوط» للسرخسي (٢٠٢/١ - باب الوضوء والغسل).

(٦) «الأم» (٧٠/١ - باب الكلام والأخذ من الشارب).

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٢٩).

والفجور، والنظر إلى ما لا يحل، أيوجب الوضوء؟ قال: لا، الحدث حدثان: حدث من فوق، وحدث من أسفل.

١٣٣- حدثنا محمد بن نصر، ثنا محمد بن عبد العزيز، أنا الشيباني، أنا السكري، عن عبد الكريم، عن مجاهد قال: قلت لابن عباس: السرقة، والخيانة، والكذب، والفجور، والنظر إلى ما لا يحل، أينقض الوضوء؟ قال: لا، الحدث حدثان: حدث من فوق، وحدث من أسفل^(١).

وقال ابن جريج: قلت لعطاء: هل تعلم في شيء من الكلام وضوءاً، سباب أو غير؟ فقال: لا. وهذا قول الزهري^(٢).

وقد استدل بعض أهل العلم في إسقاط الوضوء عن تكلم بما يعظم من القول، بحديث أبي هريرة.

١٣٤- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال في حلفه: واللات؛ فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك؛ فليصدق بشيء»^(٤).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٢٤) من طريق مجاهد بلفظ: «الحدث

حدثان: حدث من فيك، وحدث من نومك، وحدث الفم أشد: الكذب والغيبة.

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٧٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٩/١) - في

الوضوء من الكلام الخبيث والغيبة.

(٣) «المصنف» (١٥٩٣١).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٤٧) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم به، وأبو داود (٣٢٤٢)،

وأحمد في «مسنده» (٣٠٩/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤٥) من طريق

عبد الرزاق به، والبخاري (٤٨٦٠، ٦٦٥٠) من طريق معمر به، والبخاري =

قال أبو بكر: ولم يجعل على قائله وضوءاً.

وقد روينا عن غير واحد من المتقدمين [أنهم]^(١) أمروا بالوضوء من الكلام الخبيث وأذى المسلم، وروينا عن ابن مسعود أنه قال: لأن أتوضأ من كلمة خبيثة أحب إلي من أن أتوضأ من الطعام الطيب. وقد روينا عن ابن عباس أنه قال: الحدث حدثان، حدث اللسان وحدث الفرج، وأشدّهما حدث اللسان.

١٣٥- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، نا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه أن ابن مسعود قال: لأن أتوضأ من كلمة خبيثة...^(٢)، نحو ما تقدم.

١٣٦- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن الثوري، عن عاصم، عن ذكوان أن عائشة قالت: يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب، ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها.

١٣٧- حدثنا محمد بن نصر، نا بندار، نا عبد الرحمن، نا الأسود ابن شيبان، عن حاجب، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: الحدث حدثان: حدث اللسان، / وحدث الفرج، وأشدّهما حدث اللسان^(٤).

= (٦١٠٧، ٦٣٠١)، والترمذي (١٥٤٥)، والنسائي (٣٧٧٥)، وابن ماجه (٢٠٩٦) من طريق الزهري به.

(١) في «الأصل»: أنه. والمثبت من «د، ط».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٦٩) عن سفيان الثوري به.

(٣) «المصنف» (٤٧٠).

(٤) أخرجه البخاري في «الضعفاء الصغير» (٩٢) في ترجمة حاجب من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وقال: لم يتابع عليه.

وقيل لَعِيْدَة: مما يعاد الوضوء؟ قال: من الحدث وأذى المسلم^(١).
وروينا في هذا الباب غير حديث، قد ذكرناها في غير هذا الموضع،
ولا أحسب من أمر بالوضوء من ذلك إلا أستحباً، يَبَيِّنُ ذلك في ألفاظ
أحاديثهم.

* * *

[ذكر]^(٢) الوضوء من مس الإبطين والرفغين^(٣)

روينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر أنهما قالا: من مس إبطه عليه
الوضوء، ولا يثبت ذلك عن أحد منهما، وعن عكرمة أنه قال: من مس
مغابنه فليتوضأ. وعن عروة أنه قال: إذا مس أنثيه أو رفغيه توضأ.

١٣٨- حدثنا إسحاق، أنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجل، أن عمر قال: من مس إبطيه
فليتوضأ^(٤).

١٣٩- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا خلف بن خليفة، عن ليث،

(١) أنظر: «مسنن ابن أبي شيبة» (١/١٥٩- في الوضوء من الكلام الخبيث والغيبة).

(٢) من «د، ط».

(٣) الرِّفْغُ والرُّفْغُ: أصول الفخذين من باطن، وهما ما أكتنفا أعالي جانبي العانة عند
ملتقى أعالي بواطن الفخذين وأعلى البطن، وهما أيضاً أصول الإبطين. أنظر:
«لسان العرب» مادة (رفغ).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مسننه» (٤٠٥) من طريق إبراهيم عن الزهري به،
والدارقطني في «سننه» (١/١٥٠، ١٥١) من طريق الزهري عن عبيد الله عن عمر به.
وزاد عبد الرزاق في روايته: قال: ولم أسمع هذا الحديث إلا منه قال: وإنا نحدث
الناس بالوضوء من مس الفرج فما يصدقونا فكيف إذا حدثنا بمس الإبط.

عن مجاهد، عن ابن عمر فيمن مس إبطه؟ قال: عليه الوضوء^(١).
وروينا عن ابن عباس أنه قال فيمن مس إبطه: لا شيء عليه.
١٤٠- حدثنا محمد بن علي، نا سعيد، نا خلف بن خليفة، عن أبي
سنان، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس قال: إذا مس الرجل إبطه،
فليس عليه شيء^(١).
١٤١- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن أبي جعفر الرازي،
أخبرني يحيى البكاء قال: رأيت ابن عمر يصلي في إزار ورداء، قال:
فرأيت يده على أنفه، ثم يضرب يده على إبطه، وهو في الصلاة.
وهذا قول الحسن، والحاتر العكلي، وبه قال مالك بن أنس^(٣)،
والليث، والشافعي^(٤)، وأحمد، وإسحاق^(٥)، وأبو ثور، وأصحاب
الرأي^(٦).
قال أبو بكر: حكم مس الإبط، والأرفاع، وسائر البدن حكم واحد،
فلا يجوز إيجاب الوضوء منه إلا بحجة، ولا حجة مع من قال: إنَّ عليه
الوضوء.

* * *

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٥١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٣٨) من طريق خلف بن خليفة به.

(٢) «المصنف» (٤٠٨).

(٣) «المدونة» (١/١١٨- في الوضوء من مس الذكر).

(٤) «الأم» (١/٦٨- باب الوضوء من مس الذكر).

(٥) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٥٣).

(٦) «المبسوط» للسرخسي (١/١٨٢- باب الوضوء والغسل).

* مسألة :

وروينا عن الحسن أنه قال في رجل توضأ ثم ذبح ذبيحة قال: يعيد الوضوء^(١). ولا أحسب ذلك عن الحسن ثابتاً، وقد قال بعض أهل العلم: يجوز أن يكون مراده إذا أراد أن يذبح فليتوضأ، أي يتوضأ قبل الذبح، ليكون على الطهارة إذا ذبح. وقد روينا عن ابن مسعود أنه صلى وعلى بطنه فرث ودم من جزور نحرها، ولم يتوضأ.

١٤٢- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن يحيى الجزار، قال: صلى ابن مسعود وعلى بطنه فرث ودم من جزور نحرها ولم يتوضأ^(٢).

وكان مالك^(٣) لا يرى على من ذبح وضوءاً. وبه قال الشافعي^(٤)، وأصحاب الرأي^(٥).

وقد ثبت أن نبي الله ﷺ نحر بمنى في حجته ثلاثاً وستين بدنة يوم النحر، ولم يذكر جابر^(٦) ولا غيره [أنه]^(٧) أحدث لذلك وضوءاً.

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٢٢٧- في الرجل يذبح أيتوضأ من ذلك أم لا). قلت: وإسناده ضعيف، فيه الربيع بن صبيح، وهو ضعيف الرواية، ورمي بالتدليس، وقد عنعن في روايته.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٥٩)، وابن أبي شيبة ١/٤٢٨- في الرجل يصلي وفي ثوبه أو جسده دم). والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢٤٨، ٩٢١٩-٩٢٢٠).

(٣) «المدونة الكبرى» (١/١٢٥- جامع الوضوء وتحريك اللحية).

(٤) «الأم» (١/١٦٨- باب: الوضوء من مس الذكر).

(٥) «المبسوط» للشيباني (١/٦٠- باب: الوضوء والغسل من الجنابة).

(٦) «صحيح مسلم» (٨/١٢).

(٧) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

وضحى بكبشين^(١)، ولم يذكر [عنه]^(٢) أنه توضأ، ومن تطهر فهو على طهارته إلا أن يحدث حدثاً يوجب عليه الوضوء: كتاب، أو سنة، أو اتفاق.

* * *

ذكر من أرتد ثم رجع إلى الإسلام

واختلفوا فيمن أرتد عن الإسلام [وهو]^(٣) طاهر، ثم رجع إليه، فكان الأوزاعي يقول: إذا تاب أستأنف الوضوء، وكذلك إن كان حج حجة الإسلام ثم رجع إليه بعد الحج، يستأنف العمل. وقال أصحاب الرأي^(٤) مثل قول الأوزاعي في الحج، وقالوا^(٥): لا إعادة عليه في الوضوء، وإن كان تيمم فهو على تيممه. ووافق مالك^(٦) الأوزاعي في الحج.

وكان أبو ثور يقول: / إذا أرتد ثم أسلم، لم يجزئه التيمم، وعليه أن يتوضأ أو يتيمم، ويغتسل أحب إلي.

١١٩/١

* * *

(١) «صحيح البخاري» (٥٥٥٣).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١٤٨/٢) - باب نوادر الصلاة.

(٥) «المبسوط» للسرخسي (٢٠٢/١) - باب الوضوء والغسل.

(٦) «المدونة» (٢٢٧/٢) - حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما.

ذكر الوضوء من قص الأظفار وأخذ الشارب والشعر

واختلفوا فيمن توضعاً ثم أخذ من شعره وأظفاره، فقالت طائفة: لا شيء عليه، وهو على طهارته، هذا قول الحسن البصري^(١)، وعطاء، والحكم، والزهري^(٢)، وبه قال مالك^(٣)، والأوزاعي، وسفيان الثوري، والشافعي^(٤)، وإسحاق، والنعمان وأصحابه^(٥).

ولا أعلم أحداً يوجب عليه اليوم وضوءاً، وقد ذكرت فيما مضى أن من تطهر فهو على طهارته إلا أن يحدث حدثاً يدل على انتقاض طهارته كتاب، أو سنة، أو إجماع، وليس مع من أمر بالوضوء من ذلك حجة، بل الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ دالة على أن أخذ الشارب والأظفار من الفطرة، وأنه أمر بقص الشارب وإعفاء اللحية.

١٤٣- حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أبنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الفطرة خمس: الأختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط»^(٦).

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٦، ٤٦٧)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٧٠/١).

(٢) أنظر قول عطاء والحكم والزهري في «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٠/١)، ٧١- الرجل يأخذ من شعره أيتوضأ).

(٣) «المدونة الكبرى» (١/١٢٥- جامع الوضوء وتحريك اللحية).

(٤) «الأم» (٧٠-٧١- باب الكلام والأخذ من الشارب).

(٥) «المبسوط» للسرخسي ١/١٨٢- باب الوضوء والغسل).

(٦) أخرجه مسلم (٥٠/٢٥٧)، والنسائي (٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٨٠) من طريق ابن وهب به، وأخرجه البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧)، ومسلم (٤٩/٢٥٧)، وأبو داود (٤١٩٥)، والنسائي (١٠، ١١، ٥٢٢٥)، والترمذي =

حدثني علي، عن أبي عبيد^(١) أنه قال: فأما الاستحداد، فهو حلق العانة، ونرى -والله أعلم- أن أصل الاستحداد إنما هو من الاستفعال، من الحديدية يعني الاستحلاق بها، وذلك أن القوم لم يكونوا يعرفون النورة.

١٤٤- حدثنا محمد بن عبد الله، عن ابن وهب، أنا حنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الفطرة قص الأظفار، وأخذ الشارب، وحلق العانة»^(٢).

١٤٥- وأخبرنا محمد بن عبد الله، عن ابن وهب قال: أخبرني مالك وعبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى»^(٣).

قال أبو بكر: والصحيح إنما هو: مالك عن أبي بكر بن نافع^(٤).

= (٢٧٥٦)، وابن ماجه (٢٩٢)، وأحمد في «مسنده» (٢/٢٢٩، ٢٣٩، ٢٨٣، ٤١٠) من طريق الزهري به .

(١) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/٣٦-٣٧).

(٢) أخرجه النسائي (١٢) من طريق ابن وهب به، وأخرجه البخاري (٥٨٩٠)، وأحمد في «مسنده» (١١٨/٢) من طريق حنظلة به.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٦/٢) من طريق مالك عن نافع به، وأخرجه البخاري (٥٨٩٣)، ومسلم (٥٢/٢٥٩)، والترمذي (٢٧٦٣)، والنسائي (١٥، ٥٢٢٦)، وأحمد في «مسنده» (١٦/٢) من طريق عبيد الله بن عمر به.

(٤) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤٢/٢٤) عقب رواية مالك: هكذا روى يحيى هذا الحديث، عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، وكذلك رواه جماعة الرواة عنه إلا أن بعض رواة ابن بكير رواه عن ابن بكير، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وكذلك بعض رواة ابن وهب أيضًا رواه عن ابن وهب، عن مالك، عن نافع، عن :

١٤٦- حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، نا محمد بن حرب بن سليمان، نا مالك^(١)، عن أبي بكر بن نافع، عن نافع مولى ابن عمر، أن عبد الله بن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بإحفاء الشوارب وإعفاء اللحي^(٢).

قال أبو بكر: وفي هذا الباب حديث كثير، وقد ذكرته في غير هذا الموضع، وروينا عن ابن عباس أنه قال: قص الشارب من الدين^(٣). وروينا عن ابن عمر أنه قلم أظفاره، فقيل له: ألا تتوضأ؟ قال: ومم أتوضأ؟! لانت أكيس من الذي سمته أمه كيسان^(٤). وقالت طائفة: من قص أظفاره أو جز شاربته توضأ، روي ذلك عن مجاهد^(٥)، والحكم، وحماذ بن أبي سليمان^(٦).

= ابن عمر، وهذا لا يصح عند أهل العلم بحديث مالك وإنما هذا الحديث لمالك عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، هذا هو الصحيح عن مالك في إسناد هذا الحديث كما رواه يحيى، وسائر الرواة عن مالك. اهـ. وذكر الدارقطني في «علله» (١٢/ ٣٣٠): وقال: ورواه مالك في «الموطأ» عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، وهو الصواب. قلت: فرحم الله ابن المنذر قد كان دقيقاً في كلامه وأحكامه.

- (١) «الموطأ» (٢/ ٧٢٢- باب السنة في الشعر).
- (٢) أخرجه مسلم (٥٣/ ٢٥٩)، وأبو داود (٤١٩٦)، والترمذي (٢٧٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٧٥) من طريق مالك به.
- (٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٥٢).
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٧١- الرجل يأخذ من شعره أيتوضأ)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/ ١٥٠).
- (٥) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٧١- من قال يعيد الوضوء، ومن قال يجري...).
- (٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٥).

وقال آخرون: يمسسه الماء، كذلك قال عطاء^(١)، والنخعي^(٢)،
والشعبي^(٣)، والحكم^(٤).

* * *

[ذكر]^(٥) الوضوء من الغضب

١٤٧- حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، نا أحمد بن حنبل^(٦)، نا
إبراهيم بن خالد الصنعاني، نا أبو وائل الصنعاني قال: كنا جلوساً عند
عروة بن محمد إذ دخل عليه رجل، فكلمه بكلام أغضبه، فلما أن
غضب، قام ثم عاد إلينا، وقد توضأ، قال: حدثني أبي، عن
[جدي]^(٧) عطية -وكانت له صحبة- قال: قال رسول الله ﷺ: «إن
الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خُلِقَ من النار، وإنما تطفأ^(٨) النار
بالماء، فإذا غضب / أحدكم فليتوضأ»^(٩).

ب ١٩/١

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٢).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٧١/١) من قال
يعيد الوضوء ومن قال يجري عليه الماء.

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٨) قال: هو طهور.

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٤).

(٥) من «د، ط».

(٦) «المسند» (٢٢٦/٤).

(٧) في الأصول الخطية: جده. خطأ، والمثبت من مصادر التخریج، وانظر ترجمة
عروة بن محمد بن عطية السعدي الجشمي في «تهذيب الكمال».

(٨) زاد في «الأصل»: من. وهي زيادة مقحمة.

(٩) أخرجه أحمد (٢٢٦/٤)، وأبو داود (٤٧٥١)، والبخاري في «التاريخ الكبير»

(٨/٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢٦٧، ١٤٣١)، وابن حبان في

قال أبو بكر: إن ثبت هذا الحديث فإنما الأمر به ندباً؛ ليسكن الغضب، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يوجب الوضوء منه.

* * *

ذكر المتطهر يشك في الحدث

ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال في الرجل يخيل إليه الشيء في الصلاة فقال: «لا يفتل، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً».

قال أبو بكر: فكل من كان عليه تعين الطهارة، وشك في الحدث، فهو على أصل ما أيقن به من طهارته حتى يوقن بالحدث، وإن شك في الحدث وهو في الصلاة؛ لم ينصرف حتى يستيقن بالحدث.

١٤٨- حدثني محمد بن إسماعيل، وحاتم بن منصور، عن

= «المجروحين» (١/٥١٨ رقم ٥٤٨) في ترجمة أبي وائل القاضي، وسماه: عبد الله ابن بحير الصغاني، والطبراني في «الكبير» (١٧/١٦٧ رقم ٤٤٣) وغيرهم كلهم من طريق إبراهيم بن خالد به. قال ابن حبان وهو يترجم لأبي وائل: هذا واه وهذا يروى عن عروة بن محمد بن عطية، وعبد الرحمن بن يزيد الصغاني العجائب التي كأنها معمولة لا يجوز الاحتجاج به ثم ساق الحديث. وقال الحافظ في «التقريب»: وثقه ابن معين واضطرب فيه كلام ابن حبان. قلت: محل الاضطراب أنه ذكره في الكتابين: المجروحين والثقات والجرح هاهنا مقدم فيه زيادة علم.

وضعه الذهبي أيضاً في «ديوان الضعفاء» كما في حاشية التهذيب وعلى التسليم بتوثيق ابن معين فالعلة فيمن قبله عروة بن محمد قال الحافظ عنه: مقبول. وأبو محمد بن عطية قال عنه في «التقريب»: صدوق. وهو لم يرو عنه سوى ابنه. لذا ضعف الحديث الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (٢/٥١) وقال: عروة بن محمد وأبو محمد هما عندي مجهولاً الحال، ولم يوثقهما غير ابن حبان على قاعدته.....

الحميدي^(١)، نا سفيان، نا الزهري، عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد قال: شكى إلى النبي ﷺ، الرجل يخیل إليه الشيء في الصلاة أينفتل؟ فقال: «لا ينفتل حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٢).

١٤٩- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا القعنبی، نا عبد العزيز، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحاً بين أليتيه، فلا يخرج حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»^(٣).

قال أبو بكر: وهذا على مذهب الثوري وأهل العراق، والشافعي^(٤) وأصحابه، وبه قال الأوزاعي، وأصحاب الرأي^(٥)، وهو قول أحمد^(٦)، وعوام أهل العلم، وكذلك نقول.

وفي هذه المسألة قولان آخران: أحدهما: يروى عن الحسن أنه قال: إذا شك في وضوئه قبل أن يدخل في الصلاة فإنه يتوضأ، وإن

(١) «مسند الحميدي» (٤١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧، ١٧٧، ٢٠٥٦)، ومسلم (٣٦١)، وأبو داود (١٧٨)، والنسائي (١٦٠)، وابن ماجه (٥١٣)، وأحمد في «مسنده» (٤٠/٤) كلهم من طريق سفيان به.

(٣) أخرجه الترمذي (٧٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤) من طريق عبد العزيز بن محمد به، وأخرجه مسلم (٣٦٢)، وأبو داود (١٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٢/٤١٤)، والدارمي في «سننه» (٧٢١) من طريق سهيل به.

(٤) «الأم» (١/٦٤- الوضوء من الغائط والبول والريح).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (١/٢١٢- باب الوضوء والغسل).

(٦) «مسائل أحمد برواية عبد الله» (٧٩، ٨٠).

شك بعدما دخل في الصلاة فإنه يمضي في صلاته^(١).

والقول الثاني: قول مالك: قال في الذي يشك في الحدث: إن كان ذلك يستنكحه كثيراً فهو على طهارته، وإن كان ذلك لا يستنكحه؛ فليعد الوضوء^(٢).

* * *

ذكر استحباب نضح الفرج

بعد الوضوء ليدفع به وساوس الشيطان وينزع الشك به

١٥٠- حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب، أنا [يعلى]^(٣) ابن عبيد، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان -أو سفيان بن الحكم- قال: «رأيت النبي ﷺ بال، ثم نضح على فرجه»^(٤).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٤٠).

(٢) «المدونة» (١/١٢٢- في الذي يشك في الوضوء والحدث).

(٣) في «الأصل»: علي. وهو تصحيف، والمثبت من «د، ط»، و«مسند أحمد»، وهو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الإيادي، يروي عن سفيان الثوري، وهو من رجال «التهذيب».

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/٤١٠، ٤/٢١٢، ٥/٤٠٩) قال: حدثنا يعلى بن عبيد به، وأخرجه أبو داود (١٦٨)، والنسائي (١٣٥)، وأحمد في «مسنده» (٤/١٧٩، ٤/٢١٢، ٥/٤٠٨، ٤/٤٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٦١) كلهم من طريق سفيان به، وقال أبو داود: وافق سفيان جماعة على هذا الإسناد، وقال بعضهم الحكم أو ابن الحكم. اهـ وأخرجه ابن ماجه (٤٦١)، وأحمد في «مسنده» (٣/٤١٠، ٤/٢١٢) كلاهما من طريق منصور به، وأخرجه أبو داود (١٧٠)، =

- ١٥١- حدثني محمد بن إسحاق بن خزيمة، نا الرمادي، نا حجاج بن محمد، نا ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب.
- ١٥٢- وحدثنا يحيى، نا أسد بن موسى، نا ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن أسامة بن زيد، عن زيد بن حارثة أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل في أول ما أوحى إلي فعلمني الوضوء، فلما فرغ منه أخذ حفنة من ماء فنضح بها فرجه»^(١).
- ١٥٣- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائش بن أنس قال: تذاكر علي وعمار والمقداد المذي، فقال علي: فاسألوا عن ذلك النبي ﷺ فسأله أحد الرجلين -عمار أو المقداد، [فسمى لنا عائش الذي سأل منهما فنسيته]^(٣) فقال: «ذاكم المذي إذا وجده أحدكم فليغسل ذلك منه، ثم ليتوضأ فيحسن وضوءه، ثم لينضح في فرجه».

= والنسائي (١٣٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/ ١٦١) من طرق عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم -أو ابن الحكم- عن أبيه، وقال البيهقي: قال أبو عيسى: سألت محمداً يعني ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: الصحيح ما روى شعبة وهيب وقال: عن أبيه، وربما قال ابن عينة في هذا الحديث: عن أبيه، قال الإمام أحمد: رواه ابن عينة عن منصور، فمرة ذكر فيه أباه ومرة لم يذكره. اهـ وقال ابن أبي حاتم في «علله» (١٠٣): قال أبو زرعة: الصحيح مجاهد عن الحكم بن سفيان، وله صحبة. وسمعت أبي يقول: الصحيح مجاهد عن الحكم بن سفيان، عن أبيه، ولأبيه صحبة. اهـ

- (١) أخرجه ابن ماجه (٤٦٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٦١) كلاهما من طريق ابن لهيعة به، قال ابن أبي حاتم في «علله» (١٠٤): قال أبي: هذا حديث كذب باطل.
- (٢) «المصنف» (٥٩٧) مطوّلًا.
- (٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، و«المصنف».

١٥٤- وحدثننا محمد بن إسماعيل، نا قبيصة، نا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار [عن ابن عباس]^(١) قال: دعا النبي ﷺ بماء، فتوضاً مرة مرة ثم نضح^(٢).

وقد روينا عن ابن عباس أنه قال في الذي [يجد]^(٣) البلة قال: يتوضاً وضوءاً حسناً ثم ينضح فرجه فيوسعه / من الماء فإذا وجد شيئاً ١٢٠/١ قال: هذا من الماء، فيوشك أن يذهب عنه^(٤).

١٥٥- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، نا عبد الله بن حمران، نا أبان بن صمعة، عن عكرمة، عن ابن عباس، ذكر مثل الذي تقدم سواء.

١٥٦- حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، نا مسدد، نا يحيى، عن ابن أبي ذئب قال: حدثني مولى ابن أزر قال: قلت لابن عمر: يخرج مني البول؟ قال: أنضحه. قلت: يخرج مني البول؟ قال: أنضحه ودعه^(٥).

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، ومصادر التخريج.

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» (٧١١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٦٢/١) من طريق قبيصة به، وقال البيهقي: قال الإمام أحمد: قوله: «ونضح» تفرد به قبيصة عن سفيان، ورواه جماعة عن سفيان دون هذه الزيادة. اهـ وأخرجه البخاري (١٥٧)، وأبو داود (١٣٩)، والترمذي (٤٢)، والنسائي (٨٠)، وأحمد (٢٣٣/١)، والدارمي في «سننه» (٦٩٦) من طريق سفيان به، دون قوله: «ثم نضح».

(٣) في «الأصل»: يجلد. تحريف، والمثبت من «د، ط».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٨٣)، وابن أبي شيبة (١٩٤/١) - من كان إذا توضأ نضح فرجه) في «مصنفيهما»، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٦٢/١) عن ابن عباس.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٤/١) - من كان إذا توضأ نضح فرجه) من طريق ابن أبي ذئب بنحوه.

قال أبو بكر: وإذا كان الرجل يعتريه كثرة خروج البول منه أو كثرة المذي، أنتضح بالماء عند فراغه من طهوره، ليدفع بذلك وساوس الشيطان عن نفسه، وليس ذلك مستحب لمن لا علة به، والله الموفق للصواب.



كتاب المياه

بسم الله الرحمن الرحيم قال الله جل ثناؤه: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبَعُ ءَامِنُونَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾^(١) الآية.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٢). وقال: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمْنَةً مِنْهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾^(٣). وقال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾^(٤) الآية.

قال أبو بكر: قال الشافعي بعد أن ذكر قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبَعُ ءَامِنُونَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾^(١) الآية: فكان بينا عند من خوطب بالآية أن غسلهم إنما كان بالماء، ثم أبان الله تعالى في الآية أن الغسل بالماء، وكان معقولاً عند من خوطب [بالآية]^(٥) أن الماء ما خلق الله جل ذكره مما

(٢) الفرقان: ٤٨.

(١) المائدة: ٦.

(٤) البقرة: ٢٢.

(٣) الأنفال: ١١.

(٥) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط»، و«الأم».

لا صنعة فيه للآدميين، وذكر الماء عامًّا، فكان ماء الأنهار، وماء السماء، وماء الآبار، والقلات^(١)، والبحار، العذب من جميعه والأجاج سواء في [أنه يطهر]^(٢) من توضأ به أو أغتسل به^(٣).

قال أبو بكر: أما جُمِلُ المياه التي ذكرها الشافعي، فلا اختلاف بين كل من أحفظ عنه، ولقيته من أهل العلم، أن التطهر به يجزئ إلا ماء البحر فإن فيه اختلافًا وأخبارًا عن بعض المتقدمين.

* * *

ذكر اختلاف أهل العلم في الوضوء بماء البحر

ثابت عن نبي الله ﷺ أنه قال في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

١٥٧- أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أن ابن وهب أخبرهم قال: أخبرني مالك^(٤).

وأخبرنا الربيع، أنا الشافعي^(٥)، أنا مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، أن المغيرة بن أبي بردة أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال

(١) القَلْتُ - بإسكان اللام: النقرة في الجبل تمسك الماء، والجمع: قلات. أنظر: «لسان العرب» مادة (قلت).

(٢) في الأصول الخطية: أن. والمثبت من «الأم» وهو الأقرب للسياق.

(٣) «الأم» (١/ ٤١) - كتاب الطهارة.

(٤) «الموطأ» (١/ ٥٠) - باب الطهور للوضوء.

(٥) «مسند الشافعي» (ص ٧).

رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»^(١).

وممن روينا عنه أنه قال: ماء البحر طهور: أبو بكر الصديق، وعمر ابن الخطاب، وابن عباس، وعقبة بن عامر.

١٥٨- أخبرنا حاتم بن منصور، أن الحميدي حدثهم قال: نا عبد الله ابن رجاء ومحمد بن عبيد وأبو ضمرة، عن عبيد الله بن عمر، عن عمرو ابن دينار، عن أبي الطفيل قال: قال أبو بكر في البحر: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته^(٢).

١٥٩- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن ابن التيمي، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، أن عمر سئل عن ماء البحر؟ فقال: وأي ماء أظهر من ماء البحر.

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١١١) من طريق ابن وهب به، وأخرجه أبو داود (٨٤)، والترمذي (٦٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقال في «عله الكبير» (٣٣): سألت البخاري عنه فقال: هو حديث صحيح. اهـ، والنسائي (٥٩)، (٣٣١)، (٤٣٦١)، وابن ماجه (٣٨٦، ٣٢٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٧/٢، ٣٦١)، والدارمي في «سننه» (٧٢٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٤٣) كلهم من طريق مالك به، وقد قال الشيخ تقي الدين في «الإمام» (١/٩٩-١٠٥): وهذا الحديث يعمل بأربع علل. وذكرها والجواب عنها، وانظر أيضًا هذه العلل والجواب عنها بتوسع في «البدر المنير» لابن الملقن (١/٣٤٨-٣٦١) بتحقيقنا.

(٢) أخرجه أبو عبيد في الطهور (٢٣٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٤) - من رخص في الوضوء بماء البحر)، والدارقطني في «سننه» (١/٣٥) من طريق عبيد الله ابن عمر به، وذكره الدارقطني في «عله» (١/٢٢١) وذكر له وجهًا آخر مرفوعًا، وقال: والموقوف أصح. اهـ وقال الذهبي: هذا سند صحيح أنظر: «نصب الراية» (١/٩٩).

(٣) «المصنف» (٣٢٣).

١٦٠- حدثنا علي بن / عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن قتادة عن موسى بن سلمة، وأبي التياح عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس أنه قال: ماء البحر طهور^(١).

١٦١- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا أبو عبيد^(٢)، نا أبو الأسود، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن شماسة، عن عقبة بن عامر أنه قال: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته.

وبه قال عطاء^(٣)، وطاوس^(٤)، والحسن^(٥)، وهو قول مالك، وأهل المدينة، والثوري، وأهل الكوفة، والأوزاعي، وأهل الشام^(٦)، وبه قال الشافعي^(٧)، وأحمد، وإسحاق^(٨)، وأبو عبيد^(٩).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧٩/١) من طريق أبي التياح به، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٥/١)، والحاكم في «مستدركه» (١٤٠/١) كلاهما من طريق أبي التياح به مرفوعًا، وقال الدارقطني: والصواب موقوف. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٤٠).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٢٥، ٣٢٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٥/١) - من رخص في الوضوء بماء البحر).

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٢٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٥/١) - من رخص الوضوء بماء البحر).

(٥) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٤٥)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٥/١) - من رخص الوضوء بماء البحر).

(٦) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٣٠١).

(٧) أنظر: «الأم» (١/٤١) - كتاب الطهارة.

(٨) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٩).

(٩) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٣٠٣).

وبه نقول: لظاهر نص الكتاب، وهو قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً قَتِيمًا﴾^(١)، وماء البحر من المياه داخل في جملة قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾، وللثابت عن نبي الله ﷺ أنه قال: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته». وللرواية التي رويناها عن أبي بكر وعمر، وهو قول عوام أهل العلم.

وقد روينا عن ابن [عمر]^(٢) وعبد الله بن عمرو غير ذلك، وروينا عن ابن عمر أنه قال: في الوضوء من ماء البحر: التيمم أحب إلي منه. وروينا عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: إن تحت بحركم هذا نارًا، وتحت النار بحر، وتحت البحر نارًا، وتحت النار بحر، حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنور، لا يجزئ منه الوضوء، ولا الغسل من الجنابة، والتيمم أعجب إلي.

١٦٢- حدثنا يحيى بن محمد، نا الحجبى، نا خالد بن الحارث، نا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان، عن ابن عمر: في الوضوء من ماء البحر، التيمم أعجب إلي منه^(٣).

١٦٣- حدثنا موسى بن هارون، نا هذبة، عن همام، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٤)، فذكر نحوه

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) في «الأصل»: عباس. والمثبت من «د، ط»، وهو الصواب. وسيأتي عنه مسندًا.

(٣) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (ص ٢٤٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٦)- من كان يكره ماء البحر ويقول لا يجزئ كلاهما من طريق قتادة به.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (ص ٢٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٦)- من كان يكره ماء البحر ويقول لا يجزئ كلاهما من طريق قتادة به.

مما تقدم عنه.

وروينا عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا ألجئت إلى البحر، فتوضاً منه^(١).

قال أبو بكر: وفي قوله: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ﴾^(٢) دليل على طهارة ماء البحر.

* * *

ذكر الوضوء بالماء الحميم^(٣)

قال الله جل ذكره: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا...﴾^(٤) الآية فالماء المسخن داخل في جملة المياه التي أمر الناس أن يتطهروا بها. وروينا عن النبي ﷺ أنه قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير»^(٥).

وممن روينا عنه أنه رأى الوضوء بالماء المسخن، عمر، وابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك.

١٦٤- حدثنا محمد بن عبد الله، أنا ابن وهب، حدثني هشام بن سعد، وحفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عمر كان

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٥٥- من رخص في الوضوء بماء البحر).

(٢) المائدة: ٩٦.

(٣) الحميم والحميمة جميعاً: الماء الحار، وشربت البارحة حميمة أي: ماء سخناً. أنظر: «لسان العرب» مادة (حمم).

(٤) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٥) سيأتي تخريجه.

يتوضأ ويغتسل بالحميم^(١).

١٦٥- حدثنا موسى بن هارون، نا عثمان بن طلوت، نا الحسين بن حفص، نا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: كان لعمر قمقم يسخن فيه الماء فيتوضأ^(٢).

١٦٦- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر، عن أيوب، عن نافع: أن ابن عمر كان يتوضأ بالماء الحميم.

١٦٧- أخبرنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٤)، عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، أنه سمع ابن عباس يقول: لا بأس بأن يغتسل بالماء الحميم، ويتوضأ.

١٦٨- حدثنا إسماعيل بن قتيبة، نا أبو بكر^(٥)، نا حماد بن مسعدة، عن يزيد مولى سلمة؛ أن سلمة كان يسخن له الماء، فيتوضأ به.

(١) رواه البخاري معلقاً (٣٥٧/١)، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٧٥)، وأبو عبيد في «الطهور» (ص ٢٥٥) كلاهما من طريق زيد بن أسلم به، وقال الحافظ في «الفتح» (٣٥٨/١): وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨/١) في الوضوء بالماء الساخن)، والدارقطني في «سننه» (٣٧/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٦/١) كلهم من طريق هشام بن سعد به، وقال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

(٣) «المصنف» (٦٧٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨/١) في الوضوء بالماء الساخن).

(٤) «المصنف» (٦٧٧).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٨/١) في الوضوء بالماء الساخن)، وأخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٥/٧ رقم ٦٢١٩) من طريق حماد بن مسعدة به.

١٦٩- حدثنا محمد بن نصر، نا محمد بن يحيى، نا أبو نعيم، / نا راشد بن معبد الواسطي^(١) قال: رأيت الماء يسخن لأنس بن مالك في الشتاء، ثم يغتسل به يوم الجمعة.

وهو مذهب عطاء^(٢)، والحسن، وأبي وائل^(٣)، وكذا قال كل من نحفظ عنه [من]^(٤) أهل العلم من أهل المدينة، وأهل الكوفة، وكذلك قال الشافعي^(٥)، وأبو عبيد^(٦) وذكر أنه قول أهل الحجاز والعراق جميعاً. وروينا عن مجاهد^(٧) أنه كره الوضوء بالماء المسخن، والذي روى عنه ذلك ليث، وليس لكرهيته لذلك معنى.

وقد أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوضوء غير جائز بماء الورد، وماء الشجر، وماء العصفور، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه أسم الماء^(٨).

* * *

(١) راشد بن معبد رأى أنس كما قال البخاري وروى عنه أبو نعيم والحسن بن حبيب ولم يوثق فهو مجهول. وترجم له ابن حبان في «ثقافته» (٢٣٤/٤)، والبخاري في «تاريخه الكبير» (٢٩٤/٣).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٧٨).

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٨/١) في الوضوء بالماء الساخن.

(٤) سقط من «الأصل»، وإثباته هام لضرورة السياق.

(٥) «الأم» (٤١/١) - كتاب الطهارة.

(٦) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٣٠٨).

(٧) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٨/١) في الوضوء بالماء الساخن.

(٨) «الإجماع» للمصنف (٧).

ذكر الوضوء بالنيذ

أجمع أهل العلم أن الطهارة بالماء جائز^(١).
وأجمعوا على أن الأغتسال والوضوء لا يجوز بشيء من الأشربة
سوى النيذ^(٢)؛ فإنهم اختلفوا في الطهارة به عند فقد الماء.
فقال طائفة: لا يجوز الوضوء إلا بالماء خاصة، فإن لم يجد
الماء تيمم، لا يجزئه غير ذلك، هذا مذهب مالك^(٣)، وقال مالك:
لا يتوضأ بالنيذ ونحو ذلك^(٣)، وكذلك قال الشافعي^(٤)، وأبو عبيد^(٥)،
وأحمد بن حنبل^(٦)، ويعقوب^(٧)، وكان الحسن يقول: لا يتوضأ بلبن
ولا نيذ^(٨).
وفيه للحسن قول ثان: وهو أن لا بأس به^(٩)، وكره عطاء الوضوء
باللبن^(١٠)، وكره أبو العالية الأغتسال بالنيذ^(١١).

-
- (١) «الإجماع» للمصنف (٨).
 - (٢) «الإجماع» للمصنف (٩).
 - (٣) «المدونة» (١/ ١١٤ - في الوضوء بما الخبز والنيذ والإدام).
 - (٤) «الأم» (١/ ٤٢ - كتاب الطهارة).
 - (٥) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٣١٧).
 - (٦) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٢).
 - (٧) «المبسوط» للسرخسي ١/ ٢١٥ - باب الوضوء والغسل).
 - (٨) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٦٩٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٧٩ - في الوضوء باللبن).
 - (٩) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (٢٦٧).
 - (١٠) أنظر: «سنن أبي داود» (٨٧)، و«مصنف عبد الرزاق» (٦٩٥).
 - (١١) رواه البخاري معلقاً (١/ ٤٢١)، وانظر: «سنن أبي داود» (٨٨)، و«سنن الدارقطني» (١/ ٧٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٣٩ - في الوضوء بالنيذ).

وروينا عن ابن عباس أنه سئل عن الوضوء باللبن فقال: لا يتوضأ باللبن، إذا لم يجد الماء أحدكم فليتييم بالصعيد.

١٧٠- حدثنا محمد بن نصر، نا يحيى بن يحيى قال: قرأت على شريك، عن [مرزوق]^(١)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس^(٢)، فذكر ما تقدم عنه.

وقد روينا عن علي بإسناد لا يثبت، أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنيذ^(٣)، وبه قال الحسن^(٤) والأوزاعي^(٥).

وقالت طائفة: النيذ وضوء لمن لا يجد الماء، روي هذا القول عن عكرمة^(٦). وقال إسحاق: إن أبتلي توضأ بالنيذ حلوا، كما وصف أبو العالية: تمرات ألقيت في الماء حتى غير اللون، فهو أحب إلي من التيمم، وجمعهما أحب إلي^(٧).

(١) في «الأصل»: مروق. وهو تصحيف، وهو مرزوق أبو بكر التيمي، روى عن سعيد بن جبير، وروى عنه شريك بن عبد الله، وهو من رجال «التهذيب».

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (ص ٢٦٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٧٩- في الوضوء باللبن). كلاهما من طريق شريك.

(٣) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٣٩- في الوضوء بالنيذ)، وقال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٢٢- باب: لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر): وروي عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما قلت: وآفته الحارث الأعور وهو كذاب.

(٤) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦٧).

(٥) ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٢٢).

(٦) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٣٩- في الوضوء بالنيذ).

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤١).

١٧١- حدثنا إسماعيل، نا أبو بكر^(١)، نا أبو معاوية، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي: أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنيذ.

وفيه قول رابع: قاله النعمان^(٢)، لا يجزئ أن يتوضأ بشيء من الأشربة إلا بنيذ التمر، وحكي عنه أنه قال: ليس له أن يتوضأ بنيذ الزبيب، والعسل، ولا بأس بسائر الأنبذة، ووافقه زفر على مقالته. وقال محمد بن الحسن^(٣): يتوضأ به ثم يتيمم، وقول محمد هذا، قول خامس.

وقد أحتج بعض من يجيز الوضوء بالنيذ بحديث رواه ابن مسعود، في إسناده مقال، فيه أنه قال: كنت مع النبي ﷺ ليلة الجن، فحضرت صلاة الفجر، فسألني فقال: «معلك وضوء؟» فقلت: يا رسول الله معي إداوة فيها شيء من نيذ. فقال: «تمر طيبة، وماء طهور، فتوضأ وصلى الفجر».

١٧٢- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله، عن سفيان، عن أبي فزارة العبسي، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث، عن عبد الله بن مسعود^(٣).

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٩/١- في الوضوء بالنيذ)، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٧٨/١)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٦٦) كلاهما من طريق أبي معاوية به، وقال الدارقطني: تفرد به حجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثه. قلت: والحارث أيضاً وهو أشد ضعفاً.

(٢) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (٢١٥-٢١٦- باب: الوضوء والغسل).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٤٩/١) كلاهما من طريق سفيان به، وأخرجه أبو داود (٨٥)، والترمذي (٨٨)، وأحمد في «مسنده» (٤٠٢/١، ٤٥٠) كلهم من طريق أبي فزارة به. وقال الترمذي: أبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث، لا يُعرف له رواية غير هذا الحديث.

ودفع هذا الحديث غير واحد من أصحابنا، وقالوا: حديث ابن مسعود لا يثبت؛ لأن الذي رواه، أبو زيد^(١)، وهو مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله، ولا بالسماع منه، ولا يجوز ترك ظاهر الكتاب، وأخبار النبي ﷺ لرواية رجل مجهول، مع أن علقمة قد أنكر أن يكون عبد الله كان مع النبي / ﷺ ليلة الجن^(٢).

ب ٢١/١

١٧٣- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا عمرو بن عون، نا خالد بن عبد الله، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: لم أكن ليلة الجن مع رسول الله ﷺ، ووددت أني كنت معه^(٣).

(١) أبو زيد القرشي المخزومي الكوفي، مولى عمرو بن حريث، أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٧٣٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩٦٠٩).

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٣٨): وقد ضعف العلماء هذا الحديث بثلاث علل:

أحدها: جهالة أبي زيد.

والثاني: التردد في أبي فزارة هل هو راشد بن كيسان أو غيره.

والثالث: أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن، ثم فصل الكلام حول هذه العلل ثم قال في بيانه للعللة الثالثة بعد أن خرج حديث ابن مسعود الآتي: وهذا الحديث يدفع تأويل من جمع بين الأخبار الدالة على أنه شهد وأنه لم يشهد بأنه كان معه، وأجلسه في الحلقة، وعند مخاطبته للجن لم يكن معه.

قال البيهقي في «دلائل النبوة»: وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجن، وإنما كان معه حين أنطلق به وبغيره يريهم آثارهم وآثار نيرانهم.

(٣) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣٧٩١) من طريق عمرو بن عون به، وأخرجه مسلم (١٥٢/٤٥٠) من طريق خالد بن عبد الله به.

وقد أحتج من لا يجيز الوضوء بالنبيد بظاهر قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١) أفترض الله الطهارة بالماء، وفرض على من لا يجد الماء من المرضى والمسافرين التيمم بالصعيد؛ فليس يجوز طهارة إلا بالماء، أو الصعيد إذا لم يجد الماء، وجاء الحديث [عن النبي] ^(٢) ﷺ بالدلالة على ذلك.

١٧٤- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن الثوري، عن خالد، عن أبي قلابه، عن عمرو بن بُجْدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أنه قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليُمسسه بشرته، فإن ذلك خير»^(٤).

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) في «الأصل»: بالنبي. والمثبت من «د، ط».

(٣) «المصنف» (٩١٣)، وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٥/٥) قال: حدثنا عبد الرزاق به.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٠/٥)، والترمذي (١٢٤)، وأبو داود (٣٣٦)، وابن حبان في

«صحيحه» (١٣١١)، والدارقطني في «سننه» (١٨٦/١)، والحاكم في «مستدركه»

(١٧٠/١) والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢٢٠/١) وغيرهم كلهم عن خالد الحذاء به.

قال الترمذي: هكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء عن أبي قلابه عن عمرو بن

بجْدان عن أبي ذر.

وقد روى هذا الحديث أيوب عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر عن أبي ذر

ولم يسمه. وهذا حديث حسن صحيح.

قلت: وصححه الحاكم، وابن حبان، وابن الملقن في «البدع المنيرة» (٦٥٠/٢)

ونقل الألباني في «الإرواء» (١٥٣) تصحيحه أيضًا عن الدارقطني والذهبي والنووي.

قلت: ذكر الدارقطني في «علله» (٢٥٢/٦ رقم ١١١٣) اختلاف طرقه ثم قال:

والقول قول خالد الحذاء.

ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (١٤٨/١-١٤٩). تضعيفه عن ابن القطان إذ =

١٧٥- حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، ثنا هودبة بن خليفة، نا عوف، نا أبو رجاء العطاردي، نا عمران بن حصين قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فدعا بوضوء، ثم نودي بالصلاة فصلّى بالناس، فانفتل من صلاته، فإذا رجل معتزل لم يصل في القوم، فقال النبي ﷺ: «ما منعك يا فلان أن تصلي في القوم؟» فقال: يا رسول الله، أصابتنى جنابة، ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»^(١).

قال أبو بكر: ولو كانت الطهارة تجزئ بغير الماء لأشبه أن يقول له عند قوله: أصابتنى جنابة، ولا ماء: أطلب نبيذ كذا، أو شراب كذا، فدل ظاهر الكتاب والسنة على أن الوضوء لا يجزئ إلا بالماء، فإن لم يجد الماء فالتيمم.

= قال: وهذا حديث ضعيف بلا شك إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان، وعمرو بن بجدان لا يعرف له حال، وإنما روى عنه أبو قلابة واختلف عنه ... وتعقبه الشيخ تقي الدين فقال: ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان، مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح. وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة أو يصحح له حديثاً أنفرد به، وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذا لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذي ...

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (٢١٦/١) بعد أن نقل كلام ابن دقيق العيد: وهذا الذي حققه ابن دقيق العيد بديع ممتع، وهو الصواب المطابق لأصول هذا الفن.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤)، والنسائي (٣٢٠)، وأحمد في «مستده» (٤/٤٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٠١) كلهم من طريق عوف به، وأخرجه مسلم (٣١٢/٦٨٢) من طريق أبي رجاء العطاردي به.

ذكر الماء يخالطه

الحلال من الطعام والشراب وغير ذلك

اختلف أهل العلم في الوضوء بالماء الذي يخالطه الطعام والشراب، فقالت طائفة: إذا كان الماء مستهلكاً فيه؛ لم يتوضأ به، كذلك قال الشافعي^(١)، وهو قول أحمد^(٢)، وإسحاق.

وقال الشافعي: إذا لم يكن الماء مستهلكاً فيه فلا بأس به أن يتوضأ منه، وذلك مثل أن يقع في الماء ألبان، أو القطران^(٣). وكذلك قال إسحاق.

وقال الشافعي في موضع آخر: إن ظهر ريح القطران في الماء لم يتوضأ به^(٤).

وقال مالك: لا يتوضأ بالماء الممزوج بالعسل^(٥)، ولا بالماء الذي يبل فيه الخبز^(٦).

وفيه قول ثان: قاله الزهري في كسر بلت في ماء، غيرت لونه أو لم تغيره قال: يتوضأ به^(٧).

(١) «الأم» (٤٨/١) - الماء الراكد.

(٢) قال أحمد: كل شيء غُيِّرَ حتى ذهب عنه أَسْمُ الماء فلا يتوضأ به. أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٢).

(٣) في «د، ط»، و«المدونة»: العسل الممزوج بالماء.

(٤) «المدونة» (١١٤/١) - في الوضوء بماء الخبز والنييذ والإدام والماء الذي يقع فيه الخشاش وغير ذلك.

(٥) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦١).

وذكر عن يعقوب أنه قال في ماء غلي بأشنان^(١) أو أس^(٢)، أو بشيء مما يتعالج به الناس، فيغتسلون ويتوضئون من البابونج^(٣) وشبهه، فإن الوضوء يجزئ بذلك ما لم يغلب ذلك فيكون ثخينًا، فإذا ثخن فإنه لا يجزئ، وليس يجزئ الوضوء والغسل بشيء من المياه تطبخ حتى تتحول عن حالها إلى حال غيرها، ويسمى بغير أسم الماء.

قال أبو بكر: أمر الله ﷺ بالطهارة بالماء، فما أختلط بالماء مما ذكرناه فلم يغير الماء لونا، ولا طعما، ولا ريحا، فالطهارة به جائزة، ولا اختلاف فيه، وما غير الماء مما ذكرناه حتى لا يقال له: ماء مطلقا، فالوضوء به غير جائز، وذلك إذا ظهر في الماء ما أختلط به من غيره حتى لا يسمى ماء مطلقا.

* * *

ذكر الوضوء بالماء الآجن

أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوضوء بالماء الآجن الذي قد طال / مكثه في الموضع من غير نجاسة حلت فيه جائز، إلا شيئا روي عن ابن سيرين^(٤).

١٢٢/١

(١) الأشنان: شجر من الحمض يغسل به الأيدي، وهو نافع للجرب والحكة، جلأه منق. انظر: «اللسان» مادة (أشن) و«القاموس المحيط» (١/١٥١٧).

(٢) الأس: بقية الرماد بين الأنافئ وانظر: «اللسان» مادة: (أسس).

(٣) زهرة كثيرة النفع، وهي نورة الأفحوان، وتسمى في بلاد اليمن بمؤنس أنظر: «تاج العروس» (١/١٣٣٨)، و«اللسان» مادة: (قحا).

(٤) «الإجماع» للمصنف (١٠).

وممن كان لا يرى بالوضوء بالماء الآجن بأسًا، الحسن^(١)، وابن المبارك، ومالك^(٢)، والشافعي^(٣)، وأبو عبيد^(٤).

قال أبو عبيد: ومعنى الآجن الذي يطول مكثه، وركوده بالمكان حتى يتغير طعمه أو ريحه من غير نجاسة تخلطه^(٤).

واحتج إسحاق في ذلك بحديث روي عن الزبير بن العوام.

١٧٦- قال إسحاق: أنا وهب بن جرير، نا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مصعدين في أحد قال: ثم أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فأتى المهراس^(٥)، فأتى بماء في درقته^(٦)، فأراد رسول الله ﷺ أن يشرب منه، فوجد له ريحًا، فعافه، فغسل به الدماء التي في وجهه، وهو [يقول]^(٧): «أشتد غضب الله على من دمی وجه رسول الله ﷺ»، وكان الذي دمی وجهه يومئذ عتبة بن أبي وقاص^(٨).

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٥٨- في الوضوء بالماء الآجن).

(٢) «المدونة» (١/١٣١- الوضوء من ماء البئر تقع فيه الدابة والبرك).

(٣) «الأم» (١/٤٣- الماء الراكد).

(٤) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٣١٠).

(٥) المهراس: صخرة منقورة تسع كثيرًا من الماء، وقد يعمل منها حياض للماء، وقيل: المهراس في هذا الحديث: أسم ماء بأحد. «النهاية» مادة (هرس).

(٦) الدركة: الحجفة، وهي ترس من جلود ليس فيها خشب ولا عقب. «لسان العرب» مادة (درق).

(٧) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج.

(٨) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٩٧٩) من طريق محمد بن إسحاق به، صرح ابن =

قال إسحاق: ففي ذلك بيان على أنه طاهر، لولا ذلك لم يغسل النبي ﷺ الدم به.

قال أبو بكر: وكان ابن سيرين يكره الوضوء بالماء الآجن^(١).

* * *

ذكر الماء القليل تخالطه النجاسة

أجمع أهل العلم على أن الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت النجاسة للماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا؛ أنه نجس ما دام كذلك، ولا يجزئ الوضوء والاغتسال به^(٢).

وأجمعوا على أن الماء الكثير مثل الرُّجل من البحر^(٣) ونحو ذلك إذا وقعت فيه نجاسة، فلم تغير له لونًا، ولا طعمًا، ولا ريحًا؛ أنه بحاله في الطهارة، قبل أن تقع فيه النجاسة^(٤).

= إسحاق بالتحديث عند ابن حبان، وأخرجه الترمذي (١٦٩٢)، وأحمد (١٦٥/١)، وأبو يعلى (٦٧٠) وغيرهم عن ابن إسحاق به، وليس عندهم ذكر علي والمهراس. قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق.

وصحح البوصيري إسناده في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/٤٥٦٣). قلت: وآخر الحديث أصله عند البخاري (٤٠٧٤) من قوله (اشتد غضب الله....) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٨/١ - في الوضوء بالماء الآجن)، و«الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦٠).

(٢) أنظر: «الإجماع» للمصنف (١١).

(٣) الرجل من البحر: خليجه عن كراع، وهو مجاز. «تاج العروس» مادة: (رجل).

(٤) أنظر: «الإجماع» للمصنف (١٢).

واختلفوا في الماء القليل تحل فيه نجاسة، لم تغير للماء لوناً، ولا طعمًا، ولا ريحًا، فقالت طائفة: إذا كان الماء قلتين [لم]^(١) يحمل خبثًا، روي ذلك عن ابن عمر، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وبه قال الشافعي^(٢)، وأحمد، وإسحاق^(٣)، وأبو عبيد، وأبو ثور.

١٧٧- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا أبو نعيم، عن عبد السلام، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: إذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء^(٤).

واختلفوا في قدر القلتين، ففي الحديث الذي ذكره ابن جريج، قال: رأيت قلال هجر، فإذا القلة تسع قربتين، أو قربتين وشيئًا^(٥).

وفيه قول ثان: قاله الشافعي: قال: والاحتياط أن تكون القلة قربتين [ونصفًا]^(٦)، فإذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسًا في (جر كان)^(٧) أو غيره، وقرب الحجاز كبار، ولا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة إلا بِقَرَبِ كبار^(٨).

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٢) «الأم» (٤٣/١) - الماء الراكد.

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٢، ٣٣)، وفيها قال أحمد: أما القلتان فأخشى عليه من البول، وأما في غير البول فلا ينجسه شيء.

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٣/١) من طريق ليث به مرفوعًا وموقوفًا، وقال: موقوفًا هو الصواب.

(٥) أنظر: «مسند الشافعي» (ص ١٦٥).

(٦) في «الأصل»: نصف. والمثبت من «د»، و«الأم».

(٧) في «الأم»: جريان.

(٨) «الأم» (٤٣/١-٤٤) - الماء الراكد.

وفيه قول ثالث: حكى عن أحمد قولان: أحدهما: أن القلة قربتان^(١)، والآخر: أن القلتين خمس قرب^(٢)، ولم يقل بأي قرب.

وفيه قول رابع: قاله إسحاق قال: أما الذي نعتمد عليه إذا كان الماء قلتين، وهما نحو ست قرب؛ لأن القلة نحو الخاية^(٣).

وفيه قول خامس: وهو أن القلتين خمس قرب، ليس بأكبر القرب ولا بأصغرهما، هذا قول أبي ثور.

وفيه قول سادس: وهو أنها الحباب^(٤)، وهي قلال هجر، معروفة مستفيضة، سمعنا ذلك في أشعارهم، ولم يجعل لذلك حدًا، [هذا]^(٥) قول أبي عبيد^(٦).

وفيه قول سابع: وهو أن / القلة الجرة، وكذلك قال عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ويحيى بن آدم^(٧)، ولم يجعلوا لذلك حدًا يوقف عليه.

وفيه قول ثامن: وهو أن القلة قد يقال: للكوز، حكى قبصة أن الثوري صلى خلفه في شهر رمضان، ثم أخذ نعله وقلة معه ثم خرج.

وفيه قول تاسع: قاله بعض أهل اللغة، قال: والقلة التي جعلت

(١) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٣).

(٢) «مسائل أحمد برواية ابن هانئ النيسابوري» (٢٤).

(٣) الخاية: الحُبُّ، وهي الجرة الكبيرة. «تاج العروس» مادة (خبأ).

(٤) الحباب: مفردها الحُبُّ: الجرة الضخمة، وهي فارسي معرب. «لسان العرب» مادة (حب).

(٥) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٦) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٣٨).

(٧) أنظر: «السنن الكبرى» (١/ ٢٦٤).

مقدارًا بين ما ينجس [من] ^(١) الماء، وما لا ينجس، هي مأخوذة من استقل فلان بحمله، وأقله إذا أطاقه وحمله، وإنما سميت الكيزان قلالًا؛ لأنها تقل بالأيدي، وتحمل فيشرب فيها.

قال ^(٢): والقلة تقع على الكوز الصغير، والجرة اللطيفة والعظيمة، والحُبُّ اللطيف إذا كان القوي من الرجال يستطيع أن يقله، قال جميل بن معمر:

فَظَلِلْنَا بِنَعْمَةٍ وَاتَكَأْنَا

وَشَرَبْنَا الْحَلَالَ مِنْ قُلْلِهِ

قال أبو بكر: وقد روينا عن الأوائل ممن قال بالتحديد في الماء أربعة أقوال سوى ما ذكرناه.

أحدها: عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إذا بلغ الماء أربعين قلة فلا ينجسه شيء.

١٧٨- حدثنا علي بن الحسن، ثنا عبد الله، عن سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الله بن عمرو قال: إذا كان الماء أربعين قلة، فلا ينجسه شيء ^(٣)، وكذلك قال محمد بن المنكدر ^(٤).

والقول الثاني: إذا كان الماء [كُرًّا] ^(٥) لم ينجسه شيء، روينا ذلك عن

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٢) أنظر: «لسان العرب» مادة: (قلل).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٩- الماء إذا كان قلتين أو أكثر) من طريق سفيان به.

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٦٩- الماء إذا كان قلتين أو أكثر).

(٥) في «الأصل»: كثيرًا. والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، والكُرُّ: مكيال لأهل العراق، والكُرُّ: ستة أوقار حمارٍ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزًا، قال =

مسروق^(١)، وقال محمد بن سيرين: إذا كان الماء [كُرًّا]^(٢) فإنه لا يحمل الخبث^(٣).

وذكر أبو عبيد حديث ابن سيرين هذا، قال: وبه يأخذ بعض أهل الحديث^(٤).

وروينا عن ابن عباس أنه قال: إذا كان الماء ذنوبين لم يحمل الخبث. ١٧٩- حدثنا محمد بن نصر، حدثني أحمد بن عمرو، نا أبو داود، عن زمعة، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: إذا كان الماء قدر ذنوبين لم يحمل خبثًا^(٥). وقال عكرمة: ذنوبًا أو ذنوبين^(٦).

وقد روي عن أبي هريرة قول رابع: وهو أن الماء إذا كان [أربعين]^(٧) دلوا، لم ينجسه شيء.

= الأزهري: والكُرُّ اثنا عشر وسقًا، كل وسق ستون صاعًا. «لسان العرب» مادة (كر).

(١) أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٦، ١٠٩٧).

(٢) في «الأصل»: كثيرًا. والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، والكُرُّ: مكيال لأهل العراق، والكُرُّ: ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزًا، قال الأزهري: والكُرُّ اثنا عشر وسقًا، كل وسق ستون صاعًا. «لسان العرب» مادة (كر).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (ص ١٧٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٩٩).

(٤) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٣٢-٢٣٣).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٩-١٦٩) الماء إذا كان قلتين أو أكثر من طريق سلمة بن وهرام به.

(٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٢٦١).

(٧) في «الأصل»: أربعون. والمثبت من «د». وهو الجادة.

١٨٠- حدثنا محمد بن نصر، نا أبو الوليد، نا الوليد، حدثني ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو، عن أبي هريرة أنه قال: إذا كان الماء أربعين دلوا لم ينجسه شيء^(١).

وقالت فرقة خلاف [كل]^(٢) ما ذكرناه، فقالت في الماء الراكد إذا كان في الموضع: إذا حرك منه جانب اضطرب الماء، وخلص اضطرابه إلى الجانب الآخر، فما وقع فيه من نجاسة، نجس لوقوعها فيه، وإن لم تتبين النجاسة فيه، وإن كان الماء في غدير واسع، أو مصنعة^(٣) واسعة عظيمة، إذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر، ولم يخلص بعض الماء إلى بعض، لم ينجسه ما وقع فيه من النجاسات إلا أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه، حكى هذا القول عن أصحاب الرأي^(٤).

وقالت طائفة: قليل الماء وكثيره لا ينجسه شيء إلا أن يغلب عليه النجاسة بطعم أو لون أو ريح، هذا قول يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

وقد روينا [أخباراً]^(٥) عن الأوائل تدل على أن الماء لا ينجسه شيء،

(١) ذكره البيهقي في «سننه الكبرى» (١/٢٦٣) من طريق ابن لهيعة به.

(٢) من «د».

(٣) المصنعة: كالصنع الذي هو الحوض أو شبه الصهريج يجمع فيه ماء المطر، قال الأصمعي: وهي مساكن لماء السماء يحتفرها الناس فيملؤها ماء السماء يشربونها. «لسان العرب» مادة صنع.

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١/١٩٠- باب الوضوء والغسل).

(٥) في «الأصل»: أخبار. والمثبت هو الجادة.

روينا عن ابن عباس أنه قال: الماء لا ينجس، وروينا ذلك عن ابن المسيب، والحسن، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وجابر بن زيد^(١).

وروينا عن حذيفة أنه قال: الماء لا يجنب، وعن أبي هريرة أنه سئل عن السؤرة في الحوض يصدر عنها الإبل، ويردها السباع، ويلغ فيها الكلاب، ويشرب منها الحمار، هل نظهر منه؟ قال: / لا يحرم الماء شيء.

١٢٣/١

١٨١- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن الحجاج، عن يحيى بن عبيد البهراني قال: قلت لابن عباس: أتظهر من ماء الحمام فإنه يغتسل منه الجنب وغير الطاهر؟ فقال: إن الماء لا ينجس^(٢).

١٨٢- وحدثنا علي، نا أبو غسان، نا إسرائيل، عن الزبرقان بن عبد الله، عن كعب بن عبد الله قال: خرجنا -أو كنا- مع حذيفة فانتبهنا إلى غدير تطرح فيه الميتة، وتغتسل فيه الحائض، فقال حذيفة: توضؤوا منه فإن الماء لا يخبث^(٣).

١٨٣- حدثنا علي، نا أبو عبيد^(٤)، نا ابن أبي عدي، عن حبيب بن

(١) أنظرهم في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٦٨- من قال الماء طهور لا ينجسه شيء).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٣١- في الغسل من ماء الحمام).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٧- من قال الماء طهور لا ينجسه شيء)، من طريق يحيى بن عبيد به، وأبو عبيد في «الطهور» (ص ١٥٥) كلاهما من طريق إسرائيل به.

(٤) «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٥٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٦٧- من قال الماء طهور لا ينجسه شيء). من طريق حبيب بن شهاب به.

شهاب العبدى، عن أبيه قال: قلت لأبي هريرة: السّورة في الحوض، تصدر عنها الإبل، تردّها السباع، وتلغ فيها الكلاب، ويشرب منها الحمار؟ قال: لا يحرم الماء شيء.

قال أبو بكر: وقد أحتج بعض من يقول بهذا القول بحجج ست: أحدها: قوله جل ذكره: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١) قال: فالطهارة على ظاهر الكتاب بكل ماء [تجب]^(٢) إلا ماء منع منه كتاب أو سنة أو إجماع، والماء الذي منع الإجماع من الطهارة به الماء الذي يغلب عليه النجاسة بلون أو طعم أو ريح. ومنها الحديث الذي فيه أمر النبي ﷺ بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي.

١٨٤- حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أنا جعفر بن عون، نا يحيى. وحدثنا إبراهيم بن عبد الله، نا يزيد بن هارون، نا يحيى الأنصاري أن أنسًا أخبره أن أعرابيًا أتى النبي ﷺ فقصى حاجته ثم قام إلى جانب المسجد فبال فيه، فصاح به الناس، فكفهم النبي ﷺ حتى فرغ الأعرابي، ثم أمر بذنوب من ماء فصب على بول الأعرابي^(٣). ومنها حديث ابن عباس.

١٨٥- حدثنا علي بن الحسن، نا عبد الله بن الوليد، عن سفيان، عن

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) من «د».

(٣) أخرجه البخاري (٢٢١)، ومسلم (٩٩/٢٨٤)، والترمذي (١٤٨)، والنسائي (٥٤)، وأحمد في «مسنده» (١١٠/٣، ١٦٧)، والدارمي في «سننه» (٧٤٠) كلهم من طريق يحيى بن سعيد به، بنحوه.

سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن امرأة من نساء النبي ﷺ أستمحت من جنابة، فجاء النبي ﷺ يستحم من فضلها. فقالت: إني أغتسلت منه، فقال النبي ﷺ: «إن الماء لا ينجسه شيء»^(١).
ومنها حديث أبي سعيد.

١٨٦- حدثنا محمد بن نصر، نا هارون بن عبد الله، نا أبو أسامة، نا الوليد بن كثير المخزومي، ثنا محمد بن كعب القرظي، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج، عن أبي سعيد الخدري قال: قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر تطرح فيها لحوم الكلاب، والحیض؟ فقال: «الماء طهور، لا ينجسه شيء»^(٢).

(١) أخرجه النسائي (٣٢٥)، وابن ماجه (٣٧١)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٥/١)، ٢٨٤، (٣٠٨)، والدارمي في «سننه» (٧٣٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٤٢) كلهم من طريق سفيان به، وأخرجه أبو داود (٦٩)، والترمذي (٦٥) وغيرهما من طريق سماك به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: إسناده ضعيف وأفته أن حديث سماك عن عكرمة مضطرب كذا قال على ابن المديني ويعقوب بن شيبه وقال الحافظ: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة. وانظر ترجمته في «تهذيب المزي» (٢٥٦٤) وللفادة انظر: «البدر المنير» (٣٩٤/١).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٧)، والترمذي (٦٦)، وأحمد في «مسنده» (٣١/٣) كلهم من طريق أبي أسامة به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث، فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد.
قلت: وقد صححه أئمة الفن.

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٨٧/١): صححه الأئمة المتقدمون الترمذي وأحمد، ويحيى بن معين، والحاكم، وهم أئمة هذا الفن، والمرجوع إليهم، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٤)، وانظر: «التلخيص الحبير» (١٢/١).

فهذا جواب النبي ﷺ في الماء جوابًا عامًا^(١) يقع على كل ماء، وإن قلَّ.

ومنها: أنهم مجمعون على أن الماء القليل طاهر قبل أن يحل فيه النجاسة، ولم يجمعوا على أن النجاسة إذا حلت فيه، ولم تغير للماء لونًا، ولا طعمًا، [ولا ريحًا]^(٢) أنه نجس، فالماء المحكوم له بالطهارة طاهر حتى يثبت له حكم النجاسة بخبر، أو إجماع.

ومنها: أن أهل العلم مجمعون على أن الثوب النجس إذا غسل بالماء ثلاث مرات فهو طاهر، ولو كان الماء القليل إذا أختلط (بالنجاسة)^(٣) وهو غالب عليها [نجسًا]^(٤)؛ ما طهر على هذا القول ثوب أبدًا إلا إن يغسل في مصنعة عظيمة أو [ماء جار، وذلك]^(٥) أن الثوب إذا طرح في الإناء وصب عليه الماء أختلطت النجاسة التي في الثوب بالماء المصبوب في الإناء، فإذا عصر بقي الثوب نجسًا على حاله، ثم أن طرح الثوب النجس الذي هذا سبيله / في الإناء ثانيًا، أختلط الماء^{٢٣/١ ب} المصبوب في الإناء بالنجاسة، وكذلك لو فعل ذلك به ثالثًا، أو رابعًا، ولا يظهر ثوب في قول من نجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه على ما ذكرناه أبدًا، ولما أجمعوا على أن الثوب يطهر بالغسلة الثالثة، إذا لم يبق فيه أثر لم يذهب الماء، دل ذلك على أن الماء إذا غلب على النجاسة كان طاهرًا بكل حال.

(١) منصوب على القطع، كما في قوله تعالى: ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخًا﴾.

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٣) تكررت في «الأصل».

(٤) في «الأصل»: نجسه. والمثبت من «د».

(٥) في «الأصل»: ما جاوز ذلك. والمثبت من «د».

وقد أحتج بعض أصحابنا القائلين بالقلتين بحديث ابن عمر.

١٨٧- حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، أنا عاصم بن المنذر قال: كنا في بستان له أو لعبيد الله بن عبد الله ابن عمر فحضرت الصلاة، فقام إلى [مَقْرَى] ^(١) البستان فتوضأ منه، وفيه جلد بعير، فقلت: أتوضأ منه وفيه جلد هذا البعير؟ فقال: حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين لم ينجس» ^(٢).

قال أبو بكر: فحديث ابن عمر حجة من قال بالقلتين ^(٣)، وقد دفع

(١) في «الأصل»: نهر. والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، والمقرى: الحوض الذي يجتمع فيه الماء. «النهاية في غريب الحديث» مادة (قرا).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٧/٢) قال: حدثنا عفان به، وأخرجه أبو داود (٦٦)، وابن ماجه (٥١٨)، وأحمد في «مسنده» (٢٣/٢) كلهم من طريق حماد بن سلمة به، دون قصة البستان، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٢/١)، وأبو عبيد في «الطهور» (١٦٦) من طريق حماد به.

(٣) تنازع أهل العلم في قبول حديث القلتين أو رده، وقد فند ابن القيم في «تهذيب السنن» (٥٩/١) أقوال الناس فيه، وقد ذكر أربعة عشر اعتراضاً، ثم ذهب إلى تضعيف الحديث، وضعفه أيضاً: ابن عبد البر، وإسماعيل القاضي، وابن دقيق العيد وغيرهم. وذهب إلى تصحيحه جماعة ومنهم ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي والبيهقي، والحاكم، والنووي والحافظ وابن الملقن وقال: قال الخطابي: يكفي شاهداً على صحة هذا الحديث أن نجوم أهل الحديث صححوه، وقالوا به، واعتمدوه في تحديد الماء وهم القدوة وعليهم المعول في هذا الباب، فمن ذهب إليه الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وأبو عبيد وابن خزيمة وغيرهم.

وقال عبد الحق: حديث صحيح وقال النووي في كلامه على «سنن أبي داود»: هذا الحديث حسنه الحفاظ وصححوه، ولا تقبل دعوى من أدعى اضطرابه.

وللفائدة أنظر: «البدر المنير» (٤٠٤/١)، و«التلخيص» (١٦/١) و«نصب الراية» (١٠٤-١١٢)، وللعلائي رسالة حول هذا الحديث فانظرها.

بعض أصحابنا أن يكون هذا الحديث دافعاً لقول النبي ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء»؛ لأن قوله: «الماء لا ينجسه شيء» يأتي على ما دون القلتين، وعلى ما فوقهما، وخصوصية النبي ﷺ القلتين ينفي النجاسة عنهما، وإثبات الطهارة لهما زيادة زادها القلتين^(١)، وما دون القلتين، وما فوق القلتين داخل في قوله: «الماء لا ينجسه شيء»، قال: ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾^(٢) فأمر بالمحافظة على الصلوات، والصلوات داخل في جملة قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ ثم خص الوسطى بالأمر بالمحافظة عليها فقال: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾^(٣) فلم تكن خصوصية الوسطى بالأمر بالمحافظة عليها، مخرجاً سائر الصلوات من الأمر العام الذي أمر فيه بالمحافظة على الصلوات، وكذلك قول النبي ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء» وقع على جميع المياه، كما كان قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ واقعاً على جميع الصلوات، ثم قال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً»، فكانت هذه المقالة زيادة زادها القلتين من غير أن يكون ذلك مخرجاً لما دونهما، مع أن حديث القلتين يدفعه ابن المبارك ويقول: ليس بالقوي، ولو ثبت حديث القلتين، لوجب أن يكون على قول من يقول بعموم الأخبار على كل قلة صغرت أو كبرت^(٣).

(١) أي: حديث القلتين.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١/٤١٣): وقد حكم الإمام الحافظ أبو جعفر الطحاوي الحنفي بصحة هذا الحديث لكنه أعتل بجهالة قدر القلتين. وتبعه على ذلك الشيخ تقي الدين فقال في «شرح الإمام» هذا الحديث قد صحح بعضهم إسناده بعض طرقه وهو - أيضاً - صحيح على طريقة الفقهاء؛ لأنه وإن كان =

فأما تحديد من حدد القلتين بخمس قرب، أو بأربع قرب وشيء، أو بكبار القرب، أو بأوساطها، أو بست قرب، أو قول من قال إنها الحباب، أو إنها الجرة، أو ما يقله المرء من الأرض، فتلك تحديدات واستحسانات من قائلها، لا يرجع القائل منهم في ذلك إلى حجة من كتاب، أو سنة، ولا إجماع، وحديث ابن جريج مرسل، لا يثبت.

١٨٨- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(١)، عن ابن جريج قال: حَدَّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمَلْ نَجَسًا وَلَا بَأْسًا»، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: زَعَمُوا أَنَّهَا قَلَالٌ هَجَرٌ^(٢).

= حديثاً مضطرب الإسناد مختلفاً فيه في بعض ألفاظه وهي علة عند المحدثين إلا أنه يجاب عنها بجواب صحيح فإنه يمكن أن يجمع بين الروايات، ويجاب عن بعضها بطريق أصولي وينسب إلى التصحيح. وانظر: «نصب الراية» (١/ ١١٠).

(١) «المصنف» (٢٥٨، ٢٥٩).

(٢) وأخرجه الشافعي في «الأم» (٤٣/١- الماء الراكد) وعنه البيهقي في «الكبرى» (٢٦٣/١) من طريق مسلم بن خالد عن ابن جريج قال الشافعي: بإسناد لا يحضرني من ذكره فساقه. وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٤/١- ٢٥) والبيهقي (٢٦٣/١) من وجه آخر عن ابن جريج قال: أخبرني محمد أن يحيى بن عقيل أخبره أن يحيى بن يعمر أخبره فرفعه.

قال ابن التركماني في «الجواهر النقي»: في هذا الحديث أشياء: أحدها: أن مسلم بن خالد ضعفه جماعة. والثاني: أن الإسناد الذي لم يحضره ذكره مجهول الرجال فهو كالمنقطع ولا تقوم به حجة.

والثالث: أن قوله وقال في الحديث بقلال هجر يؤهم أنه من لفظ النبي ﷺ والذي وجد في رواية ابن جريج أنه قول يحيى بن عقيل كما بينه البيهقي...، ويحيى هذا ليس بصحابي فلا تقوم بقوله حجة. اهـ بتصرف.

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٤١٥/١) عقب طريق البيهقي الثاني: وهذا الحديث مرسل فإن يحيى بن يعمر تابعي مشهور روى عن ابن عباس وابن عمر.

فالحديث في نفسه مرسل، لا تقوم به حجة، وقد فصل ابن جريج بين الحديثين، وبين من قال برأيه، حيث قال: زعموا، وقوله: زعموا، حكاية عمن لم يسمه، ولو سماه بعد أن يكون من أهل عصره، لم يكن حجة، ولو كان الذي أخبره ثقة، وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال: زعموا، أنها قلال هجر، قال الذي أخبرني عن القلال: فرأيت قلال هجر بعد، فأظن كل قلة تأخذ قربتين، فذكر ابن جريج أن الذي أخبره ظن أن كل قلة تأخذ قربتين، فالظن غير واجب قبوله، وقوله: قربتين، ليس بلازم الأخذ به، ونقل ذلك إلى أن يجعل / [قربتين ونصف كل ١٢٤/١ قلة، غير جائز، وحكى ذلك إلى أن يجعل^(١) بكبار القرب أو بصغارها أو بأوساطها، أبعد من ذلك كله، فإثبات أن يجعل القلة قربتين غير واجب، والشيء الذي شك فيه ابن جريج، ليس بثابت، ولو ثبت لاحتمل أن يكون جزءاً من مائة جزء، وأقل وأكثر، وإذا كان ذلك كذلك، فغير جائز أن يحتاط فيجعل نصفاً، ثم يفرض على الناس ما سمي احتياطاً، والقلل محيطة بهذا التحديد، ولزوم ظاهر كتاب الله تعالى، والأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ يجب، وترك الانتقال إلى القول بالمراسيل، ودفع القوم بعموم الأخبار، وقد ذكرت في هذا الباب كلاماً كثيراً، ومعارضات وحججاً، وهو مثبت في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

قال أبو بكر: قد ذكرنا بعض ما حضرنا من اختلاف قول من قال في الماء بالتحديد، وقد أنكر ذلك بعض أهل العلم، حكى عبد الملك مذهب

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

مالك في الماء، فقال: رأيت من مالك فإنما هو أمر يتبين ويفتي به الناس بعد ما يقع فيجده معروفاً بعينه، فأما أن يوضع فيه أصل ويفتي به الناس مما لم يكن بعد، ليكتفي به فيما يحدث ويكون، فلم أر مالكا يريده، ولا يرخص منه في شيء.

وحكى غيره عن مالك^(١) أنه قال في الذي يغتسل بالماء قد وقعت فيه الميتة، قال: أرى أن يغتسل، وإن ذهب الوقت ولا يعيد صلاة صلاها به إلا في الوقت.

وكان الأوزاعي يقول^(٢): في رجل توضأ من قلة فيها فأرة ميتة لا يعلم بها ثم علم، ولم يجد رائحة ولا طعماً قال: مضت صلاته.

وكان الثوري يقول في الجيفة تقع في الماء قال^(٣): ما لم يغير ريحاً، ولا طعماً يتوضأ به.

وحكى أحمد بن يونس، عن الثوري أنه قال: لم نجد في الماء أو لم نر في الماء إلا الرخصة.

* * *

ذكر البثر تقع فيها النجاسة

اختلف أهل العلم في البثر تحل فيها النجاسة، فروينا عن علي أنه أمر بنزحها حتى يغلبهم، وروي ذلك عن ابن الزبير.

١٨٩- حدثنا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، عن عطاء بن

(١) «المدونة» (١/١٣٢) - الوضوء من ماء البثر تقع فيه الدابة والبرك .

(٢) أنظر: «مختصر أختلاف العلماء» (١/١١٦) - في الماء الذي خالطته نجاسة).

(٣) «الشرح الكبير» لابن قدامة ١/٢٤ - فصل - قال: القسم الثالث ماء نجس).

السائب، عن ميسرة: أن علياً قال في بئر وقعت فيها فأرة، فماتت: ينزح ماؤها^(١).

١٩٠- حدثنا محمد بن نصر، نا يحيى بن يحيى، أنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن ميسرة وأصحاب علي قالوا: قال علي: إذا وقعت الفأرة في البئر فماتت فانتزحوها حتى تغلبكم^(٢).

١٩١- حدثنا علي، ثنا أبو عبيد^(٣)، نا هشيم، أنا منصور بن زاذان، عن عطاء أن زنجياً^(٤) مات في زمزم، فأمر ابن الزبير أن ينزح منها حتى يغلبهم الماء.

وقال الحسن في الإنسان يموت في البئر: تنزح كلها^(٥). وذكر أبو عبيد أن هذا قول سفيان، وعليه أهل الرأي^(٦) من الكوفيين يرون نزحها وإن أُخرج من ساعته^(٧).

وفيه قول ثان: روينا عن عطاء في (الجرذ)^(٨) قال: ينزحون منها

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧/١) من طريق حجاج بن المنهال به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٨٧/١) في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧/١) كلاهما من طريق عطاء به.

(٣) «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٧٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٨٨/١) في

الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

(١٧/١) كلاهما من طريق هشيم به.

(٤) الزُّنْجُ والزُّنْجُ لغتان: جيل من السودان، وهم الزوج، واحداهم: زَنْجِيٌّ وزَنْجِيٌّ.

انظر: «لسان العرب» مادة (زنج).

(٥) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (ص ١٧٨).

(٦) «المبسوط» للسرخسي (١٧٣/١) باب الوضوء والغسل).

(٧) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٤٢).

(٨) الجرذ: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير من الفأر. أنظر: «لسان العرب»: (جرذ).

[عشرين]^(١) دلّوا، وإن تفسخت، نزحوا منها أربعين دلّوا^(٢).

وفيه قول ثالث: وهو أن يُستقا منها أربعون دلّوا أو نحو، هكذا قال النخعي في الفأرة تقع في البئر^(٣).

وروينا عن الشعبي أنه قال في الدجاجة تموت في البئر: يُستقا منها سبعون دلّوا^(٤). وقد روينا عن بعدهم في هذه المسألة أقوالاً مختلفة، سئل الأوزاعي عن ماء معين وجد فيه ميتة، لم يغير الماء قال: ينزح منها دلاء^(٥)، ولا يوقت ما ينزح منه، وإن غير ربح الماء أو / طعمه، فلا بد من نزحه حتى يصفو^(٦) ولا يوقت أبو عمرو ما ينزح منه، وكذلك قال الليث بن سعد فيها إذا غير ربح الماء أو طعمه.

وقال الثوري في بغل راث في بئر قال: ينزح منها [دلاء]^(٧) حتى تطيب، قيل له: فما صلوا؟ قال: أرجو أن يجزئهم.

(١) في «الأصل، د»: عشرون. والمثبت من مصادر التخريج وهو الأنسب للسياق.
(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٨٨- في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر)، و«الطهور» لأبي عبيد (ص ١٨٢).

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٨- في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر)، و«الطهور» لأبي عبيد (ص ١٨١)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/١٧).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٨- في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر)، و«الطهور» لأبي عبيد (ص ١٨٣)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/١٧).

(٥) الدّلّو: معروفة واحدة الدلاء التي يُستَقَى بها. أنظر: «لسان العرب» مادة (دلا).

(٦) زاد في «د»: الماء ويطيب.

(٧) في «الأصل»: أدلاء. والمثبت من «د»، وسبق شرحها.

وقال النعمان في العصفور والفأرة تقع في البئر، فتخرج حين ماتت قال: يُستقا منها عشرون دلوًا، أو ثلاثون دلوًا، فإن كانت دجاجة أو سنورًا، فاستخرجت حين ماتت، فأربعون دلوًا، أو خمسون دلوًا، وإن كانت شاة فانزحها حتى يغلبك الماء، وإن كان شيء من ذلك قد أنتفخ أو تفسخ، فانزحها^(١).

وقال سفيان الثوري في الوزغ يقع في البئر قال: يستقا منها [دلاء]^(٢). قال أبو بكر: فأما في قول الشافعي ومن قال بالقلتين فالماء الساقط فيه الفأرة الميتة، وغير ذلك من النجاسات في بئر كان ذلك أو غيره، إذا كان قلتين، فليس ينجس ذلك الماء إلا بأن تغير النجاسة طعم الماء أو لونه أو ريحه.

إلا أن أحمد كان يستثني البول والعذرة الرطبة، قيل لأحمد في الدابة تقع في البئر؟ قال: كل شيء لا يغير ريحه ولا طعمه فلا بأس به إلا البول والعذرة الرطبة^(٣).

قال إسحاق كما قال، والبول والعذرة لا ينجسان إلا ما كان من الماء أقل من قلتين^(٣).

فأما مذهب من يرى أن قليل الماء وكثيره لا ينجس بحلول النجاسة فيه إلا أن يتغير طعمه، أو لونه، أو ريحه، فالبئر وغيرها في ذلك سواء.

(١) «المبسوط» للسرخسي (١/١٧٣ - باب الوضوء والغسل).

(٢) في «الأصل»: أدلاء. والمثبت من «د»، وسبق شرحها.

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٧).

والذي نقول به في هذا الباب وفي غيره من أبواب الماء، أن قليل الماء وكثيره لا ينجسه شيء، في نهر كان أو غيره، بأن سقطت فيه نجاسة، إلا أن يغير للماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا، وقد ذكرت الحجة فيه في باب ذكر الماء القليل يخالطه النجاسة.

* * *

ذكر الوضوء بالماء النجس

لا يعلم به المصلي إلا بعد الصلاة

اختلف أهل العلم في الرجل يتطهر بماء نجس لا يعلم به ويصلي ثم يعلم به بعد الصلاة.

فقال طائفة: يعيد ما دام في الوقت، وليس عليه أن يعيد إذا مضى الوقت، هذا قول مالك^(١)، ابن القاسم عنه.

وحكى عنه أبو عبيد أنه كان يقول: إذا تغيرت في البئر وتفسخت -يعني الدابة التي تنجس البئر- فإنهم يعيدون كل صلاة صلوا بها بذلك الماء، ويغسلون الثياب التي أصابها^(٢).

وفيه قول ثان: وهو أن يعيد الصلاة في الوقت، وبعد خروج الوقت لا يجزئه غير ذلك، هذا قول الشافعي^(٣).

وفيه قول ثالث: وهو أن الرجل إذا توضأ بماء وقع فيه بول أو نجاسة، ما كانت النجاسة، وصلى ولم يعلم بذلك، ثم علم؛ أن

(١) «المدونة» (١/١٣٢) - الوضوء من ماء البئر تقع فيه الدابة والبرك).

(٢) «الطهور» لأبي عبيد» (ص ٢٤٩).

(٣) «الأم» (١/٥٩) - باب الماء يشك فيه).

عليه أن يعيد الوضوء والصلوات كلها، إذا كان على يقين من أنه توضأ بذلك الماء من بعد أن حُلَّت فيه النجاسة، فإن هو توضأ من ماء بثر وصلّى، ثم وجد فيها فأرة أو دجاجة ميتة قد أنتفخت أو تفسخت، ولا يعلم متى وقعت فيها، فإن النعمان قال: على من توضأ من تلك البثر وصلّى، أن يعيد الوضوء ويعيد صلاة [ثلاثة]^(١) أيام ولياليهن، وإذا كان قد غسل بذلك الماء ثوبًا، أعيد فغسل بماء نظيف، وإن كان قد أصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم الكبير، وصلّى فيه يومًا أو أقل، فعليه أن يعيد ما وصلّى، فإن وجد الدجاجة أو الفأرة لم تتفسخ أو لم تنتفخ، ولم يعلم متى وقعت فيها، فإنه يعيد الوضوء، ويعيد صلاة يوم وليلة، وهذا قول النعمان^(٢) وزفر.

وقال يعقوب ومحمد^(٢): وضوءه وصلاته جازئات عنه، وليس / عليه ١٢٥/١ أن يعيد شيئًا من الصلوات، ولا بأس بالعجين الذي خبز بذلك الماء أن تأكله، ولا يغسل ثوبه حتى يعلم أن ذلك كله كان بعد وقوع الفأرة الميتة في البثر، لأنه عسى أن يكون صبيًا أو غيره ألقاها في البثر من بعد أن توضأ منها هذا الرجل، وهي متغيرة.

وحكى ابن المبارك عن النعمان^(٢) أنه قال: إذا أصابه دم فلم يدر متى أصابه، فإنه يعيد صلاة يوم وليلة.

قال عبد الله: وعلى قياس قول سفيان يتحرى، والتحري أن يشك في يوم أو يومين فيأخذ بيومين.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د»، و«المبسوط» للسرخسي.

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٧٤-١٧٥ - باب الوضوء والغسل).

وكان أبو عبيد يقول: الحد عندنا إذا كان الماء كثيرًا يزيد على القلتين والثلاثة، فلا إعادة عليهم، فإن غلبت نجاسة بطعم أو ريح فعليهم إعادة كل صلاة [صلوها]^(١) منذ يومئذ، وكذلك يغسلون كل ثوب أصابه منه شيء^(٢).

قال أبو بكر: والذي نقول به أنا ننظر إلى الماء الذي توضأ به المتوضئ وصلّى؛ فإن كانت النجاسة غيرت طعمه أو لونه أو ريحه، فعليه الإعادة في الوقت، وبعد خروج الوقت، وغسل كل ثوب وبدن أصابه من ذلك الماء شيء، قل أو كثر، وإن لم تكن النجاسة غيرت للماء طعمًا ولا لونًا ولا ريحًا، فلا إعادة عليه، وإن شك فلم يدر أهل غيرت [الماء]^(٣) أم لا؟ فالماء على أصل طهارته.

* * *

ذكر العجين الذي عجن بالماء النجس

واختلفوا في الماء النجس يعجن به.
فقال طائفة: يطعمه الدجاج، روي هذا القول عن مجاهد وعطاء^(٤)
وبه قال الثوري، وأبو عبيد^(٥).

وفيه قول ثان: وهو أن يطعم ما لا يؤكل لحمه.
هكذا قال الحسن بن صالح وقال أحمد^(٥): لا يطعمه شيئًا يؤكل

(١) في «الأصل»: صلاها. والمثبت من «د»، و«الطهور» لأبي عبيد.

(٢) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٥٠).

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٢٧٦).

(٥) أنظر: «المغني» (١/ ٥٤ - فصل وإن تنجس العجين...).

لحمه، ويشرب لبنه، وحكي عن الشافعي^(١) أنه قال: يطعمه البهائم، وحكي ذلك عن مالك^(٢).

قال أبو بكر: إذا أيقن أنه عجن بماء متغير بنجاسة حلت فيه، لم يحل أكله، ولا يطعم ما يؤكل لحمه، ولا ما لا يؤكل لحمه، وذلك أن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة، أيدهن بها السفن، ويدهن بها الجلود ويتنفع بها الناس؟ قال: لا، هي حرام.

١٩٢- حدثنا موسى بن هارون، نا قتيبة، نا [الليث]^(٣) بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح وهو بمكة يقول: «إن الله ورسوله حرم [بيع]^(٤) الخمر والميتة والخنزير والأصنام»، فقليل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة يطلئ بها السفن، ويدهن [بها]^(٥) الجلود، ويستصبح بها الناس؟ قال: «لا، هو حرام»، ثم قال النبي ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود، لما حرمت عليهم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه»^(٦).

(١) أنظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١/٢٣٤ - ٢٣٥).

(٢) أنظر: «المدونة» (١/١٣١) - الوضوء من ماء البئر تقع فيه الدابة والبرك.

(٣) في «الأصل»: كثير. وهو تحريف، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، الإمام، من نظراء مالك، روى عن يزيد ابن أبي حبيب، وروى عنه قتيبة بن سعيد البلخي، وهو غني عن التعريف.

(٤) سقط من «الأصل، د»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) سقط من «الأصل». والمثبت من «د»، ومصادر التخريج.

(٦) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم ٧١/١٥٨١، وأبو داود (٣٤٨٠)، والترمذي

(١٢٩٧)، والنسائي (٤٢٥٦، ٤٦٦٩) كلهم من طريق قتيبة به.

قال أبو بكر: فإذا حرم النبي ﷺ الانتفاع بالشيء النجس، حرم الانتفاع بكل نجس، وذلك معنى السنة الثابتة التي لا يجوز تركها ولا العبدول عنها.

* * *

ذكر الإنائين يسقط

في أحدهما نجاسة ثم يشكل ذلك

اختلف أهل العلم في الإنائين يسقط في أحدهما نجاسة ثم يشكل ذلك، فقالت طائفة: يتوضأ بالأغلب منهما أنه طاهر عنده، هذا قول الشافعي^(١).

وقالت طائفة في البول يقع في إحدى جرتين: لا يتوضأ بواحدة، هذا قول أحمد^(٢)، وكذلك قال أبو ثور^(٣)، وقال: يتيمم، وكان المزني^(٤) يقول: لا يتوضأ بأحد الإنائين، قال: ولو جاز أن يتوضأ بأحدهما؛ / ٢٥١ب
لجاز أن يشرب منه، ولجاز أن يأكل بالتحري أحد بضعتين^(٥) [طبخت]^(٥) إحداهما بنجس، والأخرى بماء طاهر، ويطأ [إحدى]^(٦) أمرأتين، مطلقة وغير مطلقة، ويبيع أحد غلامين معتق وعبد.

(١) «الأم» (١/٥٩ - باب الماء يشك فيه).

(٢) «المغني» (١/١٨٢ - مسألة: وإذا كان معه في السفر إناءان نجس وطاهر).

(٣) أنظر: «المجموع» (١/٢٣٤ - وإن أشبه عليه ماءان طاهر ونجس).

(٤) البَضْعَةُ: القطعة من اللحم. أنظر: «لسان العرب» مادة (بضع).

(٥) سقطت من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٦) في «الأصل»: أحد. والمثبت هو مقتضى السياق.

وفيه قول ثالث: قاله عبد الملك الماجشون^(١) قال: يتوضأ بأحدهما ثم يصلي، ثم يتوضأ بالآخر ثم يصلي، وهكذا مذهب محمد بن مسلمة^(٢)، غير أنه قال: يغسل بالذي يلي الأول ما أصابه من الأول.

وقالت طائفة: إذا لم يتعين واحد من الإنائين، تطهّر بهما، ويكل واحد منهما؛ لأن الماء لا ينجسه شيء، هذا مذهب عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان.

قال أبو بكر: هذا قول يصح في النظر والله أعلم.

* * *

ذكر ما لا ينجس الماء

من الهوام وما [أشبهها]^(٣) مما لا نفس له سائلة

ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه».

١٩٣- حدثنا علان بن المغيرة، نا سعيد بن أبي مريم، أنا محمد [و]^(٤) سليمان، نا عتبة، عن عبيد بن [حنين]^(٥)، عن أبي هريرة، عن

(١) أنظر: «المجموع» (١/ ٢٣٤- وإن أشتبه عليه ماء ان طاهر ونجس).

(٢) أنظر: «المجموع» (١/ ٢٣٤- وإن أشتبه عليه ماء ان طاهر ونجس).

(٣) في «الأصل»: أشبههما. والمثبت من «د».

(٤) في «الأصل»: بن. تحريف، وما أثبتناه من «د»، و«المتقى» لابن الجارود.

(٥) في «الأصل»: جبير. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، وهو

عبيد بن حنين المدني أبو عبد الله، روى عن أبي هريرة، ويروى عنه عتبة بن مسلم، وهو من رجال «التهذيب».

رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه، فإن في أحد جناحيه سمًا، والآخر شفاء»^(١).

قال أبو بكر: وجاءت الأخبار عن الأوائل موافقة لهذه السنة، وقال عوام أهل العلم بأن الماء لا يفسد بموت الذباب، والخنفساء، وما أشبه ذلك فيه، هذا قول مالك^(٢)، وأحمد^(٣)، وإسحاق^(٣)، وأبي عبيد^(٤)، [وأبي ثور]^(٥).

وروي معنى هذا القول عن النخعي^(٦)، والحسن، وعكرمة^(٧)، وعطاء^(٨).

قال أبو عبيد: ولا أعلم العلماء توسعت في هذه دون غيرها من ذوات الأرواح، إلا وأن هذه لا تروح في موتها ولا تنتن كغيرها، لأنها لادم لها، فاستوت حياتها وموتها، وكذلك ما كان من نحوها

(١) أخرجه ابن الجارود في «المتقى» (٥٥) قال: حدثنا محمد بن يحيى وعلان بن المغيرة به، وأخرجه البخاري (٣٣٢٠)، والدارمي في «سننه» (٢٠٣٨)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢٥٢/١) من طريق سليمان بن بلال به، ولفظ البخاري: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه؛ فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء».

(٢) «المدة» (١/١١٥) - في الوضوء بماء الخبز والنيذ والإدام والماء الذي يقع فيه الخشاش...).

(٣) أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٧).

(٤) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٥٣-٢٥٥).

(٥) في «الأصل»: وأبو ثور. والمثبت من «د»، وهو الجادة.

(٦) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٩٠).

(٧) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٨٨).

(٨) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٨٩).

كالجنادب^(١)، والصراصير، والعناكب، والعقارب، وجميع هوام الأرض عندي مثل ذلك^(٢).

قال أبو بكر: ولا أعلم أحدًا قال غير ما ذكرت إلا الشافعي^(٣)، فإن الربيع أخبرني أنه قال: فيها قولان، هذا الذي حكيتَه عن جمل الناس أحدهما، والثاني: أنه ينجس الماء بموته فيه.

قال أبو بكر: والقول الثاني يوافق السنة، وسائر أهل العلم أولى به.

* * *

ذكر موت الدواب التي

مساكنها الماء فيه مثل السمك والسرطان وغير ذلك

اختلف أهل العلم في السمك والضفدع والسرطان وما أشبه ذلك يموت في الماء، فكان مالك^(٤) لا يرى ذلك يفسده، وهو قول أبي عبيد^(٢)، وكذلك قال الشافعي^(٥) في الحوت، والجراد يموت في الماء أن ذلك لا ينجسه، وهذا قول محمد بن الحسن^(٦) في الضفدع والسرطان يموت في الماء، وكذلك قال النعمان^(٦) فيهما وفي السمكة تموت في الماء.

(١) الجنادب: جمع جُنْدَب -بضم الدال وفتحها- وهو ضرب من الجراد، وقيل: هو الذي يصرف في الحر. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة (جندب).

(٢) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٥٣-٢٥٤).

(٣) «الأم» (١/٤٤) -الماء الراكد).

(٤) «المدونة» (١/١١٥) -في الوضوء بماء الخبز والنيذ والإدام والماء الذي يقع فيه الخشاش).

(٥) «الأم» (١/٤٤) -الماء الراكد).

(٦) «المبسوط» للسرخسي (١/١٧٢) -باب الوضوء والغسل).

وحكي [عن^(١)] ابن المبارك أنه قال في الضفدع يموت في ماء البئر ينزح ماء البئر كله، وقال يعقوب^(٢) في الضفدع كما قال ابن المبارك إذا مات في البئر نجسها.

قال أبو بكر: وقد أحتج بعضهم في ذلك بقول النبي ﷺ «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»^(٣) فزعم أن ذلك يأتي على كل ما مات في البحر من دوابه التي تكون فيه، واحتج بحديث جابر في الدابة التي وجدت على ساحل البحر ميتة فأكلها أصحاب النبي ﷺ، فذكر ذلك للنبي فقال: «هل معكم / من لحمها شيء؟»^(٤) قال: فهذا يدل على أن دواب البحر كلها حل من السمك [وغيره]^(٥).

* * *

ذكر البئر يكون إلى جنبها بالوعة

ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الماء لا ينجسه شيء»^(٦)، فإذا كان البئر بجنبها بالوعة، قريبة كانت منها أو بعيدة، لم يضر ذلك البئر إلا أن يتغير الماء بطعم أو لون أو ريح من نجاسة حلت فيها، فإن تغير ماء البئر ببعض ما ذكرناه؛ فسد، وإلا فالماء على طهارته، وهذا

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/١٧٢ - باب الوضوء والغسل).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٨٣، ٤٣٦٢)، ومسلم (١٧/١٩٣٥) وغيرهما من حديث جابر



(٥) في «الأصل»: وغيرها. والمثبت من «د».

(٦) سبق تخريجه.

مذهب الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق^(١)، وروي ذلك عن الحسن.

قال أبو بكر: ولا معنى لقول النعمان^(٢) إذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس بمائها، إذ لا حجة معه تدل على ما قال، وقد بلغني أنه رجع عنه، قيل للنعمان: فإن كان بينهما سبعة أذرع وهي تؤذي؟ فترك الذرع، وقال: إذا كانت تؤذي فإني أكرهه.

وسئل مالك عن هذه المسألة فقال: الأرضون تختلف، تكون الأرض غلاظاً، والأخرى رقاق، فإن [تخوف]^(٣) أن يصل إليها منها شيء، فلا يتوضأ منها، فقليل: فإن كانت لها رائحة، والماء تغير؟ قال: لا يتوضأ منها.

* * *

ذكر اختلاف أهل العلم في

الطهارة بالماء المستعمل في الوضوء والغتسال

اختلف أهل العلم في الوضوء والغتسال بالماء المستعمل، فقالت طائفة: لا يجوز الوضوء به، كان مالك^(٤)، والأوزاعي، والشافعي^(٥)، وأصحاب الرأي^(٦) لا يرون الوضوء بالماء الذي توضئ به.

(١) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٦).

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/١٧٧ - باب الوضوء والغسل).

(٣) في «الأصل»: تجوز. والمثبت من «د».

(٤) «الكافي» (١/١٦ - باب حكم الماء وما ينجسه وما يفسده).

(٥) «المهذب» (١/٨ - باب: ما يفسد الماء من الاستعمال وما لا يفسده).

(٦) «المبسوط» للسرخسي (١/١٥١ - باب الوضوء والغسل).

واختلف فيه عن سفيان، فحكى عنه [الفريابي]^(١) أنه قال كقول هؤلاء.

وحكى عن الأشجعي أنه قال: إذا نسيت أن تمسح برأسك وقد توضأت وفي لحيتك بلل، [أجزأك]^(٢) أن تمسح مما في لحيتك أو يدك، وأن تأخذ ماءً لرأسك أحب إلي^(٣).

وقال أحمد^(٤) في جنب أغتسل في بئر فيها من الماء أقل من قلتين، قال: لا يجزئه، قد أنجس ذلك الماء.

وقالت طائفة: لا بأس بالوضوء بالماء المستعمل؛ لأنه ماء طاهر، وليس مع من أبطل الطهارة بهذا الماء حجة، وليس لأحد أن يتيمم وهو يجد الماء.

واحتج بعض من يقول بهذا القول بأخبار رويت عن علي، وابن عمر، وأبي أمامة فيمن نسي مسح رأسه إن وجد بللاً في لحيته، أجزأه أن يمسح رأسه بذلك البلل.

١٩٤- حدثنا موسى بن هارون، نا طالتوت بن عباد، نا حماد ابن سلمة، عن قتادة، عن خلاص، عن علي -فيما يحسب حماد-

(١) بالأصل: الفاريابي، والمثبت هو الصواب وهو محمد بن يوسف الفريابي . قال السمعاني في «الأنساب» (٣٧٦/٤): الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء ثم الياء المفتوحة آخر الحروف وفي آخرها الباء الموحدة. هذه النسبة إلى فارياب بليدة بنواحي بلخ.. خرج منها جماعة من المحدثين والأئمة وأما المشهور فهو أبو عبد الله محمد بن يوسف الفريابي..

(٢) في «الأصل»: أجزأتك. والمثبت من «د».

(٣) حكى القولين عنه أيضاً ابن عبد البر في «التمهيد» (٤٣/٤).

(٤) «مسائل أحمد برواية عبد الله ابنه» (٩).

وقيس، عن عطاء أنهما قالاً في الذي ينسى أن يمسح برأسه حتى صلى قال: إن وجد في لحيته بللاً فليأخذ فليمسح برأسه، ويستقبل الصلاة^(١).

١٩٥- وحدثونا عن أبي زرعة، نا إبراهيم بن موسى، نا الوليد، نا أبو شيبة، ويحيى بن عبد الرحمن، عن ابن أنعم^(٢)، عن ابن عمر قال: من نسي مسح رأسه، فليمسح بفضل لحيته.

١٩٦- وحدثت عن أبي زرعة، نا عبد السلام بن مطهر، ثنا جعفر بن سليمان، عن أبي غالب -أظنه عن أبي أمامة- قال: إن نسي الرجل أن يمسح برأسه، حتى يدخل الصلاة، فوجد في لحيته بللاً، فليأخذ من لحيته، فليمسح رأسه.

وكذلك قال عطاء^(٣)، والحسن^(٤)، والنخعي^(٥)، ومكحول، والزهري، وهذا من قولهم يدل على طهارة الماء المستعمل وعلى استعمال الماء المستعمل.

وكان أبو ثور يقول: إذا توضأ بالماء المستعمل الذي توضأ به؛ أجزأه، إذا كان / نظيفاً.

ب ٢٦/١

(١) أخرجه ابن أبي شيبه (٣٤/١) -إذا نسي أن يمسح برأسه فوجد في لحيته بللاً) من طريق حماد بن سلمة به، ولم يذكر فيه عطاء، غير أنه أخرج أثر عطاء منفصلاً (٣٣/١) والله أعلم.

(٢) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ضعفه جماهير النقاد ثم إنه لم يدرك ابن عمر فالإسناد إليه معضل.

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبه» (٣٣/١) -إذا نسي أن يمسح برأسه فوجد في لحيته بللاً، و«مصنف عبد الرزاق» (٤٨).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبه» (٣٤/١) -إذا نسي أن يمسح برأسه فوجد في لحيته بللاً، و«مصنف عبد الرزاق» (٤٧).

قال أبو بكر: ومن حجة من يرى الوضوء بالماء المستعمل، قوله جل ذكره: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١)، قال: فلا يجوز لأحد أن يتيمم وماء طاهر موجود، وهذا يلزم من أوجب القول بظاهر الكتاب وترك الخروج عن ظاهره، واحتج في إثبات الطهارة للماء المستعمل بحديث جابر.

١٩٧- حدثنا محمد بن إسماعيل، نا عفان، نا شعبة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: أتاني رسول الله ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب عليّ [من]^(٢) وضوئه^(٣).

قال: فهذا الحديث يدل على طهارة [الماء]^(٤) المتوضى به.

١٩٨- حدثنا يحيى بن محمد، نا مُسَدَّد، نا عبد الله بن داود، عن الثوري، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن الرُّبَيْعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مسح رأسه من فضل ماء كان في يده، فبدأ بموخر رأسه إلى مقدمه، ثم جره إلى مؤخره^(٥).

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٤)، ومسلم (٨/١٦١٦)، وأحمد (٢٩٨/٣)، والدارمي في «سننه» (٧٣٣) من طريق شعبة به.

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٥) أخرجه أبو داود (١٣١)، وعنه البيهقي في «سننه الكبرى» (٢٣٧/١) عن مسدد به مختصراً، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٨٧/١) من طريق عبد الله بن داود به. قلت: والحديث ضعيف ومداره على ابن عقيل وهو ضعيف.

قال البيهقي عقبه: عبد الله بن محمد بن عقيل لم يكن بالحافظ، وأهل العلم بالحديث مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته، ثم ساق بإسناده عن ابن معين:

قال أبو بكر: فدل هذا الحديث على مثل ما دل عليه الحديث الأول، فأجمع أهل العلم على أن الرجل المحدث الذي لا نجاسة على أعضائه، لو صب ماءً على وجهه أو ذراعيه، فسال ذلك عليه وعلى ثيابه، أنه طاهر^(١)، وذلك أن ماء طاهرًا لا قىً بدنًا طاهرًا، وكذلك في باب الوضوء ماء طاهر لا قىً بدنًا طاهرًا، وإذا ثبت أن الماء المتوضأ به طاهر، وجب أن يتطهر به من لا يجد السبيل إلى ماء غيره، ولا يتيمم وماء طاهر موجود؛ لأن في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء، فإذا وجدت الماء فأمسسه بشرتك»^(٢). فأوجب الله تعالى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ الوضوء بالماء والاغتسال به على كل من كان واجدًا له ليس بمريض.

وفي إجماع أهل العلم أن الندى الباقي على أعضاء المتوضئ والمغتسل، وما قطر منه على ثيابهما طاهر، دليل على طهارة الماء المستعمل، وإذا كان طاهرًا فلا معنى لمنع الوضوء به بغير حجة يرجع إليها من خالف هذا القول.

فأما قول من قال: إذا أغتسل بالماء الذي غسل به وجهه ويديه، كأنه لم يسو بينهما، فإن جواب ذلك أن يقال له: بل قد سوى بينهما؛ لأنه

= قوله: ابن عقيل لا يحتج بحديثه، وقال أبو عيسى سألت البخاري عن عبد الله بن محمد بن عقيل فقال: رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديثه وهو مقارب الحديث، وقد روى فيه عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ وإسناده ضعيف، وروى عن علي وابن عباس وابن مسعود عائشة وأنس عن النبي ﷺ في الغسل شيء في معناه ولا يصح شيء من ذلك لضعف أسانيده.

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٣٠١).

(٢) سبق تخريجه.

غسل وجهه بماء طاهر، وغسل يديه أيضًا بماء طاهر، وإذا أجاز من يخالفنا أن يستعمل الماء المستعمل في ظاهر الذراع في باطن الذراع؛ جاز كذلك أن يستعمل في سائر الأعضاء.

وقد روينا عن ابن عمر أنه كان ينتضح من إنائه في وضوئه^(١). وكان النخعي وغير واحد من التابعين لا يرون بذلك بأسًا.

وهو قول الزهري^(٢)، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومالك^(٣)، وأحمد^(٤)، وإسحاق^(٤)، وأصحاب الرأي^(٥)، وكل هذا يدخل على من أفسد الماء المستعمل إذا كان أقل من خمس قرب باختلاط الماء المستعمل به، [و]^(٦) في أغتسال النبي ﷺ وعائشة من إناء واحد دليل على إغفال قائل هذا القول.

فأما اعتلال من أعتل بأن هذا قد أدى به الفرض مرة، فكأنه قد أعاب بعض قوله ودعواه الذي لو كان جعل مكانه حجة يدلي بها، كان أحسن، مع أن قائل هذا القول يجيز أن يصلي في ثوب قد أدى به الفرض مرة، ويجيز أن يرمي بحصًا قد رمى به مرة، ويقطع سارق في ثوب واحد قد سرقه مرة فقطعت يده، ثم سرقه ثانيًا، فوجب قطع رجله، منكرًا على الكوفي حيث زعم أنه لا يقطع فيه إلا مرة واحدة.

(١) أنظر: «فتح الباري» (١/٤٤٤).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣١١).

(٣) «المدونة» (١/١٣٤) - في الغسل من الجنابة والمرأة توطأ ثم تحيض بعد ذلك والماء ينتضح في الإناء.

(٤) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٤٣).

(٥) «المبسوط» للسرخسي (١/١٥١) - باب الوضوء والغسل.

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

* مسألة :

قال أبو بكر: فإن توضأ على طهر من غير حدث، ففيها لمن لا يرى الوضوء بالماء المستعمل قولان: أحدهما: أن هذا الماء والماء المتوضأ به / فرض الوضوء واحد، لا يجوز الوضوء بواحد من المائتين، هذا قول ١٢٧/١ أصحاب الرأي^(١) وقالوا: لا بأس بالوضوء بالماء المغسول به الثوب الطاهر.

قال أبو بكر: ولا فرق بين ماء غُسلَ به ثوب طاهر، وماء غُسلَ به بدن طاهر.

وفيه قول ثان: قاله الثوري قال: لو أن رجلاً توضأ وهو على وضوئه فتوضأ إنسان من ذلك الماء الذي سال منه من وضوئه، أجزأه، لأن ذلك ليس بوضوء من حدث، ولو توضأ بوضوء من حدث لم يجزئه. قال أبو بكر: وهذا يشبه مذهب الشافعي والأوزاعي وإسحاق.

* * *

ذكر نفى النجاسة عن الجنب

والدليل على أن إدخال الجنب يده في الماء لا يفسد الماء

١٩٩- حدثنا يحيى بن محمد، نا مسدد، أنا يحيى، عن حميد، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي هريرة قال: لقيني النبي ﷺ في طريق من طرق المدينة [وأنا جنب]^(٢) فانخنست، فذهبت فاغتسلت ثم جئت، فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» قلت: إني كنت جنباً، فكرهت أن

(١) «المبسوط» للسرخسي (١/٢٢٣- باب البثر).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

أجالسك على غير طهارة. فقال: «سبحان الله إن المسلم لا ينجس»^(١).
قال أبو بكر: فإذا ثبت أن نبي الله ﷺ قال: «المسلم لا ينجس»، فقد
دل على طهارته، والطاهر إذا لاقى ماءً طاهراً، لم ينجس الماء.

* * *

ذكر تطهر كل واحد

من الرجل والمرأة بفضل ظهور صاحبه

اختلف أهل العلم في هذا الباب، فنهت طائفة: أن يغتسل الرجل
والمرأة من إناء واحد، روي هذا القول عن أبي هريرة.

٢٠٠- حدثنا إبراهيم بن عبد الله، ثنا يزيد، أنا سليمان، عن أبي
سهلة، عن أبي هريرة؛ أنه نهى أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء
واحد^(٢).

وفيه قول ثان: وهو الرخصة أن تتوضأ المرأة وتغتسل بفضل
ظهور زوجها، وكراهية أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة، روي
عن عبد الله بن سرجس أنه قال: تتوضأ المرأة وتغتسل بفضل ظهور
الرجل، ولا يتوضأ الرجل [بفضل]^(٣) ظهور المرأة وغسلها^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١)، وأبو داود (٢٣٤)، والترمذي (١٢١)،
وأحمد في «مسنده» (٤٧١/٢) كلهم من طريق يحيى بن سعيد به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥١/١ - من كره ذلك)، من طريق يزيد بن
هارون به.

(٣) في «الأصل»: من فضل. والمثبت من «د»، و«السنن الكبرى» للبيهقي.

(٤) أنظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١٩٢/١ - ١٩٣).

وكره الحسن، وابن المسيب أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة^(١)، وذكر أبو العالية ذلك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ^(٢).

وفيه قول ثالث: وهو أن لا بأس بفضل طهور المرأة ما لم تخل به، روي هذا القول عن الحسن^(٣)، وغنيم بن قيس^(٤). وروي أن جويرة بنت الحارث توضأت فأراد كلثوم بن عامر أن يتوضأ بفضلها فنهته عن ذلك^(٥)، وكان ابن عمر يقول: لا بأس بالوضوء من فضل شراب المرأة، وفضل وضوءها ما لم تكن جنباً أو حائضاً، فإذا خلت به، فلا يقربه.

٢٠١- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٦)، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، فذكره سواء.
وبهذا قال أحمد^(٧)، قال: إذا خلت به فلا يتوضأ به، وحكى ذلك عن إسحاق^(٧).

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٧٥)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٨/١) - من كره أن يتوضأ بفضل وضوئها).

(٢) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٨/١) - من كره أن يتوضأ بفضل وضوئها).

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩/١) - في فضل شراب الحائض).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩/١) - من كره أن يتوضأ بفضل وضوئها).

(٥) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٨/١) - من كره أن يتوضأ بفضل وضوئها، و«الطهور» لأبي عبيد (ص ١٩١).

(٦) «المصنف» (٣٨٦).

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٥٩).

وفيه قول رابع: وهو أن لا بأس أن يتطهر كل واحد منهما بفضل طهور صاحبه شرعا فيه جميعا، أو خلا كل واحد منهما بالماء ما لم يكن الرجل جنبًا أو المرأة حائضًا أو جنبًا.

روينا عن ابن عمر أنه كان يقول: لا بأس أن يغتسل بفضل المرأة إلا أن تكون جنبًا أو حائضًا.

٢٠٢- أخبرنا الربيع، أنا الشافعي، أنا مالك^(١)، عن نافع عن ابن عمر فذكره.

وروي عن الشعبي^(٢) أنه كان يكره فضل طهور الجنب والحائض. وهذا قول / الأوزاعي.

٢٧/١ ب

وقال مالك^(٣)، والأوزاعي: يتوضأ به إذا لم يجد غيره، ولا يتييم. وفيه قول خامس: وهو إباحة أغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد، ثبت أن ابن عمر قال: كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ في الإناء الواحد^(٤).

وروي عن أم الحجاج أنها قالت: ربما نازعت عبد الله الوضوء. وروينا عن أم سعد امرأة زيد بن ثابت أنها قالت: كنت أغتسل أنا وزيد بن ثابت من إناء واحد من الجنابة.

(١) «الموطأ» (١/ ٧٠- باب جامع غسل الجنابة).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩٠) وقال فيه: لا بأس بسؤر الحائض والجنب.

(٣) «المدونة» (١/ ١٢٢- ما جاء في الوضوء بسؤر الحائض والجنب والنصراني).

(٤) أخرجه مالك في «موطئه» (١/ ٢٤- باب الطهور للوضوء)، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه من طريق مالك: البخاري (١٩٣)، وأبو داود (٧٩)، والنسائي (٧١)، وابن ماجه (٣٨١).

وقال أبو هريرة وابن عمر: لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من الإناء الواحد.

وهذا قول مالك^(١)، وسفيان، والشافعي^(٢)، وأبي ثور، وأصحاب الرأي^(٣).

٢٠٣- حدثنا محمد بن عبد الوهاب، نا جعفر بن عون، أنا مسعر، عن قيس بن مسلم، عن أم الحجاج قالت: ربما نازعت عبد الله الوضوء^(٤).

٢٠٤- حدثنا يحيى، نا مسدد، نا يحيى، عن أشعث، عن محمد، عن أبي هريرة قال: لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من الإناء الواحد^(٥).

٢٠٥- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٦)، عن ابن جريج، أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول: لا بأس باغتسال الرجل والمرأة في إناء واحد.

(١) «المدونة» (١/١٢٢- ما جاء في الوضوء بسؤر الحائض والجنب).

(٢) «الأم» (١/٥٦- فضل الجنب وغيره).

(٣) «المبسوط» للسرخسي (١/١٧٧- باب الوضوء والغسل).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٥٠- في الرجل والمرأة يغتسلان بماء واحد). من طريق مسعر به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٥٠- في الرجل والمرأة يغتسلان بماء واحد)، من طريق حبيب بن شهاب، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٦) «المصنف» (١٠٣٥).

٢٠٦- حدثنا إسماعيل بن قتيبة، نا أبو بكر^(١)، نا حماد بن خالد، عن محمد بن صالح، عن حميد بن نافع، عن أم سعد امرأة زيد بن ثابت قالت: كنت أغتسل أنا وزيد بن ثابت من إناء واحد من الجنابة. [قال أبو بكر^(٢)]:

والذي نقول به الرخصة في أن يغتسل كل واحد منهما ويتوضأ بفضل طهور صاحبه، وإن كانا جنبيين، أو أحدهما، أو كانت المرأة حائضاً، وسواء ذلك خلت به أو لم تخل به، لثبوت الأخبار عن النبي ﷺ الدالة على صحة ذلك.

٢٠٧- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٣)، عن معمر وابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد فيه قدر الفرق^(٤).

٢٠٨- حدثنا علي بن الحسن، نا عبيد الله بن موسى، نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد^(٥).

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ٥٠- في الرجل والمرأة يغتسلان بماء واحد).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٣) «المصنف» (١٠٢٧).

(٤) أخرجه النسائي (٢٣١) من طريق إسحاق بن إبراهيم به، وأخرجه البخاري (٢٥٠)، ومسلم (٣١٩/ ٤١)، وابن ماجه (٣٧٦)، والدارمي في «سننه» (٧٥٠) كلهم من طريق الزهري به.

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٣، ٥٩٥٦)، وأبو داود (٩٨)، والترمذي (١٧٥٥)، وأحمد في «مسنده» (١٩٣/ ٦، ٢٣١) كلهم من طريق هشام بن عروة به.

٢٠٩- حدثنا محمد بن إسماعيل، نا يحيى بن أبي بكير، نا زائدة، نا عمار بن أبي عمار الدهني، عن أبي سلمة قال: حدثني أم سلمة أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ في إناء واحد^(١).

قال أبو بكر: والأخبار في هذا الباب تكثر، وقد ذكرتها في غير هذا الموضع، وحديث ابن عباس يدل على إغفال من قال: إذا خلت به المرأة فلا يتوضأ منه.

٢١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نا عبد الله، عن سُفيان، عن سِمَاك، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عباسٍ أَنَّ أَمْرَأَةً من نساء النبي ﷺ أَسْتَحَمَتْ من جنابة فجاء النبي ﷺ يستحم من فضلها، فقالت: إِنِّي أَغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فقال ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣١٩/٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠١٦)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٥٤/٢٣) رقم ٥٢١ كلهم من طريق زائدة عن عمار بن أبي معاوية، عن أبي سلمة، عن أم سلمة به، وأخرجه البخاري (٣٢٢)، ومسلم (٢٩٦)، (٣٢٤) من طريق أبي سلمة، عن زينب بنت أبي سلمة، حدثته أن أم سلمة به.

(٢) أخرجه النسائي (٣٢٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٥/١)، والدارمي في «سننه» (٧٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٤٢)، والحاكم في «مستدركه» (٢٦٢/١) كلهم من طريق عبد الله به، وأخرجه أبو داود (٦٨)، والترمذي (٦٥)، وابن ماجه (٣٧٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٥/١)، (٢٨٤، ٣٠٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩١)، والحاكم في «مستدركه» (٢٦٢/١) كلهم من طريق سَمَاك به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وإسناده ضعيف وسَمَاك مضطرب الحديث في عكرمة خاصة وقد اضطرب في روايته هذا الحديث فحدث به على عدة وجوه متعارضة.

وقد ذكر الدارقطني في «علله» (٢٦٠/١٥ - ٢٦١) الاختلاف عليه ولم يرجح وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٩٦/١).

ذِكْرُ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْحَائِضِ وَالْجَنْبِ

اختلف أهل العلم في الوضوء بسور الحائض والجنب، فرخصت فيه فرقة وكره ذلك آخرون، وممن كان لا يرى [بالوضوء]^(١) بسورهما بأسًا، الحسن^(٢)، ومجاهد، والزهري^(٣)، ومالك^(٤)، والأوزاعي، وسفيان^(٥)، والشافعي^(٦)، وأحمد^(٧)، وأبو عبيد^(٥)، والنعمان، ويعقوب ومحمد^(٥) وهو قول عوام أهل العلم.

ورخص في سورهما أن يشرب: الحسن^(٨)، والشعبي^(٩)، وكثير من

= قال الحازمي: لا يعرف مجودًا إلا من حديث سماك، وسماك فيما ينفرد به رده بعض الأئمة وقبلة الأكثرين.

وقال البيهقي في «خلافاته» (٨٣/٣):

قال الحاكم: قد أحتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب وهذا حديث صحيح في الطهارة ولا تحفظ له علة. قال البيهقي: وروى مرسلًا ومن أسنده أحفظ.

قلت: كلام الحاكم مدفوع فما أحتج به قط في الاجتماع.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٢) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩/١) - في فضل شراب الحائض).

(٣) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٨٩).

(٤) «المدونة» (١٢٢/١) - ما جاء في الوضوء بسور الحائض والجنب والنصراني.

(٥) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦٣).

(٦) «الأم» (٥٦/١) - فضل الجنب وغيره.

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٨).

(٨) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩/١) - في فضل شراب الحائض).

(٩) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩٠).

أهل العلم، وروينا عن النخعي^(١) / أنه كان يكره فضل شراب الحائض، ١٢٨/١
ولا يرى بفضل وضوئها بأسًا، ويكره فضل شراب الجنب وضوئه، وكان
النخعي يقول^(٢): إذا وقع البزاق في الماء، أهريق الماء، وروي عن
جابر بن زيد^(٣) أنه سئل عن سؤر المرأة الحائض، هل يتوضأ منه
للصلاة؟ فقال: لا.

قال أبو بكر: وبالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ [الدالة]^(٤) على
طهارة سؤر الحائض والجنب، نقول.

٢١١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٥)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ
شَرِيحَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ فِي إِنْاءٍ وَأَنَا
حَائِضٌ، [فِي أَخْذِهِ]^(٦) النَّبِيُّ ﷺ [فِيضِعُ]^(٧) فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فَيَشْرَبُ،
وَكُنْتُ أَخْذُ الْعِرْقَ فَأَنْتَهَشُ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنِّي فَيَضِعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ
فِيٍّ، فَيَنْتَهَشُ مِنْهُ.

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٩٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩/١) - في فضل
شراب الحائض).

(٢) أخرج ابن أبي شيبة (٤٩/١) باب: في فضل شراب الحائض: عن إبراهيم أنه كان
لا يرى بأسًا بفضل وضوء الحائض ويكره سؤرها من الشراب.

(٣) وينحوه قال ابن عمر أيضًا وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٧/١) باب في الوضوء
بفضل المرأة).

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٥) «المصنف» (٣٨٨)، وأخرجه مسلم (٣٠٠)، والنسائي (٢٨٢، ٣٨٠)، وأحمد في

«مسنده» (١٩٢/٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١١٠)، وابن حبان في «صحيحه»

(١٢٩٣) كلهم من طريق سفيان به.

(٦) في «الأصل»: فيأخذ. والمثبت من «المصنف».

(٧) في «الأصل»: يضع. والمثبت من «المصنف».

قال أبو بكر: فدل هذا الحديث على طهارة البزاق، وعلى طهارة سؤر الحائض، ودل قول النبي ﷺ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»^(١)، لما أهوى إلى حذيفة فقال: إني جنب، فقال: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَيْسَ بِنَجِسٍ»^(٢)، على طهارة الجنب، وطهارة سؤره، ويدل على طهارة الحائض سوى موضع الأذى، قول النبي لعائشة: «ناوليني الخمرة».

٢١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «ناوليني الْخُمْرَةَ»^(٣)، قالت: إني حائض، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»^(٤).

وثابت عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجِّلُ النَّبِيَّ وَهِيَ حَائِضٌ^(٥)، وكان يضع

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٨٤/٥) من حديث حذيفة.

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٢)، وأبو داود (٢٣٣)، والنسائي (٢٦٨)، وابن ماجه (٥٣٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٠٤/٤) من حديث حذيفة.

(٣) الخمرة: هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات، وسُميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة (خمر).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧٣/٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٥٧) كلاهما من طريق سفيان به.

وأخرجه مسلم (١١/٢٩٨)، وأبو داود (٢٦٥)، والترمذي (١٣٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٩/٦) كلهم من طريق الأعمش به.

(٥) أخرجه البخاري (٢٩١، ٢٩٢، ١٩٤١، ٥٥٨١)، والنسائي (٢٧٧، ٣٨٦، ٣٨٩)، ومالك في «موطئه» (٦٠/١)، وأحمد في «مسنده» (١٧٠/٦)، ٢٣٤، ٢٦٢ من حديث عائشة.

رأسه في حجرها، وهي حائض، فيقرأ القرآن^(١)، فكل هذه [الأخبار]^(٢) تدل على طهارة سؤر الحائض.

قال أبو بكر: وقد روينا عن النبي ﷺ أخباراً ثابتة تدل على طهارة [البزاق]^(٣) وذلك بالإجماع، إلا ما انفرد به النخعي، وأنا ذاكر الأخبار في ذلك في كتاب الصلاة.

* * *

ذَكَرَ سُورَ الْهَرِّ

[قال أبو بكر]^(٢): أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ سُورَ ما يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ، يَجُوزُ شَرْبُهُ، وَالتَّطَهُّرُ بِهِ^(٣).

واختلفوا في سؤر ما لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، فمن ذلك سؤر الهر، كان ابن عمر يكره أن يتوضأ بسؤر الهر، وكره ذلك يحيى الأنصاري^(٤)، وابن أبي ليلى^(٥).

٢١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا عَبْدَ اللَّهِ، نَا سَفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ سُورَ السَّنُورِ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ^(٦).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٧، ٧٥٤٩)، ومسلم (٣٠١)، وأبو داود (٢٦٤)، والنسائي (٣٨١)، وابن ماجه (٦٣٤) من حديث عائشة.

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٣) «الإجماع» للمصنف (١٣).

(٤) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (٢٢٠).

(٥) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٨٢).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٤١) من طريق سفيان الثوري به.

وفيه قول ثان: وهو أنَّ الإناء الذي يُلغ فيه الهر يغسل مرة أو مرتين، هكذا قال أبو هريرة، وسعيد بن المسيب^(١).

وفيه قول ثالث: قاله الحسن^(٢) وابن سيرين^(٣) قالا: يُغسل مرة.

٢١٤- حَدَّثَنَا علي بن عبد العزيز، نا مسلم بن إبراهيم، نا قره، نا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة في الهرِّ يلغ في الإناء، قال: يغسل مرة أو مرتين^(٤).

٢١٥- حَدَّثَنَا إسحاق، عن عبد الرزاق^(٥)، عن مَعمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة في الهر يغسل في الإناء قال: أغمسه مرة وأهريقه. وفيه قول رابع: وهو أن يغسل سبع مرات، بمنزلة الكلب، هكذا قال طاووس^(٦) وقال عطاء^(٧): بمنزلة الكلب، وروي ذلك عن أبي هريرة.

٢١٦- حَدَّثَنَا إسماعيل، نا أبو بكر^(٨)، نا ابن عليه، عن ليث، عن عطاء، عن أبي هريرة أنه قال في السَّنور إذا وَلَغَ في الإناء قال: يغسل سبع مرات.

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٤٥)، و«الطهور» لأبي عبيد (٢١٩).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٤٥)، و«الطهور» لأبي عبيد (٢١٨).

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٦/١) - من قال لا يجزئ ويغسل منه الإناء.

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٦٨/١) من طريق مسلم بن إبراهيم به.

(٥) «المصنف» (٣٤٤)، وأخرجه أبو عبيد في «الطهور» (٢١٧) من طريق أيوب به.

(٦) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٤٣).

(٧) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٤٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٧/١) - من قال لا يجزئ ويغسل منه الإناء.

(٨) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٦/١) - من قال لا يجزئ ويغسل منه الإناء وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

وفيه قول خامس: وبه قال عوام أهل العلم، وهو الرخصة في سؤر الهر، والأخبار الثابتة عن النبي ﷺ / دالة على ذلك، وعلى طهارة ٢٨/١ ب سؤره، وهو قول فقهاء الأمصار من أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل الشام وسائر أهل الحجاز والعراق^(١)، وأصحاب الحديث.

روي هذا القول عن علي، وروي عن ابن عباس، وأبي قتادة^(٢)، وأبي أمامة أنهم قالوا: «الهر من متاع البيت»، وقال ابن عمر: «إنما هي ربيعة من ربائط البيت».

وممن روي عنه الرخصة في ذلك: أبو هريرة، وعائشة، وأم سلمة وغير واحد من التابعين.

٢١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٣)، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ وَلَغِ الْهَرِّ فِي الْإِنَاءِ، يَغْسَلُ؟ قَالَ: إِنَّمَا [هُوَ]^(٤) مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ.

٢١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا مَسَدَدٌ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ سَفْيَانَ، وَالْحَسَنَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرِّكِينِ، عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّ الْحُسَيْنَ ابْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ عَلِيًّا سَأَلَ عَنِ الْهَرِّ يَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ؟ قَالَ:

(١) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٧٩).

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٤٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤٥/١) - من رخص في الوضوء بسؤر الهر).

(٣) «المصنف» (٣٥٩)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٥/١) - من رخص في الوضوء بسؤر الهر).

(٤) بالأصل: (هي)، والمثبت من المصنف وهو الصواب، والهر أسم للذكر، والأنثى تسمى (هرة)، وانظر: «اللسان» مادة: هرر.

لا بأس بسورها^(١).

٢١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، نا أبو بكر^(٢)، نا ابن مهدي، عن ابن حيان، عن أبي غالب قال: سمعت أبا أمامة يقول: الهرُّ من متاع البيت.

٢٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نا أبو عبيد^(٣)، نا علي بن معبد، عن أبي المليح- واسمه الحسن بن عمرو الفزاري- عن ميمون بن مهران أنه سئل عن سُرِّ السُّنُورِ؟ فقال: إن أبا هُرَيْرَةَ لا يرى به بأسًا، وربما كفأ له الإناء وقال: هو من متاع البيت.

٢٢١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، نا أبو عبيد^(٤)، نا ابن أبي مريم، عن ابن وهب، عن أبي صخر، عن يزيد بن قُسيْط، عن نافع، عن ابن عُمرَ قال: إنما هي ربيطة من ربائط البيت.

٢٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، نا أبو عبيد^(٥)، نا يحيى بن سعيد، نا ابن حرملة، عن أمه قالت: كُنْتُ عند أم سلمة قالت: أهديت لنا صحيفة خبز ولحم، فقمنا إلى الصلاة فخالفت الهرَّة، فأكلت من الصحيفة، فلما فرغت دورت

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٥٧) عن الثوري به، إلا أنه لم يذكر فيه عليًا عليه السلام، وأبهام المسئول.

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٤٦- من رخص في الوضوء بسور الهر)، إلا أنه ورد في طبعات الهندية، والفكر، والحوث للمصنف، والمخطوطة المحمودية للمصنف من كلام أبي سلمة، وهو تحريف، وإنما هو من كلام أبي أمامة كما في طبعة اللحيان (٣٣٧) والمخطوطة التونسية للمصنف، وأبو أمامة هو صدي بن عجلان بن وهب، روى عنه أبو غالب الراسبي، كما في ترجمتهما من «تهذيب الكمال».

(٣) «الطهور» لأبي عبيد (٢٠٩).

(٤) «الطهور» لأبي عبيد (٢١١).

(٥) «الطهور» لأبي عبيد (٢١٤).

أم سلمة الصحفة إليها، حتى كان حيث أكلت الهرة أو نحوه فأكلت منه.
 ٢٢٣- حَدَّثَنَا عَلِي، ثنا أبو عبيد^(١)، ثنا محمد بن كثير، عن
 الأوزاعي، عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، عن عائشة، فعلت
 بطعام أتيت به كما فعلت أم سلمة في سور الهرة.

وكان ربيعة لا يرى به بأساً إلا أن يخاف أن يكون فيه دم، وبه قال
 مالك^(٢).

وممن رخص فيه الأوزاعي والثوري^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد،
 وإسحاق^(٥)، وأبو عبيد^(٦)، وأبو ثور، وأصحاب الرأي^(٧) إلا النعمان
 فإنه كان يكره سوره وقال: فإن توضأ به أجزأه.

ويقول جُمَلُ أهل العلم نقول، وذلك لثبوت الخبر عن النبي ﷺ الدال
 على طهارة سوره.

٢٢٤- أخبرنا الربيع بن سليمان، أنا الشافعي^(٧)، أنا مالك^(٨) (ح).

٢٢٥- وحدَّثنا محمد بن عبد الله، أنا ابن وهب، عن مالك، عن
 إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعه، عن

(١) «الطهور» لأبي عبيد (٢١٥).

(٢) أنظر: «الموطأ» (١/٥١- باب الطهور للوضوء).

(٣) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٧٨).

(٤) «الأم» (١/٤٩- الماء الراكد).

(٥) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٩).

(٦) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٨٢).

(٧) «مسند الشافعي» (٩/١).

(٨) «الموطأ» (١/٥٠- باب الطهور للوضوء).

كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت. قالت: فرآني أنظر إليه. فقال: مالك! أتعجبين يا بنت أخي؟ فقلت: نعم. قال: إن النبي ﷺ قال: «ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات»^(١).

وحدثني علي عن أبي عبيد قوله: «إنها من الطوافين عليكم»، إنما جعلها بمنزلة الممالك، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْذِنَهُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿طَوَّفَتْ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وقال في موضع آخر: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾^{(٣)(٤)}.

١٢٩/١

* * *

ذِكْرُ سُورِ الْكَلْبِ

ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

٢٢٦- أخبرنا محمد بن عبد الحكم، أنا ابن وهب، أخبرني مالك^(٥)

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٤) من طريق ابن وهب به، وأخرجه أبو داود (٧٦)، والترمذي (٩٢)، والنسائي (٦٨)، وابن ماجه (٣٦٧)، وأحمد في «مسنده» (٣٠٩/٥)، والدارمي في «سننه» (٧٣٦) كلهم من طريق مالك به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) الواقعة: ١٧.

(٣) النور: ٥٨.

(٤) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣٤٢/١).

(٥) «الموطأ» (٥٨/١) باب جامع الوضوء، وأخرجه البخاري (١٧٢)، ومسلم (٩٠/٢٧٩)، والنسائي (٦٣)، وابن ماجه (٣٦٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٦٠/٢) كلهم من طريق مالك به.

وعبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

٢٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(١)، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ؛ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا هُنَّ بِالْتَّرَابِ».

٢٢٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٢)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

وقد اختلف أهل العلم في عدد ما يغسل الإناء من ولوغ الكلب فيه، فكان أبو هريرة، وابن عباس، وعروة، وطاوس^(٣)، وعمرو بن دينار^(٤)، ومالك^(٥)، والأوزاعي، والشافعي^(٦)، وأحمد، وإسحاق^(٧)،

(١) «المصنف» (٣٣٠)، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٦٥) من طريق عبد الرزاق به، وأخرجه مسلم (٢٧٩/ ٩١)، وأبو داود (٧٢)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٤٢٧)، (٥٠٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٥، ٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٩٧) كلهم من طريق هشام به.

(٢) «المصنف» (٣٢٩)، وأخرجه مسلم (٢٧٩/ ٩٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٩٥)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٥٤٣) كلهم من طريق عبد الرزاق به.

(٣) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٢).

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٤).

(٥) «المدونة» (١/ ١١٥- في الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب) غير أن مالك خصص الإناء الذي فيه ماء.

(٦) «الأم» (١/ ٥٤- باب الكلب يبلغ في الإناء).

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (١٤٣).

وأبو عبيد^(١)، وأبو ثور، يقولون: يُغسل سبع مرات. وكذلك نقول.

٢٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا حُجَّاجٌ، نَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ؛ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَاتٍ أَوَّلَهُنَّ بِالتُّرَابِ^(٢).

٢٣٠- وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ، فَاغْسِلْهُ، فَإِنَّهُ رَجَسٌ، ثُمَّ أَشْرَبْ فِيهِ وَتَوَضَّأْ^(٣).

وفيه قول ثان: وهو أن يغسل ثلاث مرات، هكذا قال الزهري^(٤)، وقال عطاء^(٥): كُلُّ قَدْ سَمِعْتُ سَبْعًا، وَخَمْسًا، وَثَلَاثَ مَرَاتٍ.

وقال قائل: يغسل الإناء من ولوغ الكلب فيه كما يغسل من غيره. واختلفوا في طهارة الماء الذي يلغ فيه الكلب، فقالت طائفة: الماء طاهر يتطهر به للصلاة، ويغسل الإناء كما أمر النبي ﷺ. وكان الزهري يقول: إذا لم يجد غيره توضأ به، وكذلك قال مالك^(٦)، والأوزاعي.

(١) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٦٩).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٢٨٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣٣١)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٠٤) كلهم من طريق أيوب به.

(٣) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٢٦٨) من طريق أبي كامل به، إلا أنه قال: أبو زرعة، بدلاً من أبي عوانة، وأبو عوانة هو الواضح بن عبد الله الشكري، روى عن أبي حمزة القصاب، ويروي عنه أبو كامل الجحدري، كما في ترجمته في «تهذيب الكمال».

(٤) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٦).

(٥) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٣).

(٦) «المدونة» (١/١١٥-١١٦- في الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب).

وفيه قول ثان: وهو أن يتوضأ بالماء الذي وَلَغَ فيه الكلب ثم يتيمم بعده، روي هذا القول عن عبدة بن أبي لبابة، وبه قال سفيان وعبد الملك الماجشون، ومحمد بن مسلمة^(١).

وقالت طائفة: الماء الذي وَلَغَ فيه الكلب نجس يهراق، ويغسل الإناء سبعا أولا هن أو أخراهن بالتراب، هذا قول الشافعي^(٢)، وأبي عبيد^(٣)، وأبي ثور، وأصحاب الرأي^(٤).

قال أبو بكر: والدليل على إثبات النجاسة للماء الذي وَلَغَ فيه الكلب غير موجود، فليس في أمر النبي ﷺ بأن يغسل الإناء من ولوغ الكلب فيه سبعا، دليل على نجاسة الماء الذي يلغ فيه الكلب، وذلك أن الله قد يتعبد عباده بما شاء، فمما تعبدهم به أن أمرهم بغسل الأعضاء التي لا نجاسة عليها، غسل عبادة لا لنجاسة، وكذلك أمر الجنب بالاغتسال، وقد ثبت أن نبي الله ﷺ قال لرجل جنب: «المؤمن ليس بَنَجَسٍ»^(٥) وقوله: «طهورُ إناءٍ أحديكم»^(٦) يحتمل هذا المعنى أن تكون طهارة عبادة، لا طهارة نجاسة، وإذا احتمل الشيء معنيين، لم يجز أن يصرف إلى أحدهما دون الآخر بغير حجة، وقد أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أن النجاسات تزال بثلاث غسلات، وقال بعضهم: بل تزال بغسلة واحدة كالدّم، والبول،

(١) أنظر: «المغني» لابن قدامة (١/٦٥ - مسألة ولا يتوضأ بسؤر كل بهيمة لا يؤكل لحمها).

(٢) «الأم» (١/٥٤ - باب الكلب يلغ في الإناء).

(٣) «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٧٠).

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١/١٥٤ - ١٥٥ - باب الوضوء والغسل).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

والعذرة، والخمر، ولا يجوز أن يكون حكم الماء المختلط به لعاب الكلب أكبر في النجاسة من بعض ما ذكرناه، فلو ثبت أن لعاب الكلب أكبر من النجاسة؛ لوجب أن تظهر الإناء بثلاث غسلات، أو بغسلة في قول بعضهم، ووجب أن تكون الغسلات الأربع بعد الثلاث عبادة؛ إذ ليس بمعقول أن النجاسة باقية فيه بعد الغسلات الثلاث، وإذا كان هكذا واختلفوا في الغسلات الثلاث؛ وجب أن يكون حكمها في أنها عبادة حكم الغسلات الأربع، ولا أعلم مع من أثبت نجاسة لعاب الكلب حجة، وقد كتبت هذا في غير هذا الكتاب أتم من هذا^(١).

* * *

ذِكْرُ سُورِ

الحمار والبغل وما لا يؤكل لحمه من الدواب

اختلف أهل العلم في سور الحمار والبغل، فكرهت طائفة الوضوء بسور الحمار، وممن يرى ذلك ابن عمر، والنخعي^(٢)، والشعبي،

(١) قال ابن رشد في «بداية المجتهد» (١/ ٨٥) ولعل الأرجح أن يستثنى من طهارة أسرار الحيوان الكلب والخنزير والمشرک لصحة الآثار الواردة في الكلب؛ ولأن ظاهر الكتاب أولى أن يتبع في القول بنجاسة عين الخنزير والمشرک من القياس وكذلك ظاهر الحديث وعليه أكثر الفقهاء، أعنى على القول بنجاسة سور الكلب فإن الأمر بإراقة ما ولغ فيه الكلب مخیل ومناسب في الشرع لنجاسة الماء الذي ولغ فيه أعنى أن المفهوم بالعادة في الشرع من الأمر بإراقة الشيء وغسل الإناء منه هو لنجاسة الشيء، وما أعترضوا به من أنه لو كان ذلك لنجاسة الإناء لما أشترط فيه العدد فغير نكير أن يكون الشرع يخص نجاسة دون نجاسة بحكم دون حكم تغليظاً لها.

(٢) أنظر: مصنفی عبد الرزاق (٣٦٩)، وابن أبي شیبة (١/ ٤٣) في الوضوء بسور الحمار والكلب من كرهه.

والحسن، وابن سيرين^(١)، وبه قال الأوزاعي، والثوري^(٢)، وأحمد^(٣)، وأصحاب الرأي^(٤).

٢٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ كَرِهَ سُورَ الْحَمَارِ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ^(٥).
 ٢٣٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٦)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ سُورَ الْحَمَارِ وَالْكَلْبِ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِفَضْلِهِنَّ.
 وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ^(٧)، فَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَهُ، وَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَوَضَّأُ مِنْ سُورِ الْحَمَارِ، وَالْبَغْلِ إِذَا كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ وَلَا يَتِيمُ.
 وَقَالَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ^(٨): أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ إِذَا تَوَضَّأَ بِسُورِ الْحَمَارِ، وَالْبَغْلِ، وَقَالَ الْحَكَمُ: لَا يَعِيدُ.

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٤٣) - في الوضوء بسور الحمار والكلب من كرهه).

(٢) أنظر: «الطهور» لأبي عبيد (ص ٢٨٦).

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٤).

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١/١٥٧ - باب الوضوء والغسل).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٤٣) - في الوضوء بسور الحمار والكلب من كرهه) من طريق عبيد الله به.

(٦) «المصنف» (٣٧٣)، إلا أن فيه عن عبد الله بن عمر بدلاً من عبيد الله، وأخرجه أيضاً (٣٧٤) عن الثوري عن عبيد الله به، وقال المحشي هناك: في الأصل (عبد الله) والصواب عندي: عبيد الله. قلت: لم يذكر دليل التصويب ولعل الدليل ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٤٣) - في الوضوء بسور الحمار والكلب من كرهه)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٢٦) كلاهما من طريق عبيد الله به.

(٧) أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٤، ٣٨).

(٨) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٤٤) باب من قال لا بأس بسور الحمار).

وكره سؤر البغل: النخعي^(١)، والأوزاعي، والثوري، وأصحاب الرأي^(٢)، وأحمد، وإسحاق^(٣).

ورخصت طائفة في الوضوء بسؤر الحمار، والبغل، والسباع، روي عن عمر، وعمر بن العاص، أنهما [مرا]^(٤) [بحوض]^(٥)، فقال عمرو بن العاص: يا صاحب الحوض، ألا تخبرنا عن حوضك هل ترده السباع؟ فقال عمر: [يا صاحب الحوض]^(٦)، لا تخبرنا عن حوضك [فلنا]^(٦) نرد على السباع وترد علينا.

وروي عن أبي هريرة أنه قيل له: أ رأيت السؤرة في الحوض تصدر عنها الإبل، وتردها السباع وتلغ فيها الكلاب، ويشرب [منها]^(٧) الحمار، هل أ تطهر منه؟ فقال: لا يحرم الماء شيء.

٢٣٣- حَدَّثَنَا يحيى بن محمد، نا أبو الربيع، نا حماد، نا يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن حاطب، أن عمر بن الخطاب وعمر بن العاص [مرا بحوض]^(٨) فذكر الحديث^(٩).

(١) أنظر: مصنف عبد الرزاق (٣٦٩)، وابن أبي شيبة (٤٣/١) - في الوضوء بسؤر الحمار والكلب من كرهه.

(٢) «المبسوط» للسرخسي (١/١٥٧ - باب الوضوء والغسل).

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٤).

(٤) بياض في «الأصل»، وما أثبتناه من «د»، و«سنن الدارقطني».

(٥) في «الأصل»: من الحوض. وما أثبتناه من «د»، و«سنن الدارقطني».

(٦) سقط من «الأصل»، وما أثبتناه من «د»، ومصادر التخريج.

(٧) في «الأصل»: فيها. والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، وستأتي على الصواب.

(٨) في «الأصل»: من الحوض. وهو تصحيف، وما أثبتناه من مصادر التخريج.

(٩) أخرجه مالك في «موطئه» (١/٥١ - باب الطهور للوضوء)، وعبد الرزاق في

«مصنفه» (٢٥٠)، والدارقطني في «سننه» (١/٣٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» :

٢٣٤- حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو عُبَيْدٍ^(١)، نا ابن أبي عدي، عن حبيب بن شهاب، عن أبيه قال: قلت لأبي هريرة: أَرَأَيْتَ السُّورَةَ مِنَ الْحَوْضِ تَصْدُرُ عَنْهَا الْإِبِلُ، وَتَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَتَلْغُ فِيهَا الْكِلَابُ، وَيَشْرَبُ مِنْهَا الْحِمَارُ، هَلْ أَتْطَهِّرُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا يَحْرِمُ الْمَاءُ شَيْءً.

وَمِمَّنْ رَخِصَ فِي الْوَضُوءِ بِفَضْلِ الْحِمَارِ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ^(٢)، وَعِطَاءٌ^(٣)، وَالزَّهْرِيُّ^(٤)، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَبَكِيرُ بْنُ الْأَشْجِ، وَرَبِيعَةُ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَمَالِكٌ^(٥)، وَالشَّافِعِيُّ^(٦)، وَقَالَ: لَا بَأْسَ [بِأَسَارٍ]^(٧) الدَّوَابِّ كُلِّهَا مَا عَدَا الْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ.

= (١/ ٢٥٠) كلهم من طريق يحيى بن سعيد به.

(١) «الطهور» لأبي عبيد (٢٢٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٦٧- من قال الماء طهور لا ينجسه شيء) من طريق حبيب بن شهاب به.

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٦٦- ٣٦٨)، وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٤٣- في الوضوء بسور الحمار والكلب من كرهه) عن الحسن أنه كان يكره سور الحمار والبغل والكلب.

(٣) أنظر: مصنف عبد الرزاق (٣٦٢)، وابن أبي شيبة (١/ ٤٤- من قال لا بأس بسور الحمار).

(٤) أنظر: مصنف عبد الرزاق (٣٦٥)، وابن أبي شيبة (١/ ٤٤- من قال لا بأس بسور الحمار).

(٥) «المدونة» (١/ ١١٥- في الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب).

(٦) «الأم» (١/ ٤٤- الماء الراكد).

(٧) في «الأصل»: بأسوار. والمثبت من «د»، وهو الصواب، فأسار جمع سور- بواو مهموزة- أما أسوار فجمع سور- بدون همز. انظر: «لسان العرب» مادتي (سار)، (سور).

ورخص في الوضوء بفضل البغال يحيى بن سعيد، وبكير بن الأشج، ومالك^(١)، والشافعي^(٢).

وقالت طائفة: إن لم يجد إلا سؤر الحمار والبغل، فإن أحب إلينا أن يتوضأ به ثم يتيمم، فيكون قد أستوثق، هكذا قال الثوري.

و[قال]^(٣) النعمان في جميع ما لا يؤكل لحمه من الدواب والسباع والطير فسؤره مكروه، وقال في سؤر الكلب، وجميع السباع: إذا توضأ به متوضئ وصلّى لم تجزئه صلاته. / وعليه أن يعيدها، [و]^(٣) إن لم يجد المتوضئ ماءً غير سؤرهما؛ تيمم ولم يتوضأ به إلا السنور، فإنه يكره سؤرها، وإن توضأ به متوضئ فقد أساء، وصلاته جائزة، وكذلك الفارة والوزغة، يكره سؤر كل واحد منهما، وإن توضأ به أجزاءه، وإن لم يجد غيره توضأ به ولم يتيمم، وقال في سؤر الحمار والبغل: إن توضأ به رجل فعليه أن يعيد الوضوء والصلاة، وإن لم يجد ماء غير سؤرهما توضأ به وتيمم، يجمعهما احتياطاً^(٤).

وحكي [عن]^(٣) زفر^(٥) أنه قال: يتوضأ به ثم يتيمم، وإن بدأ بالتيمم قبل الوضوء لم يجزئه، وقال يعقوب: إن توضأ به ثم تيمم، أو تيمم ثم توضأ به أجزاءه^(٦).

(١) «المدونة» (١/ ١١٥ - في الوضوء بسؤر الدواب والدجاج والكلاب).

(٢) «الأم» (١/ ٤٤ - الماء الراكد).

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٤) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٥٤ - ١٥٩ - باب الوضوء والغسل).

(٥) أنظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١/ ٣٥).

(٦) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (٣/ ١٤٩ - باب المسح على الخفين).

قال أبو بكر: ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال في الهرة: «ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات»^(١)، فحكم [أسار]^(٢) الدواب التي لا تؤكل لحومها، حكم سؤر الهر، على أن كل ماء على الطهارة إلا ما أجمع أهل العلم على أنه نجس، أو يدل عليه كتاب أو سنة.

وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن [أسار]^(٢) الدواب التي تؤكل لحومها طاهر^(٣)، وممن حفظنا ذلك عنه، الثوري، والشافعي^(٤)، وأحمد، وإسحاق^(٥)، وهو قول أهل المدينة، وأصحاب الرأي^(٦)، من أهل الكوفة.

وكان ابن عمر، والحسن، وابن سيرين^(٧)، والحكم، وحماد لا يرون بسؤر الفرس بأساً.

٢٣٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، نا أبو بكر^(٨)، نا حفص، عن حجاج وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان لا يرى بأساً بسؤر الفرس.

* * *

(١) سبق تخريجه في الحديث رقم (٢٢٥).

(٢) في «الأصل»، و«د»: أسوار. خطأ سبق التنبيه عليه، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الإجماع» للمصنف (١٣).

(٤) «الأم» (٤٤/١) - الماء الراكد.

(٥) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٤).

(٦) أنظر: «المبسوط» للسرخسي (١٥٤/١ - باب الوضوء والغسل).

(٧) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٤/١) - في الوضوء بسؤر الفرس والبعير.

(٨) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٤/١) - في الوضوء بسؤر الفرس والبعير) حدثنا حفص به.

[ذَكَرُ] ^(١) فضل ماء المشرك

روينا عن عمر بن الخطاب أنه توضأ من ماء نصرانية في [جرة] ^(٢) نصرانية. وممن كان لا يرى بسؤر النصراني بأساً: الأوزاعي، والثوري والشافعي ^(٣)، وأبو ثور، وأصحاب الرأي ^(٤)، وكل من نحفظ عنه من أهل العلم هذا مذهبه، إلا أحمد، وإسحاق ^(٥) فإنهما قالوا: لا ندري ما سؤر المشرك؟

قال أبو بكر: والماء حيث كان، وفي أي إناء كان طاهراً، لا ينقله عن الطهارة إلا نجاسة، تغير طعمه، أو لونه، أو ريحه.

٢٣٦- أخبرنا الربيع، أنا الشافعي ^(٣)، أنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر توضأ من ماء نصرانية في جرة نصرانية ^(٦).

* * *

ذَكَرُ الوضوء في أنية الصفر والنحاس وغير ذلك

ثابت عن رسول الله ﷺ أنه أغتسل في مخضب ^(٧)، قيل: من نحاس، وروي عنه أنه توضأ في مخضب من صفر.

(١) من «د».

(٢) في «الأصل، د»: جر. والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) «الأم» (٥٦/١) - ماء النصراني والوضوء منه.

(٤) «المبسوط» للسرخسي (١٥٣/١) - باب الوضوء والغسل.

(٥) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٣٨).

(٦) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٣٢/١) من طريق الربيع بن سليمان به.

(٧) المِخْضَبُ - بالكسر - : شبه المِرْكَن، وهي إجانة تغسل فيها الثياب. أنظر «النهاية في

غريب الحديث» مادة (خضب).

٢٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ، نَا زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تَحْدِثُنِي عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ [يَا رَسُولَ اللَّهِ] ^(١)، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ»، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ ^(٢). وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ مِنْ نَحَاسٍ ^(٣).
٢٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا سَعِيدٌ، نَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَخْضَبِي هَذَا، مَخْضَبٍ مِنْ صَفْرِ ^(٤).

وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي طُسْتٍ، وَقَالَ الْحَسَنُ: / رَأَيْتُ عُثْمَانَ ١٣٠/١

(١) من «د»، وهي في لفظ مسلم، وليست في لفظ البخاري.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥١/٦، ٢٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٣)، (٢٥٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٩٦، ٦٦٠٠) من حديث عائشة، وأخرجه البخاري (١٩٨، ٤٤٤٢، ٥٧١٤) من حديث عائشة، وليس فيه «من نحاس».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٧٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠٩٣)، والطبراني في «الكبير» (٥٣/٢٤، ٥٦ رقمي ١٣٩، ١٤٤) ثلاثهم عن الدراوردي به. وتابع عبيد الله عبد الله أخوه، وأخرجه أيضًا (٣٢٤/٦) عن عبد الله بن عمر عن إبراهيم بن محمد به.

وأخرجه أحمد (٣٢٤/٦) من طريق الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن محمد بن إبراهيم عن زينب.

وأخرجه الدارقطني في «علله» (٣٨١-٣٨٢/١٥) عن الدراوردي عن عبيد الله بن

عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن جحش عن زينب.

يصب عليه من إبريق وهو يتوضأ، ورئي أنس يتوضأ في طست، وعن ابن سيرين قال: كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْخَلْفَاءُ إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَصْلِيَ تَوْضُأً، وَإِنْ كَانَ بِالْمَسْجِدِ دَعَا بِالطَّسْتِ.

٢٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا سَعِيدٌ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ يَصُبُّ عَلَيْهِ مِنْ إِبْرِيقٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ^(١).

٢٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا شَرِيكٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ [قَالَ:]^(٢) رَأَيْتُ عَلِيًّا يَتَوَضَّأُ مِنْ رَكْوَةٍ فِي طَسْتٍ^(٣).

٢٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، نَا أَبُو بَكْرٍ^(٤)، نَا وَكَيْعٌ، عَنْ عُثْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ [قَالَ:]^(٥) رَأَيْتُ أَنَسًا يَتَوَضَّأُ مِنْ طَسْتٍ.

٢٤٢- وَمِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ

= قلت: فأنت ترى اختلاف طرق الحديث وهذا بعض الاختلاف، وقد ذكر الدارقطني في «علله» (٣٨٠/١٥) الاختلاف في أسانيده ثم قال والحديث شديد الاضطراب. وانظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٥٩/١).

(١) أخرجه أبو عبيد في «الطهور» (١٢٩) قال: ثنا إسماعيل بن إبراهيم به، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٩٧- في الوضوء في النحاس) ط الرشد بتحقيق اللحيidan، من طريق شعيب بن الحباب به، وتحرفت في طبعة دار الفكر إلى شعيب بن الحباب.

(٢) سقطت من «الأصل» وما أثبتناه من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٥/١) وأبو عبيد في «الطهور» (١٣٢) كلاهما من طريق شريك بنحوه مطوّلًا، وأخرجه النسائي في «سننه الكبرى» (٧٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠٥٦، ١٠٧٩) كلهم من طريق خالد بن علقمة بنحوه مطوّلًا.

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٢/١- في الوضوء في النحاس).

قال: كان أبو بكر وعمر والخلفاء إذا أراد أحدهم أن يصلي توضأً، وإن كان في المسجد، دعا بالطست^(١).

وروينا عن غير واحد من التابعين، الرخصة في ذلك، وهو قول ابن المبارك، والثوري^(٢)، والشافعي^(٣)، وأبي عبيد^(٤)، وأبي ثور، وغيرهم من أصحابنا، وقُلَّ من لقите من أهل العلم يكره الوضوء من آنية الصفر، والنحاس، والرصاص وأشباه ذلك.

وكذلك نقول: للأخبار التي رويها عن النبي ﷺ، والأشياء على الإباحة حتى تحرم بكتاب، أو سنة، أو إجماع، ولا نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ كره الوضوء من الصفر، إلا ابن عمر روي عنه أنه كان لا يتوضأ من الصفر، ويكره أن يتوضأ في النحاس، والشيء إذا كان مباحاً لم يحرم بوقوف ابن عمر عنه.

٢٤٣- حَدَّثَنَا علي بن الحسن، نا عبيد الله بن موسى، نا ابن جريج، عن نافع، أن ابن عمر كان يكره أن يتوضأ في النحاس^(٥).

٢٤٤- حَدَّثَنَا إسماعيل، نا أبو بكر^(٦)، نا ابن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان لا يشرب في قدح من صفر، ولا يتوضأ فيه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣/١) - من كان يتوضأ إذا صلى من طريق حماد بن زيد به.

(٢) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٧٢).

(٣) «الأم» (٥٨/١) - الآنية غير الجلود.

(٤) «الطهور» لأبي عبيد (ص ١٩٦).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧١) عن ابن جريج به.

(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٣/١) - في الوضوء في النحاس.

ذِكْرُ النّهي عن الشّراب في آنية الذهب والفضة

ثابت عن النّبي ﷺ أنه قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة».

٢٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَحَاتِمُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ [الزبير]^(١)، نَا سَفْيَانُ، نَا أَبُو فُرُوقَ الْجَهَنِّي أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَكِيمٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ حَذِيفَةَ بِالْمَدَائِنِ، فَاسْتَسْقَى دَهْقَانًا، فَجَاءَ بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَحَذَفَهُ بِهِ حَذِيفَةُ، وَكَانَ فِيهِ حَذَةٌ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَكْلِمَهُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ: أَعْتَذِرُ إِلَيْكُمْ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِينَا خَطِيبًا فَقَالَ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تلبسوا الديباج و[الحرير]^(٢)، فإنه لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(٣).

٢٤٦- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، نَا أَبِي، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَاهَلِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٤).

قال أبو بكر: والأكلُ والشربُ محرَّمٌ في آنيةِ الذهبِ والفضة؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وكره كثير من أهل العلم الوضوء في آنية الذهب

(١) في «الأصل»: الوليد. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، وهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة القرشي الأسدي الحميدي، يروي عن سفيان بن عيينة، وهو من رجال التهذيب.

(٢) في «الأصل»: الحر. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج.

(٣) أخرجه مسلم (٤/٢٠٦٧)، والحميدي في «مسنده» (٤٤٠)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢٧/١) كلهم من طريق سفيان بن عيينة به.

(٤) أخرجه النسائي في «سننه الكبرى» (٦٦٣٢) قال: أخبرنا أحمد بن حفص به، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٢٨/١) من طريق حفص بن عبد الله به.

والفضة، [وذلك أَنَّ النبي ﷺ لما حرم الأكل والشرب في آتية الذهب والفضة]^(١) وهو باب من أبواب أستعمالها والانتفاع بها، كان كذلك غير جائز الوضوء فيها؛ لأن المتوضئ فيها مستعمل لها ومتنفع بها. وممن كره ذلك الشافعي^(٢)، وإسحاق، وأبو ثور، ولو توضأ متوضئ فيها، لم يلزمه الإعادة، وفعله معصية.

وقد ذكر عن النعمان^(٣) أنه كان يكره الأكل والشرب والادهان في آتية الفضة، ولا يرى بأساً بالمفضض، وكان لا يرى بالوضوء منه بأساً.

* * *

ب ٣٠/١

/ [ذَكَرَ]^(٤) تَغْطِيَةُ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ

٢٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَيْسَرَةَ، نَا عَبْدُ الْأَعْلَى، وَوَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ قَالَا: نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَغْطِيَةِ الْوُضُوءِ، وَإِيكَاءِ السَّقَاءِ^(٥).

قال أبو بكر: يستحب تغطية الإناء للوضوء تأديباً لا فرضاً، ولا أعلم أحداً يوجب ذلك.

قال أحمد: إنما أمر النبي ﷺ أَنْ يُغَطَّى -يعني الإناء- لم يقل لا يتوضأ به.

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٢) «الأم» (٥٨/١) الآتية غير الجلود.

(٣) «بداية المبتدي» (٢٢١/١) فصل في الأكل والشرب.

(٤) من «د»، وفي الأصل: (كتاب).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٤١١)، وأحمد في «مسنده» (٣٦٧/٢)، والدارمي في «سننه» (٢١٣٢)، وابن خزيمة (١٢٨) كلهم من طريق خالد بن عبد الله به.

كتاب آداب الوضوء

ذَكَرَ تَبَاعُدَ مَنْ أَرَادَ الْغَائِطَ عَنِ النَّاسِ

قال أبو بكر: ثابت عن نبي الله ﷺ أنه كان إذا أراد حاجته أبعد في المذهب، وثبت عنه أنه أراد البول، فلم يتباعد عنهم، والذي يستحب أن يتباعد من أراد الغائط عن الناس، وله أن يبول بالقرب منهم.

٢٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ.

وحدثنا علي بن الحسن، نا يعلى بن عبيد، نا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن المغيرة بن شعبة قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ (١)(٢).

٢٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا أَبُو نَعِيمٍ، نا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ وَهَبٍ الثَّقَفِيُّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ

(١) المذهب: هو الموضع الذي يتغوط فيه، وهو مفعول من الذهاب. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (ذهب).

(٢) أخرجه أبو داود (١)، والترمذي (٢٠)، والنسائي (١٧)، وابن ماجه (٣٣١) كلهم من طريق محمد بن عمرو به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

شعبة، قال: كان النبي ﷺ إذا تبرز تباعد^(١).

* * *

ذَكَرُ تَرَكَ التَّبَاعِدَ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ الْبُولِ

٢٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، نَا الْأَعْمَشَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَظِيْقَةَ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سُبَّاطَةٍ^(٢) قَوْمٌ فَبَالَ قَائِمًا، فَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ. فَقَالَ: «أَدْنِهِ»، فَدَنَوْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيْهِ^(٣).

قال أبو بكر: واستحب بعض أهل العلم لمن بال قاعدًا أن يتباعد عن الناس، ولم ير بأسًا أن يبول بقرب الناس من بال قائمًا، قال: وذلك أن البول قائمًا أحصن للدبر وأسلم للحدث، وروي هذا القول عن عمر.

٢٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ، عَنْ مَطْرِفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: الْبُولُ قَائِمًا أَحْصَنُ لِلدَّبْرِ^(٤).

* * *

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (٦٦١)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٣٩٥) كلاهما من طريق أبي نعيم به.

(٢) السُّبَّاطَةُ والكُنَّاسَةُ: الموضع الذي يُرْمَى فِيهِ التُّرَابُ، وَالْأَوْسَاخُ وَمَا يَكْنَسُ مِنَ الْمَنَازِلِ، وَقِيلَ: هِيَ الْكُنَّاسَةُ نَفْسُهَا. أَنْظَرُ: «النهاية في غريب الحديث» مادة (سبط).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٢)، ومسلم (٧٣/٢٧٣)، والترمذي (١٣)، والنسائي (١٨)، وابن ماجه (٣٠٥)، وأحمد في «مسنده» (٣٨٢/٥)، والدارمي في «سننه» (٦٦٨) كلهم من طريق الأعمش به.

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١٠٢/١) من طريق سفيان بن عيينة به.

قلت: وإسناده منقطع سعيد بن عمرو لم يسمع من عمر ؓ. قال العلائي في «جامع التحصيل» (٢٥١): روى عن عمر ؓ وذلك مرسل قاله غير واحد.

ذِكْرُ الْأَسْتِثَارِ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ

٢٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي [مَسْرَةَ] ^(١)، نَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، أَنَا مَهْدِي بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ [سَعْدٍ] ^(٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَسْرَّ إِلَيَّ (حَدِيثًا لَا أَحَدُثُ بِهِ) ^(٣) أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا أَسْتَرَّ بِهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، هَدَفَ أَوْ حَاشَ ^(٤) نَخْلَ ^(٥).

قال أبو بكر: قوله: حاش نخل، يعني جماعة نخل مثل الصَّوْر.

٢٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَإِذَا هُوَ بِشَجَرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَةُ أَذْرَعٍ فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، أَنْطَلِقْ إِلَى هَذِهِ

(١) في «الأصل»: مسرة. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، وهو عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة، الإمام المحدث المسند، من شيوخ ابن المنذر، أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٦/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٦٣٢). ومقدمة كتابنا هذا.

(٢) في «الأصل»: سعيد. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، وهو الحسن بن سعد بن معبد القرشي الهاشمي الكوفي، روى عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وروى عنه محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال».

(٣) تكررت في «الأصل».

(٤) الحاش: النخل الملتف المجتمع، كأنه لالتفاف يخوش بعضه إلى بعض. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (حيش).

(٥) أخرجه مسلم (٣٤٢)، وأبو داود (٢٥٤٢)، وابن ماجه (٣٤٠)، والدارمي في «سننه» (٦٦٣، ٧٥٥) كلهم من طريق مهدي بن ميمون به.

الشجرة فقل: يقول لك رسول الله: الحقني بصاحبتك، حتى أجلس خلفكما، فجلس النبي ﷺ خلفهما ثم رجعتا إلى مكانهما^(١).

قال الله تعالى: / ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ الآية^(٢) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك».

فالذي يجب لمن أراد قضاء الحاجة أن يتباعد عن الناس ويستتر عنهم؛ كيلا تُرى له عورة، وقد رُوينا عن النبي ﷺ التغليظ في نظر الرجل إلى عورة غيره.

٢٥٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٣)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَأْتِي مِنْ عَوْرَاتِنَا [وما]^(٤) نَذَرُ؟ فَقَالَ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكت يمينك»^(٥).

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (١٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣٦/٧) - باب ما أعطى الله تعالى محمداً، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٠٥٣)، ثلاثهم من طريق عبيد الله بن موسى به. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩٣/١) من طريق يونس بن بكير عن إسماعيل، به.

(٢) النور: ٣٠.

(٣) «المصنف» (١١٠٦).

(٤) في «الأصل، د»: مما. والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٠١٣)، والترمذي (٢٧٦٩، ٢٧٩٤)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد في «مسنده» (٤، ٣/٥)، والحاكم في «مستدركه» (١٩٩/٤) كلهم من طريق بهز بن حكيم به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

٢٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا أَبُو حَذِيفَةَ، نَا عَكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ^(١)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَيْنِ أَنْ يَقْعِدَا جَمِيعًا فَيَتَبَرَّزَانِ يَنْظُرُ أَحَدُهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ، فَإِنْ اللَّهُ ﷻ يَمَقَّتْ عَلَى هَذَا^(٢).

* * *

(١) كَذَا فِي «الْأَصْل»، د» وَوَقَّعَ الْأَثَمَةَ تَسْمِيَتَهُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، وَصَوَّبُوا فِيهِ: عِيَاضُ بْنُ هَلَالٍ.

كَذَا قَالَ الذَّهَلِيُّ وَالبَخَارِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْخَطِيبُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ حِبَّانَ، وَانْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٥٢٠١) تَرْجُمَةُ عِيَاضِ بْنِ هَلَالٍ وَ«تَهْذِيبُ الْحَافِظِ» وَ«الثَّقَاتِ» (٢٦٥/٥).

وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانِ ذَلِكَ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (٣٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٢) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٩/٤٦)، وَالحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (١/٢٦٠) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (١/٩٩)، وَالبُغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٩٠) كُلُّهُمْ مِنْ طَرَقَ عَنْ عَكْرَمَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٤٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» عَقِبَ رَوَايَةِ (٧١) وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (٣٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٢٢) وَالحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (١/٢٦٠)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (١/١٠٠) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَكْرَمَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عِيَاضِ بْنِ هَلَالٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَقِبَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ: وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَقِبَهُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، هَذَا الشَّيْخُ هُوَ عِيَاضُ بْنُ هَلَالٍ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ غَيْرَ حَدِيثٍ وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنْ عَكْرَمَةَ بْنِ عَمَارٍ حِينَ قَالَ: عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ هَلَالٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَإِنَّمَا أَهْمَلَهُ لِخِلَافِ بَيْنِ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِيهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: =

ذِكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ

ثابت عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا دخل الخلاء: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». وقد روي عنه أنه قال: «لا يعجزنَّ أحدكم أن يقول إذا دخل مرفقه^(١): اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ، الْخَبِيثِ الْمُخْبَثِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(٢)، والأول أثبت.

= هلال بن عياض، وقد حكم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل في «التاريخ» أنه عياض بن هلال الأنصاري سمع أبا سعيد سمع منه يحيى بن أبي كثير، قاله هشام ومعمر وعلي بن المبارك وحرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، وسمعت علي ابن حمشاد يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: رواه الأوزاعي مرتين، فقال مرة: عن يحيى عن هلال بن عياض..

وقد كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث به عن عياض بن هلال ثم شك فيه فقال: أو هلال بن عياض رواه عن عبد الرحمن بن مهدي: علي بن المديني وعبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن المشي، فاتفقوا على عياض بن هلال وهو الصواب. قلت: وعلى كل فهما واحد وعياض بن هلال مجهول، كذا قال الحافظ، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف.

وقد اختلف على يحيى بن أبي كثير على عدة وجوه حكاه في «علله» (٢٩٦/١١) رقم (٢٢٩٤) ثم قال: وأشبهها بالصواب حديث عياض بن هلال عن أبي سعيد قلت: وعياض قد علمت حاله.

ثم هناك علة ثالثة وهي أن عكرمة بن عمار مضطرب في يحيى قال الحافظ في «تقريبه»: صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب.

(١) الميرفق: المغتسل، ومرافق الدار: مصاب الماء ونحوها، والمرفق من مرافق الدار من المغتسل والكنيف ونحوه. أنظر: «لسان العرب» مادة: (رفق).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٩٩) من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به.

وإسناده واو.

٢٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).

حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: الْخَيْثُ: هُوَ ذُو الْخُبْثِ فِي نَفْسِهِ، وَالْمَخْبُثُ: هُوَ الَّذِي أَصْحَابُهُ وَأَعْوَانُهُ خَبِثَاءُ. وَقَوْلُهُ: الْخُبْثُ: يَعْنِي الشَّرَّ، وَالْخَبَائِثُ: الشَّيَاطِينُ^(٢).

* * *

ذِكْرُ النَّهْيِ عَنْ أَسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِالْغَائِطِ وَالْبَوْلِ

ثَبَّتَ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»^(٣).

= قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٢٨/٢ - ٢٩) تَحْتَ تَرْجَمَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ: مِنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَرُوي الْمَوْضُوعَاتُ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَإِذَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ أَتَى بِالطَّامَاتِ، وَإِذَا أَجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ خَيْرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ وَالْقَاسِمِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَا يَكُونُ مَتْنُ ذَلِكَ الْخَبَرِ إِلَّا مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ فَلَا يَحِلُّ الْأَحْتِجَاجُ بِهِذِهِ الصَّحِيفَةِ.

وَانْظُرْ: «السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» (٤١٨٩).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤) قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٥/١٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٦٦٩) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٢، ٦٣٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ بِهِ.

(٢) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (١/٤١٥).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤) بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ

٢٥٧- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن الصباح، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدِيرُهَا وَلَكِنْ لِيَشْرِقْ أَوْ لِيُغْرِبْ»، قال أبو أيوب: فلما قدمنا الشام وجدنا مراحيض^(١) قد جعلت نحو القبلة، فننحرف ونستغفر الله^(٢).

حَدَّثَنَا عَلِي، عَنْ أَبِي عبيد^(٣) فِي قَوْلِهِ: مَرَايِضُ وَاحِدُهَا مَرَحَاضٌ، وَهِيَ الْمَذَاهِبُ أَيْضًا، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، مُرَافِقُ يَعْنِي الْكِنْفَ، وَمِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ: نَزَلَ وَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ، كُلُّ هَذَا كُنَايَةٌ عَنْ مَوْضِعِ الْغَائِطِ.

٢٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِك^(٤)، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ أَوْ الْبَوْلَ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِفَرْجِهِ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا».

(١) المراحيض: المواضع التي بنيت للغائط، واحدها: مرحاض، أي: مواضع الأغتسال. وانظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (رحض).

(٢) أخرجه النسائي (٢٢) من طريق معمر به، وأخرجه البخاري (١٤٤، ٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤)، وأبو داود (٩)، والترمذي (٨)، والنسائي (٢١)، وابن ماجه (٣١٨)، وأحمد في «مسنده» (٤٢١/٥)، والدارمي في «سننه» (٦٦٥) كلهم من طريق الزهري به.

(٣) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/٥٩٦ - ٥٩٧).

(٤) «الموطأ» (١/١٧٢ - باب النهي عن استقبال القبلة والإنسان على حاجته)، وأخرجه النسائي (٢٠)، وأحمد في «مسنده» (٤١٤/٥) كلاهما من طريق مالك به.

قال أبو بكر: وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فقالت طائفة بظاهر هذه الأخبار، قالت: لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها بغائط ولا بول في البراري والمنازل، هذا قول الثوري^(١)، وقال أحمد^(٢): يعجبني أن يتوقى [في]^(٣) الصحراء والبيوت، وكره مجاهد، والنخعي^(٤) ذلك.

وحجة هذه الفرقة ظاهر هذه الأخبار التي فيها النهي على العموم. ورخصت طائفة في استقبال / القبلة واستدبارها بالغائط والبول، ٣١/١ هذا قول عروة^(٥)، وكان يقول: وأين أنت منها؟ وقد حكى هذا القول عن ربيعة^(٥).

واحتج بعض من يوافق هذا القول بحديث عائشة.

٢٥٩- حَدَّثَنَا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا حماد، نا خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت قال: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فذكروا استقبال القبلة بالفروج، فقال عراك بن مالك: قالت عائشة: إنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ عنده أن ناسًا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم، فقال: «قد فعلوها استقبلوا بمقعدي القبلة»^(٦).

(١) أنظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٣٠٩/١).

(٢) السابق.

(٣) في «الأصل»: «من» والمثبت من «د».

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٧٦/١- في استقبال القبلة بالغائط والبول).

(٥) أنظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٣١١/١).

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٩/٦)، وابن ماجه (٣٢٤) والطيالسي في «مسنده» (١٥٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٣٤/٤) والدارقطني في «سننه» =

وبأحاديث قد ذكرنا أسانيدھا في غير هذا الكتاب.

= (٦٠/١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٠/١) كلھم من طريق حماد بن سلمة به. قلت: إسناده معلول ومداره على خالد بن أبي الصلت وفيه ضعف وأعل أيضًا بالانقطاع والوقف.

قال الحافظ في «التهذيب» تحت ترجمة خالد بن أبي الصلت: قال البخاري: خالد بن أبي الصلت عن عراك مرسل وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى له ابن ماجه حديثًا واحدًا في استقبال القبلة وهو معلل..

وذكر الخلال عن أبي عبد الله أنه قال ليس معروفًا.

وقال إبراهيم بن الحارث: أنكر أحمد قول من قال عن عراك سمعت عائشة وقال: عراك من أين سمع من عائشة.

وقال أبو طالب عن أحمد: إنما هو عراك عن عروة عن عائشة ولم يسمع عراك منها. وقال الترمذي في «العلل الكبير» (ص ٢٤): سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها، وذكر أبو حاتم «علل الحديث» (٢٩/١) نحو قول البخاري وأن الصواب: عراك عن عروة عن عائشة قولها وأن من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعًا وهم فيه سندًا ومتنًا. اهـ

وذكر الدارقطني في «علله» (٣٨٤/١٤) اختلافًا فيه آخر على خالد الحذا.

وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (ص ٢٢):

هذا الحديث لا يصح وإنما هو موقوف على عائشة، حكاه الترمذي في كتاب «العلل» عن البخاري، وقال بعض الحفاظ: هذا حديث لا يصح وله علة لا يدركها إلا المعتنون بالصناعة والمعاون عليها، وذلك أن خالد بن أبي الصلت لم يحفظ منه ولا أقام إسناده خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراك بن مالك المختص به الضابط لحديثه: جعفر بن ربيعة الفقيه، فرواه عن عراك عن عروة عن عائشة أنها كانت تنكر ذلك فبين أن الحديث لعراك عن عروة ولم يرفعه ولا يجاوز به عائشة، وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك مع صحة الأحاديث عن النبي ﷺ وشهرتها بخلاف ذلك.. اهـ .

وانظر للفائدة «نصب الراية» (١٠٦/٢).

وقال بعضهم: الأشياء على الإباحة، وجاءت الأخبار في هذا الباب مختلفة، ولا يعرف ناسخها من منسوخها، فوجب إيقاف الخبرين، وحمل الأشياء على الإباحة التي كانت إذا خفي الناسخ من الخبرين.

وفرت فرقة ثالثة بين أستقبال القبلة واستدبارها في الصحاري والمنازل، فنهت عن ذلك في الصحاري، ورخصت فيه في المنازل، روي هذا القول عن الشعبي، وبه قال الشافعي^(١)، وإسحاق^(٢)، وحكي عن مالك^(٣) هذا المعنى، حكى [ابن]^(٤) القاسم عنه أنه سئل عن أستقبال القبلة للغائط، أترى البيوت مثل الصحاري؟ قال: لا، ولا [أرى]^(٥) في البيوت شيئاً، وحكى ابن وهب عنه أنه قال في البيوت: أحب عندي.

واحتج بعض من قال بهذا القول في النهي عن ذلك في الصحاري بخبر أبي أيوب، واحتج في الرخصة في ذلك في المنازل بحديث ابن عمر.

٢٦٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَمَّهُ وَاسِعَ بْنَ حَبَانَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: وَيَقُولُ نَاسٌ: إِذَا قَعَدْتَ لِلْغَائِطِ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدَسِ، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: لَقَدْ ظَهَرَتْ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا

(١) «الأم» (١/٧٢- باب في الاستنجاء).

(٢) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (١٤٩).

(٣) «المدونة» (١/١١٧- أستقبال القبلة للغائط والبول).

(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٥) في «الأصل»: أدري. وهو تصحيف، والمثبت من «د».

على لبنتين مستقبل بيت المقدس^(١).

ودفع أبو ثور حديث عائشة بأن قال: خالد بن أبي الصلت ليس بمعروف.

وقال أحمد^(٢): أما من ذهب إلى حديث عائشة، فإن مخرجه حسن، وقال غير أحمد: خالد^(٣) معروف، قد روى عنه خالد الحذاء، والمبارك بن فضالة، وواصل مولى أبي عيينة^(٤).

قال أبو بكر: وأصح هذه المذاهب مذهب من فرق بين الصحاري والمنازل في هذا الباب، وذلك أن يكون ظاهر نهى النبي ﷺ على العموم إلا ما خصت السنة مستثنى من جملة النهي، وإنما تكون الأخبار متضادة إذا جاءت جملة فيها ذكُرُ النهي يقابل جملة ما فيها ذكُرُ الإباحة، فلا يمكن استعمال شيء منها إلا بطرح ما ضادها، وسبيل هذا كسبيل نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر بالثمر جملة، ثم رخص في بيع العرايا بخرصها، فبيع العرية مستثنى من جملة نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر بالثمر، وكذلك نهى عن بيع ما ليس عند المرء، وإذنه في السلم.

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» من طريق إبراهيم بن عبد الله به، وأخرجه البخاري (١٤٩)، وابن ماجه (٣٢٢)، وأحمد في «مسنده» (٤١/٢)، والدارمي في «سننه» (٦٦٧) كلهم من طريق يزيد بن هارون به، وأخرجه مسلم (٦١/٢٦٦)، وأبو داود (١٢)، والنسائي (٢٣)، ومالك في «موطئه» (١٩٣/١) - باب الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط كلهم من طريق يحيى بن سعيد به.

(٢) أنظر: «المغني» (٢٢١/١) - فصول في آداب التخلي.

(٣) تقدمت ترجمته وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

(٤) في «الأصل»: عتيبة. تصحيف، والمثبت من «د»، وهو واصل مولى أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة، وهو من رجال التهذيب.

وهذا الوجه موجود في كثير من السنن والله أعلم، فلما نهى النبي ﷺ عن استقبال القبلة بالغائط والبول نهياً عاماً، واستقبل بيت المقدس مستدبراً الكعبة، كان إباحة ذلك مخصوصاً في المنازل، مخصوصاً من جملة النهي.

* * *

ذِكْرُ الْأَرْتِيَادِ لِلْبَوْلِ مَكَانًا سَهْلًا لثَلَا يَقْطُرُ عَلَى الْبَائِلِ مِنْهُ

جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ ۖ فَلْيُرْتَدْ^(١) / لِيَبُولِهِ».

٢٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، نَا الْمُقْرِيُّ، نَا شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةَ حَدَّثَنِي بِأَشْيَاءَ عَنْ أَبِي مُوسَى، فَكُتِبَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي مُوسَى، فَكُتِبَ أَبُو مُوسَى: إِنِّي كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا فَأَتَيْتُ دِمْنًا مِنْ أَهْلِ حَائِطٍ فَبَالَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيُرْتَدْ لِيَبُولِهِ»^(٢).

(١) فليرتد: أي يطلب مكاناً ليناً؛ لثلا يرجع عليه رشاش بوله، يقال: راد وارتاد واستراد. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة (رود).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٩٦/٤، ٤١٤)، والحاكم في «مستدرکه» (٥٢٨/٣)، والطيالسي في «مسنده» (٧١/١)، والبيهقي في «سننه الكبير» (٩٣/١) كلهم من طريق شعبة، عن أبي التياح عن رجل عن ابن عباس به، وأخرجه أبو داود (٣) من طريق أبي التياح، حدثني شيخ به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: أنى له الصحة وفي إسناده مبهم لم يسم وأبو التياح هو يزيد بن حميد الضبعي ثقة من رجال الجماعة وسمع ابن عباس إلا أنه في هذه الرواية قد أخذها بواسطة عنه.

وروينا عنه أنه كان يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله^(١)، وفي الإسنادين جميعًا مقال.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٦٤) من طريق سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عينة عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة به .

قال الطبراني: لم يروه عن واصل إلا سعيد ويحيى هو يحيى بن عبيد بن دجى ولم يسند عبيد عن أبي هريرة إلا هذا الحديث.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٠٤/١): رواه الطبراني في «الأوسط» وهو من رواية يحيى بن عبيد بن دجى عن أبيه ولم أر من ذكرهما ببقية رجاله موثقون. قلت: وفي كلامه مؤاخذات.

فيحيى بن عبيد مترجم له في «التهذيب» وثقة النسائي والحافظ وأبوه هو عبيد بن دجى أو رحى.

قال الحافظ في «الإصابة» (٤٣٦/٢): عبيد بن دحى بمهملتين مصغراً الجهمي ويقال الجهني نزل البصرة ويقال في أبيه دحى بالدال بدل الرائ، ومنهم من قال في أبيه صيفي ذكره ابن قانع وغيره في الصحابة..

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل»: سمعت أبا زرعة يقول: ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبة.

ثم قال: وعند أبي داود والنسائي من طريق واصل أيضًا عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن عبد الله بن السائب المخزومي حديثًا آخر وقد ذكرت في «تهذيب التهذيب» أن مولى السائب المخزومي آخر غير هذا الذي اختلف في أسم أبيه وفي نسبه وإن اتفق أن أسمهما واسم والديهما فيه أيضًا.

قلت: أفاد كلام الحافظ أن يحيى بن عبيد ليس هو المخزومي وأن أباه ليس هو مولى السائب.

لذا قال الألباني في «الضعيفة» (٤٧٨/٥) بعدما ترجم لعبيد ونقل كلام الحافظ أنه مقبول:

لكنه في «الإصابة» أفاد أنه ليس هو راوي هذا الحديث، وإنما هو عبيد بن دحى بمهملتين مصغراً الجهمي.. لكنه لم يذكر ما يدل على ثبوت صحبته لاسيما وهو عند الطبراني من روايته عن أبي هريرة.

حدثني علي، عن أبي عبيد أنه قال: قوله: دمث، يعني: المكان اللين السهل، وقوله: فليرتد لبوله يعني: أن يرتاد مكانًا لينًا منحدرًا ليس بصلب فيتضح عليه، أو مرتفعًا فيرجع عليه^(١).

* * *

ذُكِرَ المواضع التي نهى الناس عن البول والغائط فيها

ثابت عن النبي ﷺ أنه نهى عن البول في الماء الراكد، وجاء الحديث عنه أنه قال: «اتقوا اللعنتين».

٢٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا أَبُو نَعِيمٍ، نَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسَلُ مِنْهُ^(٢).

= قلت: اختلف على يحيى بن عبيد فرواه عن أبيه عن أبي هريرة كما تقدم وأخرجه الحارث في «مسنده» (٦٤)، وابن عدي في «كامله» (٤٢٤/٤) تحت ترجمة سعيد ابن زيد وغيرهما عن يحيى بن عبيد عن أبيه مرفوعًا وأعله غير واحد.

قال أبو زرعة كما في «العلل» (٤١/١): هذا مرسل.

وذكره البغوي مرفوعًا كما في «شرح السنة» (٣٧٥/١).

وذكر ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٩٧/٤) الخلاف في طرده ثم قال على طريق الزيادة: وهذا أشبه.

والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٤٥٩) فانظره.

(١) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤١٧/١).

(٢) أخرجه النسائي (٢٢١، ٣٩٩)، وأحمد في «مسنده» (٣٩٤/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٦) كلهم من طريق سفيان به، وأخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢) وغيرهما من طرق عن أبي هريرة.

٢٦٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّاكَدِ^(١).

٢٦٤- حَدَّثَنَا عَلَانُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا اللَّعْنَتَيْنِ». قَالُوا: وَمَا اللَّعْنَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَغَوَّطُ عَلَى طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي مَجْلَسِ قَوْمٍ»^(٢).

* * *

ذِكْرُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْجَحْرِ

٢٦٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْجُحْرِ»، قَالُوا لِقَتَادَةَ: وَمَا يَكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجَحْرِ؟ قَالَ: قَالَ: «إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجَنِّ»^(٣).

* * *

(١) أخرجه مسلم (٢٨١) قال حدثنا يحيى بن يحيى به.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩)، وأبو داود (٢٦)، وأحمد في «مسنده» (٣٧٢/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٦)، كلهم من طريق العلاء به، ولفظ مسلم: «اللعائين».

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠)، والنسائي (٣٤)، وأحمد في «مسنده» (٨٢/٥)، والحاكم في «مستدركه» (٢٩٧/١) كلهم من طريق معاذ بن هشام به، وقال الحاكم: هذا حديث على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته. اهـ وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٨٧/١): وقيل: إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس، حكاه حرب عن أحمد، وأثبت سماعه منه علي بن المديني، وصححه ابن خزيمة وابن السكن. اهـ

ذَكَرَ النَّهْيَ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ

٢٦٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(١)، عَنْ مَعْمَرٍ، أَخْبَرَنِي الْأَشْعَثُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ»^(٢).

٢٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا أَبُو نَعِيمٍ، نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [الْحَمِيرِيِّ]^(٣) قَالَ: لَقِيتُ رَجُلًا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا صَحَبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مَغْتَسَلِهِ^(٤).

(١) «المصنف» (٩٧٨)، وأخرجه أبو داود (٢٨)، وابن ماجه (٣٠٤)، وأحمد في «مسنده» (٥٦/٥)، والحاكم في «مستدركه» (٢٧٣/١) كلهم من طريق عبد الرزاق به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد. اهـ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١)، والنسائي (٣٦)، وأحمد في «مسنده» (٥٦/٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٥٥) كلهم من طريق معمر به، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث بن عبد الله. اهـ. وقال في «علله الكبير» (ص ٣٠): سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه. اهـ.

(٣) في «الأصل»: الحريري. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال.

(٤) أخرجه النسائي (٢٣٨)، وأحمد في «مسنده» (١١١/٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٩٠/١) كلهم من طريق أبي عوانة به، وأخرجه أبو داود (٢٩)، والحاكم في «مستدركه» (٢٧٣/١) وغيرهما من طريق داود بن عبد الله الأودي به.

وروينا عن عمران بن حصين أنه قال: من بال في مغتسله لم يتطهر.
وروي عن علي أنه نهى عن ذلك.

٢٦٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(١)، عَنْ الثَّوْرِيِّ،
عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّهُ
قَالَ: مَنْ بَالَ فِي مَغْتَسِلِهِ، لَمْ يَتَطَهَّرْ.

٢٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٢)، عَنْ ابْنِ التِّيمِيِّ، عَنْ لَيْثٍ،
عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا طَهَّرَ اللَّهُ رَجُلًا يَبُولُ فِي مَغْتَسِلِهِ. قَالَ لَيْثُ:
قَالَ عَطَاءٌ: إِذَا كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٢٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا عَبْدَ اللَّهِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ
أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قُلْتُ: لَمْ يَكْرَهُ الْبَوْلُ فِي الْمَغْتَسِلِ؟ قَالَ: يَأْخُذُ
مِنْهُ اللَّيْمُ^(٣).

٢٧١- وَحَدَّثَ عَنْ إِسْحَاقَ، أَنَا جَرِيرٌ، / عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ
مَيْسِرَةَ وَأَصْحَابِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي
مَغْتَسِلِهِ^(٤).

وفرق عطاء بين المغتسل المشيد، وبين ما ليس بمشيد منه مثل
البطحاء فقال: أما المشيد فلا يستقر فيه شيء، ولا أبالي أن أبول فيه،

(١) «المصنف» (٩٨٠).

(٢) «المصنف» (٩٨٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٩٧٩)، وابن أبي شيبة (١٣٦/١) - من كان يكره أن يبول في
مغتسل) في «مصنفيهما» كلاهما من طريق سفيان عمن سمع أنسا.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٥/١) - من كان يكره أن يبول في مغتسل) من
طريق عطاء بن السائب عن زاذان وميسرة به ولم يجاوزا به عليا.

وهو زعم يبول فيه، وكره أن يبول فيما كان في بطحاء منه^(١).

وقال الثوري: يبال فيه إذا كان يجري، وكان إسحاق^(٢) يكره البول فيه وإن كان يجري، للحديث.

قال أبو بكر: والذي قاله عطاء، حسن.

وقد دفع حديث ابن مغفل بعض أصحابنا وقال: لم يروه [غير]^(٣) أشعث الحداني، عن الحسن، (ووقفه)^(٤) سائر من رواه^(٥)، وحديث

(١) أنظر: «المصنف» (٩٨١).

(٢) أنظر: «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٥١).

(٣) في «الأصل»: (عن) وهو تصحيف. والمثبت من «د».

(٤) تصحفت في «د» إلى: ووقفه.

(٥) وأخرجه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢٩/١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٨)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٥٠٧)، والعقيلي في «ضعفائه» تحت ترجمة أشعث الحداني (١١)، والحاكم في «مستدركه» (١٦٧/١) والبيهقي في «الكبرى» (٩٨/١) كلهم من طريق معمر به.

قلت: وعلة هذا الإسناد عننة الحسن البصري. قال الألباني في «تمام المنة» (٦٢/١): مدار هذا على جميع مخرجه على الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل والحسن البصري على جلالة قدره فإنه من المشهورين بالتدليس.. وقد أشار الترمذي إلى ضعف الحديث فقال بعد أن أخرجه: حديث غريب اهـ.

وأما روايات الوقف التي أشار إليها المصنف، فقد أخرجها البخاري في «تاريخه الكبير» (٤٣١/٦)، والعقيلي في «ضعفائه» (٢٩/١) والبيهقي في «سننه» (٩٨/١). من طريق شعبة عن قتادة عن عقبة بن صهبان عن عبد الله بن مغفل قال: «البول في المغتسل يأخذ منه الوسواس» قال العقيلي عقبه: حديث شعبة أولى.

وأخرجه العقيلي أيضًا من وجه آخر (٢٩/١) من طريق الحسن بن ذكوان عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال: نهى رسول الله ﷺ عن البول في المغتسل. =

داود الأودي، حديث منكر، ولا يُذرى محفوظ هو أم لا^(١).

* * *

الرخصة في البول في الآنية

ثابت عن النبي ﷺ أنه بال في طست، وقد روينا عنه أنه كان له قدح من عيدان يبول فيه بالليل، يوضع تحت سريره^(٢).

= قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال: لا.

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٩٨/١) من طريق قتادة عن سعيد عن الحسن بن أبي الحسن عن عبد الله بن مغفل أنه كان يكره البول في المغتسل وقال: إن منه الوسواس.

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣١٣/٢): أعله عبد الحق بما بين ابن القطان أنه غلط من جهة النقل.

(١) أعله البيهقي في «الكبرى» بالانقطاع (١٩٠/١): رواه ثقات إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي حدثه فهو بمعنى المرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله وداود بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان.. قلت: جهالة الصحابي لا تضر فدعوى أنقطاعه مردودة.

وداود بن عبد الله وثقه بن معين، وأحمد، وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس. ووهم ابن حزم فضعف الحديث به وانظر «تهذيب الحافظ».

وتعقب الحافظ في «الفتح» (٣٥٩/١) من ضعفه فقال: رجاله ثقات، ولم أقف لمن أعله على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إيهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن - هو ابن يزيد الأودي - وهو ضعيف مردودة فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥)، والنسائي (٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٢٦)، والحاكم في «مستدركه» (٢٧٢/١) من حديث أميمة بنت رقيقة، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وسنة غريبة.

وروينا عنه أنه كانت له فخارة يبول فيها^(١).

٢٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، نَا نَصْرَ بْنَ عَلِيٍّ، نَا أَزْهَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ، وَلَقَدْ دَعَا بِطُسْتٍ، فَبَالَ فِيهَا، وَإِنَّهُ لَعَلَى صَدْرِي، فَانْخَنَثَ^(٢) فَمَاتَ، وَمَا أَشْعَرُ بِهِ، وَمَا أَوْصَى^(٣).

وقد ذكرنا أسانيد سائر الأخبار في غير هذا الموضع.

* * *

ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا

اختلف أهل العلم في البول قائمًا، فثبت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم بالوا قيامًا، وممن ثبت ذلك عنه، عمر، وروي ذلك عن علي، وثبت ذلك عن زيد بن ثابت، وابن عمر، وسهل بن

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٧٠/٤)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٨٩/٢٥)- ٩٠ رقم ٢٣٠ كلاهما من طريق أبي مالك النخعي، عن الأسود بن قيس، عن نبيح العنزي، عن أم أيمن.

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٤٦/١): أبو مالك ضعيف، ونبيح لم يلحق أم أيمن.

(٢) أنخنث: أي أنكسر وانثنى لاسترخاء أعضائه عند الموت. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (خنث).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٦٠٣) من طريق نصر بن علي به، وأخرجه البخاري (٤٤٥٩)، والنسائي (٣٣، ٣٦٢٤) وغيرهما من طريق أزهر به، وأخرجه البخاري (٢٧٤١)، ومسلم (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٦٢٦) وغيرهم من طريق ابن عون به.

سعد^(١) وروي ذلك عن أنس، وأبي هريرة^(٢) وفعل ذلك ابن سيرين وعروة^(٣) بن الزبير.

٢٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَد، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، نَا الْأَعْمَشَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بِالْقَائِمَةِ فَفَرَجَ رِجْلَيْهِ حَتَّى قَلَّتْ: السَّائِمَةُ تَخِرُ.^(٤)

٢٧٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَانَ، نَا ابْنَ نَمِيرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظِيَّانٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ بِالْقَائِمَةِ حَتَّى أُرْغِيَ.^(٥)

٢٧٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ بَعْدَ مَا كَبُرَ يَبُولُ قَائِمًا، حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَيْهِ عَلَى قَدَمَيْهِ مِثْلَ نَضْحِ الدَّوَاءِ، قَالَ: فَمَا زَادَ عَلِيٌّ أَنْ تَوْضَأَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.^(٦)

٢٧٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَالِكٍ^(٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَبُولُ قَائِمًا.

وقد روينا عن ابن مسعود أنه قال: من الجفاء أن تبول وأنت قائم،

(١) أنظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٥٢/٦) رقم (٥٨١٧).

(٢) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٧/١) - من رخص في البول قائمًا.

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٨/١) - من رخص في البول قائمًا.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٧) - من رخص في البول قائمًا، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٤) كلاهما من طريق الأعمش به.

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٢٨٨/١) من طريق الحسن بن علي بن عفان به.

(٦) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٤) من طريق معمر به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٧/١) - من رخص في البول قائمًا من طريق الزهري به.

(٧) «الموطأ» (٧٩/١) - باب ما جاء في البول قائمًا وغيره.

وروي ذلك عن الشعبي^(١).

قال ابن عيينة: كان سعد بن إبراهيم لا يجيز شهادة من بال قائماً^(٢).
وروي عن أبي موسى أنه رأى رجلاً يبول قائماً، [فقال:]^(٣) ويحك
أفلا قاعدًا؟ بنو إسرائيل كانوا في شأن البول أشد منكم، إنما كان مع
أحدهم شفرته أو مقراضه، لا يصيب منه شيئاً إلا قطعه.

٢٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَد، أَنَا (جعفر بن عون)^(٤)، نا سعيد، عن قتادة،
عن ابن بريدة، عن ابن مسعود أنه كان يقول: أربع من الجفاء: أن يبول
الرجل قائماً^(٥).

٢٧٨- ومن حديث يحيى بن يحيى، عن وكيع، عن سفيان، عن
عاصم بن أبي النجود، عن (المسيب بن رافع)^(٦)، عن عبد الله قال:
من الجفاء، البول قائماً^(٧).

(١) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٤٧- من رخص في البول قائماً).

(٢) أنظر: «المغني» (١/٢٢٣- فصل ويستحب أن يرتاد لبوله موضعاً رخواً).

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٤) في «الأصل»: أبو جعفر بن عون. تحريف، وما أثبتناه من «السنن الكبرى» للبيهقي،
وهو جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث القرشي المخزومي، أبو عون
الكوفي، روى عن سعيد بن أبي عروبة، وروى عنه أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب
الفراء، وهو من رجال «التهذيب».

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٢/٢٨٥) من طريق جعفر بن عون به مطولاً.

(٦) في «الأصل»: ابن المسيب بن رافع. تحريف، وما أثبتناه من «مصنف ابن أبي
شيبة»، وهو المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي، أبو العلاء الكوفي، روى عنه
عاصم بن أبي النجود، وهو من رجال التهذيب.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٤٨- من كره البول قائماً قال: حدثنا وكيع
به)، وذكره الترمذي في «سننه» (١/١٨) معلقاً.

٢٧٩- وَحَدَّثْتُ عَنْ عبيد الله بن سعد، حَدَّثَنِي عمر، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
ابن إسحاق، عَنْ عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ / سَمِعَ أَبَا مُوسَى ^{ب ٣٣/١}
وَرَأَى رَجُلًا يَبُولُ قَائِمًا..^(١)، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ.

وفيه قول ثالث: وهو أن البول إن كان في موضع رمل وما أشبه ذلك
لا يتطاير [عليه]^(٢) منه شيء، فلا بأس بذلك، وإن كان في موضع صفا
يتطاير عليه، فأكره ذلك، وَلَيْبَلُ جَالِسًا. هكذا قال مالك.^(٣)

قال أبو بكر: في هذا الباب ثلاثة أخبار [عن رسول الله ﷺ]^(٤)
خبران ثابتان، وخبر معلول، فأما الخبران الثابتان ففي أحدهما أنه
ﷺ بال قائمًا.

٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ،
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة قال: قام رسول الله ﷺ إِلَى
سُبَّاطَةِ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا^(٥).

وأما الخبر الثاني، ففي البول في حال الجلوس.

٢٨١- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، أَنَا
الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ: كُنْتُ أَنَا
وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ [جَالِسِينَ]^(٦) فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ

(١) ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٩٤) عن ابن المنذر.

(٢) من «د»، و«المدونة».

(٣) «المدونة» (١/ ١٣١- ما جاء في الذي يبول قائمًا).

(٤) من «د».

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د»، و«مسند أحمد»، و«السنن الكبرى» للبيهقي.

دَرَقَة^(١)، فبال وهو جالس^(٢).

وأما الخبر المعلول.

٢٨٢- فحدثناه إسحاق، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عُمر قال: قال عمر: رأي النبي ﷺ أبول قائماً فقال: «يا عمر لا تبِل قائماً»، قال: فما بِلت قائماً بعد^(٣).

قال أبو بكر: هذا لا يثبت؛ لأن الذي رواه عبد الكريم أبو أمية، قال يحيى بن معين: عبد الكريم بصري ضعيف. قال أيوب: (ليس بثقة)^(٤).

٢٨٣- حَدَّثَنَا هشام بن يوسف، عن معمر قال: قال لي أيوب^(٥).

(١) الدَّرَقَة: الحففة، وهي ترس من جلود ليس فيه خشب ولا عقب. أنظر: «لسان العرب» مادة (درق)

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (١٠١/١) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الوهاب به.

وأخرجه أبو داود (٢٣)، والنسائي (٣٠)، وابن ماجه (٣٤٦)، وأحمد في «مسنده» (١٩٦/٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٢٧)، والحاكم في «مستدركه» (٢٩٤-٢٩٥) كلهم من طريق الأعمش به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٠٨)، والحاكم في «مستدركه» (٢٩٥/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٠٢/١)، كلهم من طريق عبد الرزاق به، وقال الترمذي في «جامعه» (١٧-١٨): وحديث عمر إنما روي من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع.. وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضَعَّفَهُ أيوب السخيتاني وتكلم فيه. اهـ.

(٤) أنظر ترجمته والكلام الذي ذكره ابن المنذر عليه في: «الجرح والتعديل» (٥٩/٦-٦٠)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٣٧/٧-٤١).

(٥) تكررت في «الأصل».

عبد الكريم أبو أمية غير ثقة، فلا تحمل عنه، وحدثت عن الأثرم قال: قال أحمد بن حنبل: عبد الكريم أبو أمية قد ضربت عليه فاضرب عليه^(١).

قال أبو بكر: ومعه من حديثه شاهد يدل على ما قالوا.

قال أبو بكر: يبول جالسًا أحب إلي؛ للثابت عن نبي الله ﷺ أنه بال جالسًا^(٢)، ولأن أهل العلم لا يختلفون فيه، ولا أنهى عن البول قائمًا؛ لثبوت حديث حذيفة، وقد ثبت عن عمر أنه قال: ما بليت قائمًا منذ أسلمت، فقد يجوز أن يكون عمر، إلى الوقت الذي قال هذا القول لم يكن بال قائمًا ثم بال بعد ذلك قائمًا، فرآه زيد بن وهب، فلا يكون حديثاه متضادين.

٢٨٤- حَدَّثَنَا موسى، نا شريح بن يونس، نا عبدة بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر قال: قال عمر: ما بليت قائمًا منذ أسلمت^(٣).

* * *

(١) وقال أحمد أيضًا: هو شبه المتروك، وقال النسائي والدارقطني متروك، وقال ابن عبد البر: بصري لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ولا يحتاج به. وانظر: «الميزان» (٦٤٦/٢).

(٢) مرر معنا قريبًا.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٨/١) - من كره البول قائمًا، والبخاري في «البحر الزخار» (١٤٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٤) كلهم من طريق عبيد الله بن عمر به، وذكره الترمذي في «جامعه» من طريق عبيد الله، وقال: وهذا أصح من حديث عبد الكريم، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٨٧/١) وقال: رواه البزار، ورجاله ثقات.

ذَكَرَ مَسَّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ

ثابت عن نبي الله ﷺ أنه قال: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ»،
 فينبغي للمرء أن يحرص أن لا يمس ذكره يمينه إلا لعذر يكون، من أن
 يكون بيساره علة، أو غير ذلك من أبواب العذر، وقال عثمان بن
 عفان: ما تغنيت، ولا تمنيت، ولا مسست ذكرى بيمينى منذ بايعت
 النبي ﷺ. وعن عمران بن حصين أنه قال: ما مسست ذكرى بيمينى منذ
 بايعت النبي ﷺ. وروينا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ يَمِينُهُ لَطَعَامِهِ،
 وَكَانَتْ شِمَالُهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ.

٢٨٥- حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ يُونُسَ الْجَرَجَانِيُّ، نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، نَا
 الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الصَّلْتَ بْنَ دِينَارٍ يَحْدُثُ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ
 صُهَبَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ أَرْ عِنْدَهُ شَرْطِيًّا وَلَا جُلُوزًا، فَسَمِعْتَهُ
 يَقُولُ، .. فَذَكَرَ مَا تَقْدُمُ^(١).

٢٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نَا زُهَيْرٌ، عَنْ
 سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ عَنْهُمْ -أَوْ قَالَ: سَمِعْتَهُمْ يَذْكُرُونَ- عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ
 عَائِشَةَ، فَذَكَرَهُ^(٢).

٢٨٧- وَحَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، نَا الْوَلِيدُ، نَا حَاجِبُ بْنُ عَمْرٍ،

١٣٤/١

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ: فَذَكَرَهُ^(٣). /

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦١/١) كلاهما من طريق
 الصلت بن دينار به.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٥/٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٧/١) - من
 كره أن يستنجي بيمينه) كلاهما من طريق الأعمش به.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٣٩/٤)، والحاكم في «مستدرکه» (٣٥٦/٣)، =

٢٨٨- حَدَّثَنَا [سليمان]^(١) بن شعيب، نا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني عبد الله بن أبي قتادة، حدثني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ»^(٢).

* * *

ذِكْرُ صِفَةِ الْقُعُودِ عَلَى الْخَلَاءِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ

روينا عن سراقه بن مالك أنه قال: علمنا النبي ﷺ كذا وكذا، فقال رجل كالمستهزئ: أما علمكم كيف تخربون؟ فقال: بلى، والذي بعثه بالحق لقد أمرنا أن نتوكأ على اليسرى، وأن ننصب اليمينى^(٣).

= والطبراني في «معجمه الكبير» (١٨/١٠٤ رقم ١٩٢، ١٨/٢٠٣ رقم ٤٩٥) كلهم من طريق حاجب بن عمر به.

(١) في «الأصل»: سليم. وهو تصحيف، والمثبت من «د»، وهو سليمان بن شعيب الكيسانى آخر من حدث عن بشر بن بكر التتيسي، كما في ترجمة بشر بن بكر التتيسي في «تهذيب الكمال»، و«تاريخ دمشق»، و«سير أعلام النبلاء».

(٢) أخرجه البخاري (١٥٤)، وابن ماجه (٣١٠)، وأحمد في «مسنده» (٣٠٠/٥) كلهم من طريق الأوزاعي به، وأخرجه البخاري (١٥٣، ٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧)، وأبو داود (٣٢)، والترمذي (١٥، ١٨٨٩)، والنسائي (٢٤، ٢٥، ٤٧)، وأحمد في «مسنده» (٣٨٣/٤)، (٢٩٥/٥، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١)، والدارمي (٦٧٣) كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير به.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/١٣٦/٦٦٠٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١١) كلاهما من طريق علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا زمعة بن صالح، عن محمد بن أبي عبد الرحمن، زعم أن رجلاً حدثه من بني مدلج قال: سمعت أبي يقول: جاء سراقه بن مالك بن جعشم من عند رسول الله فقال.. به. قلت: وإسناده ضعيف فيه مبهم، قال الهيثمي في «المجمع» (١/٢٥٥): رواه الطبراني في

ورويانا عن لقمان أنه قال لمولاه: إن طول القعود على الخلاء تنجع منه الكبد، ويأخذ منه الناسور، فاقعد هويئنا وأخرج.

٢٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ^(١)، نَا أَبُو مُوسَى، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي، نَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ (هَلَالِ بْنِ عِيَّاضٍ)^(٢)، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يُرِيدَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَانِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقُّتُ عَلَى ذَلِكَ»^(٣).

* * *

النهي عن ذكرِ الله ﷻ على الخلاء

اختلف أهل العلم في ذكر الله تعالى عند الجماع وعند الغائط، فكرهت طائفة ذكرَ الله ﷻ في هذين الموطنين. رويانا عن ابن عباسٍ أنه قال: يُكره أن يذكر الله على حالتين: الرجل على خلائه، والرجل يواقع امرأته؛ لأنه ذو الجلال والإكرام يجلس على ذلك.

= «الكبير» وفيه رجل لم يسم. وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٣٢/٢) قال الحافظ أبو بكر الحازمي: لا نعلم في هذا الباب غير هذا الحديث وهو حديث غريب جدًا لا يروى إلا بهذا الإسناد، ومعاوية بن صالح المكي: لين الحديث، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول لا يعرف فالحديث منقطع.. وقال النووي في شرح المذهب: هذا الحديث لا يحتج به.

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٧١).

(٢) كذا في «الأصل»، «د»، وهو عياض بن هلال، سبق الكلام عليه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٥)، وأحمد في «مسنده» (٣٦/٣) كلاهما من طريق عبد الرحمن ابن مهدي به، وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٢٢) وغيرهما من طريق عكرمة بن عمار به.

٢٩٠- حدثونا عن يحيى بن يحيى، أنا جرير، عن قابوس، عن أبي ظبيان، عن ابن عباسٍ فذكره^(١).

٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، نَا سُوَيْدٌ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، أَنَّ مُوسَى قَالَ: يَا رَبِّ، مَا الشُّكْرُ الَّذِي يَنْبَغِي لَكَ؟ قَالَ: لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِي، قَالَ: يَا رَبِّ، إِنْ فِي الْمَوَاطِنِ مَوَاطِنٌ أَجْلُكَ أَنْ أَذْكَرَكَ فِيهَا. قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: إِذَا كُنْتَ جَنْبًا، أَوْ جُنْتُ مِنَ الْغَائِطِ وَلَمْ أَتَوَضَّأْ وَأَهْرَقْتَ الْمَاءَ. قَالَ: بَلَى. قَالَ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: تَقُولُ: سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، قَنِي الْأَذَى^(٢).

وممن كره ذكر الله في [هذين]^(٣) الموطنين: معبد الجهني، وعطاء بن أبي رباح^(٤)، وقال مجاهد: يجتنب الملك الإنسان عند غائطه وعند جماعه^(٥)، وقال عكرمة: لا يذكر الله وهو على الخلاء بلسانه، ولكن بقلبه^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٣٨) - الرجل يذكر الله وهو على الخلاء أو وهو يجامع من طريق جرير به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨/١٢١-١٢٢) - كلام موسى النبي ﷺ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٩، ٤٤٢٨) كلاهما من طريق ابن أبي ذئب به.

(٣) في «الأصل»: هذِهِ. وهو تصحيف، والمثبت من «د».

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٣٨) - الرجل يذكر الله وهو على الخلاء أو وهو يجامع.

(٥) أنظر: «كنز العمال» (٢٧١٩٣).

(٦) أنظر: «شرح البخاري لابن بطال» (١/٢٣٣).

ورخصت طائفة في ذكر الله على كل حال، روينا عن كعب، أنه قال: قال موسى: إنا نكون على حال من الحال، أُجِّلُّك أن أذكرك: الغائط والجنابة، قال: أذكرني على كل حال^(١).

وقال النخعي^(١): لا بأس بذكر الله في الخلاء، وسئل ابن سيرين عن الرجل يعطس في الخلاء؟ قال: لا أعلم بأساً^(٢).

قال أبو بكر: الوقوف عن ذكر الله في هذه المواطن أحب إليّ تعظيماً لله، والأخبار دالة على ذلك، ولا أوْثَم من ذكر الله في هذه الأحوال.

٢٩٢- حَدَّثَنَا علي بن الحسن، نا إسحاق بن إبراهيم، أنا معاذ بن هشام صاحب الدستوائي، حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن حُضَيْنِ بن المنذر، عن المهاجر بن قُنْفُذ، أنه سلم على رسول الله ﷺ وهو يبول، فلم يرد عليه [حتى توضعاً]^(٣) فلما توضعاً رد عليه^(٤).

قال أبو بكر: وقد ذكرت باقي الأخبار في الكتاب الذي أختصرت منه هذا الكتاب.

* * *

(١) أنظر: «مسنن ابن أبي شيبة» (١/١٣٨) - الرجل يذكر الله وهو على الخلاء أو وهو يجامع.

(٢) أنظر: «مسنن ابن أبي شيبة» (١/١٣٩) - الرجل يذكر الله وهو على الخلاء أو وهو يجامع.

(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د»، ومصادر التخريج.

(٤) سبق تخريجه.

/ ذِكْرُ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ ﷻ

اختلف أهل العلم في الرجل يكون في إصبعه خاتم فيه ذكر الله ﷻ يدخل به الخلاء، فرخصت طائفة في ذلك، فمن روي عنه الرخصة: ابن المسيب^(١)، والحسن^(٢)، وابن سيرين^(٣).

واستحسن طائفة أن يجعل ذلك في باطن كفه، قال عكرمة^(٢): قل^(٣) به هكذا في كفك واقبض عليه. وقال أحمد^(٤): إن شاء جعله في باطن كفه. وكذلك قال إسحاق^(٤).

قال أبو بكر: يستحب أن يضع المرء الخاتم الذي فيه ذكر الله عند دخول الخلاء، فإن لم يفعل، جعل فسه في باطن كفه، وقد روي عن النبي ﷺ فيه حديثاً.

٢٩٣- حَدَّثَنَا علي بن الحسن، نا حجاج بن منهال، نا همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ أَصْطَنَعَ خَاتَمًا^(٥)، فكان إذا دخل الخلاء وضعه^(٦).

(١) أنظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٣٥١).

(٢) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٦/١) - في الرجل يدخل الخلاء وعليه الخاتم.

(٣) أي: أجعله هكذا.

(٤) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٧٩).

(٥) زاد في «د»: فلبسه.

(٦) أخرجه الترمذي (١٧٤٦) من طريق حجاج بن منهال به، وأخرجه أبو داود (٢٠)،

والنسائي (٥٢١٣)، وابن ماجه (٣٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤١٣)،

والحاكم في «مستدرکه» (٢٩٨/١) كلهم من طريق همام به، وقال أبو داود: هذا

حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري.. والوهم

ذِكْرُ الْأَسْتِبْرَاءِ [مِنْ] الْبُولِ^(١)

روينا عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرْ^(٢) ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٣).

وروينا عن الحسن، أن الرجل كان يشكو إليه الأبردة، والتقطير من البول، فكان الحسن يقول له: إذا بلت فامسح ما بين المقعدة والذكر، ثم أغسل ذكرك ثم توضأ، فإذا فرغت من وضوئك فخذ كفًا من ماء فانضحه

= فيه من همام، ولم يروه إلا همام. اهـ

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. اهـ

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١/١٩٠-١٩١): قال النسائي: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وقال أبو داود: منكر، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه، وضححه الترمذي.

وقال النووي: هَذَا مُرَدُّودٌ عَلَيْهِ، قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ».

وقال المنذري: الصواب عندي تصحيحه فإن رواه ثقات أثبات، وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر «الاقتراح»، وعلته أنه من رواية همام عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، ورواه ثقات، لكن لم يخرج الشيخان رواية همام عن ابن جريج، وابن جريج قيل: لم يسمعه من الزهري، وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر. اهـ

(١) في «الأصل» في. تحريف، والمثبت من «د».

(٢) التَّنَرُّ: جَذَبٌ فِيهِ قُوَّةٌ وَجَفْوَةٌ. أَنْظَرَ «الْهِيَاةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» مَادَّة: (نتر).

(٣) أخرجه أبو داود في «مراسيله» رقم (٤)، وأحمد (٤/٣٤٧)، وابن ماجه (٣٢٦)،

والبيهقي في «الكبرى» (١/٣١٣)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٦٦٧٩)، كلهم

من طريق عيسى بن يزداد عن أبيه مرفوعًا به قال ابن الملقن في «البدر» (٢/٣٤٥):

قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه.. وقال العقيلي: عيس بن يزداد اليماني عن

أبيه لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

في إزارك، ثم أحمل عليه كل شيء تجده.
 وقال جابر بن زيد: إذا بليت فامسح ذكرك من أسفل، قال ابن عيينة:
 ينقطع عنك^(١).



= قال البخاري: عيسى بن يزداد عن أبيه روى عنه زمعة ولا يصح.
 وقال النووي في «شرح المذهب»: ... أتفقوا على أنه ضعيف.
 وقال الأكثرون: هو مرسل ولا صحبة ليزداد. اهـ بتصرف.
 (١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٨٧ باب: في الاستبراء من البول كيف هو).

جماع أبواب الاستنجاء

ثبت الأخبار عن النبي ﷺ أنه أمرهم بثلاثة أحجار.

٢٩٤- حَدَّثَنَا بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ بِمِصْرَ، نَا صَفْوَانُ بْنُ عِيْسَى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَكَانَ يَأْمُرُنَا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»^(١).

٢٩٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نَا زَهَيْرٌ، نَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطُ، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ^(٢).

٢٩٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ، نَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَجَمَرْتَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ ثَلَاثًا»^(٣).

وحدثني علي، عن أبي عبيد قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: فسر مالك بن أنس قوله: «استجمرُوا» أنه الاستنجاء. قال: وكذلك قال

(١) أخرجه أبو داود (٨)، والنسائي (٤٠)، وابن ماجه (٣١٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٥٠/٢)، والدارمي في «سننه» (٦٧٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٠)، كلهم من طريق محمد بن عجلان به.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦)، والنسائي (٤٢)، وابن ماجه (٣١٤)، وأحمد في «مسنده» (٤١٨/١، ٤٢٧) كلهم من طريق زهير به.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٨١/١) - من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة) قال: حدثنا أبو معاوية به، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤٠٠/٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٦) كلاهما من طريق الأعمش به.

الكسائي، وأبو عمرو، وأبو زيد^(١).

قال أبو بكر: وقد اختلف أفعال [أصحاب]^(٢) رسول الله ﷺ ومن بعدهم في الاستنجاء، فرأت طائفة منهم الاستنجاء بالأحجار، وممن كان يستنجي بثلاثة أحجار: ابن عمر، وروي ذلك عن خزيمة بن ثابت، وهذا قول الحسن^(٣)، وابن المسيب^(٤)، وروينا عن عمر أنه بال ثم أخذ حجراً فمسح به ذكره. وممن روي عنه أنه أنكر الاستنجاء بالماء، حذيفة، وسعد بن مالك، وابن الزبير.

٢٩٧- حَدَّثَنَا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا شعبة، أخبرني أبو إسحاق قال: سمعت يسار بن نمير قال: رأيتُ عمر بال ثم أخذ حجراً فمسح به ذكره^(٥).

٢٩٨- وبه حَدَّثَنَا شعبة: أخبرني الحكم قال: سمعتُ ابن أبي ليلى قال: كان لعمر دكان^(٦) قد اعتاده يبول فيه، وكان له حجر -أو عظم- في حجر، فكان إذا بال مسح به ذكره، / توضأ، ولم يمسه ماء^(٧).

١٣٥/١

٢٩٩- حَدَّثَنَا محمد بن علي، نا سعيد، ثنا أبو معاوية، نا الأعمش،

(١) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٨٩/٣).

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د».

(٣) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٢- ما كره أن يستنجى به ولم يرخص فيه).

(٤) أنظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٠- من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٧٢- من كان إذا بال لم يمسه ذكره الماء)،

والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١١١) كلاهما من طريق أبي إسحاق به، وقال

البيهقي: وهذا أصح ما روي في هذا الباب وأعلاه.

(٦) كذا في «الأصل»، وفي «مسند ابن الجعد»: مكان.

(٧) «مسند ابن الجعد» (١/٣٠٨ رقم ١٤٦).

[عن إبراهيم^(١) عن همام قال: سئل حذيفة عن الاستنجاء بالماء؟ فقال: إذا لا يزال في يدي نتن^(٢).

٣٠٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن عبد الله، نا يزيد بن هارون، نا سهيل بن ذكوان، أن ابن الزبير قال: لعن الله غاسل أسته^(٣).

٣٠١- حَدَّثَنَا علي بن عبد العزيز، نا حجاج، قال حماد عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يستنجي بثلاثة أحجار^(٤).

٣٠٢- حَدَّثَنَا علي بن عبد العزيز، نا أبو نعيم، نا أبو عاصم، ثنا عامر قال: مر سعد بن مالك برجل يبول، فغسل أثر البول، فقال سعد: لِمَ تزيدون في دينكم ما ليس منه^(٥).

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «مصنف ابن أبي شيبة» والأعمش ليست له رواية مباشرة عن همام وهو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، روى عن همام بن الحارث، وروى عنه سليمان الأعمش، وانظر تراجمهم في «تهذيب الكمال».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٨٠- من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة) من طريق أبي معاوية به، وذكر ابن حجر أن إسناد ابن أبي شيبة عن حذيفة صحيح. أنظر: «فتح الباري» (١/ ٣٠٢).

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٨٠- من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة) بإسناده عن ابن الزبير «أنه رأى رجلاً يغسل عنه أثر الغائط، فقال: ما كنا نفعله».

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٨١- من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة) بإسناده عن نافع قال: «كان ابن عمر لا يستنجي بالماء..».

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٧٢- من كان إذا بال لم يمس ذكره بالماء) بإسناده عن إبراهيم أو مالك بن الحارث قال: «مر سعد برجل يغسل مباله فقال: لم تخلطوا في دينكم ما ليس منه».

٣٠٣- حَدَّثَنَا علي، نا حجاج، نا حماد، عن هشام بن عروة، عن رجل، عن خزيمة بن ثابت، أنه كان يستنحي بثلاثة أحجار^(١).
وقال ابن المسيب^(٢): أَوْفَعْل ذَلِكَ إِلَّا النِّسَاء؟! وَكَانَ الْحَسَنُ^(٣) لَا [يَغْسِلُ]^(٤) بِالْمَاءِ.

ورؤينا عن عطاء أنه قال: غَسَلَ الدَّبِرَ مُخَدِّثًا^(٥).
وممن كان يرى الاستنجاء بالحجارة، الثوري، والشافعي^(٦)، وأحمد، وإسحاق^(٧)، وأبو ثور، وسئل مالك^(٨) عمن أَسْتَنْجَى بالحجارة ولم يستنج بالماء وصلّى؟ قال: لا يعيد.
ورأت طائفة الاستنجاء بالماء، فممن كان يرى ذلك: ابن عمر، بعد أن لم يكن يراه، قال لنافع: جربناه فوجدناه صالحًا، وهذا مذهب رافع بن خديج، وروي ذلك عن حذيفة، ورويناه عن أنس، أنه كان يستنحي بالخرص.

٣٠٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن

(١) أخرج الطبراني في «معجمه الكبير» (٨٧/٤) رقم (٣٧٢٩) بإسناده عن هشام بن عروة، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه خزيمة بن ثابت، عن رسول الله ﷺ قال: «من أَسْتَطَابَ بثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع كن له طهورًا».

(٢) أنظر: «موطأ مالك» (٥٨/١) - باب جامع الوضوء.

(٣) أنظر: «المغني» (٢٠٨/١) - فصل وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار.

(٤) في «الأصل»: يغتسل. والمثبت من «د».

(٥) أنظر: «المغني» (٢٠٨/١) - فصل وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار.

(٦) «الأم» (٧٣/١) - باب في الاستنجاء.

(٧) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٧٧).

(٨) «المدونة» (١١٧/١) - الاستنجاء من الريح والغائط.

نافع، عن ابن عُمَرَ قال: بلغ ابن عمر أن معاوية يغسل عنه أثر الغائط والبول، فكان ابن عمر يعجب منه، ثم غسله بعد، فقال: يا نافع جربناه فوجدناه صالحاً^(١).

٣٠٥- حَدَّثَنَا سليمان بن شعيب الكيسانى، نا بشر بن بكر، نا الأوزاعي حدثني أبو النجاشي قال: صحبت رافع بن خديج سبع سنين، فكان يستنجي بالماء^(٢).

٣٠٦- حَدَّثَنَا علي بن الحسن، نا عبد الله، عن سفيان، عن حصين بن عبد الرحمن، عن زر، عن حنظلة قال: كان حذيفة يستنجي بالماء، إذا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ.

٣٠٧- حَدَّثَنَا أبو سعيد، نا سويد، أنا عبد الله، عن مالك^(٣)، عن يحيى بن محمد بن طحلاء، عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي، أن أباه حدثه أنه رأى عمر يتوضأ وضوء الماء تحت إزاره.

٣٠٨- حَدَّثَنَا محمد بن علي، نا سعيد، نا خالد بن عبد الله، عن حصين، عن زر، عن مسلم بن سبرة، عن عمته، عن حذيفة، أنه كان يستنجي بالماء^(٤).

(١) أنظر: «المغني» (١/٢٠٨- فصل وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٧٨- من كان يقول إذا خرج من الغائط فليستنج بالماء) من طريق الأوزاعي به، وتصحفت أبو النجاشي إلى أبي النحاس في طبعتي دار الفكر، والرشد تحقيق الحوت، وهو على الصواب في طبعة الرشد تحقيق اللحيان (١٦٣٢).

(٣) «الموطأ» (١/٤٨- باب العمل في الوضوء).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٧٨- من كان يقول إذا خرج من الغائط فليستنج بالماء) من طريق حصين به، وتحرفت مسلم بن سبرة بن المسيب بن نجة =

٣٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا سَعِيدٌ، نَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيِّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: كَانَ أَنَسٌ يَسْتَنْجِي بِالْحُرْضِ (١)(٢).

قال أبو بكر: دلت الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ على أن ثلاثة أحجار تجزئ من الاستنجاء، وبذلك قال كل من نحفظ عنه من أهل العلم إذا أنقى، ودل حديث رسول الله ﷺ على أن الاستنجاء لا يجزئ بأقل من ثلاثة أحجار.

٣١٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا ابْنُ نَمِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ الْمَشْرُكُونَ: لَقَدْ عَلِمَكُمْ صَاحِبَكُمْ حَتَّى يَوْشَكَ أَنْ يَعْلَمَكُمْ الْخِرَاءُ (٣). قال: أجل، نهانا أن نستنجي بالعظام وبالرجيع، وقال: «لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار» (٤).

= إلى مسلم بن سبرة بن المسيب عن نجية في طبعتي دار الفكر، والرشد تحقيق الحوت، وهو على الصواب في طبعة الرشد تحقيق اللحيديان (١٦٣٠).

(١) الحرْضُ: من نَجِيل السِّبَاخ، وقيل: هو من الحمض، وقيل: هو الأسنان تغسل به الأيدي على أثر الطعام. أنظر: «لسان العرب» مادة: (حرض).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٩- من كان يقول إذا خرج من الغائط فليستنج بالماء) من طريق الأوزاعي به، وتصحفت الحرض إلى الحوض في الطبعتين المشار إليهما، وهي على الصواب في طبعة الرشد تحقيق اللحيديان (١٦٣٨).

(٣) الخِرَاء- بالكسر والمد-: التَّخْلِي والقعود للحاجة. أنظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة (خرأ).

(٤) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٨١) من طريق ابن نمير به، وأخرجه مسلم (٢٦٢/٥٧)، وأبو داود (٧)، والترمذي (١٦)، والنسائي (٤١)، وابن ماجه (٣١٦)، وأحمد في «مسنده» (٤٣٩/٥) من طريق الأعمش به.

قال أبو بكر: فقلوه: «لا يجزيء أحدكم دون ثلاثة أحجار»، يدل على إغفال من زعم أن المعنى منه إزالة النجاسة، وأن أقل من ثلاثة / أحجار تجزئ إذا نقي، ويلزم قائل هذا القول طرح ٣٥/١
الاستنجا إذا لم يكن للغائط أثر، وذلك موجود في بعض الناس، وحديث ابن مسعود مع حديث سلمان، يدل على أن أقل من ثلاثة أحجار لا تجزئ.

٣١١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، فَأَمَرَ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنْ يَأْتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَجَاءَهُ بِحَجَرَيْنِ وَرُوْثَةٍ، فَأَلْقَى الرُّوْثَةَ وَقَالَ: «إِنَّهَا رَجَسٌ، أَتَتْنِي بِحَجَرٍ»^(١).

قال أبو بكر: وثبت عن نبي الله ﷺ قال: «وإذا أستجمر فليوتر». ٣١٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ وَمَالِكٍ^(٢)، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ»^(٣).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٥٠/١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٠٣/١)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٠/٦١ رقم ٩٩٥١) كلهم من طريق عبد الرزاق به، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٧٠) من طريق علقمة به.

(٢) «الموطأ» (٤٨/١) - باب العمل في الوضوء.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٢٧٧، ٣٠٨)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٤٩/١) كلاهما من طريق عبد الرزاق به، وأخرجه مسلم (٢٣٧/٢٢)، والنسائي (٨٨)، وابن ماجه (٤٠٩)، وأحمد في «مسنده» (٢/٢٣٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥) كلهم من طريق مالك به، وأخرجه البخاري (١٦١)، وأحمد في «مسنده» (٢/٤٠١) كلاهما من طريق الزهري به.

٣١٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ.

٣١٤- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا اسْتَجَمَرْتَ فَأَوْتِرْ»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ أَسْمَ الْوَتَرَ يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ، فَفِي حَدِيثِ سَلَمَانَ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيَوْتِرْ»، بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجَمِرْ ثَلَاثًا»^(٢) دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَأَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ يَفْسِرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى مَعْنَى بَعْضٍ، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(٣)، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ^(٤). وَكَلِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَسْتَنْجَاءِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعُدَّ الْأَذَى مَخْرَجَهُ فَإِنْ عَدَا الْمَخْرَجَ، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ.

قَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا عَدَا الْأَذَى الْمَخْرَجَ لَمْ يَجُزْ إِلَّا الْغَسْلُ، هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٣)، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٤٠/٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣١٣/٤، ٣٣٩) وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٣٦) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠٦) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ بِهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٣) «الْأَمُّ» (٧٤/١- بَابُ فِي الْأَسْتَنْجَاءِ).

(٤) «مَسَائِلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بِرَوَايَةِ الْكُوسَجِ» (٧٧).

وروينا عن مكحول أنه قال: إذا أنتشر البول على الحشفة فاغسله، وإن لم ينتشر فلا بأس، وقال مالك^(١): إذا أصاب من ذلك شيء غير المخرج وما لا بد له مما قارب ذلك، رأيت أن يغسله ويتوضأ ويعيد في الوقت.

وقال قائل: فيها قولان: أحدهما: أن ما أصاب منه غير موضعه لا يجزئه إلا الماء، [والقول]^(٢) الآخر: إن كل ما أزيلت به النجاسة يجزئ، وليس مع من منع إزالته بغير الماء حجة.

قال أبو بكر: وهذا قول قلّ من يقوله، وقد ثبت أن الذي أزيل به الدم عن رسول الله ﷺ يوم جرح بأحد، الماء^(٣)، وقد أمر النبي ﷺ بغسل دم الحيضة^(٤)، وقد أجمع أهل العلم على أن النجاسة تزول بالماء، واختلفوا في إزالتها بغير الماء، ولا يطهر موضع أصابته النجاسة إلا بماء، لا أختلف فيه، فأما أن يزول، باختلاف ليس مع قائله حجة فلا.

وقد روينا عن محمد بن سيرين أنه قيل له: رجل صلى بقوم ولم يستجم^(٥)؟ قال: لا أعلم به بأساً^(٦).

(١) أنظر: «المدونة» (١/١١٩ وما بعدها - ما جاء في سلس البول..).

(٢) في «الأصل»: فالقول. والمثبت من «د».

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٣، ٢٩٠٣، ٢٩١١، ٣٠٣٧، ٤٠٧٥، ٥٢٤٨، ٥٧٢٢)، ومسلم (١٧٩٠) كلاهما من حديث سهل بن سعد الساعدي.

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٧)، ومسلم (٢٩١) كلاهما من حديث أسماء بنت أبي بكر.

(٥) في «د»، و«المغني»: يستنج.

(٦) أنظر «المغني» لابن قدامة (١/٢٠٦ - والاستنجاء لما خرج من السيلين).

قال أبو بكر: إن كان أراد من خرج منه غائط، فهو قول شاذ، لا أعلم أحدًا قال به، ولا معنى له، وإن كان أراد من خرج منه ريح، فقلوه صحيح.

* * *

الاستنجاء من البول

قال أبو بكر: يستنجى من البول بالأحجار، كما يستنجى من الغائط، روينا / عن عمر أنه بال ثم أخذ حجرًا فمسح به ذكره، وقد ذكرناه فيما مضى^(١).

وممن رأى أن الاستنجاء من البول يجزئ: مالك، والشافعي^(٢)، وأحمد، وإسحاق^(٣)، وكل من لقيناه من أهل العلم.

* * *

ذكر الاستنجاء بغير الحجارة

قال أبو بكر: لا نحفظ عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه أمر بالاستنجاء بغير حجارة، ومن استنجى بالحجارة كما أمر به رسول الله ﷺ، فقد أتى بما عليه، وإن استنجى بغير الحجارة فالذي نحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا: ذلك جائز، والاستنجاء بالحجارة أحوط.

كان عطاء يقول: إنني لأستنجي بالإذخر، وقال طاوس: ثلاثة

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الأم» (١/٧٢-٧٣- باب في الاستنجاء).

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج» (٥)، (٧٧).

أحجار، أو ثلاث حثيات من تراب أو ثلاثة أعواد^(١). ويجزئ كل ذلك عند الشافعي^(٢)، وكذلك إن كانت آجرات أو مقابس أو خزف، وهذا على مذهب إسحاق وأبي ثور، وأجاز مالك^(٣) الاستنجاء بالمدر. قال أبو بكر: وأرجو أن يجزي ما قالوا، وليس في النفس شيء إذا أستنجى بالأحجار، وأنقى، فإن أستنجى بثلاثة أحجار ولم ينق، زاد حتى ينقي.

وكان الشافعي يقول: لا يجزئه إلا أن يأتي من الأمتساح بما يعلم أنه لم يبق أثرًا قائمًا، فأما أثر لاصق، لا يخرج به إلا الماء، فليس عليه إنقاؤه لأنه لو جهد لم ينقه بغير ماء^(٤). قال أبو بكر: وكذلك نقول.

* * *

ذَكَرَ مَنْ أَسْتَجْنَى بِحَجَرٍ وَاحِدٍ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ

كان الشافعي يقول: فإن أخذ حجرًا له ثلاثة وجوه، فامتسح بكل واحد أمتساحة، كانت كثلاثة أحجار^(٤). وكذلك قال أبو ثور، وإسحاق.

وقد عارض بعض الناس الشافعي وقال: ليس يخلو الأمر بثلاثة أحجار من أحد أمرين، إما أن يكون أريد بها إزالة نجاسة، فإن كان

(١) أنظر «مصنف ابن أبي شيبة» (١/١٨٠) - من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة.

(٢) «الأم» (١/٧٢-٧٣) - باب في الاستنجاء.

(٣) أنظر: «مواهب الجليل» (١/٢٨٦).

(٤) «الأم» (١/٧٣) - باب في الاستنجاء.

هكذا، فبما أزيلت النجاسة يجزئ بحجر وغير حجر، ولو أزيلت بحجر واحد^(١)، أو يكون عبادة فلا يجزئ أقل من العدد، أو معنى ثالثاً فيقال: أريد بها إزالة نجاسة وعبادة، فلما بطل المعنى الأول، لم يبق إلا هذان المعنيان، ولا يجزئ في واحد من المعنيين إلا بثلاثة أحجار؛ لأن العبادات لا يجوز أن ينقص من عددها.

قال أبو بكر: والخبر يدل على صحة ما قاله هذا القائل، وذلك موجود في حديث سلمان: «لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار»^(٢)، وكلما أمر الناس بعدد شيء لم يجزئ أقل منه، ولا يجزئ أن ترمي الجمرة بأقل من سبع حصيات، مع أن قول رسول الله ﷺ مستغنى به عن غيره، ولا تأويل لما قال: «لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار»، لمتأول معه.

* * *

ذَكَرُ الْأَشْيَاءِ الْمَنْهِي عَنْ الْأَسْتِجَاءِ بِهَا

وثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الاستنجاء بالروث والعظام.

٣١٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، نَا ابْنُ نَمِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ الْمَشْرُكُونَ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنْ صَاحِبُكُمْ لِيَعْلَمَكُمْ، حَتَّى يَعْلَمَكُمْ الْخِرَاءُ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَجَلُ إِنَّهُ نَهَانَا عَنِ الرَّوْثِ وَالْعِظَامِ^(٢).

(١) تكرر في «الأصل».

(٢) سبق تخريجه.

٣١٦- حَدَّثَنَا بَكَارٌ، نَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرِّمَةِ»^(١).

قال أبو بكر: فلا يجوز الاستنجاء بشيء مما نهى رسول الله ﷺ / ٣٦١/ب عنه، ولا بما قد أستنجى به مرة، إلا أن يطهر بالماء، ويرجع إلى حالة الطهارة.

وقال سفيان^(٢): لا يستنجي بعظم ولا رجيع، ويكره أن يستنجي بماء قد أستنجى به، وقال إسحاق^(٢)، وأبو ثور: لا يجوز الاستنجاء بعظم، ولا غيره مما نهى عنه النبي ﷺ.

وقال الشافعي^(٣): لا يستنجي بعظم ذكي، ولا ميت، للنهي عن العظم مطلقاً، ولا بحممة.

٣١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ، نَا زَائِدَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَنْطَلِقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ وَقَالَ: «أَتْنِي بِشَيْءٍ أَسْتَنْجِي بِهِ، وَلَا تَقْرِبْنِ حَائِلًا، وَلَا رَجِيْعًا» ففعلت، ثم توضأ وصلّى^(٤).

وحدثني علي عن أبي عبيد، قال أبو عمرو وغيره: أما الروث

(١) سبق تخريجه.

(٢) أنظر: «المغني» لابن قدامة (١/٢١٥- إلا الروث والعظام والطعام).

(٣) «مختصر المزني» الملحق بكتاب «الأم» (٩/٥- باب الاستطابة).

(٤) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩٧٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٨١- ما كره أن يستنجى به ولم يرخص فيه)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١/١٠٨) كلهم من طريق ليث به، وقال البيهقي: ليث بن أبي سليم ضعيف.

فروث الدواب، وأما الرمة فإنها العظام البالية، قال أبو عبيد: والرميم مثل الرمة، قال الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(١) فأما الرجيع، فقد يكون الروث، والعذرة جميعًا؛ وإنما سمي رجيعًا؛ لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعامًا أو علفًا إلى غير ذلك^(٢).

* * *

ذِكْرُ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

٣١٨- حَدَّثَنَا علي بن الحسن، نا المقرئ، نا همام، عن قتادة، عن معاذة العدوية، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مُرْنِ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَغْسِلُوا أَثَرِ الْخَلَاءِ وَالْبَوْلِ، فَإِنِّي أَسْتَحِي^(٣) أَنْ أَمْرَهُمْ بِذَلِكَ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ^(٤).

٣١٩- حَدَّثَنَا يحيى، نا مسدد، نا خالد، نا خالد الحذاء، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ دخل حائطا وقضى حاجته، فأتاه رجل من أصغرنا بركوة -أو ميضأة- فأخذها ثم جاء وقد أَسْتَحْيَى بِالْمَاءِ^(٥).

(١) يس: ٧٨.

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٢٤٠ - ٢٤٢).

(٣) عند النسائي والترمذي وأحمد في رواية (استحيهم) وعند أحمد أيضًا (استحي) وفي رواية أخرى (فلنا نستحي أن ننهام).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٦/ ١٧١) من طريق همام به، وأخرجه الترمذي (١٩)، والنسائي (٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٦/ ١١٣، ١١٤، ٢٣٦)، كلهم من طريق قتادة به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) أخرجه مسلم (٢٧٠)، وأبو داود (٤٤) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عن :

ذِكْرُ خَيْرِ دَلِّ عَلَى فَضْلِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

٣٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، نَا عَتَبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ- هُوَ أَبُو سَفْيَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ رِجَالًا﴾^(١) دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ عَلَيْكُمْ الثَّنَاءَ فِي الطَّهْوَرِ فَمَا تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَنَغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَهَلْ غَيْرُ هَذَا؟» قَالُوا: لَا، [إِلَّا]^(٢) أَنْ أَحَدُنَا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، أَحَبُّ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْمَاءِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «[هُوَ ذَاكَ]^(٣) فَعَلَيْكُمْ بِهِ»^(٤). قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْأَحْجَارِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَنَّهُ، وَالْأَسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ مُسْتَحَبٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ أَثْنَى عَلَى فَاعِلِيهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ الْآيَةُ^(١) وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَنْجَى بِالْمَاءِ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا فَاعِلٌ فَبَدَأَ بِالْحِجَارَةِ ثُمَّ أَتْبَعَهُ الْمَاءَ، كَانَ حَسَنًا، وَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلٌ يَجْزِيهِ.

* * *

= خَالِدُ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٠-١٥٢، ٢١٧، ٥٠٠)، وَالتَّسَانِيُّ (٤٥)، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٧١/٣، ٢٥٩، ٢٨٤) كُلَّهُمْ مِنْ طَرِيقٍ عَطَاءَ بِهِ.

(١) التَّوْبَةُ: ١٠٨.

(٢) سَقَطَ مِنْ «الْأَصْلِ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «د»، وَفِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ: غَيْرُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ «الْأَصْلِ» وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «د»، وَمَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٥٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٢٥٧/١)، وَابِيهَقِي فِي «سُنَنِ

الْكَبْرِى» (١٠٥/١) كُلَّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ بِهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ صَحِيحٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

ذِكْرُ مَسْحِ الْيَدَيْنِ بِالْأَرْضِ بَعْدَ الْأَسْتِنْجَاءِ

٣٢١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، نَا مَسَدَدٌ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ،
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كَرِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ
قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسْلًا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأُ الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ
الْيَمَنِى فَغَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ صَبَّ عَلَى فَرْجِهِ، / فَغَسَلَ فَرْجَهُ
بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ، فَغَسَلَهَا^(١).

١٣٧/١

وقد روينا عن أنس بن مالك أنه كان إذا دخل الخلاء وضع له
الأشنان.

٣٢٢- حَدَّثَنَا، عَنْ بَنَدَارٍ، ثَنَا مَعَاذٌ، ثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ
قَالَ: كَانَ أَنَسٌ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ لَهُ الْأَشْنَانَ^(٢).

فالذي أَسْتَحَبُّ لِمَنْ أَسْتَنْجَى بِالْمَاءِ أَنْ يَغْسِلَ يَدَهُ بِأَشْنَانٍ أَوْ غَيْرِهِ،
أَوْ يَضْرِبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ لِلنِّظَافَةِ، وَلِإِزَالَةِ الرِّيحِ إِنْ بَقِيََتْ فِي الْيَدِ، وَلَيْسَ
ذَلِكَ بِوَاجِبٍ، وَلَا مَأْثَمٌ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ، وَقَوْلُ مَيْمُونَةَ: «فَغَسَلَ فَرْجَهُ
بِشِمَالِهِ» يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ.

* * *

ذِكْرُ النَّهْيِ عَنِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

٣٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٩) قَالَ: حَدَّثَنَا مَسَدَدٌ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٧، ٢٥٩)،
وَمُسْلِمٌ (٣١٧/٣٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤١٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٧٣)
كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١/١٧٨) - مَنْ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ
فَلْيَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ بِهِ.

كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: نهى النبي ﷺ أن يستنجي الرجل يمينه^(١).

* * *

ذِكْرُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ

٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا أَبُو النَّصْرِ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، ثَنَا عَائِشَةُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ»^(٢).

وروينا عن طاوس، عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا خرج من الغائط: «الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤذيني، وأمسك علي ما ينفعني»^(٣).
وروينا عن أبي ذر أنه كان يقول إذا خرج من الخلاء: «الحمد لله الذي أخرج عني الأذى وعافاني».

٣٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ [أَبِي عَلِيٍّ]^(٤)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٣١)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، والدارمي (٦٨٠)، كلهم من طريق إسرائيل به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢/١- ما يقول إذا خرج من المخرج) من حديث طاوس به. وهو مرسل.

(٤) في «الأصل»: أبي وائل. وهو تحريف، والمثبت من «مصنف ابن أبي شيبة»، وهو أبو علي الأزدي، أسمه عبيد بن علي، روى عن أبي ذر، وروى عنه منصور بن المعتمر، وهو من رجال التهذيب.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢/١- ما يقول إذا خرج من المخرج) من طريق =

ذِكْرُ مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلظُّهْرِ

جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه كان يُغَسِّلُهُ الصَّاعُ مِنَ الْمَاءِ، وَيُوضِّئُهُ الْمَدَّ.

٣٢٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا مسدد، ثنا بشر بن المفضل، ثنا أبو ریحانة، ثنا سفينة مولى أم سلمة قال: كان رسول الله ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعَ مِنَ الْمَاءِ، وَيُوضِّئُهُ الْمَدَّ^(١).

وقد روينا في هذا الباب أخباراً سوى هذا الخبر، وقد ذكرتها في كتاب السنن، وفي الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب.

* * *

ذِكْرُ إِبَاحَةِ الْوُضُوءِ وَالْإِغْتِسَالِ

بِأَقْلٍ مِنَ الْمَدِّ مِنَ الْمَاءِ وَالصَّاعِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

٣٢٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أنا يزيد بن هارون، أنا حميد، عن أنس قال: حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار من المسجد إلى أهله فتوضأ وبقي قوم، فأتى النبي ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماء فوضع كفه فيه، فصغر أن يبسط كفه فيه، فضم أصابعه فوضعها في المخضب، فتوضأ القوم جميعاً كلهم، قال: قلنا: كم كانوا؟ قال: ثمانين رجلاً^(٢).

= سفیان الثوري به.

(١) أخرجه مسلم (٥٢/٣٢٦) من طريق بشر بن المفضل به، وزاد في مسلم: «من الجنابة».

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٧٥) من طريق يزيد به، وهو في «صحيح مسلم» (٢٢٧٩) من طرق عن أنس.

قال أبو بكر:

في هذا الحديث، وفي أغتسال النبي ﷺ وعائشة من إناء واحد،^(١) وفي قول ابن عمر: كان الرجال والنساء في زمان النبي ﷺ يتوضئون في الإناء الواحد^(٢)، دليل على إباحة الوضوء والاعتسال بأقل من الصاع والمد؛ لأن الأمر إذا كان هكذا، فأخذهم الماء يختلف، وإذا اختلف أخذهم الماء، دلّ على أن لا حدّ فيما يُطهر المتوضئ والمغتسل من الماء، إلا [الإتيان]^(٣) على ما يجب من الغسل والمسح، وقد يختلف أخذ الناس للماء.

وقد أجمَعَ أهلُ العِلْمِ / على أن المد من الماء في الوضوء، والصاع ٣٧/١ ب في الاعتسال غير لازم للناس^(٤).

وكان الشافعي يقول: وقد يرفق بالماء القليل فيكفي، ويخرق بالكثير فلا يكفي^(٥).

وصدق الشافعي، هذا الذي قاله: موجود من أفعال الناس.

* * *

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في «الأصل»: الإتيان. وهو تصحيف، والمثبت من «د، ط».

(٤) أنظر: «الإقناع في مسائل الإجماع» (٤٦٩).

(٥) «الأم» (١/٨٤ - باب قدر الماء الذي يتوضأ به).

ذِكْرُ الْاِقْتِصَادِ فِي الْوُضُوءِ وَتَرْكِ التَّعْدِي فِيهِ

٣٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، أَنَا يَعْلَى، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ، أَوْ تَعَدَّى وَظَلَمَ»^(١).

* * *

اِسْتِعَانَةُ الرَّجُلِ بِغَيْرِهِ فِي الْوُضُوءِ

٣٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ كَرِيبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشِيَةَ عُرْفَةَ حَتَّى عُدِلَ إِلَى الشَّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، فَجَعَلَ أَسَامَةُ يَصُبُّ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ، فَقَالَ لَهُ أَسَامَةُ: أَلَا تُصَلِّي؟ قَالَ: «الْمُصَلِّيَ أَمَامَكَ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٤٠) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غِيلَانَ -أَبِي أَحْمَدَ- بِهِ، بَلْفَظٍ: «أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٢٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْأَسْنَنِ الْكَبِيرِ» (٧٩/١) مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى بِهِ، وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَهَ: «أَسَاءَ أَوْ تَعَدَّى أَوْ ظَلَمَ»، وَلَفْظُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ كَلَفَظْنَا هَذَا.

قَالَ ابْنُ الْمُلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (١٤٣/٢): هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (١٤٢/١) رَقْمَ (٨٢): رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ طَرِيقِ صَحِيحَةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَطْوَلًا وَمَخْتَصَرًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨١) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ بِهِ، وَمُسْلِمٌ (١٢٨٠) مِنْ طَرِيقِ كَرِيبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

٣٣٠- حَدَّثَنَا عَلَّانُ، ثنا ابن أبي مريم، أنا محمد بن جعفر، أخبرني شريك، أخبرني أبو السائب مولى هشام بن زهرة التيمي، أنه سمع المغيرة بن شعبة يقول: خرج رسول الله ﷺ في سفر فنزل منزلاً فتبعته بإداوة فلما أقبل تلقيته فصبيت عليه فتوضأ^(١).

وممن روينا عنه أنه كان يصب عليه إذا توضأ عمر، وعثمان، وابن عمر، وأبو هريرة.

٣٣١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي حيان، عن عباية بن رفاعة قال: وضأت ابن عمر فقامت عن يمينه. فقال: ممن أخذت هذا؟ فقلت: من رفاعة^(٢)، فقال: من هنالك، قال: عبد الرزاق، وضأت أنا الثوري فأقامني عن يمينه ...، ثم ذكر هذا الحديث.

٣٣٢- كتب إلي محمد بن علي، أنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن ابن عباس قال: حجَّ -يعني عمر- وحججت معه، حتى إذا كنا ببعض الطريق عدل

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٤١/٢٠) رقم (١٠٧٨) من طريق سعيد بن أبي مريم به، وزاد: «وعليه خفان فمسح عليهما..».

وأخرجه أحمد (٢٥٤/٤) من طريق إسماعيل بن جعفر -أخي محمد بن جعفر- عن شريك بنحوه.

والحديث أخرجه البخاري (٢٠٣) ومسلم (٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة ؓ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٧/٦) من طريق أبي حيان به، إلا أن عباية بن رفاعة قال فيه: من جدي رافع. بدل قوله: من رفاعة وعزاه صاحب «كنز العمال» (٢٧٠٣٤) بلفظه لعبد الرزاق.

وعدلت معه بإداوة، ثم أتاني فسكبت على يده، فتوضأ^(١).
ورويانا عن رُبَيْع بنت معوذ، أنها سكبت الماء على رسول الله
ﷺ فتوضأ، وهذا يدل على أن الاستعانة بالمرأة الأجنبية، جائز في
الوضوء.

٣٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن خَلْف بن شَعِيب، نا زَكْرِيَا بن عَدِي، نا عُبَيْد
الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن رُبَيْع بنت معوذ قالت:
كان النبي ﷺ يأتينا في منزلنا، فأخذ مِيضَاة لنا قدر مد ونصف -أو مد
وثلاث- فأسكب عليه من الماء، فتوضأ، فغسل يديه ثلاثاً، وتمضمض
ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ومسح برأسه، ثم غسل رجله^(٢).



(١) أخرجه أحمد (٣٣/١) عن عبد الرزاق به مطوّلاً، والترمذي من طريق عبد الرزاق به
(٣٣١٨) كذلك، واقتصر المصنّف هنا على محل الشاهد، وأخرجه البخاري في
(٥١٩١) وغيرها من طرق عن الزهري به مطوّلاً.

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» (٦٩٠) عن زكريا بن عدي بنحوه. وقد أخرجه أبو داود
(١٢٧) بنحوه من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، وأخرجه الترمذي (٣٣)
مختصراً ولم يذكر موضع الشاهد، ثم قال: هذا حديث حسن.

[جماع أبواب السواك]^(١)

ذِكْرُ التَّرْغِيبِ فِي السَّوَاكِ

٣٣٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَا رُوحٌ، أَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنِ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضْءٍ»^(٢).

٣٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى، نَا مُسَدَّدٌ، أَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَرَأَيْتُهُ / ١٣٨/١ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ^(٣).

٣٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى، نَا أَبُو الرَّبِيعِ، نَا حَمَادُ بِإِسْنَادِهِ، وَزَادَ فِيهِ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ، وَيَقُولُ: «إِهْ إِهْ» يَعْنِي يَتَهَوَّعُ^(٤).

* * *

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «د، ط».

(٢) أخرجه أحمد (٥١٧/٢) عن روح به، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٠) من طريق روح به، والبيهقي في «الكبرى» (٣٥/١) ولم يذكر متنه، وفي «معركة السنن والآثار» (٤٥) من طريق روح ولم يذكر لفظه كذلك، والحديث مروي عند البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢) من حديث أبي هريرة بلفظ «عند كل صلاة».

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠) عن مسدد به، وأخرجه مسلم (٢٥٤) من طريق حماد بن زيد بنحوه.

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠) عن أبي الربيع- سليمان بن داود العتكي، به، وقد أخرجه البخاري (٢٥٤) من طريق حماد بن زيد بلفظ: «أع أع» بدل «إِهْ إِهْ».

ذِكْرُ فَضْلِ السَّوَاكِ

٣٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ هُوَ ابْنُ [أَبِي] ^(١) عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» ^(٢).

(١) سقط من «الأصول» وإثباته هو الصواب.

قال المزي في «تهذيبه» (٣٥٢٧): عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني المعروف بابن أبي عتيق والد محمد وعبد الرحمن ابني عبد الله بن أبي عتيق.

وقال أحمد بن يحيى البلاذري: إنما قيل له: ابن أبي عتيق لأنه كان يرمى ذات يوم فانتمى إلى أبي قحافة فقال: أنا ابن أبي عتيق فغلب ذلك على أسم أبيه.

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢١١٨) من طريق مسلم بن إبراهيم به، وقد ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم عن عائشة رضي الله عنها (١٨٧/٤).

وأخرجه أحمد (٤٧/٦) من طريق ابن إسحاق به، والنسائي في «سننه» (٥) من طريق عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه به.

قلت: واختلف عليه في إسناده.

وذكر الدارقطني في «علله» (٢٧٧/١)، (٤٢١/١٤) الاختلاف فيه في موضعين وصوب هذا الوجه المخرج هنا.

قال في الموضع الأول: يرويه حماد بن سلمة عن ابن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر وخالفهم جماعة من أهل الحجاز وغيرهم فرووه عن ابن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ وهو الصواب.

وقال في الموضع الثاني: وابن أبي عتيق هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق وقد سمع هذا الحديث من عائشة اهـ والحديث من هذا الوجه صححه جماعة من النقاد.

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٨٤/١): هذا الحديث مشهور وارد من طرق الذي يحضرنا منها سبعة:

٣٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا إِسْحَاقُ^(١)، أَبْنَا وَكَيْعٌ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ الْفِطْرَةَ قَصَّ الْأُظْفَارَ، وَغَسَلَ الْبَرَاغِمَ، وَقَصَّ الشَّارِبَ، وَإِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكَ»^(٢).

وقد حكى عن محمد بن جحادة أنه قال: السواك جلاء للعين، مطهرة للنفوس^(٣).

* * *

ذِكْرُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَسَوَّكُ فِيهَا

٣٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا يَعْلِي بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ، نَا مَسْعَرٌ.

٣٤٠- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا أَبُو نَعِيمٍ، نَا مَسْعَرٌ، عَنْ الْمَقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: السَّوَاكُ^(٤).

= أحدها: ولعله أشهرها عن عائشة.

ثم قال: وذكره البخاري في «صحيحه» في كتاب الصيام تعليقاً.. وهذا التعليق صحيح لأنه بصيغة جزم وهو حديث صحيح من غير شك ولا مرية، ولا يضره كونه في بعض أسانيده ابن إسحاق كرواية ابن عيينة ومسعر فإن إسناده الباقي ثابت صحيح لا مطعن لأحد في رجاله وقد شهد له بذلك غير واحد ثم نقل تقويته عن البغوي وتقي الدين والمنذري.

(١) «مسند إسحاق بن راهويه» (٥٤٧) به مطولاً.

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (٥٠٤٠) عن إسحاق بن راهويه به مطولاً، وهو عند مسلم في «صحيحه» (٥٦/٢٦١) من طريق وكيع بنحوه. مطولاً وقد أكتفى المصنف هنا بذكر موضع الشاهد.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٨/١) - ما ذكر في السواك.

(٤) أخرجه مسلم (٤٣/٢٥٣) من طريق مسعر به.

٣٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا أَبُو عَمْرِو الضَّرِيرُ، نَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ،
 أَنَّ بَهْزَ بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ
 عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَسَوَاكِهِ، وَوَضُوءَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فِإِذَا
 قَامَ أَسْتَكَ وَتَوَضَّأَ^(١).



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧) عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ بِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مِنْدَةَ كَمَا نَقَلَ الْحَافِظُ فِي
 «التَّلْخِصِ» (١/١٦٣)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٤٦) عَنْ زُرَّارَةَ بِنَحْوِهِ.

محتويات المجلد الأول

٧.....	مقدمة الطبعة الثانية
١١.....	الْمُقَدِّمَةُ
١٣.....	كلمة شكر ووفاء
١٤.....	تَرْجَمَةُ الْمُصَنِّفِ
١٧.....	اسمه
١٧.....	ولادته ونشأته
١٧.....	شيوخه
١٨.....	منهج الترجمة
٦٠.....	تلامذته
٦٢.....	فائدة
٦٤.....	اعتقاده
٧٥.....	مذهبه الفقهي
٩٤.....	ابن المنذر في ميزان الجرح والتعديل
٩٦.....	مناقشة الطاعنين في ابن المنذر
١٠٧.....	مؤلفاته
١١٢.....	وفاته
١١٣.....	فصل في ذكر فوائد ملتقطة من «الأوسط»
١١٣.....	فوائد حديثة
١٢٨.....	فوائد فقهية
١٣٤.....	فوائد أصولية
١٣٤.....	الإجماع

العموم والخصوص	١٣٦
المجمل والمفسر	١٤٠
القياس	١٤٠
الاستحسان	١٤٣
المباح	١٤٤
خطة العمل	١٤٦
الأوسط وما أمتاز به	١٥٢
ملاحظات على طبعة د. صغير للأوسط	١٥٧
الأخطاء في المطبوع	١٥٩
إثباته من الاختلاف أشياء ساقطة دون الإشارة إليها	١٧٨
الزيادات في النسخة المطبوعة	١٨٩
إثباته أشياء خلاف المخطوط دون الإشارة إليها	١٩٠
توصيف المخطوط	١٩٥
صور المخطوط	٢٠١

النص المحقق

كتاب الطهارة	٢١٩
ذكر فرض الطهارة	٢١٩
ذكر وجوب الأغتسال المأخوذ فرضه من الكتاب	٢٢٥
ذكر وجوب الأغتسال من المحيض	٢٢٥
ذكر ما يوجب الوضوء مما علمته مأخوذاً من ظاهر الكتاب	٢٢٦
ذكر الوجه الثالث الذي أجمع أهل العلم على وجوب الطهارة منه	٢٢٧
مس الزوجة من وراء الثوب	٢٣٨

- ٢٣٩..... ذكر وجوب الأغتسال بالتقاء الختانين من غير إنزال
- ٢٤٠..... الوضوء من البول
- ٢٤١..... ذكر الوضوء من المذي
- ٢٤٥..... ذكر الوضوء بخروج الريح
- ٢٤٧..... ذكر الوضوء من لحوم الإبل
- ٢٥٠..... ذكر الوضوء من النوم
- ٢٦١..... ذكر الطهارة التي معرفة وجوبها مأخوذ من اتفاق الأمة
- ٢٦٣... ذكر أحد النوعين الخارج من الجسد المجتمع على أنه لا ينقض طهارة
- ٢٦٤... ذكر النوع الثاني الخارج عن الجسد المختلف في وجوب الطهارة منه
- ٢٦٤..... ذكر الطهارة من دم الاستحاضة
- ٢٧٠... ذكر اختلاف أهل العلم فيما يجب على من به سلس البول من الطهارة
- ٢٧٣..... ذكر اختلاف أهل العلم فيما يجب على الراعف
- ٢٨٤..... ذكر ما يجب على المحتجم من الطهارة
- ٢٨٩..... ذكر اختلاف أهل العلم في القيح والصدید وماء الفرح
- ٢٩٠..... ذكر الوضوء من القيء
- ٢٩٣..... ذكر الوضوء من القلُس
- ٢٩٧..... ذكر الدود يخرج من دبر المرء
- ٣٠٠..... ذكر الأشياء التي اختلفت في وجوب الطهارة منها
- ٣١٢..... ذكر مس الذكر بالساعد أو بظهر الكف
- ٣١٣..... ذكر المرأة تمس فرج زوجها أو الزوج يمس فرجها
- ٣١٥..... ذكر مس ذكر الصبي وغيره
- ٣١٧..... ذكر مس الأنثيين
- ٣١٧..... ذكر مس الدُّبُر

- الوضوء مما مست النار ٣١٨
- ذكر الوضوء من الضحك في الصلاة ٣٣٠
- ذكر الوضوء من الغيبة والكذب وأذى المسلم ٣٣٤
- ذكر الوضوء من مس الإبطين والرفعين ٣٣٧
- ذكر من أرتد ثم رجع إلى الإسلام ٣٤٠
- ذكر الوضوء من قص الأظفار وأخذ الشارب والشعر ٣٤١
- ذكر الوضوء من الغضب ٣٤٤
- ذكر المتطهر يشك في الحدث ٣٤٥
- ذكر استحباب نضح الفرج بعد الوضوء ليدفع به وساوس الشيطان وينزع ٣٤٧
- كتاب المياه ٣٥١
- ذكر اختلاف أهل العلم في الوضوء بماء البحر ٣٥٢
- ذكر الوضوء بالماء الحميم ٣٥٦
- ذكر الوضوء بالنيذ ٣٥٩
- ذكر الماء يخالطه الحلال من الطعام والشراب وغير ذلك ٣٦٥
- ذكر الوضوء بالماء الآجن ٣٦٦
- ذكر الماء القليل تخالطه النجاسة ٣٦٨
- ذكر البثر تقع فيها النجاسة ٣٨٢
- ذكر الوضوء بالماء النجس لا يعلم به المصلي إلا بعد الصلاة ٣٨٦
- ذكر العجين الذي عجن بالماء النجس ٣٨٨
- ذكر الإنائين يسقط في أحدهما نجاسة ثم يشكل ذلك ٣٩٠
- ذكر ما لا ينجس الماء من الهوام وما أشبهها مما لا نفس له سائلة ٣٩١
- ذكر موت الدواب التي مساكنها الماء فيه مثل السمك والسرطان ٣٩٣
- ذكر البثر يكون إلى جنبها بالوعة ٣٩٤

- ذكر اختلاف أهل العلم في الطهارة بالماء المستعمل في الوضوء ٣٩٥
- ذكر نفي النجاسة عن الجنب ٤٠١
- ذكر تطهر كل واحد من الرجل والمرأة بفضل طهور صاحبه ٤٠٢
- ذكر الوضوء بسؤر الحائض والجنب ٤٠٨
- ذكر سؤر الهر ٤١١
- ذكر سؤر الكلب ٤١٦
- ذكر سؤر الحمار والبغل وما لا يؤكل لحمه من الدواب ٤٢٠
- ذكر فضل ماء المشرك ٤٢٦
- ذكر الوضوء في آنية الصفر والنحاس وغير ذلك ٤٢٦
- ذكر النهي عن الشراب في آنية الذهب والفضة ٤٣٠
- ذكر تغطية الماء للوضوء ٤٣١
- كتاب آداب الوضوء ٤٣٣
- ذكر تباعد من أراد الغائط عن الناس ٤٣٣
- ذكر ترك التباعد عن الناس عند البول ٤٣٤
- ذكر الاستتار عن الناس عند الغائط والبول ٤٣٥
- ذكر القول عند دخول الخلاء ٤٣٨
- ذكر النهي عن استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول ٤٣٩
- ذكر الارتياح للبول مكاناً سهلاً لئلا يقطر على البائل منه ٤٤٥
- ذكر المواضع التي نهى الناس عن البول والغائط فيها ٤٤٧
- ذكر النهي عن البول في الجحر ٤٤٨
- ذكر النهي عن البول في المغتسل ٤٤٩
- الرخصة في البول في الآنية ٤٥٢
- ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً ٤٥٣

- ٤٥٩..... ذكُرُ مس الذَّكْرِ باليمين
 ٤٦٠..... ذكُرُ صفة القعود على الخلاء والنهي عن الحديث عليه
 ٤٦١..... النهي عن ذكُرِ الله ﷻ على الخلاء
 ٤٦٤..... ذكُرُ دخول الخلاء بالخاتم فيه ذكر الله ﷻ
 ٤٦٥..... ذكُرُ الاستبراء من البول
 ٤٧٦..... الاستنجاء من البول
 ٤٧٦..... ذكُرُ الاستنجاء بغير الحجارة
 ٤٧٧..... ذكُرُ من أستنجى بحجر واحد له ثلاثة أوجه
 ٤٧٨..... ذكُرُ الأشياء المنهي عن الاستنجاء بها
 ٤٨٠..... ذكُرُ الاستنجاء بالماء
 ٤٨١..... ذكُرُ خبر دل على فضل الاستنجاء بالماء
 ٤٨٢..... ذكُرُ مسح اليدين بالأرض بعد الاستنجاء
 ٤٨٢..... ذكُرُ النهي عن الاستنجاء باليمين
 ٤٨٣..... ذكُرُ القول عند الخروج من الخلاء
 ٤٨٤..... ذكُرُ مقدار الماء للطهور
 ٤٨٤..... ذكُرُ إباحة الوضوء والاغتسال بأقل من المد من الماء والصاع وأكثر
 ٤٨٦..... ذكُرُ الاقتصاد في الوضوء وترك التعدي فيه
 ٤٨٦..... استعانة الرجل بغيره في الوضوء
 ٤٨٩..... ذكُرُ الترغيب في السواك
 ٤٩٠..... ذكُرُ فضل السواك
 ٤٩١..... ذكُرُ الأوقات التي كان النبي ﷺ يتسوك فيها



تقسيم مجلدات الكتاب إجمالاً

محتويات المجلد الأول

٧.....	الْمُقَدِّمَةُ
٩.....	كلمة شكر ووفاء
١٢.....	تَرْجَمَةُ الْمُصَنِّفِ
١٦١.....	الأخطاء في المطبوع
١٩٧.....	توصيف المخطوط

النص المحقق

٢١٩.....	كتاب الطهارة
----------	--------------

محتويات المجلد الثاني

٧.....	كتاب صفة الوضوء
٧٥.....	كتاب المسح على الخفين
١٢٩.....	كتاب التيمم
١٩٥.....	كتاب الأغتسال من الجنابة
٢٥٩.....	كتاب طهارات الأبدان والثياب
٣٠٦.....	جماع أبواب المواضع التي تجوز الصلاة عليها ومواضع النهي
٣٢٩.....	كتاب الحيض
٣٨٧.....	كتاب الدباغ

محتويات المجلد الثالث

٧.....	كتاب الصلاة
١٤١.....	كتاب الأذان والإقامة
٢٠٥.....	كتاب صفة الصلاة
٣٧٤.....	جماع أبواب التشهد
.....	كتاب
٤٠٧.....	جماع أبواب الكلام المباح في الصلاة من الدعاء والذكر ومساءلة الله ﷻ
٤٦٧.....	جماع أبواب السهو في الصلاة

محتويات المجلد الرابع

٥.....	جماع أبواب فضائل الجمعة
١٦.....	جماع أبواب من تجب عليه الجمعة ومن تسقط عنه
٤٣.....	جماع أبواب الغسل للجمعة
٥٥.....	أبواب الطيب والسواك واللبس يوم الجمعة الأمر بالتطيب يوم الجمعة
٩٧.....	جماع أبواب الصلاة قبل صلاة الجمعة
١٣٦.....	جماع أبواب الصلاة بعد صلاة الجمعة
١٤٣.....	كتاب الإمامة
١٥٤.....	جماع الخصال التي من أجلها يسع التخلف عن الجماعات
١٦٢.....	أبواب فضل المشي إلى المساجد
١٩٣.....	جماع أبواب قيام المأمومين خلف الإمام
٢٠٠.....	جماع أبواب الصفوف
٢٥٨.....	جماع أبواب صلاة النساء في جماعة

٢٨٣.....	كتاب العيدين
٣٤٢.....	جماع أبواب التكبير أيام التشريق
٣٥٧.....	كتاب الأستسقاء
٣٧٧.....	كتاب السفر
٣٧٩.....	جماع أبواب صلاة الفرض في السفر
٤٣١.....	جماع أبواب الصلوات عند العلل

محتويات المجلد الخامس

٥.....	جماع أبواب صلاة الخوف
٣٠.....	جماع أبواب اللباس في الصلاة
٤٨.....	جماع أبواب ما يجب على الرجل والمرأة تغطيته في الصلاة
٦٩.....	جماع أبواب ستر المصلي
١٠٠.....	جماع أبواب الصلاة على الحصى والبسط
١٠٩.....	جماع أبواب فضائل المساجد وبنائها وتعظيمها
١٢٦.....	جماع أبواب الأفعال المباحة في المسجد غير الصلاة والذكر
١٣٣.....	جماع أبواب صلاة التطوع بالليل
١٥٧.....	كتاب الوتر
٢٢٣.....	جماع أبواب صلاة التطوع قبل المكتوبات وبعدها
٢٢٥.....	جماع أبواب الركعتين قبل الفجر وما فيهما من الآثار والسنن
٢٣٦.....	جماع أبواب صلاة التطوع غير التطوع قبل المكتوبات وبعدها
٢٤١.....	أبواب صلاة الضحى
٢٤٤.....	أبواب التطوع قاعدًا
٢٤٧.....	أبواب صلاة التطوع في السفر

٢٨٢.....	جماع أبواب السجود
٢٩٩.....	كتاب الكسوف
٣٣٥.....	كتاب الجنائز
٤٠٣.....	جماع أبواب اتباع الجنائز
٤٩٧.....	جماع أبواب دفن الموتى

محتويات المجلد السادس

٧.....	ذكر أخذ الجزية من ثمن الخمر، والخنازير
٤٧.....	كتاب تعظيم أمر الغلول
٦٥.....	جماع أبواب ما هو مباح أخذه للجيش إذا احتاجوا إليه .. خارج .. الغلول
٨٥.....	كتاب قسم خمس الغنيمة
١٠٩.....	جماع أبواب الأسلاب والأنفال التي تجب لأهلها
١٤٩.....	كتاب قسم أربعة أخماس الغنيمة
٢١٩.....	جماع أبواب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى أو الفداء أو القتل
٢٦٩.....	جماع أبواب الأمان
٣١٣.....	جماع أبواب الصلح والعهود الجائزة بين أهل الإسلام وأهل الشرك
٤٣٩.....	ذكر تعجيل قسم الفداء
٤٤٨.....	أبواب ما يستحب أن يفعله المسافر عند رجوعه من سفره
٤٥٩.....	كتاب السبق والرمي
٤٦٠.....	جماع أبواب المسابقة بين الخيل وإباحة ذلك
٤٨٩.....	كتاب آداب القضاء
٤٩١.....	جماع أبواب الأئمة العادلين في أحكامهم والقائمين بما يجب عليهم

- جماع التغليظ في الدخول في الولايات والقضاء وتمني الولاة يوم القيامة ٤٩٥٠٠
 ذكر صفة كاتب القاضي ٦٠٦
 أبواب التغليظ في الرشا على الراشي والمرتشي وذكر التغليظ في الرشوة ٦٠٨

محتويات المجلد السابع

- كتاب الدعوى والبيّنات ٧
 جماع أبواب الأيمان التي يجب استحلاف الخصوم عليها ١٣
 جماع أبواب الحكم باليمين مع الشاهد ٥٥
 كتاب الشهادات وأحكامها وسننها ٢٤٣
 جماع أبواب من يجب قبول شهادته ومن لا يجب قبول شهادته ٢٥٨
 كتاب الفرائض ٣٨١
 كتاب الولاء ٥٢١
 جماع أبواب الرد وموارث ذوي الأرحام ٥٧١

محتويات المجلد الثامن

- كتاب الوصايا ٧
 جماع أبواب الوصايا للجماعات المتفرقين وذكر الوصية للقرابة ٤١
 جماع أبواب العتق في المرض وبعد الوفاة ٦٣
 جماع أبواب من يجوز أن يكون وصيًا ومن لا تجوز الوصية إليه ١٤٤
 جماع أبواب من له أن يوصي ومن ليس له ذلك ١٤٩
 جماع أبواب ما يفعله الأوصياء في أموال اليتامى ١٦٦
 جامع الوصايا ١٨٧

٢٠٧.....	كتاب النكاح
٢٤٠.....	جماع أبواب أختطاب النساء وعقد نكاحهن
٢٥٩.....	جماع أبواب إنكاح الأولياء
٣١٣.....	جماع أبواب الشهود في النكاح
٣٢١.....	ذكر نكاح السر
٣٢٣.....	جماع أبواب المهور وسنتها
٤٠٧.....	جماع أبواب شروط النكاح
٤٤٣.....	جماع أبواب أحكام العنين
٤٥٧.....	جماع أبواب الإحصان
٤٧٩.....	جماع أبواب النكاح المنهي عنه
٥٢٦.....	جماع أحكام أبواب المفقود
٥٤٥.....	كتاب الرضاع
٥٤٥.....	جماع أبواب الرضاع وسنتها
٥٧٩.....	جماع أبواب نكاح الإمام

محتويات المجلد التاسع

٥.....	جماع أبواب نكاح العبيد
٢٣.....	جماع أبواب الضرائر والسنن فيهن
٤٥.....	جماع أبواب وجوب النفقات
٨٧.....	جماع أبواب حقوق الزوجين إذا أفرقا وتنازعا الولد
٩٩.....	جماع أبواب الولائم
١١٤.....	ذكر العزل
١٢١.....	ذكر إتيان النساء في أدبارهن

١٢٩.....	كتاب الطلاق
١٥١.....	جماع أبواب الطلاق المبتوت وما فيه من الأحكام
١٦٤.....	جماع أبواب الكنايات عن الطلاق والأسماء التي يكتنى بها
٢٠١.....	جماع أبواب النيات في الطلاق
٢٠٧.....	جماع أبواب الخيار وما فيها من الآثار والسنن
٢٢١.....	كتاب أبواب المملّكة أمرها
٢٣٩.....	كتاب أبواب الطلاق عند الحوادث
٢٥٩.....	كتاب أبواب الطلاق بالمعاني المختلفة
٢٧٣.....	كتاب أبواب إحلال المطلقة ثلاثاً
٢٨٥.....	كتاب جماع الطلاق
٢٩٣.....	جماع أبواب المشيئة في الطلاق
٢٩٩.....	جماع أبواب طلاق الشرك
٣١٥.....	كتاب الخلع
٣٤٥.....	كتاب الإيلاء
٣٧٣.....	كتاب الظهار وسننه وأحكامه
٣٧٣.....	جماع أبواب ذكر السنة في الظهار ووجوبه
٤٠٥.....	جماع أبواب كفارات الظهار
٤٣٣.....	كتاب المتعة للمطلقات المدخول بهن وغيرهن
٤٤٣.....	كتاب اللعان
٥٠٣.....	كتاب العدة
٥١٣.....	كتاب أبواب النفقات لذوات العدد من الطلاق والوفاة

٥٥٣	كتاب أبواب عدد الإماء في الطلاق و وفاة الأزواج
٥٦١	كتاب الإحداد
٥٧٩	كتاب الرجعة

محتويات المجلد العاشر

٧	كتاب البيوع
٨	جماع أبواب ما نهى عن بيعه مما هو في كتاب البيع غير ملك للبائع
٣٠	جماع أبواب ما نهى عنه من بيع الغرر
٥٥ ...	جماع أبواب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وما يستثنى منها من العرايا
٧٤	ذكر العرايا
٨٤	جماع أبواب ما نهى عنه من الغش والخداع في البيوع
١١٢	جماع أبواب ما نهى عنه من البيوع
١٧٢	جماع أبواب الربا
٢٠٠	جماع أبواب الطعام بعضه ببعض
٢٢٣	جماع أبواب خيار المتبايعين أو أحدهما بعد عقد البيع
٢٣٧	جماع أبواب أحكام العيوب التي توجد في السلع المشتراة
٢٧٣	كِتَابُ السَّلَمِ
٢٧٣	جَمَاعُ أَبْوَابِ السَّلَمِ
٣١٧	جماع أبواب الشروط في البيوع وذكر إجازة شرط البائع الانتفاع
٣٤٣	جماع أبواب الأقضية في البيوع وذكر الإشهاد على البيع
٣٩٣	كتاب أحكام الديون
٤٠٦	جماع أبواب السلف

٤٣٩...	جماع أبواب المكاسب المباحة والترغيب فيها والاستغناء بها عن الطلب
٤٧٣.....	كتاب الشفعة
٥٠٥.....	كتاب الشركة
٥١٩.....	كتاب الرهن
٥٤٣.....	جماع أبواب من يجوز رهنه ولا يجوز
٥٦١.....	كتاب المضاربة
٥٩٥.....	كتاب الحوالة والكفالة

محتويات المجلد الحادي عشر

٧.....	كتاب الحَجَرِ
٢٥.....	كتاب التفليس
٦١.....	كتاب المزارعة
١٠٧.....	كتاب المساقاة
١٢٩.....	كتاب الإجازات
٢٠٢.....	جماع أبواب الإجازات المنهي عنها
٢٢١.....	كتاب الاستبراء
٣٠٧.....	كتاب الوديعة
٤٣٣.....	كتاب أحكام الأَبَاقِ
٤٤٩.....	كتاب المكاتب

- ٥٣٧..... جماع أبواب جنایات المكاتبین والجنایات علیهم
 ٥٥٣..... كتاب المدبر
 ٥٨٩..... كتاب أحكام أمهات الأولاد

محتویات المجلد الثاني عشر

- ٧..... كتاب الهبات والعطايا والهدايا
 ٦١..... كتاب العُمري والرُقبي
 ٨٩..... كتاب الأيمان والنذور
 ١٥٤..... جماع أبواب الاستثناء في الأيمان
 ١٧٧..... جماع أبواب كفارة الأيمان
 ٢٦١..... كتاب النذور
 ٢٧٧..... كتاب أحكام السرّاق
 ٣١٨..... جماع أبواب ما لا يجب فيه القطع
 ٣٢٨..... جماع أبواب السرقة من الآباء والأبناء والأزواج
 ٣٣١..... جماع أبواب الإقرار الذي يوجب القطع
 ٣٨٥..... كتاب المحاربين
 ٤٢١..... كتاب الحدود
 ٤٣٤..... جماع أبواب الإحصان
 ٤٤٩..... جماع أبواب الإقرار بالزنا
 ٤٦٨..... جماع أبواب صفة ضرب الزاني والقاذف
 ٥٣٨..... جماع أبواب حدود العبيد والإماء

٥٥٠.....	جماع أبواب الشهادات على الزنا
٥٦٩.....	جماع أبواب القذف وما يجب على القاذف
٥٨١.....	جماع أبواب النفي
٦٠١.....	ذكر العفو عن الحدود

محتويات المجلد الثالث عشر

٥.....	جماع الأبواب التي توجب الآداب
١٥.....	جماع أبواب حد الخمر
٤٢.....	جماع أبواب القصاص في النفس وفيما دون النفس
١١٣.....	جماع أبواب العفو عن القصاص
١٢٨.....	أبواب الجراحات التي لا توجب عقلاً ولا قوداً
١٣٩.....	كتاب الديات
١٧٧.....	جماع أبواب الديات
٢٠٩.....	جماع أبواب الجنائيات على العيون ودياتها
٢٣٤.....	جماع أبواب ديات الأسنان والجنائيات عليها
٢٦١.....	جماع أبواب دية اليد
٣٤٣.....	كتاب المعاقل
٣٧٠.....	جماع أبواب الأجنة
٣٨٨.....	جماع أبواب الكفارات التي تلزم القتلة
٣٩٢.....	جماع أبواب أحكام العبيد والإماء في الجراحات والديات
٤٥٥.....	كتاب المرتد

محتويات المجلد الرابع عشر

كتاب الغصب ٥

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية ١٠٥

فهرس الأحاديث المرفوعة ١٣٩

فهرس الآثار (حرف الألف) ٣٧١

المجلد الخامس عشر

باقي فهرس الآثار ٥

فهرس الأحاديث المتكلم عليها ١٦٥

فهرس الرجال المتكلم عليهم ٢٠٧

فهرس أسماء الكتب التي ذكرها المصنف ٢١٣

فهرس الموضوعات ٢١٥

تقسيم مجلدات الكتاب ٣٩٥

